المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ

الاستعراض الوطني الطوعي

لإنجاز

أهداف التنمية المستدامة

2020
التقرير الوطني

المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ

الاستعراض الوطني الطوعي

لإنجاز

أهداف التنمية المستدامة

2020
التقرير الوطني

« **تكتسي الدورة الحالية، للجمعية العامة للأمم المتحدة، أهمية خاصة، لكونها ستشهد بالأساس، المصادقة على خطة التنمية المستدامة لما بعد 2015** ». «**وهي مناسبة لتأكيد التزامنا الجماعي، من أجل تحقيق الأهداف النبيلة، التي يدعو إليها ميثاق منظمتنا، والاستجابة لتطلعات شعوب العالم** ».

مقتطف من خطاب جلالة الملك محمد السادس، الموجه إلى الدورة السبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، بتاريخ 30 شتنبر 2015، بنيويورك.

« **وإننا نتطلع أن يشكل النموذج التنموي، في صيغته الجديدة، قاعدة صلبة، لانبثاق عقد اجتماعي جديد، ينخرط فيه الجميع : الدولة ومؤسساتها، والقوى الحية للأمة، من قطاع خاص، وهيآت سياسية ونقابية، ومنظمات جمعوية، وعموم المواطنين** ».

مقتطف من خطاب جلالة الملك محمد السادس الموجه إلى الأمة، بتاريخ 20 غشت 2019، بمناسبة الذكرى 66 لثورة الملك والشعب.

الفهرس

تقديم 11

تصدير 12

إطار إعداد الاستعراض الوطني الطوعي لسنة 2020 13

وضعية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة و سيناريوهات تطورها في أفق 2030 15

الخطوات القادمة 21

التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 22

القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان 23

أهم الإنجازات 23

التحديات الرئيسية 25

الاستراتيجيات والبرامج 25

القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة 26

أهم الإنجازات 26

التحديات الرئيسية 28

الاستراتيجيات والبرامج 28

ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار 30

أهم الإنجازات 30

التحديات الرئيسية 33

الاستراتيجيات والبرامج 33

ضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع 35

أهم الإنجازات 35

التحديات الرئيسية 38

الاستراتيجيات والبرامج 38

تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات 40

أهم الإنجازات 40

التحديات الرئيسية 44

الاستراتيجيات والبرامج 45

ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع 47

أهم الإنجازات 47

التحديات الرئيسية 48

الاستراتيجيات والبرامج 49

ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة 50
أهم الإنجازات 50
التحديات الرئيسية 52
الاستراتيجيات والبرامج 53

تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع 54
أهم الإنجازات 54
التحديات الرئيسية 55
الاستراتيجيات والبرامج 55

إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار 60
أهم الإنجازات 60
التحديات الرئيسية 61
الاستراتيجيات والبرامج 62

الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها 65
أهم الإنجازات 65
التحديات الرئيسية 67
الاستراتيجيات والبرامج 68

جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة 70
أهم الإنجازات 70
التحديات الرئيسية 72
الاستراتيجيات والبرامج 73

ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة 74
أهم الإنجازات 74
التحديات الرئيسية 76
الاستراتيجيات والبرامج 76

اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره 78
أهم الإنجازات 78
التحديات الرئيسية 81
الاستراتيجيات والبرامج 81

حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة 83
أهم الإنجازات 83
التحديات الرئيسية 84
الاستراتيجيات والبرامج 84

حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي 81

أهم الإنجازات 81

التحديات الرئيسية 82

الاستراتيجيات والبرامج 82

التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات 83

أهم الإنجازات 83

التحديات الرئيسية 86

الاستراتيجيات والبرامج 86

تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة 88

أهم الإنجازات 88

التحديات الرئيسية 95

الاستراتيجيات والبرامج 96

ملحق 97

I. تدابير مكافحة جائحة كوفيد-19 98

II. تقييم آثار جائحة كوفيد-19 على الحياة الاقتصادية والاجتماعية 99

III. آفاق تطور أهداف التنمية المستدامة في أفق 2030 102

IV. استشارة مع منظمات المجتمع المدني بشأن مشروع التقرير الوطني حول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في المغرب 106

جداول تطور مؤشرات أهداف التنمية المستدامة 112

لائحة الجداول 133

لائحة الرسوم المبيانية 134

تقديم

تم إعداد هذا التقريرفي إطار الاستعداد "للاستعراض الوطني الطوعي" الخاص بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، والذي قررت المملكة المغربية أن تقدمه للمرة الثانية منذ سنة 2016، وذلك عند مشاركتها في المنتدى السياسي الرفيع المستوى للتنمية المستدامة، الذي سينظم هذا العام من 7 إلى 17 يوليوز 2020 تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة.

ويقدمتقرير المملكة مستوى تنفيذ بلادنا لأهداف التنمية المستدامة في2020 ومدى تطورها في أفق 2030.ويندرج هذا التقرير في إطار أحكام الفقرتين 79 و 84 من القرار 70 / 1 بشأن برنامج التنمية المستدامة الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 25 شتنبر 2015 والذي التزم به المغرب، على غرار دول المجتمع الدولي الأخرى، بعد أن كان أحد المساهمين النشطين في إعداده.

ويستمد هذا التقرير طابعه الوطني من المسلسل التشاركي الذي اعتمد أثناء صياغته ومن الاستقلالية المؤسساتية للمندوبية السامية للتخطيط وكفاءتها العلمية،بصفتها المؤسسة الوطنية المسؤولة عن إنجاز الدراسات والتوقعات الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية والاستشرافيةوالمكلفة في ذات الوقت بالإحصاء الرسمي، وهي التي تولت مهمة إعدادمضمونه وكذا رصد وتقييم ما يحتوي عليه في هذا الميدان.

وقد أُسندت مهمة تنفيذ هذهالمقاربة التشاركية، بموجب المرسوم المؤرخ في 17 يوليوز2019، إلى "اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة" التي يرأسها رئيس الحكومة، والتي تتألف من أعضاء كاملي العضوية من جميع القطاعات الوزارية وكبرى المؤسسات الوطنية والعمومية ومنظمات مهنية ومنظمات غير حكومية. وتم تكليف المندوبية السامية للتخطيط، بموجب أحكام نفس المرسوم، بمهمة مزدوجة تتمثل في الوقوف على حصيلة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من لدن كل قطاع وزاري،وتقييم آفاق تطورهاعلى ضوء السياساتالعمومية المتبناة من قبل الحكومة.

ولقد شكل هذا الخيار التشاركي، المعتمد للمرة الثانية منذ عام 2016، القاعدة في مسلسل إنتاج التقاريرمن الصنف ذاته،وذلك في إطار شراكة بين الحكومة المغربية والمندوبية السامية للتخطيط وتمثيلية منظومة الأمم المتحدة بالمغرب،أفضت إلى مشاورات وطنية وجهوية شاركت فيها، إلى جانب مندوبي جميع الوزارات المعنية،ممثلوعن المقاولات والجامعات والمجتمع المدني.

والحقيقة أن إنشاء "اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة" قد استجاب لإحدى التوصيات المنبثقة عن هذه المشاورات وكذا لإحدى استنتاجات تقريرالمجلس الأعلى للحسابات حول أهداف التنمية المستدامة الذي وجهه هذا الأخير إلى الحكومة في نفس الاتجاه، تدعو كل واحدة منها إلى وضع إطارمؤسساتيقار يضمن استمرارية العملية التشاركية بتعدد المساهمات وحيادية التقييم.

والتقرير الحالي الذي أنجزته المندوبية السامية للتخطيط بناء على المعطيات الإحصائية التي خصصتها لأهداف التنمية المستدامة (قاعدة البيانات الإحصائية) وكذا باعتماد حصيلة القطاعات الحكومية المعنية، كل حسب اختصاصها، قد تم عرضه على اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، حيث تمت مناقشته والمصادقة عليه بالإجماع، واتخذ بذلك صفة التقرير الوطني للمملكة المغربية حول إنجازات أهداف التنمية المستدامة برسم 2020.

ويقدم التقرير عرضا شاملا لإنجازات المملكة المغربية بالنسبة لكل هدف من أهداف التنمية المستدامة ولبرنامج التنمية المستدامة 2030-2015. كما يقدم في هذا الباب تقييماعاما لسيناريوهات تطورها في أفق 2030على ضوء السياسات الحكومية،المؤسساتية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وكما جرت العادة منذ 2016، فقد تم عرض في ملحق التقرير مساهمات المجتمع المدني في تحليل أهداف التنمية المستدامة والدور الذي يعود له في تحقيق هذه الأهداف في أفق 2030، مع العلم أن هذه المشاورة قد تم تنظيمها في هذه الدورة عبر الإنترنت بسبب الظروف الاستثنائية الناجمة عن الجائحة.

ويتضمن هذا التقرير تصدير يعطي ملخصا لمضامينه كما تم تقديمه للأمم المتحدة قبل انعقاد المنتدى السياسي الرفيع المستوى للتنمية المستدامة 2020،وكما نُشر على الموقع الرسمي لهذا المنتدى.

ومن المنتظر أن يكون التقرير موضوع حملة تواصلية واسعة، بمشاركة جميع المؤسسات الوطنية وشركائنا الدوليين، ولا سيما منظمات الأمم المتحدة،حملة يتوقع أن تغطي كلا من المستويين الوطني والترابي بهدف تعزيز التملك الجماعي لأهداف التنمية المستدامة وتعزيز القدرات العملية للفاعلين على جميع مستويات الحياة الوطنية، في ميدان تنفيذ هذه الأهداف و تتبع وتقييم إنجازها.

أحمد الحليمي علمي

المندوب السامي للتخطيط

تصدير

تنفيذا للتوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس وبفضل انخراطه الفعال، اعتبرت المملكة المغربية منذ تبنيها، إلى جانب المجتمع الدولي، لبرنامج أهداف التنمية المستدامة سنة 2015، هذه الأهداف أحد الأبعاد الهيكلية لنموذجها التنموي الوطني الذي يخضع تحديثه الآن إلى نقاش وطني واسع.

وفي الواقع، يندرج تنزيل المغرب لأهداف التنمية المستدامة في إطار مجهود استثماري ضخم بدأ منذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، إذ خصص له المغرب ثلث ناتجه الداخلي الإجمالي في مجالات البنيات التحتية الاقتصادية والاجتماعية، والقضاء على الفقر، والحد من الفوارق الاجتماعية، وتثمين موارده الطبيعية، مع مراعاة خاصة لآثار التغيرات المناخية.

ومكنت هذه المجهودات البلاد من تعزيز تراكم رأس مالها المادي، وتطوير رأس مالها البشري، وتسريع انتقالها إلى التنمية النظيفة، وبالتالي تحسين محتوى نموها الاقتصادي من حيث التشغيل، والحد من الفقر ومن الفوارق الاجتماعية والمجالية، والتقليل من الاعتماد على الطاقات الأحفورية، وذلك في سياق اتسم بالأزمة المالية العالمية لسنة 2008 وثلاث سنوات من الجفاف خلال العقد الماضي.

وهكذا بلغ النمو الاقتصادي في المتوسط 4.2 في المائة خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 2000 و2018، وانخفض معدل البطالة إلى 9 في المائة، وانتقلت نسبة الفقر من 8.9 في المائة سنة 2007 إلى 2.9 في المائة سنة 2018، كما تراجعت الفوارق مع تثمين مؤهلات جميع جهات المملكة. ومن خلال الاستثمار في الطاقات المتجددة، يتوفر المغرب اليوم على قدرة كهربائية من مصادر متجددة تمثل 34 في المائة من المزيج الكهربائي الوطني. كما بُذلت مجهودات لإعادة تأهيل المدن وتقوية شبكة الصرف الصحي وتوسيع المجال الغابوي.

وفي سياق ترسيخ النموذج التنموي للمملكة المغربية، تم القيام بالعديد من الإصلاحات المؤسساتية تطبيقاً لأحكام دستور سنة 2011. وهكذا أُحدثت مؤسسات للتشاور والتداول مثل تلك التي تهدف إلى النهوض بالمرأة، وحماية الطفل أو مساعدة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة. كما تم اعتماد ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة.

وتم إحداث لجنة وطنية للتنمية المستدامة مهمتها تنسيق أهداف التنمية المستدامة وتتبعها وكذا تقييمها. وهي لجنة تابعة لرئيس الحكومة شُكلت بمشاركة مختلف المصالح الوزارية إضافة إلى المندوبية السامية للتخطيط، المؤسسة المكلفة بالإحصاء. وفي هذا الإطار، تم تطوير منصة إحصائيات مخصصة لأهداف التنمية المستدامة، وإعداد نموذج للتوازن العام الحسابي بغرض تتبع أهداف التنمية المستدامة وتقييمها بصفة دورية.

لكن وفي ظل هذه الظروف، جاءت جائحة فيروس كورونا (كوفيد¬19) لتُعطل جهود التنمية التي تبذلها الدولة وذلك بسبب آثارها السلبية المباشرة على الاقتصاد ككل وبشكل غير مباشر من خلال تبعاتها على شركاء المغرب الرئيسيين. ولكن المغرب استجاب بشكل سريع وعمل على التخفيف من آثار هذه الجائحة حيث لجأ إلى فرض الحجر الصحي في وقت مبكر جدًا، وهو ما مكنه من تخفيف الضغط على نظامه الصحي. واتخذ، في الوقت نفسه، سلسلة من الإجراءات لضمان مواصلة تقديم الخدمات الاجتماعية العامة والأساسية، ولا سيما في مجالي التعليم والتكوين، عن طريق الاعتماد بالخصوص على العمل عن بعد والرقمنة. كما تم إحداث صندوق خاص بتدبير جائحة كورونا استفاد من موارد مهمة من الميزانية بالإضافة إلى مساهمات مالية من جميع الفاعلين، بما في ذلك المقاولات والأسر والمجتمع المدني.

ومع كل هذا، وبالرغم من الدعم المقدم للأسر والمقاولات، فقد تكبد الاقتصاد الوطني جراء الجائحة خسارة إجمالية قدرت بـ 8.9 نقط من النمو الاقتصادي في الربع الثاني من سنة 2020.

وعلاوة على ذلك، وفي إطار التزامه بتنفيذ أجندة أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الدولي، يجعل المغرب من الشراكة العالمية، وخصوصا التعاون جنوب جنوب، محورا استراتيجيا لسياسته الخارجية، ويولي، في هذا الصدد، مكانة محورية لإفريقيا.

إطار إعداد الاستعراض الوطني الطوعي لسنة 2020

يندرج الاستعراض الوطني الطوعي لسنة 2020 حول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في إطار مسلسل تنفيذ مقتضيات الفقرتين 79 و 84 من القرار 1/70 « تحويل عالمنا : برنامج التنمية المستدامة في أفق 2030 ».

بعد الاستعراض الأول المنجز سنة 2016، يكتسي هذا الاستعراض الثاني أهمية خاصة. ويندرج في سياق وطني ودولي متسم بتحولات عميقة في مسار تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وباختيار نسخة 2019 من المنتدى السياسي رفيع المستوى للتنمية المستدامة، لموضوع « تسريع العمل والمسارات الكفيلة بالتغيير : عقد من العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة »، فإنها تشكل نقطة تحول في عمل المجموعة الدولية، بعد ما تم خلال الدورات الأولى من الاستعراضات الطوعية التطرق إلى التقدم المحرز على مستوى الأهداف 17 ومناقشة المواضيع الأفقية الأربعة التي تشكل المجالات الإستراتيجية لبرنامج 2030.

كما حقق المغرب، بعد مرور خمس سنوات من اعتماد برنامج 2030، تقدما ملحوظا في هذا المجال. ولهذا، يشكل هذا الاستعراض خطوة حاسمة في مسلسل التخطيط الاستراتيجي المرتكز على أهداف التنمية المستدامة، تمكن من إجراء تشخيص لأهم الإنجازات واستشراف المسارات الواعدة لتحقيق هذه الأهداف بحلول سنة 2030.

ويستمد هذا الاستعراض قوته من المنهجية التشاركية المعتمدة في إعداده. ففي يونيو 2019، قامت وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج والمندوبية السامية للتخطيط، بدعم من منظومة الأمم المتحدة بالمغرب، بتنظيم استشارة وطنية من أجل تحديد التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتحضير لمشاركة بلادنا في المنتدى السياسي رفيع المستوى للتنمية المستدامة لسنة 2020. وقد عرفت مشاركة ممثلين عن القطاعات الحكومية والبرلمان والمجلس الأعلى للحسابات، والمؤسسات العمومية، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، والجماعات الترابية، والجامعات، والإعلام، والمنظمات غير الحكومية. وقد شكلت هذه الاستشارة فرصة لمختلف المشاركين المؤسساتيين من أجل عرض ومناقشة حصيلة إنجازاتهم وتصوراتهم للإجراءات الكفيلة بتسريع إنجاز أهداف التنمية المستدامة، التي قاموا بها منذ 2016، على الأقل.

وعلاوة على مشاركتهم في الاستشارات الوطنية والجهوية والموضوعاتية، فقد ساهم مختلف الفرقاء في هذا الاستعراض الوطني الطوعي من خلال إنجاز أنشطة تدخل ضمن مجالات اختصاصاتهم، مما مكن من تعزيز عملية التعبئة والتملك الجماعي لبرنامج 2030.

وفي هذا الإطار، قامت المندوبية السامية للتخطيط بإنجاز مجموعة من الأعمال من بينها على الخصوص :

(1) تنظيم ثلاث استشارات جهوية[1] بين سنة 2017 و2019، بتعاون مع الولايات والمجالس الجهوية وبشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، في أفق تعميمها على باقي جهات المملكة، بهدف تحسيس الفاعلين الترابيين حول تنزيل أهداف التنمية المستدامة في سياق مجالاتهم الجغرافية وحول ضرورة إعداد قواعد معطيات إحصائية جهوية؛

(2) وضع منصة وموقع خاصين بأهداف التنمية المستدامة على الأنترنيت، بالموقع الإلكتروني للمندوبية السامية للتخطيط، يتضمنان مؤشرات رقمية لهذه الأهداف، وبياناتها الوصفية كما حددتها الأمم المتحدة، وغيرها من الأشغال الأخرى ذات الصلة، التي أنجزتها المندوبية السامية، فضلا عن قاعدة معطيات جهوية؛

(3) إنجاز بحث وطني لدى الأسر سنة 2016، حول تصورهم لأهم أبعاد وغايات أهداف التنمية المستدامة، مما مكن من تقوية وعي المغاربة ببرنامج التنمية المستدامة 2030 والتعرف أكثر على اهتماماتهم فيما يتعلق بالأبعاد الرئيسية للتنمية المستدامة؛

(4) توسيع نطاق إنتاج المعلومات الإحصائية من خلال مراجعة البحوث الإحصائية من حيث محتواها، وتغطيتها الترابية والموضوعاتية والمتصلة بالنوع، وكذلك من حيث تحسين منهجيات جمع واستغلال المعطيات، أو من خلال إنجاز بحوث جديدة. وقد همت المراجعة بالأساس البحث الوطني حول التشغيل والبحوث حول المقاولات. في حين تتعلق البحوث الجديدة المنجزة على الخصوص، بالبحث حول العنف ضد النساء والذي تميز بإضافة مهمة، تتجلى في جمع معطيات أساسية لتقييم التكلفة الاقتصادية والاجتماعية لهذه الظاهرة، وببحث جديد حول المستوى المعيشي للأسر، فضلا عن انطلاق التفكير في مقاربة منهجية جديدة لإنجاز الإحصاء العام للسكان والسكنى القادم سنة 2024؛

(5) تقييم قدرة النظام الإحصائي الوطني على توفير مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. وينتج هذا النظام 102 مؤشرًا من أصل 244، أي حوالي 42%. وبحسب مستوى تصنيفها، تصل هذه النسبة إلى 56,5% من مؤشرات الصنف الأول (61 من بين 108)، و37% من الصنف الثاني (35 من بين 95) و9% من الصنف الثالث (3 من بين 34).

وفي ما يتعلق بالشراكات من أجل دعم وتتبع أهداف التنمية المستدامة، وقع المغرب، في يناير 2019، من خلال المندوبية السامية للتخطيط، اتفاقية شراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وعشر وكالات تابعة للأمم المتحدة بالمغرب، من أجل دعم تتبع أهداف التنمية المستدامة في المغرب وإعداد التقارير حولها.

1 جهات طنجة-تطوان-الحسيمة، وفاس-مكناس، ومراكش-آسفي

كما ساهم البرلمان في هذا الاستعراض من خلال تنظيم ندوات حول أهداف التنمية المستدامة ومساءلة الحكومة حول صيغ إدماج هذه الأهداف في سياستها العامة واستراتيجياتها القطاعية.

أما المجلس الأعلى للحسابات، فقد قام، في 2018، بمهمة تقييم مدى جاهزية الحكومة المغربية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ونشر تقريرا حول هذا الموضوع، من بين أهم توصياته الموجهة للحكومة، إرساء آلية لتنسيق وتحديد المسؤوليات في مسلسل تتبع أهداف التنمية المستدامة.

وتنفيذا لهذه التوصية، أحدثت الحكومة في يوليوز 2019، لجنة وطنية للتنمية المستدامة تحت رئاسة رئيس الحكومة، والتي أوكلت إلى المندوبية السامية للتخطيط، المؤسسة الوطنية المستقلة المكلفة بالإحصاء، مهمة إعداد تقارير سنوية حول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وقد أصبح فحص وإعداد التقارير حول أهداف التنمية المستدامة عملية سنوية بموجب المرسوم[2] المحدث لهذه اللجنة، مع إحداث، لهذه الغاية، لجنة تتبع ومواكبة أهداف التنمية المستدامة، داخل اللجنة الوطنية المذكورة، تحت رئاسة مصالح رئيس الحكومة.

وانطلاقا من دجنبر 2019، تم إعداد هذا التقرير في إطار لجنة التتبع والمواكبة هاته، قبل أن تتم المصادقة عليه من طرف اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة خلال اجتماعها المنعقد في 3 يونيو 2020، تحت رئاسة رئيس الحكومة. ومن أجل ضمان مشاركة جميع القطاعات الوزارية في إعداد هذا التقرير، قامت مختلف القطاعات الحكومية، تبعا لتعليمات رئيس الحكومة، بتعيين مخاطبين للمندوبية السامية للتخطيط. وقد عُقدت سلسلة من الاجتماعات لإعداد التقرير المذكور وفقا للمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة.

كما قام المجلس الوطني لحقوق الإنسان (CNDH) بمجموعة من الأنشطة ونظم لقاءات وطنية وجهوية حول علاقة أهداف التنمية المستدامة بحماية حقوق الإنسان.

وبخصوص المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، فبالإضافة إلى مشاركته في الاستشارات الوطنية، فقد أنجز دراسة توجت بتوصيات من بينها ضرورة إحداث إطار مؤسساتي يمكن، على وجه الخصوص، من التنفيذ المنسق والمنسجم لأهداف التنمية المستدامة.

وفي ما يتعلق بالمنظمات غير الحكومية، فقد تم تنظيم، حصريا، استشارة لفائدتها عبر الأنترنيت خلال الفترة الممتدة بين 24 مارس و20 أبريل 2020 حول تفعيل البرنامج العالمي 2030 للتنمية المستدامة، مما مكن من إبراز مساهمتها في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وقد تم دمج نتائج هذه الاستشارة في هذا التقرير الوطني (أنظر الملحق).

وهكذا، مكن هذا الاستعراض الوطني الطوعي من إجراء حصيلة لإنجازات أهداف التنمية المستدامة وتحديد التحديات التي يتعين رفعها من أجل إعطاء زخم جديد لعملية تنفيذها. وتتعلق هذه التحديات بشكل رئيسي بالتملك على المستوى الترابي، وانسجام السياسات العمومية، وتنسيق النظام الإحصائي الوطني وتطوير التمويل.

وعلى هذا الأساس، يشكل تقديم هذا التقرير في المنتدى السياسي رفيع المستوى حول التنمية المستدامة فرصة مناسبة بالنسبة للمملكة، من أجل التبادل مع الأقران حول المكتسبات، والتحديات وفرص التعاون في مجال تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

2 المرسوم رقم 2.19.452، المؤرخ في 17 يوليوز 2019 (الجريدة الرسمية عدد 6799 بتاريخ 29 يوليوز2019، نسخة عربية)

وضعية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة و سيناريوهات تطورها في أفق 2030

يعتبر المغرب البرنامج العالمي 2030 لأهداف التنمية المستدامة كإطار شامل للتنمية يتقاطع في معظم طموحاته مع المشروع المجتمعي الذي يتطلع إليه المغاربة والذي تم تحديد خطوطه العريضة ومبادئه من طرف جلالة الملك محمد السادس.

يتم تنفيذ هذا البرنامج، بالطبع، مع مراعاة تدابير التمويل المحددة من طرف برنامج عمل أديس أبابا حول تمويل التنمية، وأهداف اتفاق باريس حول المناخ، و إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث.

لقد انخرط المغرب، في الواقع، منذ بداية سنوات الألفية الثانية، في مشاريع مجتمعية كبرى للتنمية المستدامة. ومع قدوم البرنامج العالمي لأهداف التنمية المستدامة، تعززت خيارات المغرب واتخذت الإصلاحات والاستراتيجيات المعتمدة أبعادًا جديدة. وتتمحور المنهجية المعتمدة من طرف المغرب من أجل تنفيذ هذا البرنامج، حول مقاربات هيكلية، مرتكزة على تعزيز حقوق الإنسان، والانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، والجهوية المتقدمة، والتماسك الاجتماعي والترابي، والمشاركة المواطنة وكذا تطوير الشراكات الإستراتيجية خاصة الشراكة جنوب-جنوب والشراكة الثلاثية.

الإطار السياسي والمؤسساتي

خلال سنة 2016، خلصت الاستشارة الوطنية الأولى حول ملاءمة أهداف التنمية المستدامة مع السياق الوطني، إلى ستة خطوط توجيهية ضرورية من أجل إرساء إطار ملائم لتنفيذ هذه الأهداف. وتتعلق هذه الخطوط التوجيهية ب : (1) توسيع عملية تملك أهداف التنمية المستدامة، (2) العمل على انسجام أهداف التنمية المستدامة مع الأولويات الوطنية، (3) التحكم في تنسيق السياسات العمومية، (4) ملاءمة نظام المعلومات الإحصائي، (5) تتبع وتقييم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، و(6) تطوير صيغ مناسبة للتمويل.

منذ ذلك الحين، وبفضل بعض الإصلاحات ذات الطابع المؤسساتي والاقتصادي والاجتماعي والمجتمعي، والمقترنة باستراتيجيات أفقية وقطاعية وفئوية، تم تحقيق تقدم ملموس فيما يخص تملك أهداف التنمية المستدامة، وملاءمة السياسات العمومية مع هذه الأهداف، وتعزيز الآلية المؤسساتية والتقنية للتتبع/التقييم وصياغة التقارير، وكذا فيما يخص مصادر التمويل. بالإضافة إلى ذلك، فإن عقد تسريع الإنجازات لتحقيق التنمية المستدامة يتزامن مع انخراط المملكة في بناء نموذج تنموي جديد من شأنه أن يشكل حافزا وإطارا ملائما لتسريع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في أفق سنة 2030.

ملاءمة السياسات العمومية مع أهداف التنمية المستدامة

أظهر الاستعراض الوطني الطوعي أن الفاعلين المؤسساتيين قد أدركوا بالفعل أهمية مرجعية موحدة لنفس إطار الأهداف المندمجة وأنهم قاموا بملاءمة استراتيجياتهم وبرامجهم بشكل جيد مع أهداف التنمية المستدامة.

وقد مكنت الدراسة التشخيصية حول مستوى ملاءمة الاستراتيجيات القطاعية مع أهداف التنمية المستدامة، باستخدام مقاربة التحليل «RIA» من التوفر على خريطة أولية للأولويات، وتقدير شامل لمستوى اندماج الغايات في هذه الاستراتيجيات، وتحديد الغايات المسرعة وتوافق تقريبي بين أهداف التنمية المستدامة والإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة.

إندماج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة

من أجل استيعاب أهداف التنمية المستدامة، مع مراعاة طبيعتها المندمجة والغير قابلة للتجزئة، اعتمد المغرب استراتيجيات مندمجة كالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي تهدف، في نفس الوقت، إلى مكافحة الفقر والإقصاء، وتعزيز الخدمات الصحية والتعليمية، وتنمية الأنشطة المدرة للدخل لفائدة الساكنة المعوزة، وتنمية المناطق المحرومة. ويتعلق الأمر أيضا بالإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة التي تدمج معظم الغايات في أهدافها ومحاورها الإستراتيجية. كما قام بتطوير أدوات تقنية، ولاسيما نموذج للتوازن العام الحسابي، يمكن من تحليل انسجام السياسات العمومية والتداخلات بين أهداف التنمية المستدامة. وانخرط أيضا في مقاربات لتحليل الموضوعات الأفقية من أجل أخذ الطابع المندمج لأهداف التنمية المستدامة بعين الاعتبار، ويتعلق الأمر بالقضايا المرتبطة بالتنمية البشرية، والحماية الاجتماعية، والمساواة بين الجنسين، والنمو والتشغيل، والتفاوتات والتدبير المندمج للموارد الطبيعية.

"عدم ترك أي أحد خلف الركب"

باعتماده "المقاربة الحقوقية"، يضع المغرب فئات السكان الفقيرة والهشة وكذا المناطق المحرومة في صلب سياساته العمومية. وتشكل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، في هذا الصدد، مفتاح نجاح المغرب في تحقيق أهداف الألفية للتنمية و إحدى الرافعات الرئيسية لتحقيق الغايات الحيوية لأهداف التنمية المستدامة.

إن إدماج الأشخاص الذين "تركوا خلف الركب" ينطلق أولا، بتحديدهم وتحليل خصائصهم الديموغرافية والسوسيو-اقتصادية. وتحقيقا لهذه الغاية، طور المغرب نظاما إحصائيا وطنيا فعالا، ولا سيما فيما يتعلق بجمع ومعالجة ونشر المعطيات الإحصائية والتحليلات السوسيو-اقتصادية المتعلقة بهذه الفئات، مما مكن من تنوير القرار العمومي ومرافعة الفاعلين الجمعويين لصالح قضاياهم، بشكل أفضل. وبالمثل، تم تنفيذ مجموعة من الاستراتيجيات المندمجة لصالح هذه الفئات، ويتعلق الأمر بالخطة الحكومية للمساواة "إكرام"، والإستراتيجية المندمجة لحماية الطفولة، والإستراتيجية المندمجة للأشخاص في وضعية إعاقة والإستراتيجية المندمجة للشباب.

وتشكل لامركزية مسلسل التنمية في إطار الجهوية المتقدمة أيضا، منهجية ناجعة لتحسين فعالية السياسات العمومية في مجال إدماج الأشخاص والمناطق المحرومة.

تعبئة تمويل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

انخرط المغرب في مجموعة من الأوراش التي تمكن من استعمال فعال وناجع للموارد المتوفرة وتعبئة مزيد من الموارد المالية الداخلية والخارجية. ويتعلق الأمر بتنفيذ مقاربة الميزانية المرتكزة على الأداء في القطاع العمومي، وإصلاح النظام الجبائي، والحفاظ على التوازنات الماكرو اقتصادية، وتعزيز الاستثمارات في القطاعات الصناعية ذات القيمة المضافة العالية، والتعاقد مع القطاع الخاص، وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتدبير الحذر للدين العمومي.

الوضعية الحالية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة

فيما يخص حصيلة إنجازات أهداف التنمية المستدامة، تمكن مراجعة التقدم المحرز من التمييز بين ثلاث نقاط بارزة :

(1) غايات تم تحقيقها قبل 10 سنوات من المواعيد النهائية المحددة لها، ويتعلق الأمر بالقضاء على الجوع، وتقليص وفيات الأمهات والأطفال، وكذا تعميم التعليم الابتدائي، وتحقيق المناصفة بين الجنسين في جميع الأسلاك الدراسية وتعميم الولوج إلى الماء والكهرباء.

(2) غايات سيتم تحقيقها قبل سنة 2030. ويهم هذا على وجه الخصوص، مكافحة الفقر وتحسين تغذية الأطفال دون سن الخامسة وتعميم التعليم في جميع الأسلاك الدراسية.

(3) غايات تمثل تحديات رئيسية يدركها المغرب ويعمل على رفعها في أفق سنة 2030. ويتعلق الأمر أساسا بالحد من التفاوتات الاجتماعية والمجالية وتلك القائمة على النوع، وتعزيز النمو الاقتصادي والشغل اللائق وخاصة لفائدة الشباب والنساء، والحفاظ على التنوع البيولوجي البحري والبري ومكافحة آثار التغير المناخي.

فيما يتعلق بتحسين ظروف معيشة السكان، تم القضاء على الجوع بالفعل سنة 2014 وتقليص الفقر إلى 2,9% سنة 2018. كما تحسنت تغذية الأطفال دون سن الخامسة، حيث تم تقليص الهزال إلى 2,6% سنة 2018. وفي سنة 2019، تم تعميم الولوج إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية في الوسط الحضري، وتعميمه تقريبا في الوسط القروي حيث يبلغ 97,4 % بالنسبة للماء، و99,6 % بالنسبة للكهرباء، و91% بالنسبة للتطهير. كما تم تحسين ظروف السكن، حيث انخفضت نسبة المساكن الحضرية العشوائية من 8,4 % سنة 2004 إلى 3,6 % سنة 2018. بالإضافة إلى ذلك، بذلت جهود كبيرة في مجال فك العزلة بالوسط القروي، وذلك بفضل برامج بناء شبكة الطرق القروية، ليصل معدل فك العزلة إلى 79,3% سنة 2017 مقابل ب 54% سنة 2005.

في المجال الصحي، حقق المغرب بشكل كلي أو يكاد يحقق، الغايات المتعلقة بوفيات الأمهات والأطفال، سنة 2018. وهكذا، بلغ معدل وفيات الأمهات 72,6 وفاة لكل 100.000 ولادة حية، سنة 2018، ومعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة 22,16 لكل 1000 ولادة حية، ومعدل وفيات الأطفال حديثي الولادة 13,56 وفاة لكل 1000 ولادة حية. وبالمثل، وصل معدل التغطية الصحية إلى 68,8% سنة 2019.

وفي مجال التعليم، بعد تعميم التعليم الابتدائي وتحقيق المناصفة بين الجنسين في جميع الأسلاك الدراسية تقريبا، بلغ معدل التمدرس بالسلك الثانوي الإعدادي 92 % سنة 2019.

على الصعيد الاقتصادي، وبالرغم من سياق دولي صعب، أبان الاقتصاد المغربي عن صموده، وتطور بمعدل سنوي متوسط يقدر ب 4,2% بين سنتي 2000 و2018، في وقت ارتفع فيه الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي للفرد من 16 ألف درهم إلى حوالي 28 ألف درهم.

لقد مكنت الإصلاحات التي اعتمدها المغرب، وخاصة الاقتصادية منها، من إرساء مناخ ملائم للأعمال. وبالفعل، تم إجراء أكثر من 30 إصلاحا تنظيميا وإجرائيا ومؤسساتيا منذ سنة 2010، في إطار اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال (CNEA)، تتعلق بتبسيط إجراءات إحداث المقاولات، وتحسين مسطرة الحصول على رخص البناء من خلال إحداث شباك وحيد للتعمير ومنصة إلكترونية في الدار البيضاء، وتعزيز حماية المستثمرين بفضل إصلاح قانون شركات المساهمة، وكذا إصلاح مدونة التجارة. ولم تتأخر نتائج هذه الجهود طويلا في الظهور. ففي سنة 2019، تمكن المغرب من احتلال المرتبة 53 من بين 190 اقتصاد عالمي حسب تقرير البنك الدولي لممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2020، مسجلا تقدما ب 7 مراتب مقارنة بسنة 2018 (المرتبة 60)، و ب 75 مرتبة مقارنة بسنة 2010 (المرتبة 128). وهو مصنف الأول في شمال إفريقيا، والثالث على مستوى إفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

فيما يتعلق بالطاقات المتجددة، انخرط المغرب في دينامية إنجاز مخططات كهربائية كبيرة من مصادر الطاقة الشمسية والريحية، مما مكنه من التوفر على سعة كهربائية من مصادر متجددة تمثل 34 % من السعة الوطنية للإنتاج الكهربائي وعلى إنتاج كهربائي من مصادر متجددة يبلغ 20% من إجمالي إنتاج الكهرباء.

وفيما يخص التغير المناخي، فإن المغرب، على الرغم من ضعف انبعاثاته من الغازات الدفيئة (86.123,7 جيجا جرام مكافئ ثاني أكسيد الكربون سنة 2016)، قد التزم بتقليص هاته الانبعاثات بنسبة 42% بحلول سنة 2030 وأطلق استراتيجية لتدبير مخاطر الكوارث الطبيعية.

فيما يتعلق بالسلم والأمن وجودة المؤسسات، انخرط المغرب في أوراش كبرى تهم إصلاح النظام القضائي، ومحاربة كل من الجريمة والعنف، والاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، وكذا مكافحة الإرهاب والاتجار غير المشروع، على المستوى الوطني والدولي. في هذا الإطار، أضحت مشاركة المواطنين في إعداد السياسات العمومية وتنفيذها ممارسة متداولة في المغرب.

وبخصوص الشراكة، يعتبر المغرب الشراكة العالمية محورا استراتيجيا لسياسته الخارجية. وهو يولي للقارة الإفريقية، في هذا السياق، مكانة مركزية في إستراتيجيته للتعاون جنوب-جنوب والتعاون الثلاثي، كما يتضح ذلك من خلال عودته إلى الاتحاد الإفريقي، والعدد الكبير من الزيارات الملكية لمجموعة من الدول الإفريقية، وكذا أهمية الاتفاقيات المبرمة والمشاريع التي تم إطلاقها مع هذه الدول.

خلال عقد من الزمن، تم التوقيع على أكثر من 1000 اتفاق واتفاقية ثنائية بين المغرب وشركائه الأفارقة والتي دخلت حيز التنفيذ، كما تم إحداث حوالي أربعين لجنة مشتركة. وتم أيضا توقيع العديد من اتفاقيات تشجيع الاستثمار واتفاقات تجارية تفضيلية وجمركية. كما تم اتخاذ تدابير ملموسة تهم إلغاء ديون المغرب المستحقة على الدول الإفريقية الأقل نموا وتيسير ولوج المنتجات الواردة من هذه الدول.

لطالما تميزت العلاقة التي تربط المغرب بجيرانه الأفارقة بارتباطها بالتنمية الاجتماعية والبشرية. وهكذا، في مجال تنمية رأس المال البشري، ضاعف المغرب ثلاث مرات، على مدى السنوات الخمس الماضية، عدد الطلاب الأجانب المسجلين بالجامعات العمومية المغربية، والذين تستفيد غالبيتهم العظمى من منح دراسة.

وتشكل هذه العلاقات رافعة قوية لتنفيذ ناجح لاتفاقية منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية (ZLECA) التي وقعها المغرب في مارس 2018.

بالإضافة إلى ذلك، وضع المغرب من خلال انخراطه في الرؤية الملكية لإفريقيا، استراتيجية وطنية للهجرة واللجوء، تتميز على وجه الخصوص، بمبادئها الإنسانية وباحترام حقوق الإنسان. ومن أجل تنفيذها، قام المغرب بمراجعة القوانين والتشريعات لتمكين المهاجرين من الولوج إلى مجموعة من الخدمات، مثل الصحة والتعليم والتكوين المهني. وفضلا عن هذا، انخرط المغرب في إحداث مرصد إفريقي للهجرة والتنمية، يحتضنه فرق ترابه. وبالتالي، تعتبر السياسة المغربية للهجرة، كتجربة ناجحة وأصبحت المرجع الرئيسي على الصعيد الإفريقي، وهو ما بوأ جلالة الملك مكانة «رائد الاتحاد الإفريقي» في موضوع الهجرة.

تقييم آثار جائحة كوفيد-19 على مسلسل التنمية بالمغرب[3]

لقد أدى حلول جائحة كوفيد-19، إلى إرباك مسار التنمية الذي انخرطت فيه البلاد، بسبب تداعياته السلبية على الحياة الاقتصادية والاجتماعية الداخلية وعلى دينامية شركائها الرئيسيين، ولا سيما دول الاتحاد الأوروبي.

آثار الجائحة على النمو الاقتصادي

حسب التوقعات الأخيرة للمندوبية السامية للتخطيط، عرف النشاط الاقتصادي خلال الفصل الأول من سنة 2020، تباطؤا ملحوظا، مع نمو اقتصادي سيبلغ 0,7+ % عوض 1,9+ %، حسب سيناريو بدون كوفيد-19. وسيكون تأثير الجائحة والحجر المترتب عنها، أكثر قوة خلال الفصل الثاني من نفس السنة، حيث سيلاحظ تراجع النمو الاقتصادي بنسبة 8,9 نقطة مقارنة بتطوره قبل أزمة كوفيد-19. وفي المجمل، سيمثل ذلك خسارة إجمالية محتملة من الناتج الداخلي الإجمالي تقدر بنحو 29,7 مليار درهم في النصف الأول من سنة 2020.

وتعزى هذه النتائج بالأساس إلى تفاقم تراجع القيمة المضافة الفلاحية، جراء انخفاض إنتاج الحبوب، وانهيار الطلب الخارجي الموجه لبلادنا (12,5-% خلال الفصل الثاني من سنة 2020)، بسبب تمديد فترات الحجر في العديد من البلدان الشريكة. وأمام هذا التراجع، ستتقلص صادراتنا من السلع والخدمات من حيث الحجم بنسبة 6,1% وسيعاني الطلب الداخلي من تمديد فترة الحجر في المغرب على مدى أكثر من نصف الفصل الثاني. ومن المتوقع أن ينخفض استهلاك الأسر بنسبة 1,2 % خلال الفصل الثاني من 2020، في حين سيواصل الاستثمار تقلصه بوتيرة تناهز 26,5% ومن المتوقع أن تنخفض الواردات من جهتها، بنسبة 8,4%.

وحسب قطاع النشاط، سيعاني القطاع الثالث من انخفاض التجارة والنقل والتوقف شبه التام للنشاط في الإيواء والمطاعم، وستنكمش القيمة المضافة للقطاع الثانوي بمقدار 8,9% كتغير سنوي لنفس الفصل.

آثار الجائحة على أنشطة المقاولات

بين البحث النوعي المنجز من طرف المندوبية السامية للتخطيط على عينة ضمت 4000 مقاولة منظمة أن :

- 57 % من مجموع المقاولات صرحت بتوقيف نشاطها بشكل دائم أو مؤقت؛

3 لمزيد من المعلومات، أنظر المذكرات التفصيلية في الملحق

- القطاعات الأكثر تضررا من هذه الأزمة تتمثل في الإيواء والمطاعم بنسبة 89 % من المقاولات في حالة توقف، وصناعات النسيج والجلد والصناعات المعدنية والميكانيكية بنسبة 76% و73% على التوالي، ثم قطاع البناء بنسبة تقارب 60% من المقاولات المتوقفة؛
- فيما يخص تأثير الأزمة على التشغيل، اضطرت 27% من المقاولات إلى تقليص مستخدميها بشكل مؤقت أو دائم. وقد يشمل التخفيض ما يقارب 726.000 منصب شغل (باستثناء القطاع المالي والفلاحي) أي ما يعادل 20% من اليد العاملة في المقاولات المنظمة؛
- نسبة المقاولات التي أوقفت نشاطها بصفة مؤقتة أو دائمة تشمل 72% من المقاولات الصغيرة جدا و26% من المقاولات الصغرى والمتوسطة و2 % من المقاولات الكبرى؛
- ما يقرب من 67 % من المقاولات المصدرة قد تكون تضررت من جراء الأزمة الصحية، حيث أن مقاولة واحدة من بين كل تسع مقاولات قد تكون أوقفت نشاطها بشكل نهائي، في حين أن خمس مقاولات من بين تسعة قد تكون علقت أنشطتها بشكل مؤقت. و من حيث التشغيل، يعتبر المصدرون بقطاع النسيج والجلد الأكثر تضررا وذلك بتقليص أكثر من 50.000 منصب.

آثار الجائحة على الوضعية السوسيو اقتصادية والنفسية للأسر

أظهرت نتائج بحث آخر حول الأسر، تم إنجازه عن طريق الهاتف من طرف المندوبية السامية للتخطيط أن:

- 93 % من الأسر صرحت بتوفر المنتجات الغذائية الأساسية؛
- 34% من الأسر تؤكد أنها لا تتوفر على أي مصدر للدخل بسبب توقف أنشطتها؛
- 19 % من الأسر توصلت بمساعدة من طرف الدولة كتعويض عن فقدان الشغل؛
- 48 % من الأسر، صرحت أن الأطفال المتمدرسين في المستوى الابتدائي يتابعون الدروس عن بعد بانتظام باستخدام مختلف المنصات الرقمية التي تم إنشاؤها (تبلغ هذه النسبة 51 % في المستوى الثانوي الإعدادي و69 % في الثانوي التأهيلي و56% في التعليم العالي)؛
- 40% من الأسر تتخلى عن الخدمات الصحية في حالة الأمراض المزمنة خوفا من إصابتها بوباء كوفيد-19، وتصل هذه النسبة إلى 53% في حالة الأمراض العادية، و61 % بالنسبة لتلقيح الأطفال، و51 % فيما يتعلق بالاستشارات الطبية قبل وبعد الولادة و64% بالنسبة لخدمات الصحة الإنجابية؛
- بالنسبة ل 49% من الأسر، يعتبر القلق أهم أثر نفسي ناجم عن الحجر الصحي. وتصل هذه النسبة إلى 54 % في صفوف الأسر التي تقطن في دور الصفيح، مقابل 41 % بالنسبة للذين يقطنون في سكن عصري. يليه الخوف الذي عبرت عنه 41 % من الأسر المغربية، وخصوصا في أوساط الأسر التي تسيرها امرأة بنسبة 47%، مقابل 40% في الأسر التي يسيرها رجل، وفي صفوف الأسر الفقيرة بنسبة 43 % مقابل 33% في الأسر الميسورة.

تدابير مكافحة جائحة كوفيد-19[4]

من أجل التخفيف من التداعيات الصحية والاجتماعية والاقتصادية لهذه الجائحة، اتخذ المغرب مجموعة من التدابير الهامة، تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية، همت بالأساس الحجر الصحي وإحداث صندوق خاص بتدبير آثار جائحة كوفيد-19، لدعم القدرة الشرائية للأسر الهشة وأنشطة المقاولات المتضررة.

وقد تم رصد مبلغ 10 ملايير درهم من الميزانية لهذا الصندوق، ولكن بفضل المساهمات الطوعية للأشخاص الذاتيين والمعنويين، العموميين والخواص، بلغت اعتمادات الصندوق، إلى غاية 24 أبريل 2020، حوالي 32 مليار درهم.

وفي القطاع الصحي، همت التدابير المتخذة، تعبئة الطب العسكري لتعزيز البنيات الطبية العمومية طبقا للتوجيهات الملكية، وكذا تعبئة آلية الكشف المبكر والرصد الوبائي، وتعزيز قدرة البنيات التحتية للاستقبال الصحي والطاقم الطبي. كما شملت هذه التدابير أيضا، توفير المعدات الطبية وشبه الطبية، ولاسيما الكمامات ومواد النظافة، لجميع السكان وبأسعار معقولة.

ولضمان استمرارية الخدمات العمومية الحيوية، همت التدابير المتخذة اعتماد الدراسة والتكوين عن بعد، والعمل عن بعد وتنفيذ الخدمات العمومية عبر الإنترنيت.

ومن أجل التخفيف من الآثار الاجتماعية للجائحة، تم دفع تعويضات جزافية شهريًا للأجراء والأسر المشتغلين في القطاع غير المنظم.

كما تم اتخاذ تدابير خاصة، إما بشكل مباشر أو عن طريق دعم جمعيات المجتمع المدني، لفائدة الفئات الهشة، والتي تضم أطفال الشوارع، والأشخاص في وضعية إعاقة، والأشخاص المسنين والنساء في وضعية صعبة.

كما حظي نزلاء السجون باهتمام خاص، حيث استفاد عدد منهم من عفو ملكي واتخذت تدابير وقائية مهمة لحمايتهم من انتشار الفيروس.

وتم ضمان تتبع المغاربة العالقين في الخارج والتكفل بهم، من خلال إحداث خلايا للتتبع على مستوى الإدارة المركزية في

4 في الملحق مذكرة تفصيلية حول التدابير المتخذة

المغرب وعلى مستوى البعثات الدبلوماسية والمراكز القنصلية في الخارج.

على مستوى المالية العمومية، همت التدابير المتخذة ترشيد النفقات العمومية، وإعادة تخصيص الموارد للقطاعات ذات الأولوية، واللجوء إلى استخدام خط الوقاية والسيولة (LPL) المتاح من خلال التعاقد مع صندوق النقد الدولي (FMI).

كما قام بنك المغرب بتخفيض سعر الفائدة الرئيسي من 2,25% إلى 2% من أجل دعم حصول الأسر والمقاولات على القروض البنكية.

وقد استفادت المقاولات، خاصة الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، من التدابير التي استهدفت تخفيف تكاليفها، ودعم مواردها النقدية، بالإضافة إلى دعم الاستثمار.

من أجل ضمان تدبير منسق وفعال للجائحة، تم تشكيل لجان تنسيق متخصصة. ويتعلق الأمر بلجنة القيادة[5] لتتبع الوضع الوبائي، واللجنة العلمية والتقنية[6] للرصد وتنوير القرار العمومي حول الجوانب الطبية والعلمية، ولجنة اليقظة الاقتصادية[7] لتتبع تطورات الوضع الاقتصادي وتحديد التدابير المواكبة للأسر والقطاعات الاقتصادية المتضررة. وبالموازاة مع ذلك، تم إحداث خلايا لليقظة على مستوى مختلف القطاعات الوزارية.

ومن أجل الخروج بنجاح من هذه الأزمة، تم وضع استراتيجية تواصل شفافة ومسؤولة.

سيناريوهات تطور أهداف التنمية المستدامة في أفق سنة 2030[8]

من أجل تنوير اختيارات السياسات العمومية لرفع التحديات من أجل تنوير اختيارات السياسات العمومية لرفع التحديات المتعلقة ببرنامج 2030، تم تحليل ثلاث سيناريوهات لتطور الاقتصاد الوطني وانعكاساتها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة باستعمال نموذج للتوازن العام الحسابي، تم تطويره من طرف المندوبية السامية للتخطيط بتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

سيناريو اتجاهي، يرسم تطور الاقتصاد المغربي من خلال القيام بإسقاطات الى غاية سنة 2030 للإنجازات السوسيو-اقتصادية المحققة خلال السنوات الأخيرة.

سيناريو محتمل، يأخذ بعين الاعتبار آثار جائحة كوفيد-19 على الاقتصاد الوطني ويرسم مسار تطوره، مع انتعاش تدريجي بعد مرحلة الانكماش الناجمة عن هذه الجائحة.

سيناريو مرغوب فيه، باعتباره سيناريو إرادي، سيستفيد فيه الاقتصاد الوطني من الإصلاحات والفرص المتاحة اليوم في السياق الوطني والدولي.

1. السيناريو الاتجاهي

حسب السيناريو الاتجاهي، سيستمر الاقتصاد الوطني في النمو بنسبة 3% سنويا بين 2020 و2030. وبخصوص مكونات الطلب الداخلي النهائي، سيرتفع استهلاك الأسر إلى 2,9% سنويا، والاستثمار الخاص إلى 2,1% والاستهلاك العمومي إلى 3,3 %. أما العجز التجاري الخارجي فإنه سيتفاقم على الرغم من ارتفاع الصادرات ب 3,8%، وهي نسبة أكبر مقارنة بارتفاع الواردات (3,2%).

على المستوى القطاعي، ستسجل الخدمات السوقية أعلى قيمة مضافة، تليها الصناعة التحويلية، والخدمات العمومية والفلاحة. حيث سيبلغ معدل النمو من الآن حتى 2030، 3 % سنويا بالنسبة للخدمات السوقية والخدمات العمومية، وسيتراوح بين 1,9 % و3 % في المتوسط بالنسبة للفلاحة والصناعة التحويلية، على التوالي، فيما سيسجل قطاع الصناعة المعدنية أدنى معدل نمو، بأقل من 1%.

وهكذا، ستعرف المؤشرات المتعلقة بمجموع أهداف التنمية المستدامة تحسنا في 2030.

وسيعرف مجال التعليم، على وجه الخصوص، انخفاضا في نسبة المراهقين غير المتمدرسين بنسبة 16,7%، وارتفاعا في معدل التسجيل بالتعليم الأولي بنسبة 6,4%، وفي معدلات إتمام سلكي التعليم الابتدائي والثانوي الإعدادي ب 1,4% و4,5 % على التوالي، وفي معدل التسجيل بالتعليم العالي بنسبة 12%.

وفي مجال الصحة، ستنخفض معدلات وفيات الأطفال دون السن الخامسة وحديثي الولادة بشكل ملحوظ، بنسب تبلغ 15,3% و12,7% على التوالي. كما ستشهد وفيات الأمهات من جهتها، انخفاضا بنسبة 20,1%.

ومن المتوقع أيضا، زيادة نسبة السكان الذين يلجون إلى الماء الصالح للشرب بنسبة 2% وإلى التطهير ب 5,7%.

بالإضافة إلى ذلك، فإن التفاوتات التي يتم قياسها بمعامل جيني"GINI"، ستشهد زيادة طفيفة لتنتقل من 39,5 % سنة 2019 إلى 39,6 % سنة 2030، أي بمعدل نمو يبلغ 3,6 % طوال هذه الفترة.

5 تتكون من وزارتي الصحة والداخلية والدرك الملكي ومصالح الطب العسكري والوقاية المدنية

6 لجنة لدى وزارة الصحة

7 بتنسيق من وزارة الاقتصاد والمالية والإصلاح الإداري، تتألف من وزارات الداخلية والشؤون الخارجية والفلاحة والصيد البحري والصحة والصناعة والسياحة والشغل و كذا بنك المغرب والتجمع المهني للأبناك المغربية والاتحاد العام لمقاولات المغرب واتحاد غرف التجارة والصناعة والخدمات واتحاد غرف الصناعة التقليدية

8 لمزيد من التفاصيل، أنظر الملحق

2. السيناريو المحتمل

يفترض هذا السيناريو أن الانكماش الناجم عن جائحة كوفيد-19 في العديد من البلدان، وخصوصا الشركاء التجاريين للمغرب، لن يتم تجاوزه إلا ابتداءا من السنتين المقبلتين، بسبب التباطؤ أو حتى توقف الإنتاج، وكذا الاختلال في سلاسل التزويد وتباطؤ الطلب على الصعيد العالمي. إن الطلب الموجه إلى المغرب سيكون ضعيفا وسيشهد عودة جد بطيئة إلى طبيعته. ولكن بمجرد أن يمر هذا الاختلال، فإن الاقتصاد العالمي سيعرف بعض الانتعاش مرده أساسا تطور الاقتصاديات الناشئة والنامية، مما يؤثر بالتالي على الطلب الموجه للمغرب بشكل إيجابي.

ومع ذلك، هناك بعض عوامل عدم اليقين التي قد تؤثر سلبا على قوة الاقتصاد العالمي الذي سيسود بعد جائحة كوفيد-19، ولا سيما مخاطر احتدام التوتر التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وتأثيره على إنتاج المواد الأولية للطاقة، موازاة مع الشكوك المتعلقة باتفاق بريكست.

وسيظهر الاقتصاد المغربي صموده، حيث ستستعيد الصادرات الوطنية ديناميتها، بفضل أداء القطاعات التي تشكل العمود الفقري للمهن العالمية للمغرب وكذا الحركية التي ستعرفها تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التي يستقبلها المغرب. مثل هذه النتائج الإيجابية، ستكون بفعل تأثير الإصلاحات التي اعتمدها المغرب على مستوى تحديث نظامه الإنتاجي وتعزيز قدرته التنافسية.

وسيتم تحسين معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي ليبلغ 4% سنويا، وسيكون نتيجة طبيعية لتنفيذ العديد من البرامج والاستراتيجيات القطاعية التي ساهمت في تحديث البنيات التحتية للبلاد ورفع مستوى تخصص نظامها الإنتاجي. وستعرف قطاعات الصناعة التحويلية والخدمات السوقية نموا بنسبة 3,9 % و4,5 % على التوالي، في حين سيشهد القطاع الفلاحي نموا بنسبة 2,5% كمتوسط سنوي على مدى السنوات العشر المقبلة.

في هذا السياق، ستشهد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة تحسنا مقارنة بالسيناريو الاتجاهي. ففي مجال التعليم، سيتم تقليص نسبة المراهقين غير المتمدرسين ب 23,8 % مقابل 16,7% في السيناريو الاتجاهي. وستسجل أيضا انخفاضات هامة في معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة وحديثي الولادة، بنسبة 21,8% و18,3% عوض 15,3% و12,7% على التوالي في السيناريو الاتجاهي. وستنخفض وفيات الأمهات بدورها، بنسبة 28,3% عوض 20,1%.

3. السيناريو المرغوب فيه

تمت محاكاة هذا السيناريو البديل، الذي يرجى تحقيقه كسيناريو مرغوب فيه، لإبراز المكاسب التي يمكن أن يحققها المغرب من حيث النمو الاقتصادي والتقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة إذا تم استيفاء شروط معينة. ويتعلق الأمر بشكل أساسي بالتحسن الكبير لمردودية الاستثمارات المنجزة والتثمين اللازم للفرص المتاحة في إطار اتفاقيات التبادل الحر والمتعلقة بتوسيع المنافذ الخارجية. كما أن تعزيز الاندماج الصناعي في بعض القطاعات الواعدة وتحسين قدرتها التنافسية يعتبر أيضا ضروريا للتخفيف من ضغوط المنافسة على النسيج الإنتاجي الوطني، الناجمة عن الواردات. وستعزز تعبئة الاستثمار العمومي بشكل أكبر لصالح البنيات التحتية الاقتصادية، خصوصا الطرق والطرق السيارة والموانئ والمطارات والسدود. في هذا السيناريو، سيكسب الاقتصاد الوطني نقطتين من النمو تقريبا مقارنة بالسيناريو الاتجاهي.

وسيشكل قطاع الصناعة التحويلية قوة دافعة لهذه الدينامية، حيث سيتطور بنسبة 6,4 % كمتوسط سنوي على مدى السنوات العشر القادمة. وبالمثل، ستشهد قطاعات الخدمات السوقية وكذا قطاع الفلاحة تحسنا ملحوظا بنمو يقدر ب 4,9% و3,8% على التوالي.

وفيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، فإن تطورها سيكون ملحوظا مقارنة بالسيناريو الاتجاهي.

في مجال التعليم، ستعرف حصة المراهقين غير المتمدرسين انخفاضا يقدر ب 30 % عوض 16,7 % في السيناريو الاتجاهي. أما في مجال الصحة، سينخفض معدل وفيات الأمهات إلى 47 حالة وفاة لكل 100.000 ولادة حية بدلا من 58 حالة في السيناريو الاتجاهي، أي بانخفاض قدره 35,2%.

الخطوات القادمة

مكن الاستعراض الوطني الطوعي لسنة 2020 من توطيد مجموعة من المكتسبات، وكذا تحديد مجموعة من السبل لتعزيز مسلسل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في المغرب. وفي هذا الصدد، يمكن تلخيص الخطوات القادمة في الإجراءات الأساسية التالية:

1. تعزيز عملية الانخراط والتملك الجماعي لأهداف التنمية المستدامة من قبل مختلف الأطراف الفاعلة سواء على المستوى الوطني، أو الجهوي والمحلي. ويتعلق الأمر على وجه الخصوص، بضمان نشر التقرير الوطني على نطاق واسع في صفوف هاته الاطراف الفاعلة، ومواصلة تنظيم الاستشارات الوطنية والجهوية، بالإضافة إلى دعم قدرات الإدارات والجماعات الترابية في مجال التخطيط وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وكذا تتبع إنجازها وإعداد التقارير بشأنها؛
2. توطيد إطار وآليات انسجام السياسات العمومية من أجل تنفيذ فعال وناجع لأهداف التنمية المستدامة؛
3. تعزيز إدماج أهداف التنمية المستدامة وغاياتها ذات الأولوية في مسلسل الميزانية. لهذا الغرض، تم وضع قائمة أولية للأهداف والغايات ذات الأولوية وتلك التي بإمكانها أن تساهم في تسريع تحقيق برنامج 2030. ولدعم عملية تنفيذها، سيتم دمج هذه الأولويات في مسلسل الميزانية، مما سيسمح بتعزيز الانسجام بين الاستراتيجيات والخطة العملية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛
4. زيادة تطوير القدرة التنظيمية للنظام الإحصائي الوطني. وفي هذا الإطار ومن أجل ترسيخ الأداء وتعزيز قدرة النظام الوطني للمعلومات الإحصائية، قام المغرب بصياغة قانون جديد، قيد المصادقة حاليا، وفقا للمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية المعتمدة من طرف الأمم المتحدة.

التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان

تشكل مكافحة الفقر بالمغرب إحدى الأولويات الوطنية لتأسيس مجتمع متماسك وشامل بشكل يعزز تنزيل مبدأ "عدم ترك أي أحد خلف الركب" الذي تدعو إليه أجندة 2030.

وتستند المقاربة المعتمدة لتحقيق هذه الغاية إلى مجموعة من الاستراتيجيات، تهدف إلى مكافحة الهشاشة والإقصاء، وتوسيع نطاق الولوج إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، وتطوير نظام الحماية الاجتماعية وتعزيز صمود الطبقات الهشة ضد الصدمات المناخية.

وفي هذا الشأن، تعتبر المبادرة الوطنية للتنمية البشرية هي أكثر الاستراتيجيات البناءة على المدى الطويل في مكافحة الفقر والإقصاء الاجتماعي وكذا تنزيل مبدأ « عدم ترك أي أحد خلف الركب».

تفضل صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بإعطاء انطلاقتها في 18 ماي من سنة 2005، لتكون بذلك إحدى السياسات العمومية المتميزة من حيث فلسفتها ومقاربتها الشمولية ونهجها اللامركزي المعتمد على التنسيق والتكامل المجالي والزمني بين مختلف القطاعات المتدخلة، كما تعتبر أيضا نظاما ملائما للحكامة الشاملة والمجالية.

وبالنظر إلى مكتسباتها المهمة، صنفها البنك الدولي سنة 2015، كثالث أفضل مبادرة اجتماعية ذات منفعة عامة في جميع أنحاء العالم.

وقد تم إنجاز حوالي 44.000 مشروع، باستثمار إجمالي بلغ حوالي 44 مليار درهم بين سنتي 2015 و2018.

ومن أجل تسهيل ولوج الطبقات الفقيرة والهشة إلى الخدمات الأساسية، فقد تم إطلاق برامج التزويد بالماء الصالح للشرب والكهرباء منذ التسعينيات، مما مكن من تعميم الولوج لهذه الخدمات.

كما تم وضع وتنفيذ استراتيجيات وبرامج لتعزيز نظام الحماية الاجتماعية للفئات الاجتماعية الفقيرة والهشة، من خلال شقيها المرتبطين بالتأمين الإجباري عن المرض والمساعدة الطبية، بالإضافة إلى برامج أخرى تهدف إلى مواجهة المخاطر الاجتماعية والاقتصادية والمناخية، بما في ذلك الجفاف والكوارث، على وجه الخصوص.

وقد أدت هذه الجهود إلى تحسن كبير في مستويات المعيشة لدى الأسر وساهمت في تراجع الفقر بشكل كبير بجميع أشكاله.

بالإضافة إلى ذلك، تم إطلاق استراتيجيات جديدة من أجل تعزيز المكتسبات في هذه المجالات ومواجهة التحديات العالقة، لا سيما فيما يتعلق بمكافحة الفقر بالعالم القروي وكذا تعميم الحماية الاجتماعية ضد الصدمات المختلفة.

أهم الإنجازات

الحد من الفقر بجميع أشكاله

بين سنتي 2014 و2018[9]، عرف معدل الفقر النقدي عموما تراجعا ملموسا، لكنه ظل مرتفعًا نسبيًا بالعالم القروي. فقد انتقلت نسبته من 4,8% إلى 2,9% على الصعيد الوطني. أما فيما يخص الوسط الحضري فظاهرة الفقر تميل نحو الاستئصال، حيث لم تتجاوز نسبته 1,1% سنة 2018، في حين لازالت هذه النسبة مرتفعة شيئًا ما بالوسط القروي على الرغم من تسجيل انخفاضا ملموسا في السنوات الأخيرة، حيث تراجعت نسبة الفقر من 9,5% سنة 2014 إلى 5,9% سنة 2018.

9 تم تقدير معدل الفقر لعام 2018 اقتصاديًا بالرجوع إلى منهجية الاحتساب من استبيان إلى آخر.

مبيان 1 : تطور نسبة الفقر النقدي المطلق بين 2007 و 2018 حسب الوسط (%)

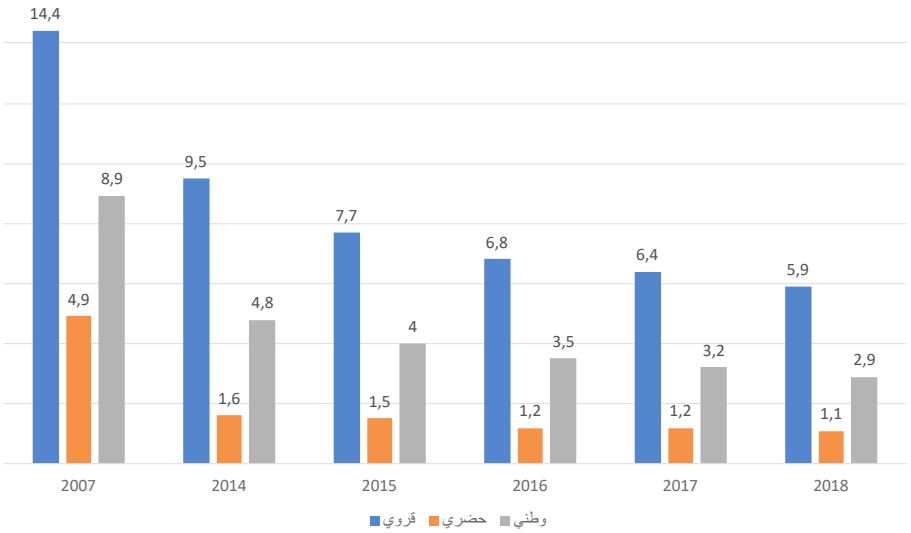

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط

وقد سجل عدد الأشخاص الذين لا يتعدى مستوى إنفاقهم السنوي عتبة الفقر تراجعا، حيث انخفض من 2,755 مليون سنة 2007 إلى 1,605 مليون سنة 2014 ثم إلى 1,021 مليون سنة 2018.

على المستوى الجهوي، سجلت ست جهات معدلات فقر تجاوزت المتوسط الوطني في عام 2014، حيث اشتملت لوحدها على ما يقارب ثلاثة أرباع من الفقراء (74%)، ونخص بالذكر كل من جهات درعة-تافيلالت (14,6%)، بني ملال-خنيفرة (9,3 %)، مراكش-آسفي (5,4 %)، الجهة الشرقية (5,3 %)، فاس-مكناس (5,2%) وأخيرا سوس- ماسة (5,1%).

ولوحظ نفس منحى الانخفاض بالنسبة للفقر متعدد الأبعاد، حيث تراجعت نسبته بين سنتي 2004 و2014، من 25 % إلى 8,2 % على المستوى الوطني، ومن 9 % إلى 2 % في الوسط الحضري ومن 45 % إلى 18 % في الوسط القروي.

وبلغ عدد الفقراء وفق معايير الفقر متعدد الأبعاد، سنة 2014، حوالي 2,8 مليون نسمة، 85 % منهم يقطنون بالوسط القروي.

ويظهر من خلال تحليل الفقر متعدد الأبعاد حسب المصادر، أن العجز في التعليم لدى البالغين والأطفال يساهم بأكثر من النصف في هذا النوع من الفقر. أما الحرمان من الولوج للبنيات التحتية الاجتماعية الأساسية، فيساهم ب 20 % في الفقر متعدد الأبعاد. وتصل هذه المساهمة إلى 14,1% بالنسبة للحرمان من ظروف السكن و 9,10% بالنسبة للصحة.

على المستوى الجهوي، فقد عرفت الجهات الأكثر فقرا سنة 2004 انخفاضا مطلقا ملحوظا مقارنة بباقي الجهات ويتعلق الأمر بجهة مراكش–آسفي (من 34,0% إلى 11,3%)، وجهة طنجة-تطوان-الحسيمة (من 30,3% إلى 9,5%)، وجهة بني ملال– خنيفرة من (31,0% إلى 13,4%).

أما فيما يتعلق بالهشاشة، فقد شهدت هي أيضًا انخفاضًا بين سنتي 2007 و2014، حيث تراجعت نسبتها من 17% إلى 12,5% على المستوى الوطني، ومن 13% إلى 8% في الوسط الحضري، ومن 24% إلى 19% في الوسط القروي.

تعزيز آليات الحماية الاجتماعية

سجل النظام الوطني للحماية الاجتماعية تطورات كبيرة في عنصريه : "التأمين الاجتماعي" و"المساعدة الاجتماعية"، إذ بلغ معدل التغطية الصحية حوالي 68,8 % سنة 2019 مقابل 52% سنة 2015، وذلك بفضل توسيع قاعدة المستفيدين من نظام المساعدة الطبية (RAMED)، وإحداث التأمين الإجباري الأساسي عن المرض(AMO) ونظام المعاشات للعاملين المستقلين ولغير الأجراء.

وبالموازاة مع ذلك، تم إطلاق مجموعة من برامج التنمية والمساعدة الاجتماعية للفقراء والفئات الهشة، في حين أن هناك إجراءات أخرى في طور الإنجاز من شأنها أن تعزز استفادة هذه الفئات على نطاق واسع من الخدمات الاجتماعية.

في هذا السياق، تهدف استراتيجية "القطب الاجتماعي" بالإضافة إلى برامج أخرى إلى دعم تمكين النساء والشباب في وضعية هشة اقتصاديا، وتقديم الرعاية للأشخاص ذوي

الاحتياجات الخاصة والأشخاص في وضعية حرجة وكذا الاندماج الاجتماعي للأشخاص في وضعية هشة. و تعتبر حماية الأطفال المحرومين من الأولويات الأساسية، حيث يتجلى ذلك من خلال مبادرة "مدن بلا أطفال الشوارع".

بالإضافة إلى ذلك، ونظراً لمكانتها في ذاكرة المغرب، ستستفيد أسر جيش التحرير و المقاومة من برنامج خاص لتحسين أوضاعهم المادية والمعنوية والاجتماعية والصحية.

نحو سياسة عمومية جديدة مندمجة للحماية الاجتماعية

تطبيقا للتعليمات الملكية السامية، شرعت الحكومة في بلورة استراتيجية مندمجة للحماية الاجتماعية، تعتمد مقاربة تشاركية. و ستشكل هذه الإستراتيجية إطارًا مرجعيًا ونقطة التقاء لجميع آليات الحماية الاجتماعية الحالية أو الجديدة.

تعزيز صمود السكان ضد مخاطر المناخ

من أجل الوفاء بالتزاماته المعتمدة في إطار "سينداي"، وضع المغرب استراتيجية وطنية للحد من مخاطر الكوارث، مما سيمكن من تعزيز آليات الحماية الاجتماعية خاصة بالنسبة للساكنة الفقيرة و الهشة.

التحديات الرئيسية

من بين التحديات الرئيسية التي يسعى المغرب إلى رفعها من أجل استدامة الإنجازات وتسريع الحد من الفقر والهشاشة نذكر:

- الحد من الفقر والهشاشة، لا سيما بالعالم القروي خصوصا لدى النساء وبالمناطق المحرومة ؛
- التسريع بتعميم نظام الحماية الاجتماعية، وخاصة للفئات الفقيرة و الهشة ؛
- توسيع قاعدة الطبقات الوسطى، وذلك عبر الحد من التفاوتات الاجتماعية والمجالية وتنزيل اكبر لمقاربة النوع.

الاستراتيجيات والبرامج

إن التراجع الملحوظ في السنوات الأخيرة للفقر والهشاشة هو نتيجة لنمو اقتصادي يصب لصالح الفقراء، بالإضافة إلى إطلاق مجموعة من الاستراتيجيات تهم التنمية البشرية وبرامج المساعدة الاجتماعية، ونذكر على وجه الخصوص :

- **المبادرة الوطنية للتنمية البشرية (INDH)**، والتي أطلقها جلالة الملك سنة 2005، ولعبت دورا أساسيا ورياديا في استراتيجيات وسياسات المغرب التي تروم تحقيق أهداف الألفية من أجل التنمية، وتشكل مقاربتها محورًا استراتيجيًا في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. تهدف مرحلتها الثالثة، التي تغطي الفترة 2019-2023، بميزانية 18 مليار درهم، إلى تعزيز إنجازات التنمية البشرية في المغرب. وذلك من خلال أربعة برامج، تهم أساسا تدارك العجز في البنية التحتية والخدمات الاجتماعية الأساسية، ودعم الأشخاص في وضعية هشة (كبار السن والمرضى وذوي الاحتياجات الخاصة)، وتحسين الدخل والاندماج الاقتصادي للشباب وتعزيز رأس المال البشري للأجيال الشابة؛
- **برامج لتعزيز استفادة الساكنة القروية من الحصول على مياه الشرب والكهرباء والطرق**، ولا سيما برنامج التزويد بالماء الصالح للشرب وبرنامج الكهربة القروية الشاملة والبرنامج الوطني لإنشاء الطرق القروية؛
- **برنامج "مدن بلا صفيح"** للقضاء على مدن الصفيح في 85 مدينة وجماعة حضرية وتحسين الظروف المعيشية للأسر؛
- برنامج تعزيز المبادرات الاجتماعية لصالح السكان في وضعية صعبة وإنشاء لهذا الغرض صندوق دعم التماسك الاجتماعي (FACS).
- **برنامج المساعدة لذوي الاحتياجات الخاصة**، الذي يهدف إلى تعزيز حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة وتحسين حصولهم على الخدمات الاجتماعية الأساسية؛
- **برنامج تحسين الظروف المادية والمعنوية والاجتماعية والصحية** لأسر المقاومة وجيش التحرير؛
- **مخطط المغرب الأخضر**، ولا سيما الركيزة الثانية التي تهدف إلى تحديث الزراعة التضامنية ومكافحة الفقر لصغار المزارعين.
- بالإضافة إلى التجميع الفلاحي الذي يعتبر نموذجا مستجدا لتنظيم الفلاحين الصغار في مقاولات خاصة ومنظمات مهنية مع تكوين عالي الجودة في التسيير الإداري؛
- **الإستراتيجية الوطنية لتنمية مناطق الواحات والأركان** المعتمدة منذ سنة 2013 لتشجيع تنمية مندمجة ومجالية لمناطق الواحات والأركان والتي تتمحور حول برنامج عام لتنمية هذه المناطق مع الأخذ بعين الاعتبار المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبشرية والثقافية والبيئية.
- **برنامج الحد من التفاوتات المجالية والاجتماعية في العالم القروي**، من خلال فك العزلة على الساكنة القروية والمناطق الجبلية، وكذلك تحسين ظروف عيشهم وتعزيز حصولهم على خدمات التعليم والصحة ومياه الشرب والكهرباء والطرق القروية؛
- **برامج التغطية الصحية**، ولا سيما نظام المساعدة الطبية (RAMED) والتأمين الإجباري عن المرض (AMO)؛
- **استراتيجية تدبير المخاطر** التي تساهم في تعزيز نظام حماية الفقراء والفئات الهشة ضد الكوارث الطبيعية.

القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة

تعتبر مكافحة الجوع وتحسين الأمن الغذائي والتغذوي وتعزيز الفلاحة المستدامة من بين الأولويات الوطنية في المغرب. غير أن القضاء على الجوع وسوء التغذية لم يعد اليوم قضية رئيسية، بحكم التقدم المحرز في هذا المجال.

هذه التحسينات التغذوية هي نتيجة، من بين أمور أخرى، لتحسن التوافر السنوي للفرد من المنتوجات الغذائية وتغطية الاحتياجات الغذائية، واستقرار الأسعار عند الاستهلاك للمواد الغذائية وتحسين جودة الأغذية.

أهم الإنجازات

محاربة الجوع وتحسين تغذية الأطفال

فيما يخص مكافحة الجوع، انخفضت نسبة السكان الذين لا يتوفرون على الحد الأدنى من السعرات الحرارية، والتي تبقى منعدمة في الوسط الحضري، من 0,9% إلى 0,1% على المستوى الوطني ومن 2% إلى 0,2% في الوسط القروي بين 2007 و 2014.

وشهدت تغذية الأطفال دون سن الخامسة تحسنًا مستمرًا. حيث تم، بين 2004 و2018، تسجيل تقلص نقص الوزن من 10,2 % إلى 2,9 %، وتراجع توقف النمو من 18,1 % إلى 15,1%، غير أنه ظل يمثل في الوسط القروي، سنة 2018، ضعفي ما هو عليه في الوسط الحضري (20,5 % مقابل 10,4%) وبنسبة أكثر أهمية بالنسبة للذكور مقارنة بالإناث (17,3% مقابل 12,7%). وبالمثل، انخفض الهزال من 9,3% إلى 2,6 %، بينما تم التحكم في الوزن الزائد في حدود 10,5% (12,3% للذكور مقارنة بـ 9,2% للإناث).

وتطورت حصص المنتوجات الغذائية المتوفرة سنويا للفرد بين سنتي 2008 و2018 بمعدلات متفاوتة، حسب المنتوج، من 16 % للحبوب إلى 43 % للحوم البيضاء باستثناء السكر، الذي شهد انخفاضا بنسبة 6%.

مبيان 2 : مؤشرات سوء التغذية عند الأطفال دون سن الخامسة (%)

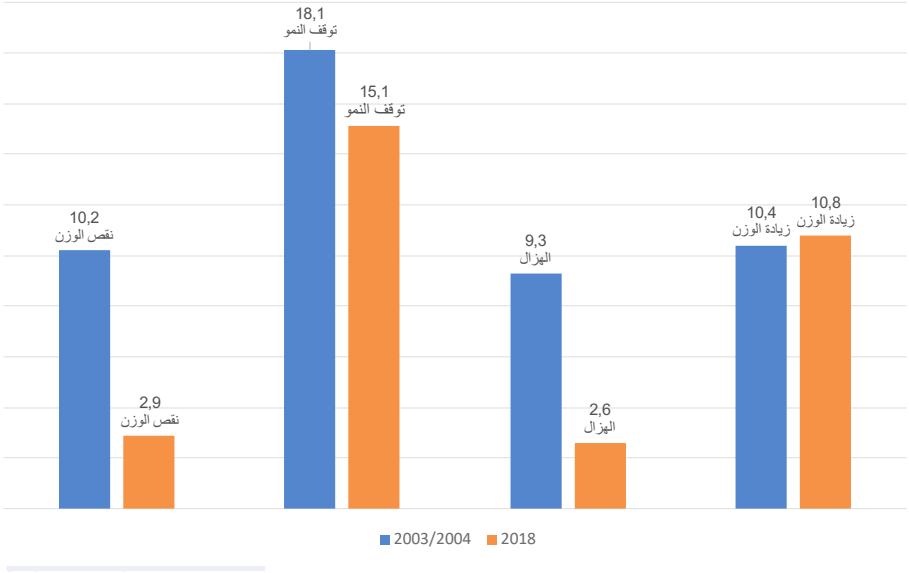

المصدر : وزارة الصحة

جدول 1 : تطور التوافر السنوي للمنتجات الغذائية للفرد بين 2008 و2018

المواد الغذائية	2008	2018	معدل التطور
الحبوب (كجم / فرد)	189	219	% 16
الفواكه والخضر (كجم / فرد)	245	290	%18
زيت الزيتون (لتر / فرد)	3	4	% 33
اللحوم الحمراء (كجم / فرد)	13	17	% 31
اللحوم البيضاء (كجم / فرد)	14	20	% 43
الحليب (لتر / فرد)	60	74	% 23
السكر (كجم / فرد)	36	34	% -6

المصدر : قطاع الفلاحة

بالإضافة إلى ذلك، مكن الإنتاج الفلاحي، بين 2008 و2018، من تغطية الاحتياجات الغذائية، بمستويات كافية. وفي هذا الصدد، ارتفع معدل التغطية من 98 % إلى 100 % للفواكه والخضر، ومن 97% إلى 100% للحوم البيضاء، ومن 98% إلى 100% للحوم الحمراء، ومن 94% إلى 98% للحليب ومن 93% إلى 94% لزيت الزيتون، ومن 50% إلى 72% للحبوب وأخيرا من 38% إلى 47% بين 2007 و2017 للسكر.

خلال الفترة نفسها، شهد مؤشر الأسعار عند الاستهلاك للمواد الغذائية استقرارًا نسبيًا، على الرغم من ارتفاع أسعار هذه المواد الغذائية في السوق العالمية.

ومن حيث الجودة، انخفض نسبيا استهلاك المنتجات ذات السعرات الحرارية العالية (الحبوب، والسكريات والمنتجات السكرية) لصالح المنتجات الغنية بالبروتين (اللحوم، والأسماك، والبيض ومنتجات الألبان) والتي ارتفعت حصتها في إنفاق الأسر على الغذاء من 33% سنة 2001 إلى 36% سنة 2014.

ومن جهة أخرى، يُظهر تحليل الإنفاق على الغذاء حسب الطبقات الاجتماعية، وفق نتائج البحث الوطني حول استهلاك ونفقات الأسر لسنتي 2001 و2014 المنجز من طرف المندوبية السامية للتخطيط، أن الفجوة بين 10 % من الأسر الغنية و10 % من الأسر المعوزة تستمر في الاتساع، إذ ارتفعت من 7001 درهم سنة 2001 إلى 10.947 درهم سنة 2014. وحسب وسط الإقامة، زاد الفرق في الإنفاق على الغذاء بين سكان المدن وسكان القرى زيادة طفيفة، خلال نفس الفترة، حيث ارتفع من 1396 درهم إلى 1575 درهم.

تعزيز وضع صغار الفلاحين، وخاصة النساء والفلاحة المستدامة

ومن أجل تعزيز وضع صغار الفلاحين، ولا سيما النساء، صادق المغرب سنة 2019، على ثلاثة قوانين تتعلق بالأراضي الجماعية المعروفة باسم "السلاليات"، والتي تنص على حق النساء السلاليات في استغلال هذه الأراضي الفلاحية.

وبالمثل، بذلت جهود عديدة في إطار مخطط المغرب الأخضر، لفائدة الفلاحة المستدامة، همت على وجه الخصوص :

- تحويل زراعة الحبوب إلى زراعات ذات قيمة مضافة عالية وأقل حساسية للمخاطر المناخية (أشجار الزيتون، واللوز، والخروب، وأغراس الصبار)؛
- تطوير المنتجات المحلية بهدف ضمان دخل فلاحي إضافي؛
- تكثيف سلاسل الإنتاج الحيواني والنباتي من خلال تأطير الفلاحين، مما يسمح بتحسين المردودية وتثمين الإنتاج؛
- تجهيز حوالي 600.000 هكتار بتقنيات الري المقتصدة للمياه والتي تمثل 36,5% من المساحات المسقية؛
- إعادة استخدام المياه غير التقليدية، وخاصة من خلال تحلية مياه البحر؛
- وضع التأمين الفلاحي (متعدد المخاطر ومتعدد القطاعات) والذي يغطي 005 000 1 هكتار؛
- تنمية الزراعة البيولوجية على مساحة تقدر بحوالي 9500 هكتار؛
- إبرام وتنفيذ 19 عقد-برنامج سلاسل الإنتاج بين الدولة والمهنيين في القطاع الفلاحي لتطوير وتأهيل سلاسل الإنتاج الفلاحي الرئيسية في أفق سنة 2020 وكذلك عقد برنامج لتطوير الصناعات الغذائية الفلاحية؛
- تعزيز تثمين وتحويل وتسويق المنتجات الفلاحية من خلال تطوير وحدات تثمين وتحويل الإنتاج الفلاحي، وإنشاء 7 أقطاب فلاحية بالإضافة إلى إنشاء منصات لوجستية وتجارية.

بالإضافة إلى ذلك، ولمواجهة التدهور في جودة الغذاء، وبالتالي الحفاظ على صحة الإنسان والحيوان وحماية البيئة، تمت المصادقة على قانونين يهدفان إلى تقنين استعمال المبيدات الزراعية والأسمدة، ويهم الأمر : القانون المتعلق بمنتجات وقاية النبات وكذا القانون المتعلق بالمواد المخصبة وموادها المساعدة ودعائم النباتات.

وفيما يتعلق بالحفاظ على التنوع الجيني للبذور، والنباتات المزروعة والحيوانات الداجنة والأليفة، يعد المغرب من أوائل الدول التي صادقت على العديد من الاتفاقيات، بما في ذلك على وجه الخصوص اتفاقية التنوع البيولوجي، وخطة العمل العالمية للحفاظ والاستخدام المستدام للموارد الوراثية النباتية للزراعة والأغذية والمعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة.

ومن ثم فقد التزم بالحفاظ على الموارد الجينية وتوصيفها وتقييمها، وكذلك بتعزيز البحث والتكوين ونقل التكنولوجيا. وفي هذا الصدد، ارتفع عدد الموارد الوراثية النباتية المحفوظة في بنوك الجينات من 22.000 إلى 67.970 بين سنتي 2008 و2019.

مبيان 3 : تطور الموارد الوراثية النباتية المحفوظة في بنوك الجينات

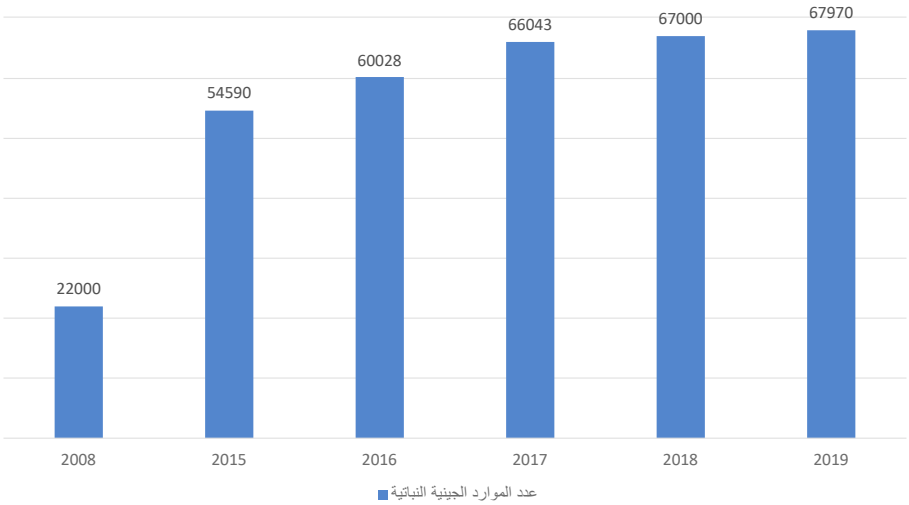

المصدر: المعهد الوطني للبحث الزراعي

ولدعم القدرات الإنتاجية للقطاع الفلاحي، يعزز المغرب علاقات التعاون مع مختلف الشركاء الدوليين من أجل جذب المزيد من الاستثمار لهذا القطاع. حيث ارتفعت الاستثمارات العمومية والخاصة في القطاع الفلاحي من 5,6 مليار درهم سنة 2008 إلى 12,9 مليار درهم سنة 2018. وبالتالي، تحسن مؤشر التوجه الفلاحي للنفقات العمومية بين سنتي 2008 و2016 من 0,4 إلى 1,05 ليبقى مستقرا تقريبًا خلال الفترة 2016-2018.

ولضمان الأداء السليم للأسواق الفلاحية، يبذل المغرب، وفقاً لالتزامه الدولي، جهوداً مستمرة للامتثال للمادة 9 من اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن الفلاحة التي بموجبها تخضع إعانات الصادرات لالتزامات التخفيض. وبالمثل، تم إنشاء نظام معلوماتي حول أسعار المنتجات الفلاحية لتعزيز الوصول السريع إلى المعلومات المتعلقة بأسواق المواد الغذائية والمنتجات المشتقة.

التحديات الرئيسية

على الرغم من التقدم المحرز في مكافحة الجوع وسوء التغذية وكذلك تعزيز الفلاحة المستدامة، لا تزال هناك العديد من التحديات التي يتعين مواجهتها، أهمها:

- استدامة الإنجازات في سياق يتميز بالتأثير المتزايد للتغيرات المناخية وتدهور الموارد الطبيعية، مما يلحق الضرر بالقاعدة الإنتاجية لنظم إنتاج الأغذية، وارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة في الأسواق الدولية وزيادة استهلاك الغذاء بسبب النمو السكاني؛
- الحد من الفوارق الاجتماعية، والترابية والنوع الاجتماعي من حيث الحصول على غذاء كاف وصحي وجيد؛
- الحد من العوامل المهددة لاستدامة الموارد الجينية التي من المحتمل أن تزداد مع التطور الديموغرافي والاستغلال غير المعقلن للموارد الطبيعية؛
- تعبئة الموارد المالية؛
- تعزيز الحكامة على المستوى الجهوي والوطني والتقائية تدخلات جميع الفاعلين في مجال التغذية.

الاستراتيجيات والبرامج

إن التقدم الذي أحرزه المغرب في مجال تحسين الأمن الغذائي والتغذية وتعزيز الفلاحة المستدامة هي نتيجة لتنفيذ مجموعة من الاستراتيجيات والبرامج، وخاصة:

- **"مخطط المغرب الأخضر" (2008-2020)** الذي تتمثل أهدافه في تعزيز وزن الفلاحة في الاقتصاد الوطني، وتوطيد اندماجها في الأسواق الوطنية والدولية، ومحاربة الفقر والحد من هشاشة صغار الفلاحين، وضمان استدامة الموارد الطبيعية على المدى البعيد.
- **استراتيجية الفلاحة "الجيل الأخضر 2020-2030"** وتقوم هذه الإستراتيجية على ركيزتين تهمان العنصر البشري ومواصلة دينامية التنمية الفلاحية: تهدف الركيزة الأولى إلى تثمين العنصر

البشري، وذلك من خلال انبثاق جيل جديد من الطبقة الوسطى الفلاحية، وخلق جيل جديد من المقاولين الشباب وكذا جيل جديد من التنظيمات المهنية في القطاع الفلاحي. وتتوخى الركيزة الثانية تعزيز سلاسل القيم وتطوير سلاسل الإنتاج الفلاحية. بالإضافة إلى ذلك، تهدف الإستراتيجية إلى تحسين مسالك توزيع المنتوجات الفلاحية وتطوير الفلاحة المستدامة والمرنة، ولاسيما من خلال تنفيذ البرنامج الوطني للتزويد بمياه الشرب والري 2020-2027.

- **استراتيجية "اليوتيس" (2009-2020)** لتطوير قطاع الصيد البحري التي مكنت، بالإضافة إلى زيادة القدرة التنافسية والمحافظة على النظم البيئية البحرية، من تنويع النظام الغذائي الوطني.
- **الإستراتيجية الوطنية للتغذية (2011-2019)** التي تهدف إلى تحسين الحالة التغذوية للسكان، من خلال تحسين إمكانية الوصول الكمي والنوعي إلى المنتجات الغذائية عالية الجودة، وتعزيز التنسيق بين مختلف المتدخلين في التغذية وتطوير البحوث في هذا المجال؛
- **البرنامج الوطني الشامل والمندمج للتغذية.** يدخل هذا البرنامج، الذي اكتسى طابعا مؤسسيا سنة 2019 في إطار تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتغذية ويتوافق تمامًا مع الالتزامات الدولية، ولا سيما إعلان مؤتمر التغذية الثاني لسنة 2014، وأهداف التنمية المستدامة، وعقد التغذية لسنة 2025. ويهدف إلى تحسين مؤشرات الحالة التغذوية للسكان مدى الحياة، لتعزيز نمط حياة صحي ومنع الاضطرابات الغذائية والأمراض المرتبطة بالتغذية وتعزيز المهارات المؤسساتية والمهنية في التغذية؛
- **استراتيجية مكافحة السمنة لدى الأطفال (2018-2025)** وتهم الوقاية ومراقبة الوزن الزائد والسمنة لدى الأطفال، وزيادة الوعي لتعزيز تغذية الأطفال والمراهقين.

ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار

تعد صحة ورفاهية السكان إحدى غايات أي استراتيجية إنمائية وتشكل موضوعاً مركزياً في البرنامج العالمي للتنمية المستدامة بحكم ارتباطها وتفاعلها بشكل مباشر أو غير مباشر مع جميع أهداف التنمية المستدامة الأخرى. إذ أن تحقيق الهدف الثالث، بقدر ما هو شرط أساسي لبلوغ بعض أهداف التنمية فهو أيضا نتيجة تحقيق أهداف تنموية أخرى.

بفضل الجهود المبذولة في هذا المجال، حقق المغرب تقدما كبيرا. لكنه لا يزال يواجه مجموعة من التحديات الصحية، جعلته يتبنى استراتيجيات جديدة لمواجهتها.

أهم الإنجازات

صحة الأم والطفل

انخفض معدل وفيات الأمهات من 112 حالة وفاة لكل 100.000 مولود حي سنة 2010 إلى 72,6 سنة 2018. وكان التقدم أكثر وضوحًا في الوسط الحضري مقارنة بالوسط القروي، حيث سجل هذا المعدل سنة 2018، على التوالي، 44,5 و111,1 حالة وفاة لكل 100.000 مولود حي.

مبيان 4: تطور معدل وفيات الأمهات (لكل مائة ألف مولود حي)

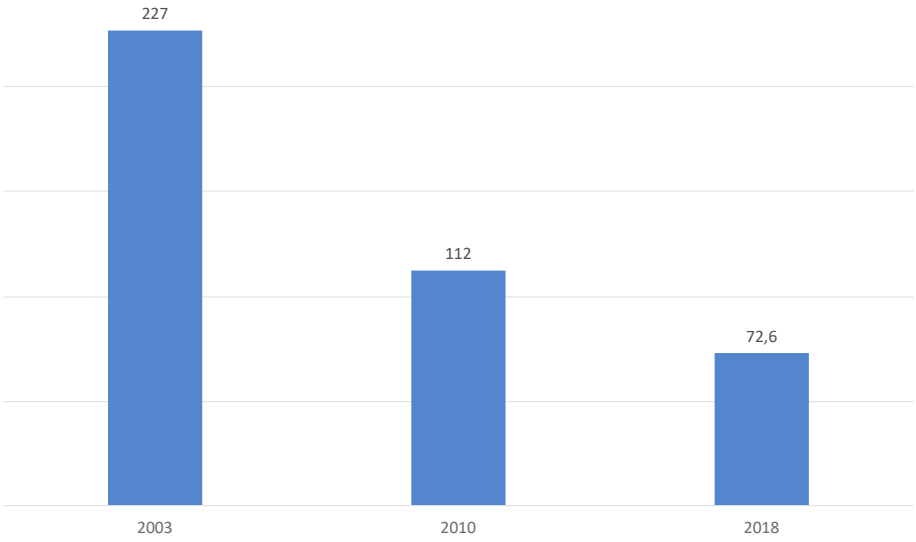

المصدر: وزارة الصحة.

ويعزى هذا الانخفاض إلى تحسن الخدمات الصحية المقدمة للأمهات، وخصوصا تعميم المجانية لكل الخدمات المرتبطة بالتوليد بالمستشفيات العمومية. وهكذا، ارتفعت نسبة الولادات التي تمت بمساعدة العاملين الصحيين المؤهلين بين سنتي 2011 و2018، من 73,6% إلى 86,6% على المستوى الوطني، ومن 92,1% إلى 96,6% في الوسط الحضري ومن 55% إلى 74,2% في الوسط القروي.

أما معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة، فقد انخفض خلال نفس الفترة من 21,7 إلى 13,56 حالة وفاة لكل 1000 مولود حي. وتم تقليص معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة من 30,5 إلى 22,2 لكل 1000 مولود حي، ومعدل وفيات الأطفال دون السنة من 28,8 إلى 18 لكل 1000 مولود حي.

مبيان 5: تطور وفيات الأطفال حديثي الولادة والأطفال دون سن الخامسة (لكل 1000 مولود حي)

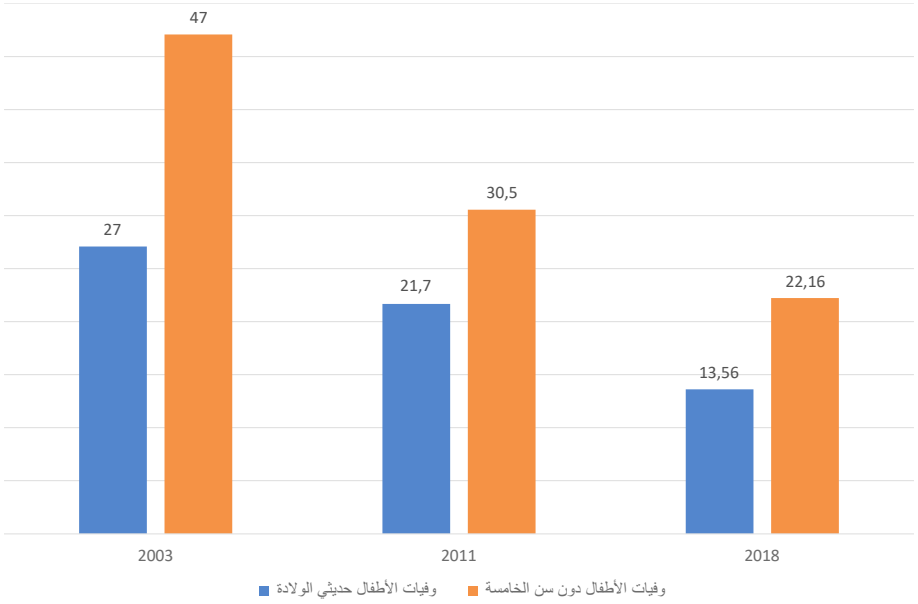

المصدر: وزارة الصحة

مكافحة الأمراض المنقولة

على الصعيد الوبائي، نفذ المغرب استراتيجية لمكافحة الأمراض المنقولة، وخصوصا فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز والسل والملاريا.

فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية، تشير أحدث التقديرات التي أنجزتها وزارة الصحة وبرنامج الأمم المتحدة لمكافحة الإيدز أن عدد الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية لا يزال منخفضًا في عموم السكان، بمعدل 0,03 لكل 1000 شخص غير مصاب بفيروس نقص المناعة البشرية سنة 2019.

وانخفض معدل الإصابات الجديدة بداء السل، بجميع أشكاله، بين سنتي 2015 و2018، من 101 حالة إلى 99 حالة لكل 100.000 نسمة. حيث تم وضع المخطط الاستراتيجي الوطني 2018-2021 لمكافحة داء السل لتقليص عدد وفيات السل بنسبة 40 % في أفق سنة 2021.

بالنسبة للملاريا، لم يكتشف المغرب أية حالة محلية المصدر منذ سنة 2005، فيما يتم تسجيل ما معدله 450 حالة مستوردة سنويا.

أما التهاب الكبد الفيروسي (ب)، فقد انخفض معدل الإصابة من 12 حالة لكل 100.000 سنة 2016 إلى 11 حالة سنة 2019.

الأمراض غير المنقولة والصحة النفسية والصدمات

أدى التحول الوبائي الذي شهده المغرب إلى تزايد عبء الأمراض غير المنقولة على النظام الصحي الوطني، وخاصة الأمراض السرطانية والسكري وأمراض القلب والشرايين وأمراض الجهاز التنفسي المزمنة. ففي سنة 2018، بلغ معدل الوفيات المنسوبة إلى هذه الأمراض 12,4%.

وانخفض معدل الوفيات بسبب الانتحار من 4,8 لكل 100.000 نسمة سنة 2015 إلى 2,9 سنة 2016. ومن بين 1014 حالة انتحار سنة 2016، تم تسجيل 613 حالة من النساء (60,4 %).

الوقاية والعلاج من تعاطي المخدرات والمواد ذات التأثير النفسي

وفيما يتعلق بالصحة العقلية، أُعطيت الأولوية لتحسين عرض خدمات الصحة العقلية من خلال تشغيل 9 مصالح للصحة العقلية على مستوى 9 مستشفيات إقليمية، واقتناء الأدوية المنشطة وتغطية التدخلات العلاجية للاضطرابات الناتجة عن إدمان المخدرات (تتبع حوالي 25.700 مريض سنة 2018 مقابل 15.168 سنة 2016).

وحسب منظمة الصحة العالمية، ارتفع استهلاك الكحول من 0,69 لترًا للفرد (15 سنة أو أكثر) سنة 2016 إلى 0,74 لترًا سنة 2018.

الوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث السير

تعتبر الوقاية من حوادث السير مصدر قلق حقيقي في المغرب، وقد بذلت جهود كبيرة لتحقيق هذه الغاية. وبالتالي، انتقل معدل الوفيات المتعلقة بحوادث الطرق لكل 100.000 نسمة من 11 حالة وفاة سنة 2016 إلى 9,37 سنة 2019.

تهدف السلطات العمومية إلى تخفيض هذا المعدل إلى 5,6 حالة وفاة لكل 100.000 نسمة في أفق سنة 2025. ولأجل ذلك، تروم الاستراتيجية الوطنية الجديدة للسلامة الطرقية 2017-2026، تقليص عدد الوفيات جراء حوادث الطرق بنسبة 25 % في أفق سنة 2021 وبالنصف في أفق سنة 2026.

ضمان تمتع الجميع بخدمات الصحة الجنسية والإنجابية

يمكن تفسير الانخفاض الكبير في معدل وفيات الأمهات، على وجه الخصوص، من خلال تحسين تتبع الحمل والولادة تحت إشراف طبي وتحسين جودة الرعاية.

ارتفعت نسبة الأمهات اللاتي استفدن من استشارات أثناء الحمل من طرف مهني مؤهل بحوالي 11 نقطة بين سنتي 2011 و2018 لتصل إلى 88,5 %. في حين ارتفعت نسبة الولادات التي تتم تحت إشراف العاملين الصحيين المؤهلين من 73,6% سنة 2011 إلى 86,6% سنة 2018.

وارتفعت نسبة النساء غير العازبات اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 سنة واللاتي تستخدمن وسيلة منع الحمل من 67,4% سنة 2011 إلى 70,8% سنة 2018.

كما انخفض معدل الولادة لدى المراهقات (15 إلى 19 سنة) من 32 ولادة لكل 1000 فتاة مراهقة سنة 2011 إلى 19,4 سنة 2018.

التغطية الصحية الشاملة

إن اعتماد مدونة التغطية الصحية الأساسية سنة 2002، وإحداث نظام التأمين الصحي الإجباري للمأجورين وذوي المعاشات في سنة 2005، وتعميم نظام المساعدة الطبية منذ سنة 2012 لفائدة الأشخاص المحتاجين الذين لا يشملهم أي نظام تأمين صحي، بعدما تم تنفيذه في مرحلة أولى سنة 2008 بجهة تادلة-أزيلال، مكن من الوصول إلى معدل تغطية صحية بنسبة 68,8 % من سكان المغرب سنة 2019 مقابل 52% سنة 2015. وتم توسيع التغطية في سنة 2015 لتشمل الطلبة غير المستفيدين من خلال إحداث تأمين صحي إجباري (AMO) لفائدة الطلبة بالتعليم العالي بالقطاع العام والخاص والذي يستهدف 288.000 طالب، ليصل عدد المسجلين إلى 232.083 طالب.

تعتمد هذه التغطية الصحية على مبدأ المجانية والتدبير غير المادي عبر بوابة الكترونية تسمح للطلاب بتتبع طلبات التسجيل في نظام التأمين الصحي الإجباري (cme.enssup.gov.ma).

بالإضافة إلى ذلك، يتمتع الطلاب بحرية ولوج خدمات الرعاية الطبية التي يقدمها 21 مركزا صحيا جامعيا.

ومن المقرر أن يتحسن هذا المعدل بعد اعتماد ثلاثة مراسيم تطبيقية خاصة بالتغطية الصحية للعاملين غير الأجراء، خاصة القابلات والمعالجين الطبيعيين والعدول، وبتغطية المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا.

في إطار تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء، يولي المغرب اهتماما للتغطية الصحية لفائدة المهاجرين في وضعية قانونية وكذا اللاجئين. في هذا السياق، استفاد أكثر من 23.758 مهاجرا خلال سنة 2019، من الولوج إلى جميع البرامج الوطنية للصحة العامة والعلاجات الصحية الأولية والاستعجالية.

تقليص الوفيات والأمراض الناجمة عن المياه غير الصحية وضعف نظام التطهير السائل ونقص النظافة

بلغ معدل الوفيات بسبب المياه غير الصحية وسوء التطهير السائل وسوء النظافة (الولوج إلى خدمات المياه والتطهير السائل غير الكافية) 1,9 حالة وفاة لكل 100.000 نسمة في سنة 2019.

تقليص الوفيات الناجمة عن تلوث الهواء

حسب الدراسة التي أجرتها وزارة الصحة سنة 2019، بلغ معدل الوفيات الناجمة عن تلوث الهواء 28 حالة وفاة لكل 100.000 نسمة.

تعزيز مكافحة التبغ

من أجل مكافحة استهلاك التبغ، وقع المغرب سنة 2004، على «الاتفاقية الإطار لمكافحة التبغ» التي اعتمدتها منظمة الصحة العالمية في سنة 2003. وتشير نتائج البحث الوطني حول عوامل المخاطر للأمراض غير المنقولة (وزارة الصحة، سنة 2017) إلى أن 13,4% من المغاربة الذين تفوق أعمارهم 18 سنة، يدخنون التبغ. وفي سنة 2018، استهلك التبغ أكثر من 11% من المغاربة الذين تفوق أعمارهم 15 سنة وأكثر. ويتوخى المغرب تقليص استهلاك التبغ لهذه الفئة من السكان بنحو 20% في أفق 2029.

الحصول على اللقاحات والأدوية

يعد المغرب من بين الدول الرائدة التي التزمت بضمان أقصى حماية لجميع الأطفال من مخاطر الاعتلال والإعاقة المرتبطة بالأمراض المنقولة. وبفضل البرنامج الوطني للتمنيع، تمكن المغرب من الحفاظ على معدلات تغطية عالية جدا في مجال التلقيح، وبذلك، تحسنت نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 12 و23 شهرا من التلقيح الكلي لتنتقل من 90,9% سنة 2011 إلى 94,5% سنة 2018.

العجز في الموارد البشرية

بالرغم من تراجعه، لا يزال العجز في الموارد البشرية الكافية، يمثل أحد التحديات الرئيسية للقطاع الصحي. ارتفعت الكثافة الطبية من 6,7 لكل 10.000 نسمة سنة 2017

إلى 7,2 سنة 2019 وانتقلت الكثافة شبه الطبية من 8,5 لكل 10.000 نسمة سنة 2017 إلى8,9 سنة 2019. لتعويض هذا النقص في الموارد البشرية الطبية وشبه الطبية، خلق المغرب مناصب مالية لفائدة وزارة الصحة وكذلك مراكز المستشفيات الجامعية. في هذا الإطار، تم إحداث 11894 منصب مالي خلال سنوات 2017، 2018 و2019 وكذا 4000 منصب مالي إضافي برسم السنة المالية 2020.

وتجدر الإشارة إلى أن الإشكالية المرتبطة بالموارد البشرية في القطاع الصحي لا يمكن حلها فقط بالزيادة في عدد الموارد البشرية بل بالاعتماد على أداء هذه الموارد وحسن توزيع استخدامها في إطار التفكير الملتزم لإصلاح شامل للمنظومة الصحية.

في الواقع، تعتمد جودة الرعاية المقدمة والتسيير الجيد للهياكل الصحية إلى حد كبير على الأداء مقارنة بأعداد الموارد البشرية المستخدمة.

ومن أجل تعبئة الموارد المالية الضرورية للنظام الصحي، عملت الدولة على التزامها الكامل في تمويل القطاع الصحي وذلك بهدف ضمان عرض جيد للعلاجات لفائدة المواطن. إذ، انتقلت الميزانية المخصصة للقطاع الصحي ما بين 2015 و2019 من 13.096 مليون درهم إلى 16.331 مليون درهم، أي بمعدل زيادة متوسطة سنوية بلغت حوالي 3,5%. وتجدر الإشارة إلى الزيادة في هذه الميزانية برسم سنة 2020، حيث ارتفعت إلى 18.669 مليون درهم مسجلة بذلك ارتفاعا ناهز 14,3 % مقارنة بسنة 2019.

وتضاف إلى هذه الاعتمادات المبالغ الإضافية المعبئة لدعم تنفيذ نظام المساعدة الطبية راميد (أكثر من 8,03 مليار درهم منذ سنة 2014) وكذلك الهبات المقدمة من طرف دول مجلس التعاون الخليجي بهدف تمويل مشاريع بناء وتجهيز المراكز الاستشفائية الجامعية وتأهيل المستشفيات العمومية (8 مليار درهم).

بالإضافة إلى ذلك، تم رصد ميزانية مهمة لتحديث المستشفيات. وانطلاقا من سنة 2016، تم تنفيذ برنامج تحديث البنية التحتية للمستشفيات والذي يرصد له غلاف سنوي يصل إلى مليار درهم اعتبارا من سنة 2016.

الإطار القانوني لتقليص وتدبير المخاطر الصحية

في المغرب، تعتبر التشريعات مناسبة لحماية الصحة والتقليص من المخاطر، لاسيما فيما يتعلق بسلامة الأغذية الصحية والصحة البيئية (تلوث الهواء والماء وتدبير النفايات والأشعة النووية والمواد الكيماوية) والصحة والسلامة المهنية والسلامة الطرقية وسلامة المرضى فيما يتعلق بالأدوية وتحاقن الدم. وتتماشى هذه التشريعات إلى حد كبير مع الأولويات والالتزامات الإقليمية والعالمية، خاصة مع القانون الصحي الدولي لسنة 2005.

وفي هذا السياق، تم وضع العديد من الاستراتيجيات والبرامج البيئية لحماية البيئة وصحة السكان وفق مقاربة مبنية على الشراكة والتنسيق.

التحديات الرئيسية

بالرغم من التقدم المحرز، لا تزال هناك تحديات يجب مواجهتها من أجل التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمجال الصحي. وتتلخص هذه التحديات فيما يلي:

- تزويد القطاع الصحي بالموارد البشرية الكافية والمؤهلة؛
- التقليص من التفاوتات الجهوية من حيث توفر بعض المتخصصين مثل أطباء القلب والغدد (أكثر من 50 % منهم يزاولون مهنتهم في محور الرباط-الدار البيضاء)؛
- التسريع في تقليص الوفيات التي يمكن تفاديها والأمراض المتعلقة بالمحددات الاجتماعية مثل الفقر والمستوى التعليمي للآباء؛
- تحسين رصد حالات الإصابة بداء فقدان المناعة المكتسبة وتوسيع عرض خدمات التكفل بالحالات؛
- تعبئة التمويل اللازم للنظام الصحي. حيث لا يتجاوز الإنفاق الإجمالي للصحة 5,8 % من الناتج الداخلي الإجمالي وتبلغ الميزانية القطاعية 5,86 % من الميزانية العامة للدولة (يوصي إعلان أبوجا ب 15 % ومنظمة العالمية للصحة ب 10 %). وذلك سيمكن من التخفيف من عبء الإنفاق الصحي على الأسر التي تتحمل بشكل مباشر، حسب الحسابات الوطنية للصحة لسنة 2015، أكثر من النصف (50,7 %) من الإنفاق الصحي. في هذا الصدد، يجب أن يواكب تعبئة تمويل النظام الصحي، تحسين نجاعة النفقات المرصودة للصحة مع ضمان الفعالية والقضاء على التبذير واتخاذ تدابير ملموسة لتحسين الموارد وضمان الاستدامة وتعزيز المساءلة في القطاع الصحي؛
- تطوير نظام المعلومات الصحية لضمان التتبع المنتظم لأسباب الوفيات وتوفر المؤشرات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة (معطيات 13 مؤشر من أصل 27 مؤشر غير متوفرة)؛
- تحسين حكامة النظام الصحي من خلال الشراكات وتثمين جهود جميع الفاعلين في هذا النظام.
- توسيع التغطية الصحية الأساسية.

الاستراتيجيات والبرامج

في المجال الصحي، يشكل مخطط الصحة 2025 الإطار الإستراتيجي الشامل الذي يمكن من مواجهة مختلف التحديات. وتم تنزيل هذا المخطط من خلال عدد من الإستراتيجيات والبرامج، نذكر من أهمها:

- السياسة الوطنية المندمجة لصحة الطفل في أفق سنة 2030؛
- الإستراتيجية الوطنية للحد من الوفيات التي يمكن تلافيها للأمهات والمواليد الجدد «كل أم ومولود مهمين»؛
- الإستراتيجية الوطنية للتغذية (2011-2019)؛
- استراتيجية الوقاية من إعادة توطين الملاريا بالمغرب، تهدف إلى الكشف المبكر عن الحالات المستوردة وعلاجها مجانا؛
- الإستراتيجية المتعددة القطاعات للوقاية من الأمراض غير المنقولة ومكافحتها 2019-2029؛
- الإستراتيجية الوطنية لتعزيز الصحة العقلية للأطفال والشباب والمراهقين؛
- الخطة الإستراتيجية الوطنية لمكافحة داء فقدان المناعة المكتسبة (السيدا) لفترة 2017-2021؛
- «السياسة الصيدلانية الوطنية» من أجل الولوج العادل إلى الأدوية الأساسية بسعر مناسب؛
- برنامج مكافحة التهاب القصيبات الفيروسي الحاد عند الرضع، يهدف إلى توحيد رعاية الأطفال وتحديد شروط رعايتهم خلال موسم الخريف والشتاء؛
- المخطط الوطني للوقاية من السرطان ومكافحته 2019-2029؛
- الخطة الوطنية المتعددة القطاعات للصحة العقلية 2020-2030؛
- مخطط تسريع تأهيل المستعجلات للفترة 2019-2021؛
- برنامج مراقبة الحمل والولادة الذي يهدف إلى إعداد حزمة تدخلات أساسية وفقا للتوصيات الجديدة لمنظمة الصحة العالمية؛
- البرنامج الوطني للتمنيع الذي يهدف إلى تحقيق تغطية تلقيح منتظمة وتفوق 95 % على جميع المستويات، بهدف الحصول، مع الدول الأخرى في المنطقة، على شهادة القضاء على شلل الأطفال، الحفاظ على القضاء على مرض الكزاز والقضاء على الحصبة ومراقبة متلازمة الحصبة الألمانية الخلقية في أفق 2020؛
- البرنامج الوطني لمحاربة داء السل الرامي إلى خفض عدد الوفيات بنسبة 40 % في أفق 2021؛
- البرنامج الوطني لتنظيم الأسرة لتلبية الاحتياجات التي لم يتم تلبيتها بعد؛
- الإستراتيجية الوطنية للسلامة الطرقية لفترة 2017-2026.
- برنامج دعم تنمية الرأسمال البشري للأجيال الصاعدة، في محور "صحة الأم والطفل"، من المرحلة الثالثة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

ضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع

يعمل نظام التربية والتكوين، طبقا لدستور المملكة، على ترسيخ مبدأ الحق في التعليم الجيد وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين وذلك من أجل المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030. وقد أرست الرؤية الإستراتيجية للإصلاح 2015-2030 «من أجل مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء» المفاهيم الأساسية لمدرسة جديدة للمغرب في أفق سنة 2030. وتدمج هذه الإستراتيجية بشكل كلي جميع غايات الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة. كما يشكل القانون الإطار 51.17، المتعلق بإصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي الذي تم اعتماده سنة 2019، الإطار القانوني لتنزيل هذه الإستراتيجية. وقد خصص المغرب لهذه الغاية موارد بشرية ومجهودات مالية مهمة، فقد عرفت الميزانية المخصصة لقطاع التربية والتكوين زيادة بنسبة 10 % بين سنتي 2016 و2020، حيث انتقلت، على التوالي، من 56 مليار درهم إلى أكثر من 72 مليار درهم. كما تم تعزيز هيئة التدريس من خلال توظيف 70.000 أستاذ بين سنتي 2016 و2019. وتطبيقا للتوجيهات الملكية السامية الداعية لتعليم وتكوين دامج، فقد تم تنزيل برامج تسمح للأطفال في وضعية إعاقة من الاستفادة من برامج تعليمية وتكوينية ملائمة. كما تم تمكين أطفال اللاجئين والمهاجرين المقيمين بالمغرب من التسجيل في النظام التربوي الوطني.

أهم الإنجازات

يشير تطور مؤشرات الالتحاق بالتعليم إلى التقدم الذي يحرزه المغرب في تعميم التعليم الأولي والتعليم الابتدائي والثانوي الإعدادي والثانوي التأهيلي والتعليم العالي ما بعد الثانوي وفي التقليص من الفوارق بين الجنسين وبين الوسطين الحضري والقروي.

فبالنسبة للمستوى الأولي، سجلت نسبة تمدرس الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 4 و5 سنوات تحسنًا ملموسا لتصل خلال السنة الدراسية 2019-2018 إلى 57,8 %. ومن أجل تحسين هذه النسبة، أطلقت الوزارة برنامجًا وطنيًا لتطوير التعليم الأولي يمتد على مدى 10 سنوات (2018-2028). ويهدف هذا البرنامج إلى تعميم التعليم الأولي في أفق الموسم الدراسي 2027-2028.

مبيان 6: تطور معدل التمدرس بالتعليم الأولي لدى الأطفال المتراوحة أعمارهم ما بين 4 و5 سنوات (%)

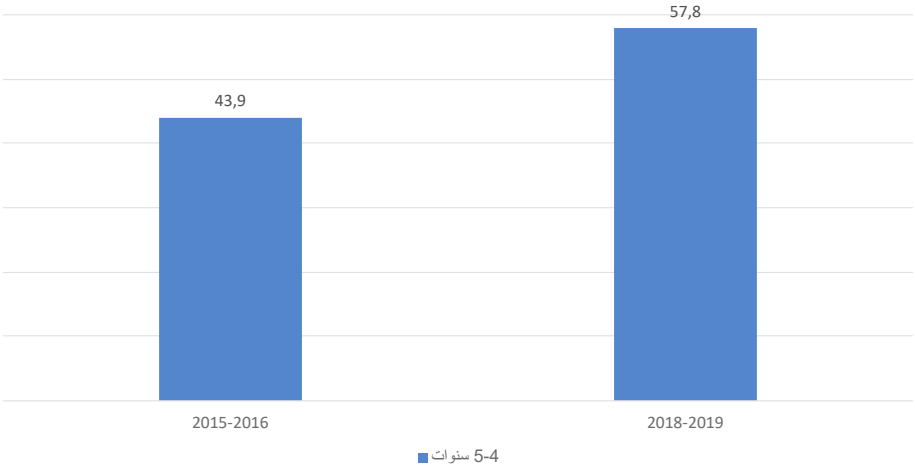

المصدر: وزارة التربية الوطنية

وفيما يتعلق بالمستوى الابتدائي، فقد عرف هذا المستوى ارتفاعا مستمرا في عدد الملتحقين به، إذ وصل عدد التلاميذ المسجلين به خلال السنة الدراسية 2018-2019 إلى 4.418.329 تلميذا، وهو ما يمثل نسبة تمدرس تصل إلى 99,8% بالنسبة للفئة العمرية من 6 إلى 11 سنة. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن الوسط القروي شهد تطورا مطردا في هذا المؤشر (100%). الشيء الذي يعني أن المغرب يكاد يحقق تعميم الالتحاق بالتعليم الابتدائي بالإضافة إلى امتصاص التأخر المسجل في الالتحاق بالتعليم مقارنة بالمعيار المحدد لكل مستوى في الفئة العمرية 6-11 سنة.

ومن حيث الجودة والإنصاف، فقد عرفت كل المؤشرات تقدما إيجابياً. فخلال السنة الدراسية 2018-2019، بلغت نسبة الأقسام التي لا يتجاوز عدد التلاميذ فيها 36 تلميذا حوالي 85,4 %، وبلغ مؤشر التكافؤ بين الجنسين (إناث/ذكور) 0,95 في حين بلغ مؤشر التكافؤ بين وسطي الإقامة (قروي/

حضري) 1,14، الشيء الذي يعكس الأهمية التي يوليها المغرب للوسط القروي لتقليص الفوارق المجالية في التمدرس.

أما بالمستوى الثانوي الإعدادي، فقد وصلت نسبة التمدرس لدى الفئة العمرية 12-14 سنة إلى 91,8 % خلال السنة الدراسية 2018-2019، مسجلة بذلك زيادة ب 2,1 نقطة مقارنة بالموسم الدراسي السابق. بينما سجل مؤشر التكافؤ بين الجنسين 0,91 ومؤشر التكافؤ بين الوسطين 0,65.

وبالنسبة للمستوى الثانوي التأهيلي، فقد تم تسجيل تقدم كبير في السنوات الأخيرة حيث وصلت نسبة تمدرس الفئة العمرية 15-17 سنة إلى 66,9 % خلال السنة الدراسية 2018-2019، كما بلغت حصة الأقسام التي لا يتجاوز عدد التلاميذ فيها 36 تلميذا حوالي 71 %. بينما سجل مؤشر التكافؤ بين الجنسين 1,08.

التكوين المهني

بذلت جهود كبيرة خلال السنوات الأخيرة في مجال التكوين المهني من أجل تعزيز قابلية التشغيل لدى الشباب والترقية المهنية والاجتماعية للمستأجرين، نذكر منها:

- **تطوير الطاقة الاستيعابية لمنظومة التكوين المهني:** ففي سنة 2018، بلغ العدد الإجمالي لمؤسسات التكوين المهني في القطاعين العام والخاص ما مجموعه 2042 مؤسسة. كما ارتفع عدد المتدربين بالتكوين المهني بنسبة 3,4 % بين سنتي 2016 و2018 حيث انتقل، على التوالي، من 418.864 إلى 433.007 متدربا. وتمثل الإناث نسبة 38 % من مجموع المتدربين. وبلغ عدد الأساتذة المكونين إلى 20.156 مكونا خلال السنة الدراسية 2017-2018، منهم 51% من المكونين الدائمين. ويشكل المكونون في القطاع العام نسبة 55 % مقابل 46 % في القطاع الخاص.
- **تكريس الوسط المهني** كفضاء مميز لاكتساب المهارات، فقد تم إنشاء 80 مركزا للتكوين بين المقاولات تقوم بتكوين 13.240 متدربا؛
- **تطوير شراكة مع القطاع الاقتصادي** من خلال سياسة التعاقد مع الفروع المهنية من أجل إشراكهم بشكل أكبر في تدبير التكوين وإطلاق برنامج لإنشاء مراكز تكوين قطاعية بما في ذلك تفويض التدبير للمهنيين، ولا سيما في قطاعات الطيران والسيارات والنسيج والألبسة والطاقة المتجددة؛
- **تطوير قطاع التكوين المهني الخاص؛**
- **تبني المقاربة بالكفاءة لإعادة هندسة نظام التكوين المهني؛**
- **تطوير التكوين لصالح الفئات الهشة اجتماعيا؛**
- **وضع آليات لتطوير التكوين أثناء العمل** (العقود الخاصة للتكوين CSF والمجموعات المهنية المشتركة للمساعدة على تقديم المشورة GIAC) وتم مؤخرا اعتماد القانون 60.17 بشأن تنظيم التكوين المستمر لصالح العاملين في القطاع الخاص وفئات معينة من المستخدمين من المؤسسات والمقاولات العمومية وغيرهم من المشتغلين لحسابهم الخاص.

التعليم العالي

بذلت جهود متواصلة على مستوى التعليم العالي لتوسيع إمكانية الالتحاق بهذا المستوى وتعزيز المساواة والإنصاف وتحسين الجودة وتقوية قابلية التشغيل ودعم البحث العلمي والرفع من مردوديته. حيث انتقل العدد الإجمالي للطلبة من 747.882 سنة 2015 إلى 960.741 في سنة 2019 بزيادة إجمالية قدرها 28,5%. كما عرفت نسبة التمدرس بالتعليم العالي، لدى الفئة العمرية 18–24 سنة، ارتفاعا بحوالي 10 نقط منتقلة، خلال نفس الفترة، من 28,8% إلى 38,4%. كما ارتفعت نسبة الفتيات بالتعليم العالي بجميع مكوناته من 48 % سنة 2015 إلى 49,4 % سنة 2019، وانتقلت نسبة الإناث من بين خريجي التعليم العالي بجميع مكوناته من 48,9% سنة 2015 إلى 49,3 % سنة 2018.

أما فيما يتعلق بالتمييز الإيجابي بين الجنسين، فقد تم تخصيص 62 % من الطاقة الإيوائية للأحياء الجامعية لفائدة الإناث.

في سنة 2019، بلغ عدد مؤسسات التعليم العالي، إلى 403 مؤسسة موزعة على الجهات الإثنى عشر للمملكة.

التربية والتكوين الدامج: برامج لصالح الأطفال في وضعية إعاقة

في إطار الرؤية الملكية للتربية والتكوين الدامجين، قام المغرب سنة 2019، بتنزيل البرنامج الوطني للتربية الدامجة لفائدة الأطفال في وضعية إعاقة تحت شعار: « **لن نترك أي طفل خلفنا**». حاليا، يتابع 80.000 تلميذ في وضعية إعاقة دراستهم في الأقسام العادية و8000 تلميذ (37% منهم إناث) في أقسام مندمجة. تتضمن نتائج السنة الأولى من تنفيذ هذا البرنامج عددا من التطورات النوعية نذكر منها: مأسسة وظيفة تربية الأطفال في وضعية إعاقة وإنشاء الهياكل الإدارية التي ستحمل على عاتقها هذا البرنامج على جميع المستويات المركزية والجهوية والإقليمية (الأقسام والمصالح) وتبني المرسوم الوزاري رقم 047.19 ووضع برنامج تكوين ملائم للفاعلين والشركاء وتخصيص ميزانية 47 مليون درهم برسم سنة 2020. كما يستفيد من التكوين المهني أكثر من 384 متدرب في وضعية إعاقة منهم 38% من الإناث. وبالإضافة إلى النظام التربوي، يتم تقديم برامج تعليمية أخرى من قبل مؤسسات متخصصة. ويستفيد أيضا الطلبة في وضعية إعاقة من الإجراءات المتعلقة بالولوجيات في المؤسسات والأحياء الجامعية، وكذا من تجهيز الجامعات

العمومية بأنظمة القراءة بطريقة براي للطلبة المكفوفين ومن الأولوية في الاستفادة من برامج الدعم الاجتماعي.

بالإضافة إلى ذلك، **يستفيد أطفال اللاجئين والمهاجرين** المقيمين بالمغرب، على قدم المساواة مع الأطفال المغاربة، من برامج الدعم المدرسي وخصوصا المطاعم المدرسية والداخليات والنقل المدرسي وتوفير كتب ولوازم مدرسية في إطار المبادرة الملكية «مليون محفظة» والدعم المالي للتمدرس من خلال برنامج «تيسير». كما يستفيد أكثر من 652 مهاجرًا من التكوين المهني المتوج بدبلوم أو بشهادة تأهيل.

وعلى مستوى التعليم العالي، تميزت الفترة 2015-2019 بالعديد من الإنجازات نذكر منها:

- إعطاء الأولوية لهذه الفئة في برامج الدعم الاجتماعي للطلبة فيما يتعلق بالحصول على المنح الدراسية والإقامة والمطعمة؛
- تطوير محتويات بيداغوجية ومناهج تقييم ملائمة: تم تجهيز 8 جامعات عمومية بوسائل وآليات لتسهيل «طريقة براي» لصالح الطلبة المكفوفين وإحداث وتجهيز 9 مراكز استقبال لفائدة الطالبات والطلبة المكفوفين وضعاف البصر والصم وضعاف السمع وزيادة في عدد الشعب المعتمدة في مجال التربية الدامجة (24 شعبة).

تعزيز الدعم الاجتماعي للطلبة من أجل تحسين الالتحاق بالتعليم العالي وعدم ترك أي أحد خلف الركب تم الشروع في:

- توسيع قاعدة الطلبة المنوحين لتصل إلى 374.682 مستفيدًا بزيادة قدرها 31% بين سنتي 2015 و2019.
- إرضاء 86% من طلبات المنح لطلبة سلك الإجازة.
- تعزيز الطاقة الاستيعابية للسكن والمطعمة للطلبة بتكاليف تتحملها الدولة بشكل رئيسي (أكثر من 95%).

تنمية المعارف والمهارات لدى الشباب في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

من أجل دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (TIC) لتحسين الالتحاق وجودة التعليم في المدارس الابتدائية والثانوية، أطلق المغرب سنة 2005، برنامج جيني (GENIE) الذي يتمحور حول ثلاث مكونات أساسية تتمثل في تكوين الأساتذة وتهيئ الموارد الرقمية وتنمية الاستعمالات البيداغوجية. وقد مكن هذا البرنامج بشكل خاص من:

- ربط 6784 مؤسسة تعليمية بالأنترنت (GENIE 3)؛
- تدريب 200.000 معلم (MOS & MCE) وإشهاد 100.000 معلم MOS و4000 MCE؛
- إنتاج محتويات رقمية؛
- مشاركة أكثر من 4 ملايين تلميذ في مبادرة «Africa Code Week»؛
- ربط 250.000 إطارا بيداغوجيا بـ taalim.ma.

أما في مجال التعليم العالي، فقد تم تنفيذ العديد من الإجراءات لتعميم استعمال تكنولوجيا الإعلام لتقليص ظاهرة الاكتظاظ. ويتعلق الأمر على الخصوص بوضع منصات رقمية للدروس عن طريق الأنترنت (MOOC, SPOOC, ...).

محاربة الأمية

حسب معطيات الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014، بلغ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الأشخاص البالغة أعمارهم 10 سنوات فأكثر 67,8 % على المستوى الوطني و77,8 % لدى الذكور مقابل 57,9% لدى الإناث. كما وصل معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة إلى 92,8% لدى الرجال و85,2% لدى النساء و89% لجميع السكان.

تستهدف برامج محو الأمية الأشخاص الذين تفوق أعمارهم 16 سنة والذين لا يعرفون القراءة والكتابة. وتهدف هذه البرامج، الموضوعة تحت وصاية الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية، إلى خفض معدل الأمية إلى 20% في أفق سنة 2021 من أجل تحقيق 10% سنة 2026 وكذا القضاء على الأمية بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة وتحسين مهارات الساكنة النشيطة.

التربية على المواطنة العالمية

أطلق المغرب مشروع «تمكين النظام التربوي لتعزيز التربية على المواطنة العالمية ومفهوم العيش المشترك» الذي يهدف إلى تقوية قدرات التلاميذ والأساتذة والإداريين والمكونين والمفتشين للوقاية ومكافحة خطاب الكراهية وجميع أنواع العنف من خلال التربية على المواطنة العالمية وتعزيز مفهوم العيش المشترك.

كما ساهم أيضًا سنة 2018 في مشروع ل «دعم تعزيز التسامح و القيم المدنية والمواطنة في الوسط المدرسي والوقاية من الممارسات الخطيرة» الذي أطلق بالتعاون مع «برنامج الأمم المتحدة الإنمائي» والرابطة المحمدية للعلماء.

يستند هذا المشروع على المواكبة وتقوية قدرات الأطر التربوية ووسائل الخدمات الاجتماعية التربوية من خلال وضع شبكة من «منسقي» الحياة المدرسية وتهيئ مخططات عمل خاصة بكل مؤسسة لتعزيز المشاركة الاجتماعية للشباب. ستساهم الأنشطة المختلفة المبرمجة في هذا الإطار في تدبير الإحباط وتعزيز التسامح وبناء الروابط الاجتماعية لخدمة تقوية التماسك الاجتماعي والقيم الحضارية والمواطنة.

بالإضافة إلى ذلك، وفي إطار تنزيل الإستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء، تمت برمجة عدة تدابير لتعزيز ثقافة السلام ونبذ العنف والمواطنة العالمية وتقدير التنوع الثقافي. ويتعلق الأمر بإدراج القيم والأخذ بعين الاعتبار التنوع الثقافي في الكتب المدرسية وتهيئ دليل للقيم موجه للأساتذة وكذا تنزيل مبادرات تحسيسية وتعزيز قيم العيش المشترك وتلاقح

الثقافات، بتعاون مع المنظمات الدولية والمجتمع المدني، موجهة أساسا لتلاميذ المؤسسات التعليمية ولأطفال المخيمات الصيفية.

من جهة أخرى، يتم تنفيذ برامج في مجال التعليم تتعلق بالتنمية المستدامة، نذكر منها على سبيل المثال، برنامج التطوير البيئي للمدارس القروية وبرنامج إنشاء نوادي بيئية في المؤسسات المدرسية ودور الشباب وبرنامج تكوين المنشطين البيئيين...إلخ.

بناء المؤسسات التعليمية

بذل المغرب جهدا كبيرا لبناء المؤسسات التعليمية في كل من الوسطين الحضري والقروي. وقد بلغ عدد المؤسسات التعليمية خلال الموسم الدراسي 2018-2019 ما مجموعه 7789 مدرسة ابتدائية على المستوى الوطني منها 4762 مؤسسة بالوسط القروي و2007 ثانوية إعدادية على المستوى الوطني منها 872 في الوسط القروي، في حين بلغ عدد الثانويات التأهيلية 1236 مؤسسة على المستوى الوطني منها 360 في الوسط القروي.

من أجل دعم شبكة البنيات التحتية المدرسية، امتدت جهود المغرب إلى بناء نموذج جديد من المؤسسات المدرسية المعروفة باسم «المدارس الجماعاتية». وهي تجسد مفهومًا جديدًا من العرض المدرسي، يهدف إلى تعويض المدارس الملحقة لضمان تعليم ذي جودة للأطفال في المناطق القروية ومحاربة الهدر المدرسي.

يهدف هذا النموذج إلى تجميع تلاميذ نفس الجماعة في مدارس تتوفر على السكن (الداخليات) والنقل المدرسي. كما تمكن من تدبير تشاركي حيث ينخرط كل المتدخلين بشكل مباشر في تدبير المؤسسة.

ولتوسيع شبكة هذه المدارس، أطلقت وزارة التربية الوطنية برنامجاً يهدف إلى إنشاء 150 مدرسة جماعاتية بحلول السنة الدراسية 2022/2021.

كما تم ربط العديد من المؤسسات التعليمية بالشبكة الكهربائية خلال السنة الدراسية 2018-2019 (92,6 % من مؤسسات التعليم الابتدائي في الوسط القروي مقابل 97,7 % في الوسط الحضري).

التحديات الرئيسية

على الرغم من التقدم الذي تم إحرازه، فإن النظام التربوي المغربي مدعو لرفع عدد من التحديات، لا سيما فيما يتعلق بالجوانب التالية:

- تعميم التعليم الأولي، الذي يعتبر رافعة للتعليم الجيد؛
- تعميم التمدرس في جميع المستويات التعليمية، باستثناء المرحلة الابتدائية، مع ضمان المساواة بين الذكور والإناث وبين الوسطين القروي والحضري؛
- مكافحة الهدر المدرسي، وخاصة لدى الفتيات، ولا سيما في الوسط القروي؛
- تعزيز جودة التعلم؛
- محاربة الأمية والأمية الرقمية؛
- تحسين جودة التعليم العالي من خلال مردوديته الداخلية والخارجية؛
- تعزيز قابلية التشغيل عند خريجي التعليم العالي من خلال تنويع العرض التربوي وتطوير أكبر للتكوينات المهنية والمهارات الناعمة؛
- تحسين عرض التعليم العالي لمواكبة تضخم الطلب عليه؛
- تعبئة التمويل الكافي والمستدام لتنفيذ الإصلاح الطموح المنبثق عن القانون الإطار وتطوير البحث العلمي؛
- الحد من الفوارق المجالية فيما يخص التربية والتكوين بما في ذلك التربية الفنية.

أما بالنسبة لنظام التكوين المهني، فسوف يواجه في السنوات القادمة تحديات كبيرة مرتبطة بالنهوض بالاقتصاد والإدماج الاجتماعي والمهني للقطاعات والساكنة المهمشة، نذكر منها:

- التحديات المتعلقة بالنهوض بالاقتصاد: فالتكوين المهني مطالب في الواقع ليبرهن على قدرات كبيرة على التكيف والابتكار في ارتباط بتطورات التكنولوجيا وبنيات المقاولات؛
- تحديات الاندماج الاجتماعي والمهني: لا يلبي التكوين المهني احتياجات القطاعات الاقتصادية المهيكلة فحسب، ولكنه مدعو أيضًا إلى ضخ الخبرة التقنية في القطاعات غير المهيكلة وتعزيز الاندماج وإعادة إدماج الساكنة المهمشة للوقاية من الإقصاء الاجتماعي علما أن النسيج الاقتصادي المغربي يتميز بقطاع غير مهيكل يشكل أكبر خزان لليد العاملة وبيئة قروية سائدة.
- تحديات الجودة: شهد التكوين المهني تطوراً كبيرا على مر السنين، لكن الجودة لم تتطور بنفس السرعة. لذلك، فالاستثمار في مناهج تربوية جديدة وفي تكوين المكونين وفي تدبير المؤسسات وتحسين أدائها الداخلي والخارجي، كلها أوراش يجب أن يراهن عليها النظام لتلبية متطلبات الجودة.

الاستراتيجيات والبرامج

قام المغرب بتنزيل مجموعة من الاستراتيجيات والبرامج من أجل تعزيز الإنجازات التي تم تحقيقها ومواجهة التحديات التي لا تزال مطروحة في مجال التربية والتكوين، نذكر منها:

- **الرؤية الإستراتيجية للإصلاح 2015-2030** من أجل مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء: التي تعتمد في تنفيذها على مجموعة من المشاريع الإستراتيجية

المتعلقة بتنفيذ القانون الإطار المستلهم بدوره من الرؤية الإستراتيجية 2015-2030. تتمحور محفظة المشاريع هذه حول ثلاثة مجالات: **1**. الإنصاف وتكافؤ الفرص، **2**. تعزيز جودة التعليم والتكوين، **3**. الحكامة والتعبئة.

- **خارطة الطريق لتطوير التكوين المهني التي تم إعدادها تبعا للتوجيهات الملكية السامية** وتمت المصادقة عليها في أبريل 2019. تتمحور هذه الخريطة حول خمسة محاور تهدف إلى إعطاء دفعة جديدة لقطاع التكوين المهني. إنها تعطي أهمية كبيرة لإصلاح المنظومة الحالية والانفتاح على مهن جديدة وساكنة مستهدفة وتحسين الجودة وإحداث جيل جديد من مراكز التكوين المهني متعددة القطاعات ومتعددة الوظائف وذات بعد جهوي (مدن المهن والكفاءات).

- **القانون الإطار 51.17** المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، الذي يشكل إطارا تعاقديا وطنيا وملزما يهدف إلى ضمان استمرارية الإصلاح واستدامته والتطبيق الكامل للأحكام وتعبئة جميع الشركاء. بالإضافة إلى هذين الهدفين الرئيسيين للإصلاح: المساواة والجودة، هناك هدف ثالث يتعلق «بإنعاش الفرد والمجتمع». في إطار هذا الهدف، يروم الإصلاح، من بين أهداف أخرى، إلى فتح آفاق التعلم مدى الحياة وملائمة التعلم والتكوين لحاجيات البلاد ولمهن المستقبل. ويجدر التذكير إلى أنه قد تم إحداث لجنة وطنية برئاسة رئيس الحكومة لضمان قيادة وتوجيه وتتبع تنفيذ هذا القانون الإطار.

- **برامج لتعميم التمدرس والتربية الدامجة**: ويتعلق الأمر ببرامج دعم تمدرس الأطفال المحتاجين، ولا سيما المبادرة الملكية «مليون محفظة» وبرنامج تيسير وبرامج التعليم غير النظامي مثل برنامج «فرصة للجميع» الذي يهدف إلى ضمان استفادة كل شاب من تعليم أو من تكوين أو من عمل جيد في أفق سنة 2030، وعملية «من الطفل إلى الطفل» التي تهدف إلى تحسيس المتدخلين والفاعلين الخارجيين في العملية التعليمية من سلطات ومجتمع مدني وكذلك التلاميذ والأسر فيما يتعلق بالهدر المدرسي وذلك في أفق إيجاد حلول محلية ملائمة. كما يتعلق الأمر أيضا بالتربية الدامجة، مثل البرنامج الوطني للتربية الدامجة لفائدة الأطفال في وضعية إعاقة «لن نترك أي طفل خلفنا» أو الإجراءات المتخذة لصالح أطفال اللاجئين والمهاجرين. أطلقت برامج أخرى لفائدة الإنصاف، وهي برنامج «تعميم وتحسين جودة التعليم الأولي» الذي تم إطلاقه تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة في يوليو 2018. وفي مجال التعليم غير النظامي، برنامج لبناء 80 «مدرسة الفرصة الثانية من الجيل الجديد (E2C-NG)» في أفق السنة الدراسية 2022/2021؛

بالإضافة إلى هذه البرامج، عزز قطاع التعليم العالي والبحث العلمي التربية الدامجة من خلال برنامج الدعم الاجتماعي لفائدة الطلبة المنحدرين من أوساط محرومة، لا سيما من حيث المنح والسكن والمطعمة والصحة.

- **برامج لتعزيز جودة التعليم والتكوين :** خاصة إرساء البكالوريا المهنية والمسار الإعدادي المهني وبرنامج جيني GENIE لإدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم ومشروع التربية على المواطنة ومحاربة العنف والإجراءات الرامية إلى إدماج البعد البيئي في مناهج التكوين. بالإضافة إلى البرامج المهيكلة الأخرى التي أطلقتها الوزارة بهدف تحسين جودة التعليم، وبصفة خاصة، تقوية التمكن من اللغات وإحداث الشعب الدولية في المؤسسات الإعدادية والثانوية ومراجعة الكتب المدرسية وتجويد التكوين الأولي للأساتذة ووضع نظام نشيط ودمج التوجيه المدرسي والمهني. على مستوى التعليم العالي، أطلقت الحكومة برنامجاً رائداً لتدريب «أستاذ المستقبل».

- **برامج التنمية الثقافية** كرافعة لتحسين جودة النظام التربوي : تتعلق هذه البرامج أساسا بتقوية البنيات التحتية الثقافية وتعزيز القراءة والتربية الفنية مع الأخذ بعين الاعتبار المساواة في الاستفادة منها وحقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

- **برنامج إحداث «مراكز التطوير الفني والثقافي»**. تهدف هذه المراكز إلى تلبية احتياجات تطوير الذات والتنمية الشخصية للأطفال وإلى تطوير إبداعهم الفني والأدبي.

- **الإستراتيجية الوطنية للتكوين المهني 2021 :** التي سطرت خمسة أهداف رئيسية تتمثل في ضمان الحق في التكوين المهني وتحسين القدرة التنافسية للمقاولة والرفع من الإدماج المهني وإدماج التربية الوطنية والتكوين المهني وتقوية حكامة السياسة العمومية في مجال التكوين المهني.

- **برامج محو الأمية :** التي تهدف إلى خفض معدل الأمية إلى 10 % بحلول سنة 2026، والقضاء على الأمية لدى الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة وتحسين مهارات الساكنة النشيطة.

- **برنامج دعم تنمية الرأسمال البشري للأجيال الصاعدة**، من المرحلة الثالثة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، في محور «دعم تعميم التعليم الأولي»، والذي يتوخى إنشاء 15.000 وحدة في المجالات القروية النائية. كما يساهم في ذلك محور «محاربة الهدر المدرسي» خصوصا من خلال النقل المدرسي والدعم المدرسي، ودور الطالب والطالبة، إلخ.

تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات

حقق المغرب إنجازات مهمة في مجال تمكين المرأة وتعزيز مكانتها وتحقيق المساواة، باعتبارها عناصر أساسية لتحقيق التنمية المستدامة. وذلك من خلال ترسيخ مبدأي المساواة وتكافؤ الفرص كقيم دستورية، واكبها تبني مجموعة من القوانين والإصلاحات على رأسها السياسة العمومية المندمجة للمساواة بالإضافة إلى عدد من الاستراتيجيات من أجل النهوض بحقوق المرأة.

أهم الإنجازات

الإطار القانوني المغربي يشجع على ترسيخ مبادئ التكافؤ وعدم التمييز القائم على الجنس

يعتبر الإطار القانوني في المغرب بمثابة أرضية ملائمة لتعزيز المساواة بين الجنسين وعدم التمييز على أساس الجنس. فدستور المملكة 2011، باعتباره القانون الأسمى للبلاد، يحظر «كل أشكال التمييز، بسبب الجنس أو اللون أو المعتقد أو الثقافة أو الانتماء الاجتماعي أو الجهوي أو اللغة أو الإعاقة أو أي وضع شخصي، مهما كان»، كما أن مقتضياته تنص على مبدأ المساواة في الحقوق بين الجنسين بما فيها الحقوق المدنية والسياسية، الاجتماعية والثقافية والبيئية (المادة 19) وحق السلامة الجسدية والمعنوية (المادة 22) وكذا مبدأ المناصفة من خلال إحداث هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز (المادتين 19 و164)، حيث تم اعتماد القانون رقم 14-79 المتعلق بهذه الهيئة سنة 2017. كما اعتمد المغرب سنة 2015، مشروع قانون الموافقة على البروتوكول الاختياري الملحق لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو).

بالإضافة إلى ذلك، تحظر مدونة الشغل، من بين أمور أخرى، أي تمييز ضد المأجورين أو تمييز قائم على الجنس.

كما حددت مدونة الأسرة مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة. وهكذا نصت على المساواة في قبول إبرام عقد الزواج، والكفالة المشتركة للأسرة من قبل الزوجين، والمساواة في الحقوق والواجبات المتبادلة للزوجين.

هذا بالإضافة إلى جملة من القوانين تهم النساء على سبيل المثال القانون 78.14 المتعلق بالمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة، القانون 19.12 المتعلق بظروف عمل العاملات والعمال المنزليون، القانون رقم 27.14 المتعلق بالإتجار بالبشر، تعديل القانون رقم 77.03 المتعلق بالاتصالات السمعية والبصرية، والإصلاحات المتعلقة بقانون العمل، وقانون العقوبات وقانون المسطرة الجنائية، وإلغاء القانون رقم 14.05 المتعلق بشروط فتح مؤسسات الحماية الاجتماعية وإدارتها واستبدالها بالقانون رقم 65.15 المتعلق بمؤسسات الحماية الاجتماعية وإحالة مشروع القانون رقم 19.13 المعدل والمكمل للمادة 10 من الظهير الشريف رقم 1.58.250 بإصدار قانون الجنسية الذي يجيز للأجنبي المتزوج من مغربية اكتساب الجنسية المغربية عن طريق الزواج، كما هو الشأن بالنسبة للأجنبية المتزوجة من مغربي، مع العلم أن القانون الذي يجري تعديله يجيز فقط هذه الإمكانية للزوج المغربي السماح لزوجته الأجنبية بالتمتع بالجنسية المغربية بناء على أساس التصريح بذلك.

محاربة العنف ضد النساء والفتيات

أما في مجال محاربة العنف ضد النساء، فقد عزز المغرب نظامه المؤسساتي والقانوني باعتماد القانون 103.13 بشأن محاربة العنف ضد النساء سنة 2018، والذي وضع مجموعة من الأحكام الزجرية التي تجرم بعض الممارسات مثل الزواج القسري أو التحرش الجنسي. ويتعلق الأمر بنص قانوني موحد منسجم يضمن الحماية القانونية، فضلاً عن الآليات المؤسساتية للتكفل بالنساء ضحايا العنف ومنع جميع أشكاله، وضمان الدعم والتوجيه والدعم اللازمين لولوج المصالح المتوفرة. وفي إطار مواكبة دعم تنفيذ هذا القانون، يتناول مرسوم تطبيقه، المنشور في ماي 2019، مجموعة من المواقف التنظيمية التي تنطبق بشكل رئيسي على آليات رعاية النساء ضحايا العنف.

وهكذا تم إحداث اللجان الوطنية والجهوية والمحلية وكذلك خلايا التكفل بالنساء ضحايا العنف. ومن جهة أخرى، شملت التدابير المتخذة أيضا، إحداث كل من المرصد الوطني للعنف ضد النساء وأيضا المرصد الوطني لصورة المرأة في وسائل الإعلام منذ سنة 2014.

وفي هذا الصدد، أنشأت المديرية العامة للأمن الوطني خلايا التكفل بالنساء ضحايا العنف على صعيد 440 دائرة أمنية لضمان استقبال هؤلاء الضحايا في ظروف مثلى. بالإضافة إلى الخلايا المؤسساتية المنشأة على مستوى خدمات الدرك الملكي والمستشفيات والمحاكم.

وبالإضافة إلى هذه الإجراءات، يتم تنظيم حملات تحسيسية سنوية لمحاربة هذه الظاهرة، وقد تم تعزيز جميع هذه التدابير من خلال إطلاق برنامج لإنشاء 65 **فضاء متعدد الوظائف للنساء** على المستوى الجهوي والمحلي لرعاية النساء ضحايا العنف (استقبال، استماع، سكن مؤقت، توجيه نحو متدخلين متخصصين، مواكبة طبية ونفسية واجتماعية) وإطلاق استراتيجية وطنية 2020-2030 لمحاربة العنف ضد النساء.

تراجع العنف ضد النساء

بينت نتائج البحوث الوطنية حول العنف ضد النساء، التي أنجزتها المندوبية السامية للتخطيط سنتي 2009 و2019 منحى تنازلي لتفشي ظاهرة العنف ضد النساء، حيث انخفض معدل انتشار العنف، بجميع أشكاله ومجالاته، بين النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 18 و64 سنة، من 63 % سنة 2009 إلى 57 % سنة 2019.

مبيان 7: تطور نسبة انتشار العنف ضد النساء بكل أشكاله (ما بين 18 و64 سنة)

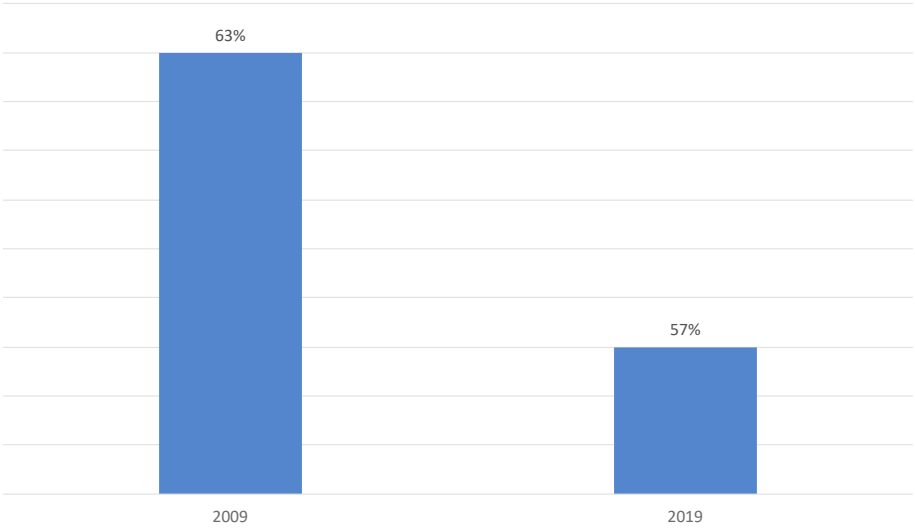

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، البحوث الوطنية حول العنف ضد النساء 2009 و2019

حسب نوع العنف، تراجعت معدلات انتشار العنف النفسي والعنف الجسدي بين 2009 و2019، حيث انخفضت على التوالي، من 58 % إلى 49 % ومن 15 % إلى 13 %. فيما ارتفعت بالمقابل معدلات انتشار كل من العنف الاقتصادي والعنف الجنسي، حيث انتقلت على التوالي، من 8 % إلى 15 % ومن 9 % إلى 14 %. وقد تم تسجيل نفس المنحى في الوسطين الحضري والقروي، باستثناء العنف الجسدي الذي ارتفع في الوسط القروي من 9% إلى 13%.

مبيان 8: تطور العنف حسب أشكاله (%) ما بين 2009 و2019

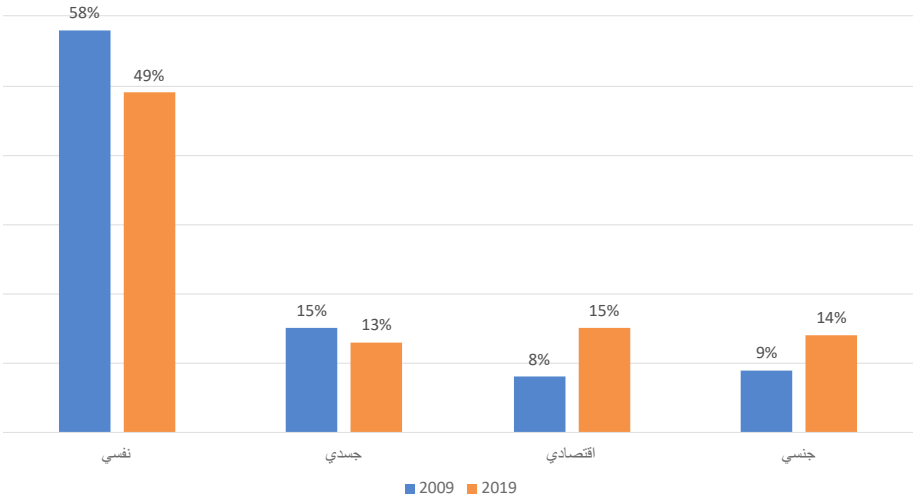

المندوبية السامية للتخطيط، البحوث الوطنية حول العنف ضد النساء 2009 و2019

حسب مجالات الحياة، فقد لوحظ تراجع في نسبة انتشار العنف بين سنتي 2009 و2019 خاصة في الأماكن العامة حيث انتقلت من 33% إلى 13%، وفي فضاء التعليم من 24% إلى 19%. في حين يظل العنف الممارس في الفضاء المنزلي والذي يشمل الفضاء الزوجي والعائلي (بما في ذلك أسرة الشريك) الأكثر انتشارا سنة 2019 بنسبة 52% مسجلا بذلك زيادة طفيفة (أكثر من نقطة واحدة) مقارنة مع سنة 2009. أما في مكان العمل، فتعرضت 15% من النساء للعنف، وهو في غالبيته إما عنف نفسي أو تمييز اقتصادي.

النساء ضحايا العنف المرتكب من طرف الزوج أو الشريك

خلال 2019، بلغ معدل انتشار العنف في الفضاء الزوجي 46% (5,3 مليون امرأة). من بين النساء، المتراوحة أعمارهن ما بين 15 و74 سنة، ضحايا العنف المرتكب من طرف الزوج أو الزوج السابق أو الخطيب أو الشريك الحميم، تظل الفئات الأكثر عرضة للعنف الزوجي هن النساء المتزوجات بنسبة 52%. ويهم هذا الشكل من العنف 59 % من الفتيات الشابات اللائي تتراوح أعمارهن بين 15 و24 سنة، كما يهم 54 % من النساء ذوات مستوى دراسي متوسط وأيضا 56 % من النساء العاطلات عن العمل.

ويظل العنف النفسي الأكثر هيمنة ضمن أشكال العنف في الفضاء الزوجي، حيث تم تسجيل 43 % من النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و74 سنة كضحايا هذا النوع من العنف من لدن الشريك الحميم سنة 2019.

فيما سجلت نسبة النساء ضحايا العنف الجسدي أو الجنسي أو النفسي 44% بدون اختلاف جلي بين وسطي الإقامة، وقد عرفت هذه النسبة انخفاضا ب 5 نقاط حيث انتقلت من 51,5% إلى 46,8% إذا ما اعتبرنا الفئة العمرية 18-64 سنة من النساء. ويظل هذا النوع من العنف الجسدي أو الجنسي أو النفسي في الفضاء الزوجي أكثر انتشارا في صفوف النساء الشابات حيث تصل نسبته إلى 58 % لدى الفئة العمرية 15–24 سنة مقابل 16% لدى الفئة العمرية 55– 74سنة.

النساء ضحايا العنف الجنسي المرتكب من طرف شخص آخر غير الشريك الحميم

ما بين سنتي 2009 و2019، عرفت نسبة النساء والفتيات اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15-74 سنة ضحايا العنف الجنسي المرتكب من قبل شخص آخر غير الشريك الحميم، خلال 12 شهرا الأخيرة، ارتفاعا بأربع نقاط منتقلة من 4,3% إلى 8,5%.

وحسب مجالات العنف، 10,5% من حالات هذا النوع من العنف تعرضت له النساء والفتيات من الفئة العمرية 15–74 سنة في فضاءات التعليم والتكوين. وتسجل هذه النسبة 16,2% بالوسط القروي و9,3% بالوسط الحضري.

وتجدر الإشارة إلى كون غالبية أحداث العنف المرتكبة ضد النساء والتي تندرج في إطار التحرش الجنسي، تعرضت لها النساء خلال 12 شهر الأخيرة من سنة 2019 في الأماكن العامة بنسبة 50 % (57 % بالوسط الحضري و34 % بالوسط القروي). كما تشكل هذه النسبة 81 % من مجموع أحداث العنف المرتكب ضد النساء خارج الفضاء الزوجي (82 % بالوسط الحضري و79% بالوسط القروي).

زواج القاصرين

انخفض عدد عقود الزواج المبرمة في صفوف القاصرين ما بين سنتي 2015 و2017، منتقلا من 30.230 إلى 26.298.

كما انخفض عدد طلبات الزواج للفتيات اللواتي تقل أعمارهن عن 18 سنة، منتقلا من 39.757 سنة 2016 إلى 38.722 سنة 2017.

مبيان 9: تطور عدد عقود الزواج لدى القاصرين بين سنتي 2015 و2017

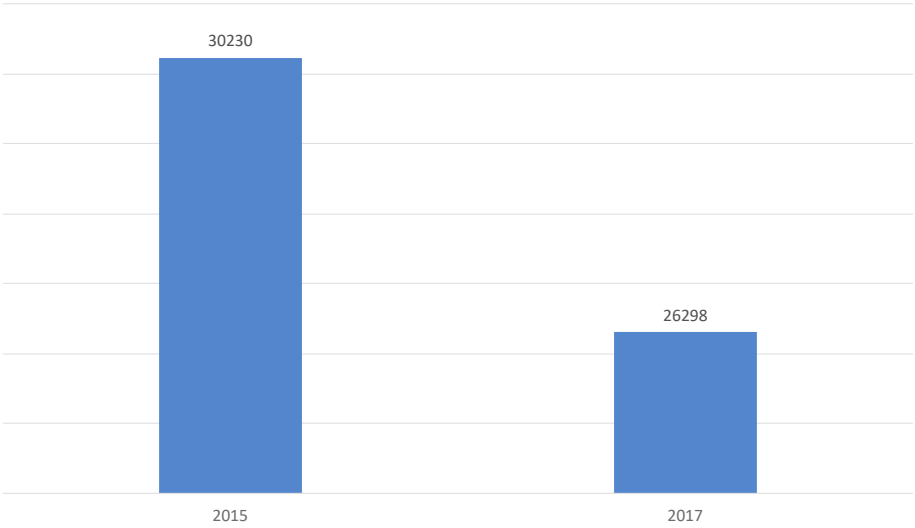

المصدر: وزارة العدل

الوقت المخصص من طرف النساء للرعاية والأعمال المنزلية غير مدفوعة الأجر

أوضحت نتائج البحث الوطني حول استعمال الوقت الذي أنجزته المندوبية السامية للتخطيط سنة 2012/2011 أن نسبة الوقت المخصص من طرف النساء للرعاية وللأعمال المنزلية غير مدفوعة الأجر سجلت ما معدله 21,2% أي ما يعادل 5 ساعات في اليوم (23,4% أو 5 ساعات و33 دقيقة بالوسط القروي و19,7% أو 4 ساعات و38 دقيقة بالوسط الحضري) وهي نسبة تفوق ب 7 مرات مثيلتها لدى الذكور (3,3%).

حسب فئات الأعمار، تسجل هذه النسبة 25,3 % لدى النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 25 و34 سنة، و24,4% لدى الفئة العمرية 35-49 سنة، 18,8% بالنسبة لنساء الفئة العمرية 50-64 سنة، 17,9 % بالنسبة للفتيات الشابات اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و24 سنة في حين لا تتجاوز 12,5 % بالنسبة للمسنات اللواتي تناهز أعمارهن 65 سنة فأكثر. ومن جهة أخرى، تقضي الفتيات اللواتي تتراوح أعمارهن بين 7 و14 سنة وقتًا أطول ب 3,4 مرة من الذكور في الرعاية والأعمال المنزلية.

مشاركة النساء في مراكز القرار

انتقلت نسبة تمثيلية النساء ضمن المقاعد البرلمانية من 16,7 % سنة 2011 إلى 20,5 % سنة 2016، في حين أن نسبة تمثيلية النساء في مجلس المستشارين سجلت 11,67% سنة 2015 مقابل 2,2 % سنة 2009. وتظل هذه النسب منخفضة مقارنة مع نسبة الثلث المحددة من طرف هيئة الأمم المتحدة.

على صعيد المجالس الجهوية وباقي المجالس الترابية الأخرى، سجل حضور النساء كمنتخبات ارتفاعا مستمرا ما بين سنتي 2009 و2015، وانتقلت نسب تمثيليتهن بهذه المجالس من 12,38% إلى 21,18% بالمجالس الجماعية، ومن 2% إلى 4% بالمجالس الإقليمية. أما بالنسبة للمجالس الجهوية، فقد ارتفع عدد النساء المنتخبات خلال نفس الفترة، من 27 إلى 255 منتخبة لترتفع نسبة تمثيليتهن إلى 37,6 % سنة 2015. كما تترأس النساء مجلسين جهويين (02) من مجموع 12 مجلس جهوي على الصعيد الوطني.

ومن جهة أخرى، فإن نسبة ولوج النساء الموظفات لمناصب المسؤولية بجميع مستوياتها، عرفت تحسنا مطردا حيث انتقلت من 22,2% سنة 2016 إلى 23,5% سنة 2019.

أما بالنسبة لولوج النساء إلى الوظائف العليا، فقد عرفت هذه النسبة ارتفاعا من 15,28 % إلى 17,20 % من سنة 2017 إلى سنة 2019. وبشكل عام فقد سجلت نسبة تأنيث الوظيفة العمومية 40%[10] سنة 2019.

مبيان 10: تطور نسبة تمثيلية النساء في المناصب العليا بالوظيفة العمومية (%)

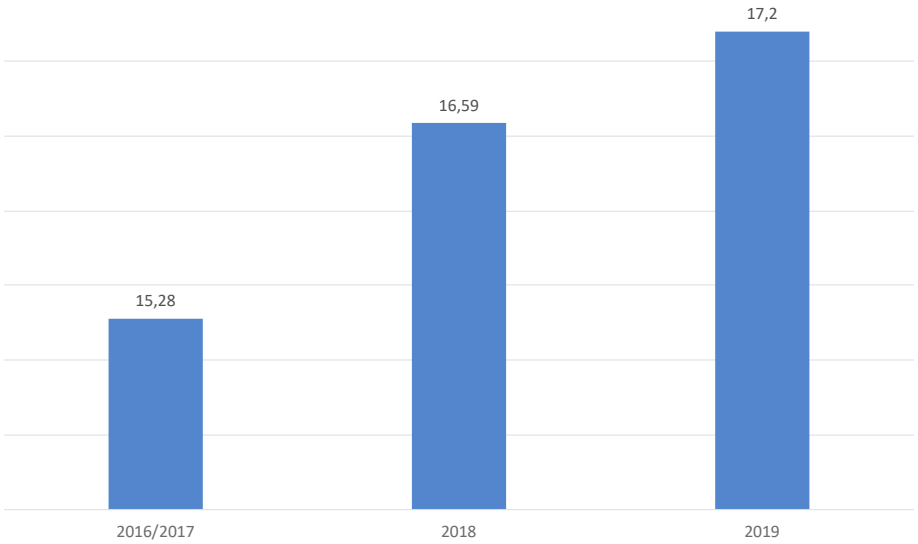

المصدر: قطاع إصلاح الإدارة

10 باستثناء موظفي المديرية العامة للأمن الوطني والمجلس الأعلى للحسابات والقوات المساعدة والوقاية المدنية

ومن أجل مساعدة النساء الموظفات على تحقيق نوع من التوازن والتوافق بين الحياة المهنية والحياة الأسرية، فقد تم إصدار قوانين ترخص للنساء الموظفات المرضعات بساعة واحدة يوميا لمدة 18 شهرا[11]، وأيضا إرساء مرافق لرعاية الأطفال أو دور الحضانة داخل الإدارات[12].

وبالإضافة إلى ذلك، تم إحداث مرصد مقاربة النوع الاجتماعي بالوظيفة العمومية لضمان التتبع المستمر لتنفيذ مبدأ المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية.

وفي نفس السياق، تترأس النساء مؤسستان دستوريتان وهما الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان.

إصلاحات مهمة لتعزيز حصول المرأة على الملكية واستغلال الأراضي الفلاحية

فيما يتعلق بالحصول على الملكية، يطبق القانون العقاري المغربي على النساء والرجال دون تمييز. بشكل عام، تعزى مظاهر التمييز ضد النساء إلى قواعد قانون الميراث والأعراف، مثل ما كان سائدا في النظام القديم للأراضي السلالية حيث استثنيت النساء من الاستغلال وحق الانتفاع.

ومن أجل تصحيح هذا الوضع، اعتمد المغرب، سنة 2019، القانون رقم 62.17 بشأن الوصاية الإدارية على الجماعات السلالية وتدبير أملاكها، مما يسمح لأعضاء الجماعات السلالية، ذكورا وإناثا، بالانتفاع بهذا النوع من الأراضي.

استعمال تكنولوجيات المعلومات والاتصال: وسيلة لتعزيز تمكين النساء

انخرط المغرب في مسلسل الرقمنة من خلال عدة تدابير من بينها تنفيذ استراتيجية المغرب الرقمي 2020 من أجل تعزيز التنمية المستدامة والشاملة.

وفيما يتعلق بنسبة تجهيز الأفراد بمعدات الهاتف المحمول، فقد بلغت هذه النسبة 95 % سنة 2016 من بين السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و65 سنة، مسجلة حسب الجنس، 93,4 % لدى النساء و96,4 % لدى الرجال. وقد عرفت نسبة تجهيز النساء بالهاتف المحمول ارتفاعا ملحوظا بين سنتي 2017 و2018 حيث تجاوزت النسبة المسجلة لدى النساء مثيلتها لدى الرجال سنة 2018 أي 92,5 % مقابل 92,3 % لدى الرجال بعدما كان هذا المعدل متساويا (91,7 %) لدى الجنسين سنة 2017.

جدول 2:تطور نسبة السكان الذين يمتلكون هاتف نقال (%)

	2015	2016	2017	2018
النساء	92,2	93,4	91,7	92,5
الرجال	95,5	96,4	91,7	92,3

المصدر: الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات

الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي: أداة لتتبع الجهود المالية لتحقيق المساواة بين الجنسين

تمت مأسسة إدماج بعد النوع الاجتماعي من خلال القانون التنظيمي لقانون المالية لسنة 2015، الذي ينص على ضرورة الالتزام بالأخذ بعين الاعتبار هذا البعد في مسلسل إعداد وبرمجة الميزانية بالنسبة لجميع القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية، بالإضافة إلى ذلك، تم إحداث مركز الامتياز لإعداد الميزانية التي تراعي بعد النوع الاجتماعي (CE-BSG) لتتبع الجهود المبذولة وتوثيقها وإعداد التقارير في هذا المجال.

التحديات الرئيسية

أحرز المغرب تقدماً كبيراً في مجال المساواة بين الجنسين، لكن لا تزال هناك تحديات تستدعي مواصلة الجهود ويتعلق الأمر ب:

- التنزيل الترابي لمختلف السياسات والبرامج التي تهدف إلى تحقيق المساواة؛
- مواصلة مكافحة العنف ضد المرأة الذي بات يتخذ أشكالا مختلفة؛
- مواصلة التغيير لنشر ثقافة المساواة بشكل أوسع ومحاربة استمرار تجدر بعض الصور النمطية عن المرأة؛
- القضاء على زواج القاصرين؛
- تعزيز مشاركة المرأة في سوق الشغل والولوج إلى مراكز صنع القرار؛
- إرساء مناخ عام يشجع على تحقيق التوازن بين الحياة المهنية والحياة الأسرية؛
- بلورة نظام إحصائي يسمح بمراقبة وتتبع وضعية المساواة بين الجنسين على الصعيد الوطني و الجهوي.

11 دورية رقم 1 بتاريخ 7 غشت 2018
12 دورية رقم 4 بتاريخ 11 شتنبر 2019

الاستراتيجيات والبرامج

سياسة عمومية مندمجة للمساواة بين الجنسين

في هذا السياق الذي تميز بتشجيع التحولات المجتمعية والإنجازات التشريعية الطلائعية التي جعلت من الممكن إلغاء عدة أشكال من التمييز ضد المرأة، اعتمد المغرب سنة 2013 خطته الحكومية الأولى للمساواة 2012-2016 « إكرام 1»، وهي خطة عملية تهدف إلى تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في مختلف القطاعات.

أدى تقييم خطة إكرام 1 (2012-2016)، إلى بلورة الخطة الحكومية الثانية للمساواة 2017-2021، خطة إكرام 2، التي اعتمدها مجلس الحكومة في غشت 2017.

وبالتالي، فإن الرؤية الإستراتيجية لخطة إكرام 2 هي رؤية الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة، وهي «تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات»، مع دعم نهج قائم على حقوق الإنسان.

وفي هذا السياق، أتاح تنفيذ الخطة الحكومية للمساواة «إكرام»، في نسختين 1 و2، تعبئة جميع القطاعات من أجل إدماج النوع الاجتماعي في سياساتها وبرامجها، بما في ذلك القطاعات المسؤولة عن إدارة الموارد المائية والقطاع المسؤول عن قضايا حماية البيئة.

وتعتمد هذه الخطة على التخطيط القائم على النتائج وعلى المقاربة الترابية للبرمجة والتتبع، وفقًا لنهج تشاركي وديمقراطي لحقوق الإنسان، مما سيؤدي إلى معالجة أقرب لاحتياجات المواطنين من جهة، وسوف تشارك في الحد من التفاوتات الاجتماعية والمجالية من ناحية أخرى.

تحتوي هذه الخطة على سبعة محاور، أربعة محاور موضوعاتية وثلاثة محاور عرضانية. يتم تقسيمها على النحو التالي:

4 محاور موضوعاتية:

- تعزيز القابلية للتوظيف والتمكين الاقتصادي للمرأة.
- حقوق المرأة فيما يتعلق بالأسرة.
- مشاركة المرأة في صنع القرار.
- حماية المرأة وتعزيز حقوقها.

3 محاور عرضانية:

- نشر ثقافة المساواة ومحاربة التمييز والصور النمطية القائمة على الجنس.
- تعميم مراعاة النوع الاجتماعي في جميع السياسات والبرامج الحكومية؛
- التنزيل الترابي لأهداف الخطة الحكومية إكرام 2.

يتم دعم هذه المحاور السبعة من خلال نظام الحكامة والتتبع وتقييم تنفيذ خطة إكرام 2.

استراتيجية مأسسة مبدأ المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية (2016-2020): تهدف إلى ترسيخ مقاربة النوع داخل الإدارة العمومية وتعزيز مبدأ المساواة بين الجنسين. وإنشاء شبكة لهذا الغرض، مشتركة بين الوزارات، معنية بالمساواة بين الجنسين؛

خطة العمل الوطنية للديمقراطية وحقوق الإنسان 2018-2021، التي تهدف إلى تعزيز مسلسل الإصلاح السياسي، وإضفاء الطابع المؤسساتي على حقوق الإنسان، وتعزيز دينامية الوعي بحقوق الإنسان ودعم المبادرات التي تساهم في دعم الديمقراطية التشاركية. هذه الخطة الوطنية هي نتيجة جهد وطني جماعي يجسد الإرادة السياسية للحكومة للوفاء بالتزاماتها، وخلق آليات دائمة لتكريس أسس سيادة القانون وتعزيز عملية الإصلاح والديمقراطية.

تتضمن هذه الخطة الوطنية أربعة محاور تتعلق بالديمقراطية والحكامة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، وحماية حقوق الفئات وتعزيزها، وفي مقدمتها حقوق النساء والفتيات، بالإضافة إلى الإطار القانوني والمؤسسي الذي يشمل حقوق الفئات المستهدفة ضمن إطار مرجعي مشترك، من خلال تثبيت التزامات جميع الجهات الفاعلة، وتنقسم الخطة إلى 427 إجراء، من أجل ضمان ترسيخ حقوق الإنسان وتكريس المواطنة الكاملة لكلا الجنسين.

البرنامج الوطني المندمج للتمكين الاقتصادي للمرأة بحلول عام 2030: الذي تم تطويره وفقًا لنهج تشاركي في إطار شراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، والذي يتبنى رؤية «التمكين الاقتصادي للمرأة، أولوية وطنية وركن للنموذج التنموي الجديد للبلاد «ويتكون من ثلاثة (03) محاور استراتيجية رئيسية تم تحديدها كأولويات: الوصول إلى الفرص الاقتصادية والتعليم والتدريب وبيئة مواتية ومستدامة للتمكين الاقتصادي للمرأة، وحماية وتحسين حقوقها.

الإستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة في أفق 2030:

التي تهدف إلى استشراف العمل الحكومي في إطار رؤية استراتيجية واضحة بين المتدخلين. ومواكبة الإصلاحات القانونية المحققة في مجال حماية النساء من العنف والتمييز والاستغلال والتعذيب والاتجار في البشر وغيره مع تعزيز النهج الوقائي والتدابير الزجرية والاجتماعية والمؤسساتية والثقافية التي تعزز حماية المرأة من جميع أشكال العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي.

البرنامج الوطني للصحة للتكفل بالنساء ضحايا العنف: والتي جاءت استجابة لضرورة تنفيذ مبادئ وأحكام دستور المملكة، لانخراط المغرب الطوعي لتحقيق أهداف

التنمية المستدامة، وتنفيذ الالتزامات التي تم التعبير عنها في إطار البرنامج الحكومي 2017-2021، وإعطاء بعد ترابي للإجراءات المتخذة لمكافحة مختلف أشكال العنف والتمييز وضمان تنسيق أفضل للجهود وضمان نجاعتها وآثارها الايجابية على المستوى الوطني، الجهوي والمحلي.

برامج لتعزيز مشاركة النساء المهنيات في مجال الثقافة في التظاهرات الثقافية والفنية: من خلال المشاركة في الحملات التحسيسية بالقيم الثقافية خاصة لفائدة الأطفال والحث على الحوار بين الثقافات وكذلك توفير فضاءات ومساحات ثقافية لفائدة المجتمع المدني من أجل تنظيم مختلف الفعاليات الثقافية والتحسيسية في هذا المجال.

استراتيجية المندوبية السامية لقدماء المحاربين وأعضاء جيش التحرير: التي تهدف إلى مكافحة جميع أشكال التمييز ضد النساء المقاومات وأرامل المقاومين السابقين وأعضاء التحرير السابقين وللنساء والفتيات الحق في وضمان حصول هذه الفئة من السكان على الحقوق والخدمات والمزايا والامتيازات الممنوحة.

المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي تضع المرأة في صميم برامجها من خلال مواكبة المرأة في وضعية هشاشة، والاندماج الاقتصادي للمرأة وصحة الأم.

هذا فضلا عن استراتيجيات قطاعية أخرى، والتي مكنت من إدماج قضايا المساواة بين الجنسين بشكل عرضاني على مستوى برامج التنمية المختلفة، وأيضا تحسين نظام الاستهداف للفئات في وضعيات صعبة وتعزيز حمايتها.

ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع

تقدر الموارد المائية بالمغرب ب 22 مليار متر مكعب في السنة، منها 18 مليار متر مكعب من المياه السطحية، و4 ملايير متر مكعب من المياه الجوفية. ويتميز نظام التساقطات بتنوع كبير في الزمان والمجال. ووعياً منه بالرهانات الاقتصادية والاجتماعية والإستراتيجية التي يمثلها الماء، فإن المغرب قد انخرط مبكرا في سياسة وطنية للتحكم في الموارد المائية وتعبئتها، مع اعتماد منهجية للتخطيط والتدبير المندمج للماء.

هذه السياسة مكنت المغرب من التوفر على بنية تحتية مائية مهمة، تتكون حالياً من 145 سدًا كبيرًا بسعة 18,6 مليار متر مكعب، و130 سدًا صغيرًا بسعة تتجاوز 100 مليون متر مكعب إضافة إلى 14 سدا كبيرا توجد في طور الإنجاز.

أهم الإنجازات

الولوج الشبه كامل للماء الصالح للشرب

إن تطوير البنية التحتية المتعلقة بتعبئة وإنتاج وتوزيع الماء قد مكن من تأمين تزويد السكان بالماء الصالح للشرب. وهكذا، فإذا كان التزويد بالماء الصالح للشرب في الوسط الحضري قد تم تعميمه، فقد تجاوزت نسبته بالوسط القروي 79% سنة 2019[13].

تعبئة المياه غير التقليدية

لتلبية الطلب المتزايد على المياه، اعتمد المغرب عدة مشاريع تهدف إلى تعبئة المياه غير التقليدية، لا سيما تحلية مياه البحر وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة.

بالنسبة لتحلية مياه البحر، فإن إجمالي القدرة الإنتاجية الحالية لمحطات التحلية تصل إلى 118.161 متر مكعب في اليوم: 6 محطات لتلبية الاحتياجات من الماء الصالح للشرب (العيون، بوجدور، طنطان، أخفينير، سيدي الغازي وروكو شيكو) ومحطتين لتأمين الاحتياجات الصناعية لمجموعة المكتب الشريف للفوسفاط OCP (الجرف الاصفر والعيون). و من المرتقب أن تصل هذه القدرة إلى حوالي 458.309 م^{3}في اليوم بعد الانتهاء من الأشغال بالمحطات الموجودة في طور الإنجاز أي ما يعادل 167 مليون متر مكعب سنويا: 3 محطات لتلبية الاحتياجات من الماء الصالح للشرب (العيون، الحسيمة وطرفاية)، محطة لتلبية الاحتياجات الصناعية لمجموعة المكتب الشريف للفوسفاط OCP بالعيون، محطة مشتركة للماء الصالح للشرب بأكادير وللري بالدائرة السقوية لشتوكة ومحطة للسقي بالداخلة.

إضافة إلى ذلك، تم الشروع في دراسة لإنشاء محطة لتحلية مياه البحر بجهة الدار البيضاء-سطات من طرف وزارة التجهيز – قطاع الماء- في ديسمبر 2018 ومن المرتقب أن تنتهي بحلول نهاية سنة 2020. وسيساعد هذا المشروع على تلبية الاحتياجات من مياه الشرب بالدار البيضاء الكبرى في أفق سنة 2050، والتي تقدر بحوالي 200 مليون م^3 .

13 المصدر: المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب

فيما يخص إعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة، فقد تمت تعبئة ما يناهز 64 مليون متر مكعب سنة 2019، مع تحديد أهداف مستقبلية تتمثل في تعبئة 100 مليون متر مكعب في سنة 2020 و341 مليون متر مكعب في عام 2050.

الولوج إلى التطهير السائل

عرف الولوج إلى خدمات للتطهير السائل خلال العقدين الأخيرين تقدما ملموساً بفضل البرنامج الوطني للتطهير السائل ومعالجة المياه العادمة الذي تم إطلاقه سنة 2006. وهكذا انتقلت نسبة الولوج إلى التطهير السائل على المستوى الوطني، بما في ذلك استخدام حفر الصرف الصحي، من 96,5% سنة 2016 إلى 96,9% سنة 2018[14].

كما وصلت نسبة الربط بالشبكة العمومية للتطهير السائل بالوسط الحضري إلى أكثر من 76 %[15] في نهاية 2019، وتستهدف الجهود المبذولة الوصول إلى الربط الشامل بحلول سنة 2030.

على عكس ذلك، فإن الربط بشبكة التطهير السائل بالوسط القروي لا يزال ضعيفًا للغاية نظرًا لطبيعة التضاريس وتشتت المساكن. هذا الوضع جعل استخدام حفر الصرف الصحي واسع الانتشار بنسبة تزيد عن 75%. ولتجاوز هذا التأخير، تم اعتماد برنامج وطني للتطهير السائل في الوسط القروي كما تم إنجاز مشروع رائد لإدخال تقنيات التطهير البيئي القروي في المغرب بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ).

من جهة أخرى، ومن أجل تعزيز التدبير المندمج لخدمات التطهير السائل، أعد المغرب سنة 2019، في إطار تشاركي، البرنامج الوطني للتطهير السائل المشترك (PNAM)، الذي يضم البرنامج الوطني للتطهير السائل ومعالجة المياه العادمة(PNA)، والبرنامج الوطني للتطهير السائل في المجال القروي (PNAR). ويهدف البرنامج الوطني للتطهير السائل المشترك(PNAM) إلى الرفع من معدل الربط بشبكة التطهير السائل على مستوى المدن والمراكز القروية الرئيسية (chefs-lieux)، وتعزيز إعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة، لا سيما في سقي ملاعب الكولف والمساحات الخضراء.

إن إعادة استخدام المياه العادمة المعالجة يلعب دورًا مهمًا في اقتصاد الماء والحفاظ على المجال الطبيعي، ويوفر موردًا جديدًا ومستدامًا للمياه. وقد بلغت نسبة المياه العادمة المعالجة في المناطق الحضرية 55 % في سنة 2019 مقابل 7% فقط سنة 2006[16].

من حيث جودة المياه، فقد أظهرت حملات أخذ العينات التي أجريت على مستوى محطات التتبع والمراقبة والعينات من

14 المصدر: المندوبية السامية للتخطيط
15 المصدر: وزارة الداخلية
16 المصدر: وزارة الداخلية

المياه المأخوذة للتحاليل الفيزيائية والكيميائية والعضوية والبكتريولوجية لسنة 2016/2017 أن 70 % من المحطات توفر مياه سطحية جيدة إلى متوسطة في حين تصل هذه النسبة 56 % بخصوص المياه الجوفية.

يشكل ترشيد استهلاك الماء محوراً أساسياً ضمن الإستراتيجية الوطنية للماء. وقد بلغ حجم سحب المياه من خزانات السدود الكبيرة 4030 مليون متر مكعب خلال سنة 2019/2018، منها 80 % مخصصة للقطاع الفلاحي.

ومن أجل ترشيد هذا الاستهلاك، تم وضع برنامج وطني لاقتصاد مياه السقي (التحول إلى السقي الموضعي). وهكذا، تم سنة 2019 تحويل 580.000 هكتار من الأراضي المسقية إلى السقي الموضعي، وهو ما يعني تجاوز الهدف الذي كان محدداً في 550.000 هكتار في أفق سنة 2020.

بالإضافة إلى هذا، فإن الجهود تتواصل بشراكة وتنسيق مع كل الشركاء لتحقيق الهدف الذي حدده مشروع المخطط الوطني للماء (PNE)، أي تحويل 70 % من المساحة المسقية إلى السقي الموضعي في أفق سنة 2050.

كما تم إطلاق برنامج لتحسين مردودية شبكات توزيع الماء الصالح للشرب والمياه المستخدمة في قطاعات الصناعة والسياحة. وقد بلغت نسبة المردودية على المستوى الوطني 76 % سنة 2019 ويبقى الهدف المسطر هو بلوغ معدل 80 % في أفق 2030 و85 % سنة 2040.

بالإضافة إلى ذلك، وفي إطار قانون الماء الجديد، تم اعتماد مقتضيات تنظيمية مهمة تهدف إلى مكافحة تبذير هذا المورد، منها تعزيز عمل شرطة الماء في مجال مراقبة الملك العام المائي وحمايته من أي استغلال غير قانوني.

من جهة أخرى، يجب التذكير بأن المغرب اعتمد مبكرا التدبير المندمج واللامركزي والتشاوري للموارد المائية وفقا لمقتضيات القانون 95-10 المتعلق بالماء. وقد تم بناءاً على ذلك خلق آليات أهمها إحداث 10 وكالات أحواض مائية (ABHs) ومأسسة المجلس الأعلى للماء والمناخ.

و قد عزز القانون الجديد 15-36 المتعلق بالماء هذه المكتسبات بخلق مجالس الأحواض المائية التي ستشكل منتدى جهوياً للمناقشة والتشاور حول إشكالية الماء.

وفيما يتعلق بحماية وتهيئة النظم البيئية المرتبطة بالماء، فإن التوجهات الإستراتيجية للسياسة الوطنية المائية خلال الثلاثين سنة القادمة الواردة في المخطط الوطني (PNE) تعتمد ضمن أسسها الثلاثة على الحفاظ على الموارد المائية والنظم البيئية وتحسين التسيير لمواجهة الظواهر المناخية القصوى، خاصة الفيضانات وانجراف التربة.

ونشير في هذا الصدد، إلى أنه من أجل حماية الأشخاص والممتلكات من أخطار الفيضانات، تم إعداد أول مخطط وطني للوقاية من الفيضانات (PNI) سنة 2002، وتم تحيينه سنة 2017 من خلال اقتراح تدابير تمكن من التأقلم مع المخاطر الحقيقية والمحتملة المرتبطة بالظواهر القصوى. وقد تم إعداد هذا المخطط بالتشاور والتنسيق الوثيق مع جميع القطاعات والشركاء المعنيين بموضوع الفيضانات. في هذا الإطار، تمت، بشراكة مع الجماعات الترابية، معالجة ما يناهز 250 نقطة سوداء همت أكثر من 160 جماعة ترابية.

بخصوص الهدف المتعلق ب "الماء والتطهير"، فقد بدأت الجامعات المغربية في تأكيد كفاءتها في التصنيف الدولي. بحسب «Times Higher Education Ranking 2020 Impact» الذي يمنح تقييما لأداء الجامعات فيما يخص أهداف التنمية المستدامة (ODD)، فإن جامعة ابن طفيل بالقنيطرة تمكنت من شغل مكانة مشرفة. فقد احتلت المرتبة الأولى في المغرب، وفي إفريقيا، والثانية في الدول العربية، والمرتبة 37 عالميا. واحتلت جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء المرتبة الثانية في المغرب.

وفي قطاع الفلاحة الذي يبقى المستهلك الأول للماء، فإن سياسة الري التي اعتمدها المغرب، مكنت إلى غاية نهاية سنة 2019 من :

- تجهيز ما يقارب 82.280 هكتار، في اطار برنامج توسيع الري في سافلة السدود؛
- تعبئة المياه غير التقليدية في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وفي هذا الإطار، تم التعاقد على 4 مشاريع شراكة في أواخر سنة 2019، وتهم :
- مشروع حماية منطقة الحوامض بالكردان،
- مشروع الري لحماية المنطقة الساحلية لمنطقة أزمور بئر جديد،
- مشروع تحلية مياه البحر لري شتوكة أيت باها،
- مشروع تحلية مياه البحر للري بالداخلة.

وقد مكنت برامج الري هذه، التي تم انجازها في إطار مخطط المغرب الأخضر بتهيئ 750.000 هكتار باستثمار 31,6 مليار درهم لصالح 220.000 مستغلة. كما أنها مكنت من توفير أكثر من 2 مليار متر مكعب من المياه.

ورغم التقدم الكبير المحرز في مجال تدبير الموارد المائية، وفي تطوير خدمات التطهير السائل وحماية النظم البيئية المرتبطة بالماء، فإن القطاع لا زالت أمامه تحديات كبيرة وجب رفعها.

التحديات الرئيسية

يواجه قطاع المياه والصرف الصحي تحديات عديدة نذكر منها:

- ندرة الموارد المائية. على غرار العديد من بلدان العالم، فإن المغرب ليس بمنأى عن آثار التغيرات المناخية، والتي

لها تأثير على إمكاناته المائية المحدودة أصلاً. فحصة المياه المتاحة لكل فرد مستمرة في التقلص حيث انتقلت من حوالي 2560 متر مكعب للفرد سنة 1960 إلى 620 متر مكعب سنة 2019؛

- الاستهلاك الغير العقلاني للماء؛
- التكلفة العالية لمشاريع تعبئة المياه غير التقليدية، والتي تتطلب مشاركة قوية للمتدخلين وتعزيز وسائل التمويل؛
- زيادة مصادر تلوث المياه؛
- العوائق المرتبطة بطبيعة التضاريس وتشتت وتباعد المساكن بالوسط القروي، مما يجعل من الصعب والمكلف إن لم يكن من المستحيل الربط الفردي بشبكات مياه الشرب والتطهير؛
- التأخر في تنفيذ بعض المقتضيات التنظيمية والتشريعية؛
- تعقيد الإطار المؤسساتي الذي يجعل التنسيق والتشاور أكثر صعوبة ؛
- إشكالية الوعاء العقاري اللازم لإنجاز مشاريع التطهير ومعالجة مياه الصرف الصحي؛
- عدم ملاءمة نظام تغطية التكاليف المتعلقة بالتطهير السائل؛
- عدم توفر الجماعات المسؤولة عن تدبير الماء، على الوسائل والقدرات الكافية لإنجاز المشاريع وضمان استدامة البنية التحتية.

الاستراتيجيات والبرامج

- **مشروع المخطط الوطني للماء 2020-2050 (PNE)**: يحدد مشروع المخطط الوطني للماء 2020-2050 التوجهات الإستراتيجية لتدبير الموارد المائية على المستوى الوطني. وقد تم إعداده وفق مقاربة تشاركية تضم مختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية المتدخلة في قطاع الماء، ويأخذ بعين الاعتبار جانب التكيف مع التغيرات المناخية.

- **البرنامج الوطني للتزود بالماء الصالح للشرب والسقي 2020-2027:** يهدف هذا البرنامج إلى تسريع الاستثمارات في قطاع الماء بحلول عام 2027 وذلك لاستشراف الصعوبات التي قد يعرفها التزود بمياه الشرب والري، لاسيما في الأحواض المائية التي كانت أكثر تضررا من العجز المائي خلال فترة الجفاف 2015-2018.

- **البرنامج الوطني للتطهير السائل المشترك ومعالجة المياه العادمة (PNAM)**: تم إعداد هذا البرنامج في إطار التعاون المشترك بين الوزارات من أجل تجميع البرامج الوطنية للتطهير السائل في المناطق الحضرية والقروية وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة.

- **البرنامج الوطني لاقتصاد مياه الري** والذي يهدف إلى تحويل الري الموضعي إلى مساحة إجمالية تبلغ 550.000 هكتار بحلول عام 2020، مما سيوفر المياه في نهاية المطاف عن طريق ما يقرب من 4.1 مليار متر مكعب / السنة.

- **برنامج توسيع الري في سافلة السدود**، والذي يهدف إلى خلق دوائر سقوية جديدة وتعزيز ري الدوائر السقوية الحالية التي تهيمن عليها السدود المبنية أو المبرمجة والتي تقدر ب 160.000 هكتار. وسيمكن هذا البرنامج من وضع حد لسوء تثمين لما يقارب 2,1 مليار مكعبات من المياه المعبئة من هذه السدود. والى نهاية سنة 2019، قدرت الأراضي المجهزة أو في طور التجهيز، في إطار هذا البرنامج، ما يقارب 82.280 هكتارا،

- **تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الري**، والذي يهدف إلى الحفاظ على المياه الجوفية من خلال تعبئة المياه غير التقليدية من خلال مشاريع مختلفة بما في ذلك، مشاريع تحلية مياه البحر.

ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة

يعرف المغرب إقبالا متزايدا على استهلاك الطاقة بسبب نموه الديموغرافي واحتياجاته لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويتجلى هذا في نمو الطلب على الطاقة بشكل مطرد، حيث بلغ 21,25 مليون طن مقابل بترول (ط.م.ب) في سنة 2018 مقارنة بـ 19,7 مليون طن مقابل بترول في سنة 2016. ويبقى البترول هو مصدر الطاقة الأكثر استخدامًا في المغرب بنسبة 52,9 % من الاستهلاك الطاقي الوطني.

لمواجهة هذا الطلب المتزايد، يعتمد المغرب بشكل كبير على الخارج فيما يتعلق بإمداداته الطاقية، حيث وصلت نسبة التبعية، على الرغم من تراجعها، إلى 91,7 % في سنة 2018 مقابل 93,4 % في سنة 2016.

وبغية التقليص من هذه التبعية ومواكبة التنمية المستدامة للبلاد، تم بذل جهود كبيرة فيما يتعلق بولوج الساكنة للكهرباء وكذا بتنويع المزيج الطاقي وبصفة خاصة الباقة الكهربائية، ولا سيما من خلال تطوير الطاقات المتجددة (الطاقة الريحية والطاقة الشمسية)، التي يتمتع المغرب بإمكانات وفيرة منها.

أهم الإنجازات

تعميم ولوج السكان لخدمة الكهرباء

بفضل البرامج ومبادرات الكهربة القروية التي تم إطلاقها منذ منتصف التسعينات، تمكن المغرب من ضمان الولوج الشبه الكامل للكهرباء لجميع سكانه تقريبًا.

وارتفعت نسبة السكان المغاربة الذين يلجون خدمة الكهرباء من 97,8 % في سنة 2016 إلى 98,1 % سنة 2018.

مبيان 11: تطور نسبة الولوج لخدمة الكهرباء حسب وسط الإقامة

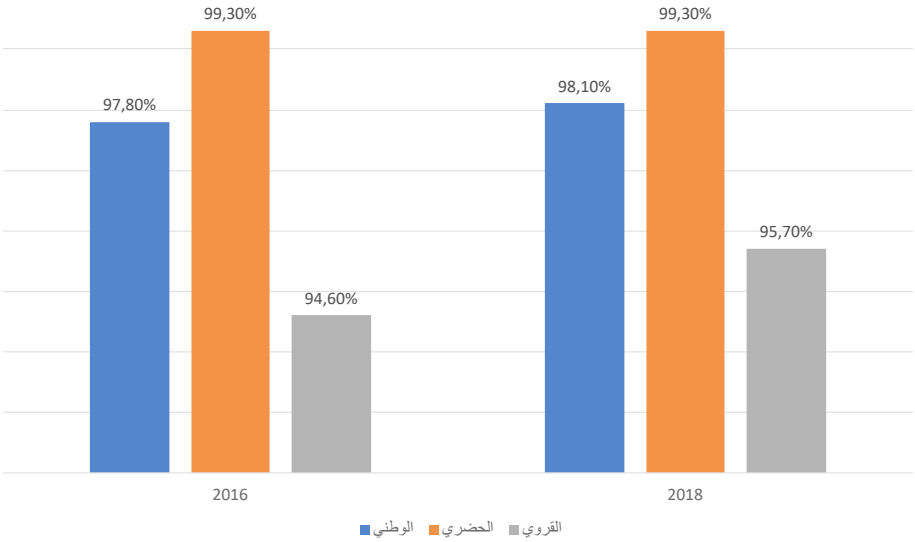

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

في متم سنة 2019، علما أن الولوج للكهرباء أصبح معمما في الوسط الحضري، وصلت نسبة الكهربة القروية إلى 99,72 % بدلاً من 22 % في سنة 1996.

وقد كان لهذا الإنجاز في مجال الكهرباء آثار مهمة في تحسين الظروف المعيشية لساكنة القرى والمناطق المجاورة للمجال الحضري بالإضافة إلى تنويع الاقتصاد القروي.

تقدم ملحوظ في إنتاج الطاقات المتجددة

انخرط المغرب، منذ سنة 2009، في ديناميكية جديدة لتنمية الطاقات المتجددة، ولا سيما ذات المصادر الشمسية والريحية.

وبالتالي، وصلت القدرة الكهربائية المنشأة من المصادر المتجددة إلى 3700 ميجاوات في سنة 2019، وتتألف من 710 ميكاوات من الطاقة الشمسية و1220 ميكاوات من طاقة الرياح و1770 ميكاوات من الطاقة الكهرومائية، مما يجعل الطاقات المتجددة تمثل 34 % من القدرة الكهربائية المنشأة الوطنية. ويمثل إنتاج الكهرباء المتجددة 20 % من إجمالي إنتاج الكهرباء في سنة 2019 بدلاً من 16,5 % في 2016 و9,7 % في 2012.

مبيان 12: حصة الطاقات المتجددة في القدرة الكهربائية المنشأة الإجمالية

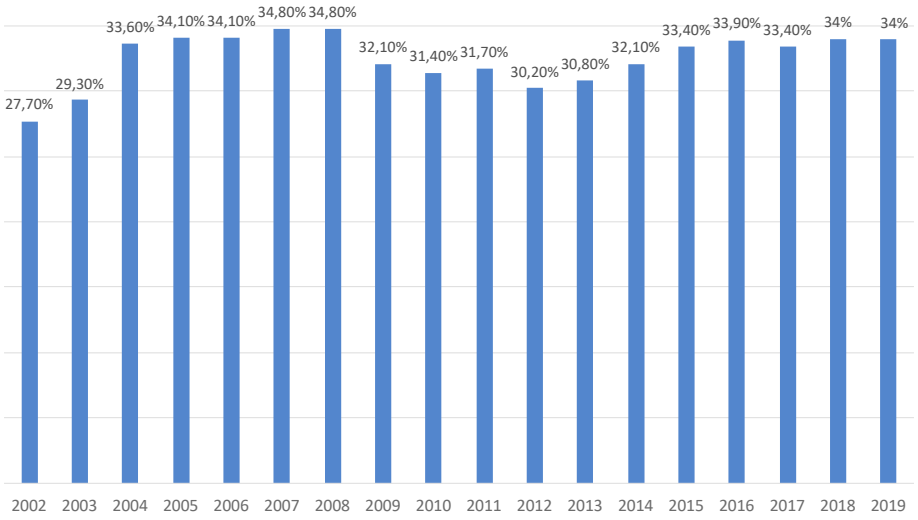

المصدر: وزارة الطاقة والمعادن والبيئة

من جهة أخرى، بلغت حصة استهلاك الطاقة المتجددة في الاستهلاك النهائي للطاقة 3,3 % في سنة 2018 بدلـ 2,6 % في سنة 2016.

مبيان 13: حصة الطاقات المتجددة في الاستهلاك النهائي للطاقة

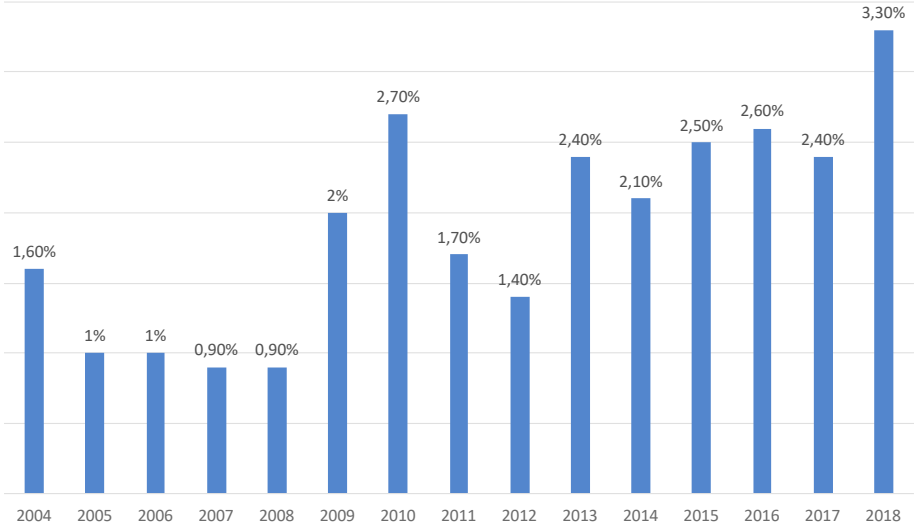

المصدر: وزارة الطاقة والمعادن والبيئة

تحسن طفيف في النجاعة الطاقية

إن النجاعة الطاقية، التي تقاس بكثافة الطاقة المعبر عنها بدرجة الفصل بين التنمية الاقتصادية والاستهلاك الطاقي، تشكل أحد الرهانات الرئيسية للتنمية المستدامة. وفي ظل الالتزام بخفضها إلى النصف في سنة 2030، انتقلت كثافة الطاقة الأولية في المغرب من 27,8 طن مقابل بترول لإنتاج مليون درهم من الناتج الداخلي الإجمالي (ط.م.ب/ مليون درهم من الناتج الداخلي الإجمالي) في سنة 2004 إلى 24,8 ط.م.ب لإنتاج مليون درهم من الناتج الداخلي الإجمالي في سنة 2018.

مبيان 14: كثافة الطاقة الأولية

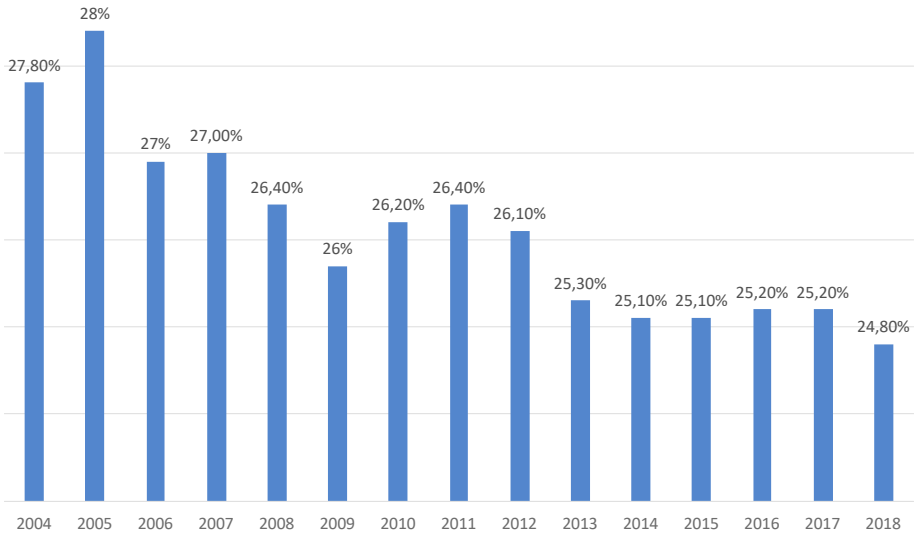

المصدر: وزارة الطاقة والمعادن والبيئة

يرجع هذا التحسن في النجاعة الطاقية لاتخاذ ترسانة من التدابير من أجل تقليص الاستهلاك الطاقي في القطاعات الرئيسية، وهي السكن والنقل والفلاحة والصناعة. وتتعلق هذه التدابير بشكل أساسي بحظر استيراد المركبات المتقادمة، وتحسين الإطار التنظيمي للمنشآت الحرارية المطبقة على المباني الجديدة، وكذلك زيادة التحسيس، بالإضافة إلى توزيع 8,1 مليون من المصابيح المنخفضة الاستهلاك في إطار عملية "إنارة" التي تمت بلورتها بدعم من البنك الدولي، فضلا عن ذلك تم تبني نظام توقيت GMT + 1.

إطار قانوني ومؤسساتي قوي

منذ سنة 2009، تم وضع إطار قانوني ومؤسساتي من أجل دعم الإستراتيجية الوطنية للطاقة، والذي يهدف إلى إرساء معايير أكثر صرامة لإنعاش الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية؛ من أبرزها اعتماد القانون 13-09 المتعلق بالطاقات المتجددة والذي بموجبه تم فتح الإنتاج الكهربائي من المصادر المتجددة في وجه المنافسة، وكذلك ولوج الفاعلين في القطاع الخاص للشبكة الكهربائية مع إمكانية تصدير الكهرباء الخضراء. علاوة على ذلك، فإن القانون 47-09 المتعلق بالنجاعة الطاقية يهدف إلى استغلال الإمكانات المهمة لاقتصاد الطاقة في البلاد.

كما تم تعزيز الإطار المؤسساتي من خلال إنشاء بنيات التنفيذ، وهي الوكالة المغربية للطاقة المستدامة (MASEN)، شركة الاستثمار الطاقي (SIE)، الوكالة المغربية للنجاعة الطاقية (AMEE)، معاهد التدريب في مجال الطاقات المتجددة ومعهد البحث في الطاقات الشمسية والطاقات الجديدة (IRESEN) وهو مؤسسة للبحث والتطوير في مجال الطاقات المتجددة.

فضلا عن ذلك، تم إنشاء صندوق تنمية الطاقة (FDE) بغلاف مالي قدره 1 مليار دولار أمريكي في سنة 2009 من أجل تمويل مشاريع الطاقة المتجددة والنجاعة الطاقية وكذلك دعم شركات خدمات الطاقة.

تعزيز البحث والتطوير في مجالات الطاقة المتجددة والنجاعة الطاقية

يحتل البحث والتطوير مكانة رائدة في تحول النظام الطاقي المغربي. وقد أنشأت منصات علمية متخصصة في الأبحاث حول الطاقة الشمسية من أبرزها: GREEN ENERGY PARK الذي يجري الأبحاث في جميع روابط سلسلة القيمة المرتبطة بالبحث والابتكار بالشراكة مع مراكز البحوث والصناعات الدولية في قطاع الطاقة المتجددة؛ وذلك من أجل ضمان نقل التكنولوجيا.

من جهة أخرى، حدد المغرب مبلغ 250 مليون درهم من صندوق التنمية الأوروبية لدعم وتشجيع البحوث التطبيقية والتكنولوجية في قطاع الطاقات المتجددة. وفي هذا الصدد، تم تخصيص تمويل يقدر ب 800 مليون درهم للفترة 2018-2023؛ من أجل إنشاء منصات البحث والتطوير بالإضافة إلى دعم الشركات الناشئة في مجال الطاقات الجديدة والنجاعة الطاقية.

التحديات الرئيسية

على الرغم من أهمية التدابير المتخذة، لا تزال بعض التحديات تواجه قطاع الطاقة، ولا سيما تلك المتعلقة بالأبعاد التالية:

– الحد من التبعية الطاقية للخارج؛

- التقليص من حصة الوقود الأحفوري التي لا تزال سائدة في المزيج الطاقي الوطني؛
- تلبية الطلب المتزايد على الطاقة للقطاعات الأكثر استهلاكا للطاقة، خاصة النقل والصناعة؛
- تنمية الاستثمار في البحث والتطوير من أجل مواكبة الوتيرة المتسارعة للابتكارات في هذا المجال؛
- الرفع من جاذبية الاستثمارات الأجنبية التي تظل حساسة للوضع الاقتصادي الدولي؛
- مكافحة آثار تغير المناخ، ولا سيما، على توفر الموارد المائية كمصادر لإنتاج الطاقة الكهرومائية.

الاستراتيجيات والبرامج

إن الإنجازات التي تم تحقيقها في مجال الولوج لخدمة الكهرباء، ولا سيما للساكنة القروية، هي نتيجة لبلورة مجموعة من البرامج التي تشمل بشكل أساسي:

- **برنامج الكهربة القروية الشامل** الذي تم إطلاقه، منذ منتصف التسعينات، والذي يتطلع من خلال مرحلته الأخيرة المتعلقة بالفترة الممتدة من 2019 إلى غاية 2023، إلى تغطية 1270 قرية مؤلفة من 30.900 أسرة، مما سيرفع من نسبة الكهربة القروية إلى 99,93 % في أفق 2023؛
- **المبادرة الوطنية للتنمية البشرية (INDH)**، التي عملت على إطلاق مشاريع للكهربة القروية على المستوى اللامركزي، لفائدة القرى النائية بالعالم القروي، من بينها استعمال الألواح الشمسية (مجموعات الطاقة الشمسية). هذه الإجراءات تندرج ضمن برنامج الحد من الفوارق الإقليمية والاجتماعية (PRDTS)، وكذا النظام المؤسساتي لحكامة الإستراتيجية الوطنية لتنمية المناطق القروية والمناطق الجبلية، والتي تمت برمجتها في الفترة 2020-2023؛

من جهة أخرى، تلبية لاحتياجاته وتنويعا لمصادره الطاقية، اعتمد المغرب، منذ سنة 2009، بموجب التعليمات الملكية السامية، استراتيجية وطنية للطاقة. ترمي توجهاتها الإستراتيجية إلى تحقيق مزيج طاقي متنوع ومعقلن حول الخيارات التكنولوجية الموثوقة والأكثر تنافسية، وتطوير الطاقات المتجددة مع تعزيز النجاعة الطاقية بالإضافة إلى الاندماج الجهوي والتنمية المستدامة.

لقد تم إطلاق العديد من البرامج لتفعيل هذه الإستراتيجية، وذلك على المدى القصير والمتوسط والطويل، أهمها:

- **المخطط الوطني للإجراءات ذات الأولوية PNAP (2009-2013)**، الذي يهدف إلى إعادة التوازن بين العرض والطلب على الكهرباء من خلال العمل، من جهة، على تعزيز القدرات الإنتاجية لتحقيق طاقة إضافية تصل إلى 1400 ميغاواط، بالإضافة إلى ترشيد استخدام الطاقة من جهة أخرى؛
- **البرامج المتكاملة لإنتاج الطاقة الشمسية وطاقة الرياح**، ومن أبرزها المخطط الشمسي المغربي (PSM) والبرنامج الريحي المتكامل (PEI)، وترمي هذه البرامج إلى تحقيق الوصول في سنة 2020 إلى حصة من الطاقة المتجددة بنسبة 42 % من الطاقة الكهربائية المنشأة و 52 % في أفق 2030. بحيث سترتفع الطاقة الكهربائية من أصل متجدد إلى 12.896 ميغاوات في أفق 2030 باستثمار يقدر بنحو 30 مليار درهم؛
- إطلاق **برامج النجاعة الطاقية** في القطاعات الرئيسية الأكثر استهلاكا للطاقة، ولا سيما الصناعة والنقل والبناء، وذلك في إطار تفعيل الإستراتيجية الوطنية للنجاعة الطاقية التي تهدف إلى تحقيق اقتصاد للطاقة بحوالي 20 % في متم سنة 2020؛
- **المخطط الأخضر للتجهيزات 2019-2023** وهو برنامج استثماري يهدف إلى تحقيق قدرة إجمالية إضافية تبلغ 3743 ميغاوات بحلول سنة 2023، 99,4 % منها من مصادر متجددة ؛
- **مخطط تطوير محطات الطاقة الشمسية** الكهروضوئية بطاقة إجمالية تبلغ 320 ميجاوات وتتجلى في مشروع نور تافيلالت للطاقة الشمسية الضوئية (120 ميغاوات) ومشروع نور أطلس للطاقة الشمسية الضوئية (200 ميغاوات) ؛
- **برنامج تطوير شبكة من المنصات المخصصة للبحث والتطوير والابتكار** في مجالات الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية.

تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع

إن تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام، الذي يعزز خلق فرص شغل كافية ومكافحة الفقر والفوارق الاجتماعية، هو أحد المحاور الإستراتيجية لنهج المغرب في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

وقد بُذلت جهود كبيرة لتحقيق هذه الإصلاحات الاقتصادية، وتطوير القطاعات والبنيات الإنتاجية، وتعزيز الرأس المال البشري. وفي حين تم تحقيق نتائج مهمة من حيث النمو الاقتصادي وتحسين الدخل، على الرغم من الظرفية الدولية الصعبة، لا تزال هناك تحديات كبيرة، لا سيما فيما يتعلق بإيجاد فرص الشغل، خصوصا بالنسبة للشباب والنساء.

أهم الإنجازات

نمو اقتصادي إيجابي، على الرغم من الظرفية الدولية الصعبة

شهد الاقتصاد المغربي تحسنا في معدل نموه من 3,1 % في التسعينيات إلى ما يقرب من 4,2 % في المتوسط سنويا بين سنتي 2000 و2018. في أعقاب هذا التسارع لعملية خلق الثروة، سجل الناتج الداخلي الإجمالي الفردي، بالأسعار الثابتة، انتعاشا ملحوظا، من 16.003 درهم سنة 1999 إلى 27.811 درهم سنة 2018.

وقد مكن تحسين نمو الاقتصاد المغربي من خلال التنويع التدريجي لمصادره، سواء من خلال تحديث القطاعات التقليدية أو تطوير قطاعات جديدة. وسجل القطاع الأولي زيادة في القيمة المضافة بلغت نحو 4,4 %، مع مساهمة في نمو الناتج الداخلي الإجمالي بنسبة 0,6 نقطة مئوية. ففي قطاع الفلاحة، تم تحقيق عدة انجازات، خصوصا في إطار المخطط الأخضر، خلال الفترة الممتدة بين 2008 و2018. وقد عرف الناتج الداخلي الإجمالي الفلاحي، وهو مؤشر رئيسي و تركيبي وملخص للنتائج، ارتفاعا من 77 مليار درهم خلال سنة 2008 إلى105,7 مليار درهم في سنة 2016 ثم إلى 125,4 مليار درهم في سنة 2018، بمعدل نمو متوسط سنوي 5,25 %. وبالفعل، تطور هذا الناتج الداخلي الإجمالي الفلاحي ب 63 % ما بين سنتي 2008 و2018 و ب 19% بين سنتي 2016 و2018. إن تطور الناتج الداخلي الإجمالي الفلاحي للفرد في العالم القروي الذي قدر بنسبة +66 % ما بين سنتي 2008 و2018، و ب +20 % ما بين سنتي 2016 و 2018، أدى إلى تأثير إيجابي على القدرة الشرائية للفرد، خصوصا في الوسط القروي.

اما القطاع الثانوي فقد نما بمعدل 3,3 %، ليصل إسهامه في النمو الاقتصادي إلى 0,9 نقطة مئوية. وأظهر القطاع الثالثي دينامية خاصة، حيث نما بمعدل 4,2 % وساهم بـ 2,1 نقطة في نمو القيمة المضافة الإجمالية. ومن بين محركات القطاع الثالثي السياحة، التي شهدت زيادة في ناتجها الداخلي الإجمالي بين سنتي 2016 و2018 من 66,9 مليار درهم إلى 76,9 مليار درهم، مما رفع مساهمتها في الناتج الداخلي الإجمالي الوطني من 6,6 % إلى 6,9 %. ولا يزال النمو الاقتصادي في المغرب رهين الطلب الداخلي، الذي ساهم بين سنتي 2015 و2018 إلى حدود 13,7 نقطة. ومن ناحية أخرى، كانت مساهمة الطلب الخارجي سلبية، حيث بلغت -5,3 % (+8,5 % للصادرات و-14 % للواردات).

السمات الرئيسية لسوق الشغل

بلغ معدل الشغل على الصعيد الوطني 41,6 % سنة 2019، 36,9 % في الوسط الحضري، و50,3 % في الوسط القروي. على الصعيد الوطني، 65,5 % من الرجال يتوفرون على شغل مقابل 18,6 % فقط عند النساء. يبلغ معدل البطالة بين الرجال 7,8 % من السكان النشيطين بينما يبلغ 13,5 % عند النساء. أما الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة، فلا يزالون يجدون صعوبة في الولوج إلى سوق الشغل. وبالكاد يتجاوز معدل الشغل عند هذه الفئة 18,9 % على الصعيد الوطني (28,3 % في الوسط القروي و12,5 % في الوسط الحضري).

مبيان 15: تطور نسبة البطالة (%)

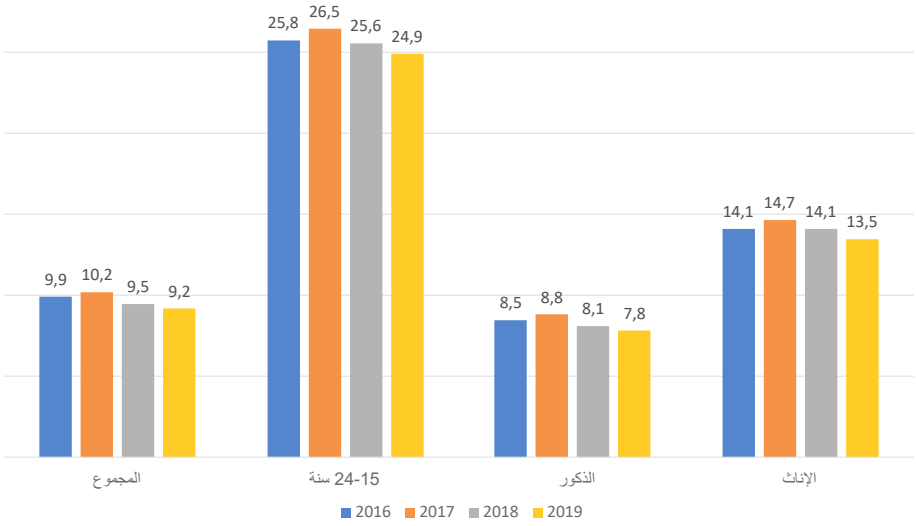

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، البحث الوطني للشغل

وشكلت اليد العاملة في القطاع الغير مهيكل 36 % من جميع المشتغلين على الصعيد الوطني سنة 2013. ويبين توزيعها حسب القطاعات الغير فلاحية أن هذا النوع من الشغيلة يتواجد بشكل أكبر في التجارة والصناعة بمعدل 86 % و 73 % على التوالي، يليهم قطاع الخدمات بنسبة 5,12 % والبناء بنسبة 21,7 %.

بالإضافة إلى ذلك، فإن 26,5 % من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15- 24 سنة 2019 لا يدرسون ولا يزاولون أي عمل أو تدريب (NEET). أما نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 7 و17 سنة الذين يزاولون عملا فتبلغ 3,3 % في سنة 2018.

الولوج إلى الخدمات المصرفية

وضع المغرب استراتيجية للشمول المالي لتعزيز الولوج العادل لجميع الأفراد والشركات إلى المنتجات والخدمات المالية الرسمية لاستخدامها بما يتناسب مع احتياجاتهم ومداخيلهم. وقد ارتفع عدد فروع البنوك في المغرب بين سنتي 2015 و 2018، من 6139 إلى 6503 وعدد أجهزة الصراف الآلي من 6529 إلى 7289[17].

بالإضافة إلى ذلك، أظهرت نتائج مسح FINDEX حول مستوى الشمول المالي في المغرب، الذي أجري سنة 2017، أن 34 %[18] من البالغين لديهم حساب بنكي، مع وجود تفاوتات حسب الجنس (41 % للرجال مقابل 17 % للنساء)، العمر (33 % للبالغين الذين تتجاوز أعمارهم سنة 25 وأكثر من 16 % للشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24)، البيئة المعيشية (37 % في الوسط الحضري مقابل 20 % في الوسط القروي)، من خلال الدخل (35 % لأغنى 60 % مقابل 19 % لأفقر 40 %) وحالة الشغل. و تجدر الإشارة أن التفاوتات بين الجنسين تبقى ضعيفة عند المأجورين (54 % للنساء مقابل 57 % للرجال). كما أن هذه التفاوتات تبقى مرتفعة بين المشتغلين الذاتيين (21 % للنساء مقابل 35 % للرجال) وكذا الأشخاص بدون عمل (13 % عند النساء مقابل 33 % عند الرجال).

من جهة أخرى، لا يزال مستوى الشمول المالي ضعيفا بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات المتناهية الصغر. ووفقا لنتائج المسح الذي أجرته المؤسسة المغربية للتربية المالية على 1000 شركة صغرى و مقاول ذاتي، فإن 48 % لديهم حساب مصرفي و6 % فقط تمكنوا من الحصول على قرض مصرفي. ويعوق هذا الإدماج المالي أساساً ضعف الأنشطة (45 %)، وعدم الرغبة في المنتجات المصرفية (14 %) وعدم ثقتهم في البنوك (13 %)[19].

17 بنك المغرب : التقرير السنوي للإشراف البنكي، سنة 2015 و 2018.
18 وزارة الاقتصاد و المالية و بنك المغرب "الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي"، المذكرة التركيبية، سبتمبر 2018.
19 وزارة الاقتصاد و المالية و بنك المغرب "الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي"، المذكرة التركيبية، سبتمبر 2018

التحديات الرئيسية

على الرغم من الأداء الجيد، لا يزال النمو الاقتصادي في المغرب هشا نظرا لارتباطه الكبير بالظرفية الدولية والتساقطات المطرية. وبالتالي، فإن استدامة هذه الإنجازات تشكل تحديا كبيرا، خصوصا في سياق يتميز بانكماش الاقتصاديات الأوروبية وانخفاض في مداخيل الهجرة، والحروب التجارية الجديدة. كما أن تحول التركيبة القطاعية لا يزال بطيئا، على الرغم من التقدم الذي حققته بعض القطاعات الصناعية الجديدة .

من جهة أخرى، لا يزال المستوى الحالي للنمو الاقتصادي في المغرب غير كاف لاستيعاب الوافدين الجدد إلى سوق الشغل. إن الوضع الحالي لسوق الشغل في المغرب يعاني من عجز دائم يجب تجاوزه عن طريق الحد من الشغل غير المهيكل وتحسين نوعية الشغل في بيئة تتميز بانخفاض معدل التغطية الاجتماعية ومعدل الانخراط النقابي. وفي ظل هذه الظروف، فإن تركيز السياسات العامة على إيجاد فرص عمل لائقة أمر بالغ الأهمية.

الاستراتيجيات والبرامج

تعزيز النمو الاقتصادي

من أجل تعزيز نمو اقتصاده، أطلق المغرب عدة استراتيجيات وبرامج تهم القطاعات الإنتاجية والبنيات التحتية. وفي هذا الإطار، وجب التذكير أن جميع المخططات القطاعية، بما في ذلك استراتيجية " الجيل الأخضر" أو مخطط تسريع التنمية الصناعية، يساهم في تحسين النمو الاقتصادي و التشغيل.

تم إطلاق **الإستراتيجية الجديدة لتنمية القطاع الفلاحي، "الجيل الأخضر 2020-2030"**، في فبراير 2020 التي تهدف إلى تثمين إنجازات مخطط المغرب الأخضر وإلى زيادة ديناميكية القطاع الفلاحي. وتتمثل أهم أهداف هذا التوجه في تشجيع جيل جديد من الطبقة الوسطى الفلاحية (350 000 إلى 400 000 أسرة) وإفراز جيل جديد من المستثمرين الشباب، الشيء الذي من شأنه خلق 350 000 فرصة عمل لصالح الشباب.

كما وضع المغرب مخططا لتسريع التنمية الصناعية للفترة 2014-2020، كتعزيز لإنجازات المخططات الصناعية السابقة، ويهدف المخطط الحالي إلى خلق نصف مليون فرصة عمل، نصفها يأتي من الاستثمار الأجنبي المباشر والنصف الآخر من النسيج الصناعي الوطني، وزيادة الحصة الصناعية في الناتج الداخلي الإجمالي بنسبة 9 نقاط مئوية، من 14 % إلى 23 % في أفق عام 2020. وتتمثل التدابير الرئيسية لهذه الخطة في إنشاء صناعة متكاملة من خلال تركيبة تعتمد على المنظومات الصناعية، تحسين القدرة التنافسية للشركات الصغيرة والمتوسطة عن طريق تسهيل الوصول إلى التمويل والعقار، وتحسين موقع المغرب الدولي من خلال دعم الشركات للوصول إلى الأسواق الخارجية.

تطمح رؤية سنة 2020 لقطاع السياحة، التي تم تطويرها في استمرارية لرؤية 2010، إلى مواصلة الجهود لجعل السياحة أحد محركات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المغرب. ترتكز هذه الرؤية على الترويج الجهوي للمنتوج الوطني، والتنمية المستدامة، وإرساء ثقافة تجويد الخدمات على جميع مستويات القطاع السياحي، وتنمية الرأس المال البشري. كما تهدف أيضا إلى زيادة في الطلب وتنويعه، مما سيمكن في نهاية المطاف من زيادة حصة الناتج الداخلي الإجمالي للسياحة بمقدار نقطتين.

وبالإضافة إلى ذلك، نُظمت عدة مهرجانات وطنية ودولية مكرسة لفنون التراث وأشكال التعبير الفني وذلك للحفاظ على التراث الثقافي غير المادي وتعزيزه، مما يساهم في التعريف بالموروث الثقافي وتشكيل قاعدة متينة للسياحة الثقافية، ناهيك عن دعم المشاريع الثقافية المخصصة لتعزيز السياحة الثقافية التي تقوم بها الفعاليات الثقافية داخل الوطن أو خارجه.

وبالإضافة إلى ذلك، بُذلت جهود لإنشاء اقتصاد ثقافي لفائدة المواهب الشابة والنساء والمسنين على الصعيد الإقليمي والوطني والدولي من خلال إنشاء مشاريع ثقافية. ويشمل أيضا تعزيز المهن المدرة للدخل في ميادين الثقافة، وتعزيز التنقل الفني بين البلدان، وتعزيز التعاون شمال-جنوب وجنوب-جنوب في القطاع الثقافي. وتساهم هذه التطورات في تعزيز مكانة المغرب العالمية كمركز فني من خلال تعزيز تنوعه الذي يعتمد على مختلف روافده الثقافية (الأمازيغية والأندلسية والإفريقية والمتوسطية والعبرية والصحراوية وغيرها).

التشغيل والعمل اللائق

لقد أطلق المغرب مجموعة من الاستراتيجيات والمخططات التي تهدف في المقام الأول إلى تعزيز خلق فرص الشغل، مع التركيز على الرفع من قيمة الرأس المال البشري، و تعزيز الوساطة في سوق الشغل من خلال تطوير إطاره المؤسساتي. وفي هذا الإطار، أطلق المغرب الإستراتيجية الوطنية للتشغيل للفترة 2015-2025 والمخطط الوطني للنهوض بالتشغيل للفترة 2018-2021، والذي يهدف إلى خلق 1,2 مليون فرصة عمل بحلول سنة 2021. وتشمل التدابير التي اتخذت في إطار هذا المخطط ما يلي:

- إرساء آلية للحوافز في ميثاق الاستثمار في علاقة مع عدد فرص العمل التي تم خلقها؛
- دعم تنمية القطاع الجمعوي بالنظر إلى إمكاناته في خلق فرص شغل؛
- تشجيع وضع برامج موجهة للمنفعة الاجتماعية وخدمات المنفعة العامة؛
- تنفيذ التدابير الإجرائية للسماح للتعاونيات للمشاركة في طلبات المشتريات العامة للدولة؛
- إحداث آليات دعم للشركات التي تواجه أوضاعاً صعبة للحد من فقدان فرص العمل؛
- دعم خلق فرص الشغل من خلال تلبية احتياجات الخدمات الاجتماعية وخدمات المتعلقة بالمنفعة العامة (خدمات القرب)؛
- إحداث لجنة لليقظة لتتبع خلق وفقدان فرص الشغل وتقييم أثر الاستراتيجيات والمخططات القطاعية على سوق الشغل.
- تشجيع إنشاء الشركات من خلال وضع خطة لبرامج دعم التشغيل الذاتي وتنمية الحس المقاولاتي في جميع مستويات التعليم.

وبالإضافة إلى ذلك، ولمعالجة معضلة التشغيل، لا سيما بالنسبة للشباب والأشخاص في وضعية الهشاشة، اعتمد هذا المخطط مجموعة من التدابير الرامية إلى تكثيف البرامج النشيطة لدعم التشغيل والوساطة والأخذ بتدابير أخرى لفئات محددة مثل الشباب في العالم القروي، المهاجرون والمدانون السابقون.

كما يدعو المخطط إلى وضع برامج جديدة تهدف إلى تحسين قابلية التشغيل ودعم التشغيل المأجور، وتحسين أداء الوكالات الخاصة للتشغيل وتعزيز القرب من خلال الوكالات وأماكن العمل، والحصول على وحدات متنقلة، وتطوير الخدمات عن بعد.

وفيما يتعلق بالفئات الهشة، ينبغي الإشارة إلى مجموعة من التدابير تهم أساسا:

- تشجيع التشغيل المأجور من خلال استهداف فرص العمل أو المهن التي يمارسها الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة حسب طبيعة الإعاقة؛
- تعزيز التشغيل الذاتي بالشراكة مع التعاون الوطني، وكالة التنمية الاجتماعية، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وصندوق التماسك الاجتماعي؛
- الإدماج الاقتصادي للشباب من خلال إحداث، اعتباراً من سنة 2019، في إطار المرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، منصات على مستوى الأقاليم، مخصصة للاستماع والتوجيه والدعم للمقاولين الشباب والشباب حاملي المشاريع، وكذلك لدمج الشباب في سوق الشغل وتعزيز فرصهم من خلال تكييف وتنمية مهاراتهم التقنية.
- وضع عقود مدعومة للمهاجرين النظاميين بتمويل من التعاون الدولي والجهات وبرامج دعم التشغيل الذاتي لهذه الفئات؛
- تعزيز الخدمات والبرامج التدريبية للمهاجرين، على وجه الخصوص، وتعبئة جمعيات المجتمع المدني لإخبار المهاجرين وتوجيههم بشأن هذه الفرص للإدماج.

وفيما يتعلق بإدماج الشباب في سوق الشغل، ولا سيما فئة الشباب الذين لا يدرسون ولا يزاولون أي عمل أو تدريب NEET، وعلى وجه التحديد تعزيز التشغيل والتشغيل الذاتي، اتخذ المخطط إجراءات لصالح هذه الفئة من خلال إيجاد فرص عمل جديدة وقارة، وتنمية المهارات والكفايات، وتعليم اللغات، والدعم المباشر لهؤلاء الشباب من خلال التدريب والتوعية، من قبل مرشدين اجتماعيين مهيئين لهذا الغرض.

وفي نفس الإطار، تهدف المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير إلى تعزيز التشغيل من خلال إجراءات تركز على تنمية الأنشطة الإنتاجية، وإنشاء وتنمية المقاولات الصغرى والمتوسطة، وإنشاء تعاونيات، ولا سيما من خلال تشجيع أبناء هذه الفئة على التشغيل الذاتي، والعمل على إقامة المشاريع، ومنح إعانات مالية لإنشاء مشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم. وفي مجال التشغيل الذاتي، بلغ عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تم إنشاؤها 322 شركة سنة 2019 مقارنة بـ 83 شركة سنة 2016، في حين بلغ عدد التعاونيات التي تم إنشاؤها 27 تعاونية سنة 2019 مقارنة بـ 14 سنة 2016.

وفيما يتعلق بالتدابير المتخذة لإلغاء السخرة، إنهاء الرق المعاصر والاتجار بالبشر، وحظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والقضاء عليها، تم إثراء الترسانة القانونية والتنظيمية بالتشريعات و المراسيم التي سُنت في السنوات الأخيرة (القانون 12-19 الذي يحدد ظروف عمل وتشغيل العاملات والعمال المنزليين، ظهير 312-00-1 الذي يحدد ويحظر أسوأ أشكال عمل الأطفال، المرسوم 682-04-2 الذي يحدد العمل المحظور على القاصرين دون سن 18 عاماً والنساء والمأجورين ذوي احتياجات خاصة).

وفي مجال السلامة في أوساط العمل، وضعت وزارة الشغل والإدماج المهني، بشراكة مع الفرقاء الاجتماعيين وجميع المتدخلين، المخطط الوطني للصحة والسلامة المهنية (2020-2024) الذي يتمحور على وضع نظام وطني للسلامة والصحة المهنية، وتعزيز الحكامة والحوار الاجتماعي، وتعزيز ثقافة الوقاية وتطوير التدريب في مجال الصحة والسلامة المهنية.

وفيما يتعلق بتحسين أداء سوق الشغل وظروف العمل، تم اعتماد مجموعة من التدابير في إطار المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل تهم بالأساس، تطوير وتحديث مفتشية الشغل والإشراف وتعزيز الأشكال الجديدة للشغل.

الشمول المالي

تهدف الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي، التي تم إطلاقها سنة 2018، إلى تحديد رؤية مشتركة وتوجهات وطنية للحد من الفوارق التي لا تزال قائمة من حيث الوصول إلى الخدمات البنكية. الهدف المتوخى من ذلك هو جعل الشمول المالي قاطرة حقيقية للتنمية السوسيو-الاقتصادية والسماح لجميع الأفراد والشركات للحصول، على قدم المساواة، على المنتجات والخدمات المالية الرسمية (المعاملات، الادخار، القروض وخدمات التأمين) لاستخدامها بما يتناسب مع احتياجاتهم و طاقاتهم. كما أنه تم توجيه الإجراءات نحو القطاعات ذات الأولوية، بما في ذلك العالم القروي، الشركات الصغيرة والمتوسطة، والنساء والشباب، وذلك بعد التشخيص الذي أجرته وأكدته نتائج الدراسة الاستقصائية التي أجرتها مؤسسة FINDEX.

وتشمل الجهود المبذولة لتحقيق أهداف هذه الإستراتيجية ما يلي:

- مراجعة قانون القروض الصغرى في 2018 لتيسير الحصول على التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال زيادة سقف هذه القروض من 50 ألف درهم إلى 150 ألف درهم.
- إحداث صندوق الاستثمار INNOV INVEST برصيد 500 مليون درهم، ممول بقرض من البنك الدولي. ويغطي هذا الصندوق الاستثمارات في القطاعين العام والخاص، والمؤسسات الاستثمارية (capital-risque و Business-Angels) المتخصصين في دعم إنشاء الشركات والابتكار، والتمويل من خلال المنح والقروض الفخرية لأصحاب المشاريع؛
- إنشاء إطار قانوني للتمويلات التعاونية (Crowdfunding) قادر على جمع الأموال من جمهور واسع لتمويل تنظيم المشاريع والابتكار ودعم إنشاء مشاريع اجتماعية وثقافية وإبداعية.
- إعداد مشروع قانون بشأن نشاط الائتمان "Crédit bureau" لتوسيع وتحسين نطاق البيانات عن الأفراد والشركات الرغبة في الحصول على قروض (كيانات الهاتف المحمول، والمياه، والكهرباء،... الخ).

بالإضافة إلى ذلك، بدأ تنزيل برنامج متكامل لدعم وتمويل المقاولات في أفق إنشاء ما يقرب من 27 000 فرصة عمل جديدة ودعم 13 500 شركة إضافية من خلال تمويل المقاولات. كما تم إحداث حساب مرصد لأمور خصوصية يسمى "صندوق دعم تمويل المبادرة المقاولاتية"، في إطار قانون المالية لسنة 2020، بغلاف مالي بقيمة 6 مليارات درهم. على مدى ثلاث سنوات، في إطار شراكة بين الدولة والقطاع البنكي.

كما وجب التذكير أيضا بهذا الخصوص ببرنامج تحسين الدخل والإدماج الاقتصادي للشباب، في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، برصيد أربعة مليارات درهم. هذا البرنامج يهدف إلى تشجيع إنشاء المقاولات، وتحسين قابلية التشغيل والاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار

يعتمد النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية ومكافحة تغير المناخ بشكل كبير على الاستثمار في البنية التحتية، وتطوير صناعة مستدامة وكذا على التقدم التكنولوجي.

في هذا الصدد، وضع المغرب تطوير قطاعات البنيات التحتية والصناعة في صميم عملية التنمية. وقد تم إحراز العديد من الإنجازات في هذه المجالات لكن لا تزال هناك عدة تحديات ولرفعها تم وضع عدة استراتيجيات مهمة.

أهم الإنجازات

تطور البنيات التحتية للنقل

بالنسبة للبنيات التحتية المتعلقة بالماء والكهرباء، فقد تم التطرق إليها ضمن الهدفين السادس والسابع. أما الهدف التاسع سيعالج البنيات التحتية للنقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصال.

جعل المغرب من البنيات التحتية للنقل رافعة أساسية لدعم التنمية. وهكذا فقد تم إنجاز عدة أوراش كبرى في هذا المجال في العقود الأخيرة من أجل تحسين تنافسية الاقتصاد الوطني، وإعداد التراب الوطني وتعزيز جاذبيته، وكذا دعم التنمية الاجتماعية.

تتكون البنية التحتية الوطنية للنقل حاليا من 57.334 كلم من الطرق المصنفة منها 44.215 كلم من الطرق المعبدة، و1192 كلم من الطرق السريعة، و1800 كلم من الطرق السيارة، و2109 كلم من السكك الحديدية و200 كلم من خطوط السكك الحديدية عالية السرعة، و40 ميناء و25 مطارا. وقد ساهم قطاع النقل بنسبة 4,3 % من إجمالي القيمة المضافة الوطنية في سنة 2017.

وقد ساهمت برامج بناء الطرق القروية في فك العزلة عن المناطق القروية حيث بلغت نسبة ولوج الساكنة القروية للشبكة الطرقية 79,3 % سنة 2017 مقابل 54 % سنة 2005.

ولتعزيز هذه المجهودات، تم إطلاق برنامج جديد للحد من التفاوتات الترابية والاجتماعية في العالم القروي سنة 2015 بهدف تقليص الفوارق السوسيو-اقتصادية بين الطبقات الاجتماعية وبين الجماعات الترابية من حيث البنيات التحتية والتجهيزات الاجتماعية الأساسية.

ويتطلب محور الطرق في هذا البرنامج، الذي يمتد على مدى 7 سنوات، تعبئة مبلغ 36 مليار درهم مخصصة لإنجاز البنيات التحتية الطرقية التي ستشمل بناء 22 ألف كيلومتر من الطرق والمسالك القروية بمبلغ 28 مليار درهم وإصلاح 8000 كيلومتر من الطرق القروية المصنفة كطرق القرب بملغ 8 ملايير درهم.

مبيان 16:تطور نسبة ولوج الساكنة القروية للشبكة الطرقية

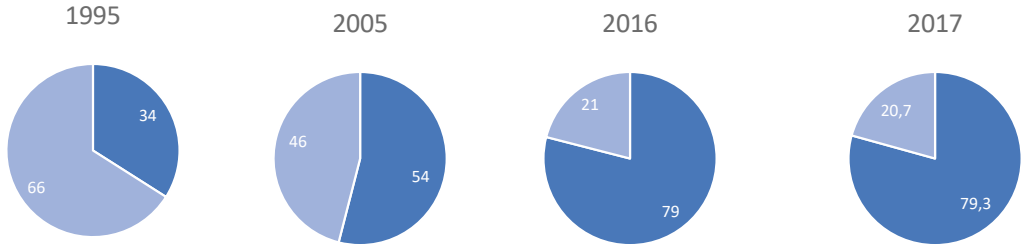

المصدر: وزارة التجهيز،والنقل، واللوجستيك والماء

في مجال تطوير خدمات النقل، وبالنظر إلى دورها الهام في توسيع وإدماج الأسواق من خلال تسهيل حركة الأشخاص والبضائع، عمل المغرب على توفير خدمات نقل آمنة وذات جودة ساهمت في تقريب وإدماج السكان وتحسين تدفق حركة المرور وكذا دعم قطاع الخدمات اللوجيستيكية.

وفي هذا الإطار، حقق نشاط قطاع النقل السككي 4923 مليون مسافر-كيلومتر في سنة 2017 مقابل 5208 مليون مسافر-كيلومتر في سنة 2016 (نقل 35 مليون مسافر بالسكك الحديدية سنة 2018 مقابل 39,5 مليون مسافر سنة 2016) كما بلغ حجم حركة شحن البضائع بالسكك الحديدية 3888 مليون طن-كيلومتر سنة 2017 مقارنة بـ 3831 طن-كيلومتر سنة 2016 (27 مليون طن من البضائع المنقولة بالسكك الحديدية سنة 2018 مقارنة بـ 28,2 مليون طن سنة 2016).

بالنسبة للملاحة البحرية، سجلت موانئ المملكة ارتفاعا مهما في إجمالي الرواج الميناءي حيث انتقل من 121,06 مليون طن في سنة 2016 إلى 137,5 مليون طن في سنة 2018، بزيادة 13,5%. كما سجل رواج المسافرين زيادة إيجابية بنسبة 8,2% وانتقل بذلك من 4.968 ألف مسافر في سنة 2016 إلى 5.375 ألف مسافر سنة 2018

وفيما يخص قطاع الطيران فقد حقق حركة قياسية وصلت إلى 20,44 مليون مسافر سنة 2017، بزيادة 11,6 % مقارنة بسنة 2016.

إنعاش الصناعة المستدامة

لقد ظلت مساهمة القطاع الصناعي المغربي في الناتج الداخلي الإجمالي شبه ثابتة ما بين 2016 و2018 بمعدل لا يتجاوز 15,7 %، فيما انتقلت القيمة المضافة الصناعية لكل فرد من 4606 درهم إلى 4933 درهم.

أما فيما يخص التشغيل، فقد ارتفعت حصة قطاع الصناعة (بما فيه الصناعة التقليدية) من اليد العاملة الكلية إلى 12% سنة 2018 مقابل 11,3 % سنة 2016.

برنامج التسريع الصناعي 2014-2020: لقد ساهمت الدينامكية التي خلقها برنامج التسريع الصناعي في إنشاء 54 منظومة صناعية في قطاعات متعددة، خاصة صناعة السيارات، صناعة الطيران، الصناعات الإلكترونية والكهربائية، الصناعات الكيميائية وشبه الكيميائية، صناعة الأدوية، الصناعات الغذائية، الطاقات المتجددة، الصناعات الميكانيكية والمعدنية وكذا ترحيل الخدمات. وقد حددت لمختلف هذه الشعب أهدافا مضبوطة فيما يخص مناصب الشغل وأرقام المعاملات والتصدير ضمن عقود للأداء.

هكذا ساهمت مختلف المشاريع المنجزة في إطار برنامج التسريع الصناعي في خلق أكثر من 405 ألاف منصب شغل ما بين 2014 و 2018 (سنتين قبل انتهاء برنامج التسريع الصناعي)، منهم 49 % نساء.

مبيان 17:خلق فرص الشغل (ما بين 2014-2018)

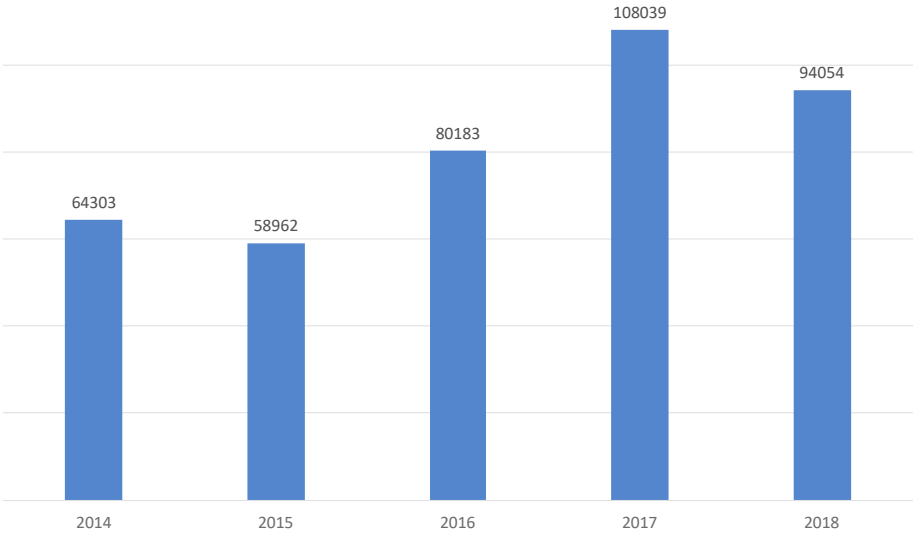

المصدر: وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

وتعد الصناعة عاملا رئيسيا في اتجاه الميزان التجاري، حيث مثلت الصادرات الصناعية في 2018 أكثر من 55,2 % من إجمالي صادرات المغرب ونمت بمتوسط 8,2 % خلال الفترة 2014-2018. وقد ساهم في تحقيق هذه النتيجة بشكل رئيسي كل من قطاع صناعات السيارات الذي أصبح في طليعة قطاعات التصدير منذ سنة 2015، وحقق مبيعات بلغت 72.5 مليار درهم في 2018 مقابل 42.8 مليار درهم في 2014 بمعدل نمو متوسط سنوي يناهز 14 %؛ بالإضافة إلى قطاع الطيران الذي حقق أكبر زيادة في الصادرات، بمعدل نمو سنوي يتجاوز 20% خلال نفس الفترة.

ويعتبر النسيج قطاعا حيويا داخل النشاط الصناعي حيث يساهم بطريقة فعالة في مؤشرات القطاع الصناعي (27 % من مناصب الشغل و7 % من القيمة المضافة الصناعية).

كما يحتل قطاع الصناعات الغذائية مكانة مهمة في الصناعة الوطنية وذلك نظرا لمساهمته في خلق فرص الشغل والقيمة المضافة.

هذا وساعد الانتعاش الذي عرفته المهن العالمية الجديدة في جلب المزيد من الاستثمارات الخارجية المباشرة للقطاع الصناعي الذي بلغت حصته من مجمل هذه الاستثمارات حوالي 18 % سنة 2018 محتلا المرتبة الثانية بعد مجال التأمين.

تحسين ولوج المقاولات الصغرى والمتوسطة للتمويل

تمثل المقاولات الصغيرة والمتوسطة 93 % من مجموع المقاولات بالمغرب 64 % منها مقاولات صغيرة جدا و29 % صغيرة ومتوسطة[20]. وتلعب هذه الفئة من المقاولات دورا كبيرا في خلق فرص الشغل والقيمة المضافة.

وتجدر الإشارة إلى أن المقاولات الصناعية الصغيرة

20 المصدر: المندوبية السامية للتخطيط حسب نتائج البحث الوطني حول المقاولات لسنة 2019

ساهمت سنة 2014 في خلق 4 %[21] من الناتج الداخلي الإجمالي. ومن أجل إعطاء دفعة جديدة لهاته المقاولات، قامت وكالة المغرب -PME بمواكبة 1300 مقاولة صغيرة وصغيرة جدا، ما بين 2014 و2019، من أجل إنجاز 1729 مشروعا فرديا للاستثمار. كلفت هذه المشاريع استثمارا يقدر ب 8.3 مليار درهم مع الالتزام بتحقيق أكثر من 78.508 فرصة عمل 50 % منها مباشرة.

وقد حضي القطاع الغير المهيكل باهتمام خاص عن طريق إرساء نظام المقاول الذاتي (نظام ضريبي خاص، تمويل موجه وتغطية صحية)، الشيء الذي أسفر عن تسجيل 496 118 مقاولا ذاتيا ما بين 2015 و2019 تمت مواكبة 2878 منهم في تحقيق مشاريعهم.

رغم ذلك يبقى التمويل من بين العراقيل الكبرى التي تواجه المقاولات خاصة الصغرى منها، حيث لجأت 35 % من المقاولات إلى الاقتراض من الأبناك منها 56 % كبيرة و27 % صغيرة ومتوسط. ومن بين المقاولات الصغيرة التي طالبت بالقروض، 28 % لم تحصل على جواب إيجابي نظرا لعدم كفاية الضمانات أو فقدان الثقة. وحسب البحث الوطني حول المقاولات الذي أجرته المندوبية السامية للتخطيط، بلغت نسبة المقاولات التي لجأت للتمويل الخارجي 5,2 % سنة 2018.

الهاجس البيئي للمشاريع الصناعية

تخضع المشاريع الصناعية المنجزة في إطار برنامج التسريع الصناعي لجميع الأحكام التنظيمية البيئية الجاري بها العمل والتي من شأنها تسجيلها في سياق التنمية المستدامة، خاصة القانون رقم 12-03 المتعلق بدراسة التأثير على البيئة . وكل مشروع صناعي هو مقيد بترخيص قبول بيئي.

بالإضافة إلى ذلك، تخضع الشركة الصناعية للعديد من الاتفاقيات والمفاهيم المتعلقة بالحفاظ على البيئة دون اعتراض تطورها، مثل اتفاقية روتردام التي تنطبق على المواد الكيميائية والمبيدات التي هي موضوع للتجارة الدولية، واتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطيرة والتخلص منها عبر الحدود، وكذا اتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة، أو «الرعاية المسؤولة» وغيرها.

ومن أجل تشجيع الاقتصاد الأخضر والصناعة النظيفة والصديقة للبيئة، لم تتوانى المنظومات الصناعية في وضع شعب لإعادة التدوير والتثمين الصناعي لضمان تطوير وتحسين قدرتها التنافسية من خلال تعزيز الاقتصاد الدائري وترشيد استهلاك المواد (الماء والطاقة والمواد الخام). في هذا الباب،يجري حاليا إطلاق مشروع منظومة أفقية خضراء بالتعاون مع القطاع الخاص.

وقد التزم المغرب خلال العقد الماضي بإرساء أسس التنمية المستدامة من خلال الإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية واستهلاك الطاقة والنفايات الصناعية، وذلك في سياق الامتثال للتشريعات الوطنية والالتزامات الدولية. ويحرص المغرب على إنجاز مشاريع تحترم المعايير البيئية في الإنتاج والاستهلاك.

بالإضافة إلى ذلك، فإن المغرب عضو، منذ 27 مارس 1996، في بروتوكول مونتريال المتعلق بالتخلص من المواد الكيميائية المستخدمة في القطاع الصناعي التي تفقر طبقة الأوزون، وخاصة التبريد المنزلي والتجاري والرغوة والمبيدات. وقد تم بالفعل تنفيذ العديد من البرامج لتحويل الصناعات التي تستخدم هذه المواد الكيميائية، مما مكن المغرب من الامتثال لجدول التخلص التدريجي من مركبات الكربون الكلورفلورية (CFC) و مركبات الكربون الهيدرو كلورفلورية(HCFC) التي حددها هذا البروتوكول.

من حيث الجهود المبذولة للتخفيف من انبعاثات غازات ثاني أكسيد الكربون، تجدر الإشارة إلى أن صافي انبعاثات هذه الغازات الناتجة عن الصناعات التحويلية والبناء في المغرب انتقلت من 7277,8 كيلو طن من الغاز المكافئ CO_2 سنة 2010 إلى 6761,7 كيلوطن من غاز مكافئ CO_2 سنة 2016، أي من15,2 % إلى 11 , 9 %.

الابتكار والتكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصالات

يدعم التقدم التكنولوجي الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف البيئية كالاستخدام الأمثل للموارد والطاقة. لذلك، فالصناعات مطالبة بالتطوير المستمر للتقنيات واستعمال حلول مبتكرة من أجل احترام المعايير البيئية والحد من تأثير الأنشطة الصناعية على البيئة.

إلا أن الميزانية المخصصة للبحث والتطوير في المغرب لا تزال محدودة، بحيث لم تتجاوز 8,0 % من الناتج الداخلي الإجمالي خلال 2018.

هذا لا ينفي أنه تم تحقيق العديد من الإنجازات لتعزيز وتطوير وتثمين مجال البحث العلمي والابتكار، على وجه الخصوص:

- تمويل الدعوات لمشاريع البحث ذات أهداف ابتكارية (برنامج البحث ذو الأولوية، برنامج البحث حول الفوسفاط، النباتات الطبية والعطرية، السلامة على الطرق، برنامج ابن خلدون (العلوم الإنسانية والاجتماعية)، الخوارزمي (الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة)...؛
- تطوير الشراكات والتعاون الدولي في مجال الارتقاء بالبحث العلمي والابتكار؛
- دعم وتشجيع التظاهرات العلمية والتقنية؛
- إطلاق دراسة حول المؤشرات الخاصة بالبحث العلمي والابتكار؛

21 يقصد بالمقاولة الصغيرة كل مقاولة لا يتجاوز عدد عمالها 50 عاملا ورقم معاملاتها 10 ملايين درهم حسب البحث الوطني للبنيات الاقتصادية

- تعزيز مركز التجميع على مستوى المركز الوطني للبحث العلمي والتقنيCNRST (بناء المقر الجديد لوحدات الدعم التقني للبحث العلمي بميزانية استثمارية تصل إلى35 مليون درهم وتجديد تجهيزاته العلمية، وإنشاء مركز البيانات للتعليم العالي والبحث العلمي «DATA CENTER»، والوصول إلى قواعد البيانات الدولية حول المعلومات العلمية والتقنية، والانتقال إلى شبكة MARWAN لتوفير تغطية أوسع (200 مؤسسة مستفيدة) بصبيب أعلى (ما بين 100 ميكا و5 جيكا)، والاشتراك في استعمال البرنامج المعلوماتي للكشف عن انتحال الأبحاث العلمية «Anti-plagiat»،...)؛
- تشجيع إنشاء بنيات لتثمين نتائج البحث العلمي (الحاضنات،...)؛
- إطلاق برنامج وطني لإنشاء مجمعات الابتكار داخل الجامعات؛
- إنشاء منحة التميز الخاصة بالبحث (منحة التميز الخاصة بالمركز الوطني للبحث العلمي والتقني (CNRST)، والمنح الدراسية الخاصة باتفاقيات التدريب على البحوث الصناعية CIFRE بين المغرب وفرنسا، ومنح النانوساتليت، ومنح التعاون الدولي، والمنح الدراسية لبرامج البحث، ...).

من جهة أخرى، فقد بذل المغرب جهودا كثيفة من أجل تيسير الولوج إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعميمها وتقليص الفجوة الرقمية مما أثر إيجابا على الأرقام التي سجلها القطاع سنة 2019[22] إذ بلغت حظيرة المشتركين في خدمة الأنترنت 25,3 مليون مشترك أي ما يعادل نسبة نفاذ تصل إلى 71,3 %، وقد استأثر الأنترنت المتنقل بالمركز الأول ب 23,6 مليون مشترك متبوعا بكل من خدمة الأنترنت الثابت من نوع "ADSL" وخدمة الأنترنت بالألياف البصرية اللتين استقطبتا على التوالي 1,4 مليون و121.237 مشترك، فيما بلغ عدد المشتركين في خدمة الاتصالات من الجيل الرابع 15,7 مليون مشترك.

وفيما يتعلق بحظيرة المشتركين في خدمة الهاتف النقال من الجيل الثاني والثالث والرابع (4G/3G/2G) فقد بلغت 46,6 مليون مشترك، محققة بذلك نسبة نفاذ تصل إلى 131,14 %. وتجدر الإشارة إلى أن المغرب شرع في التحضير لنشر كل من خدمة الاتصالات من الجيل الخامس وتكنولوجيا إنترنت الأشياء.

أما بخصوص التجهيزات، فقد شهدت نسبة الأسر التي تتوفر على جهاز حاسوب/لوحة الكترونية منحى تصاعديا منذ عام 2010، وقد ارتفعت من 54,8 % إلى 60,6 % بين عامي 2015 و2018.[23]

وتجدر الإشارة إلى أن التطور الذي سجله المغرب فيما يتعلق بخدمات الاتصالات، يعزى بشكل رئيسي إلى دخول متعهدين جدد إلى السوق وانخفاض الأسعار لاسيما في قطاعي الهاتف النقال والأنترنت.

وفي إطار التعاون الدولي، وبالخصوص في مجال التكنولوجيات الجديدة، طور المغرب، منذ استقلاله، سياسة للتعاون العلمي من خلال عدة مشاريع ثنائية ومتعددة الأطراف. وقد أطلقت إدارة التعليم العالي والبحث العلمي والمركز الوطني للبحث العلمي والتقني (CNRST) عدة أنواع من التعاون.

كما وقع المغرب على العديد من اتفاقيات التعاون في مجال البحث العلمي والابتكار، وخاصة الشراكة في مجال البحث والتطوير في منطقة البحر الأبيض المتوسط مع الاتحاد الأوروبي (PRIMA).

التحديات الرئيسية

قطاع البنيات التحتية للنقل

يكمن التحدي الرئيسي لقطاع البنيات التحتية للنقل في الحفاظ على الرصيد الطرقي وتعزيز قدرته على الصمود أمام تأثيرات التغيرات المناخية. ويشهد المغرب مؤخرا ظواهر مناخية قاسية تزايدت وتيرتها في السنوات الأخيرة بسبب تغير المناخ، مما تسبب في أضرار كبيرة للبنية الطرقية، لا سيما بالجماعات القروية التي لا تسمح مواردها المالية المحدودة بالقيام بعمليات الصيانة الضرورية. من جهة أخرى، يواجه الاستثمار في المناطق اللوجيستيكية أيضًا التحدي المتمثل في تعبئة العقار اللازم لبناء هذه المناطق وبأسعار ملائمة. وفي هذا الصدد، يتوجب على الدولة بذل مجهود مالي كبير من أجل تأمين وتعبئة الأراضي المخصصة لتطوير مناطق لوجيستيكية قادرة على المنافسة ومتصلة بمختلف شبكات النقل.

كما تظهر تحديات أخرى بالنسبة لقطاعي النقل البحري والجوي. والواقع أن تحرير النقل البحري والجوي قد عزز القدرة التنافسية للقطاعين، لكنه خلق تحدي التنافسية الدولية القوية.

وهكذا تواجه شركات النقل البحري وشركات الطيران الوطنية العديد من الصعوبات أهمها:

- المنافسة الدولية القوية التي لم تتمكن شركات النقل البحري وشركات الطيران المغربية من مواجهتها والتي أدت إلى تباطؤ في تطورها؛
- التكاليف والتأخيرات المرتبطة بعبور الموانئ لا تزال مرتفعة للغاية. وتعزى هذه التأخيرات إلى الإجراءات المعقدة نسبيًا، وتدبير المعلومات التي تعتبر غير فعالة مع قلة استغلال مزايا تكنولوجيا المعلومات الجديدة؛

22 تحليل تطور قطاع الاتصالات في المغرب في نهاية دجنبر 2019 . الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات.

23 البحث الوطني حول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدى الأسر والأفراد لسنة 2018. الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات. يوليوز2019

- ظهور تنافسية إقليمية تتجلى في إطلاق مشاريع موانئ كبرى من طرف بلدان مجاورة مثل ميناء الحمدانية في الجزائر وميناء النفيضة في تونس.

قطاع الصناعة

إن تحقيق إقلاع صناعي حقيقي رهين برفع مجموعة من التحديات خصوصا رفع نسبة الإدماج المحلي، ملائمة التكوين لحاجيات السوق والمنافسة، إدماج المقاولة الوطنية وتحسين أداء الميزان التجاري خاصة بالرفع من استعمال المنتوجات المحلية والتقليص من المدخلات الأجنبية.

إلا أنه رغم المجهودات المبذولة، لا زالت المقاولات الصناعية الصغيرة والمتوسطة تواجه عدة معيقات تحد من نشاطها ومساهمتها في القيمة المضافة. لهذا يجب مضاعفة الجهود من أجل مواجهة المنافسة الخارجية وذلك عن طريق عصرنة وسائل الإنتاج واستعمال التكنولوجيا الحديثة، بالإضافة إلى حل المشاكل المتعلقة بالتمويل والتكوين الأمثل للموارد البشرية.

من جهة أخرى، يشكل القطاع غير المهيكل عائقا أمام تطور الأنشطة الصناعي، إذ يمثل 11,5 % من الناتج الداخلي الإجمالي لا يطبق عليها أي نوع من الضرائب وتنمي أشكالا جديدة للفقر والتهميش وتدهور أحوال الشغل.

ويواصل قطاع البحث والتطوير مواجهة ضعف التمويل الخاص وكذلك شيخوخة هيئة البحث والزيادة الطفيفة في عدد الأساتذة الباحثين.

فيما يتعلق بالولوج إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فعلى الرغم من الإنجازات المسجلة، لا تزال هناك تفاوتات كبيرة خاصة بين المناطق القروية والحضرية، ويرجع ذلك لأسباب عديدة نذكر منها التوزيع الجغرافي لشبكات الهاتف المتنقل وغلاء التجهيزات والخدمات المتاحة بالنسبة لشرائح عريضة من المجتمع وجودة البنية التحتية الرقمية التي تحتاج إلى تحسين من أجل تغطية المناطق البيضاء بشبكات الاتصالات، ثم محدودية الثقافة والاستخدامات الرقمية خاصة لدى المواطنين. ويعتبر سد هذه الفجوات ضروريا لضمان العدالة الرقمية والسماح بوصول جميع المواطنين إلى المعرفة، وبالتالي تعزيز البحث والتطوير والابتكار وريادة الأعمال.

الاستراتيجيات والبرامج

استراتيجية وزارة التجهيز والنقل واللوجيستيك:

انخرط المغرب في العديد من البرامج التنموية الساعية إلى تطوير البنيات التحتية وتحرير قطاع النقل بمختلف أنماطه ليواكب التقدم الاقتصادي الذي تشهده البلاد وسعيها نحو الاندماج في الاقتصاد العالمي. وقد تم وضع العديد من المخططات المديرية في أفق 2030-2035 وترجمتها لبرامج للتنمية في مجالات الطرق والطرق السيارة والسكك الحديدية والموانئ والمطارات.

وتتمحور **استراتيجية وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك** حول ثلاثة محاور رئيسية وهي: تطوير البنيات التحتية للنقل، خلق اقتصاد نقل تنافسي ومربح، وتقديم خدمات نقل أمنة وذات جودة.

وحسب أنماط النقل تتضمن هذه الإستراتيجية:

- **المخطط الطرقي في أفق 2035**: ويتضمن برامج لبناء الطرق والمسالك القروية، ومواصلة برنامج الطرق السريعة ليبلغ طوله 2211 كيلومتر سنة 2022 و3017 كيلومتر بحلول سنة 2030، وكذلك توسيع شبكة الطرق السيارة؛
- **المخطط المديري للسكك الحديدية في أفق 2040**: وهو مخطط استراتيجي طموح يهدف إلى تطوير وعصرنة شبكة السكك الحديدية لتصل ثلاثة أضعاف الشبكة الحالية، عن طريق بناء 2.743 كلم إضافية من الخطوط الحديدية التقليدية و1500 كلم من الخطوط فائقة السرعة؛
- **الإستراتيجية الوطنية للسلامة الطرقية في أفق 2025**؛
- **الإستراتيجية الوطنية للموانئ في أفق 2030**، التي اعتمد فيها مقاربة جديدة تقوم على مفهوم "القطب الميناءي" والذي سيسمح لكل جهة من جهات المملكة بتعزيز مؤهلاتها ومواردها وبنيتها التحتية والاستفادة من الديناميكية الاقتصادية التي تتيحها الموانئ ؛
- **الإستراتيجية الوطنية للطيران المدني "أجواء"**؛
- **الإستراتيجية الوطنية لتنمية التنافسية اللوجيستيكية في أفق 2030.**

إستراتيجية وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي:

برنامج التسريع الصناعي 2014-2020

يهدف مخطط التسريع الصناعي، الذي تم إطلاقه سنة 2014 من طرف وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي، إلى إعطاء دفعة جديدة للقطاع الصناعي وتعزيز مكانته كرافعة رئيسية للنمو وخلق فرص الشغل.

ويطلع هذا البرنامج الذي يمتد خلال الفترة 2014-2020 إلى الرفع من حصة القطاع الصناعي من الناتج الداخلي الإجمالي بتسع نقاط من 14% إلى 23% في أفق سنة 2020 وإعادة التوازن للميزان التجاري عن طريق استبدال الواردات وتدعيم الصادرات.

وفي هذا الإطار، تلتزم الدولة بتوفير الدعم اللازم سواء بالنسبة لتوفير العقار، تكوين الموارد البشرية أو المساهمة في التمويل أو تسهيله.

وتعمل المنظومات الصناعية على إدماج المقاولات الصغيرة والمتوسطة في سلاسل الإنتاج وتقوية الروابط بينها وبين المقاولات الكبرى. إذ يتضمن مخطط تسريع التنمية الصناعية سلسلة من الإجراءات المندمجة لضمان دعم ملائم لحاجيات المقاولات وتزويدها بإطار مناسب لتطوير أنشطتها.

وقد تم الشروع سنة 2018 في تنزيل برنامج التسريع الصناعي على المستوى الجهوي من أجل تحقيق أثر أكثر وتشجيع الاستثمار المحلي.

وعلى مستوى التمويل، سيسمح صندوق عمومي لتمويل الاستثمار الصناعي (صندوق التنمية الصناعية)، والذي خصص له غلاف مالي قدره 20 مليار درهم، للنسيج الصناعي بالاندماج والتحديث، وتنمية قدرته على تعويض المنتوجات المستوردة.

ويجري حاليا إعداد خطة تسريع صناعي جديدة للفترة 2021-2025. ستسمح بتكريس الإنجازات وتعميمها على جميع المناطق ودمج النظم البيئية المبتكرة الجديدة، ستكون هذه الخطة مصحوبة بتدابير تشجع الاستثمار في الصناعة بالإضافة إلى تطوير البحث والابتكار وتعزيز التكنولوجيا. هذا،وسيكون التحول إلى اقتصاد أخضر ومندمج من أهم ركائز هذه الخطة التي ستساعد لا محالة على تحسين النمو الاقتصادي للبلاد.

برامج دعم المقاولات الصغيرة جدا والمقاولات الصغرى والمتوسطة

من بين أهم البرامج الموجهة للمقاولات الصغيرة والمتوسطة نجد برنامج" نمو-امتياز" و " استمرار –نمو". كما أنه بالموازاة مع الدعم الحكومي هناك دعم القطاع البنكي عن طريق استراتيجية جديدة، تشمل تمويلا مندمجا وتنافسيا في إطار اتفاقية شراكة بين الدولة والقطاع البنكي الذي يلتزم بدعم المقاولات الصناعية (سعر فائدة تنافسية، ودعم في إعادة الهيكلة والتمويل ثم تقديم المشورة والدعم لأصحاب المشاريع).

من جهة أخرى، ودائما من أجل التخفيف من حدة مشكل التمويل بالنسبة للمقاولات الصغيرة، تم تنفيذا للتعليمات الملكية السامية، إطلاق برنامج مندمج لدعم وتمويل المقاولات خلال يناير 2020. يقوم هذا البرنامج على ثلاث محاور أساسية: تمويل المشاريع، التنسيق على المستوى الجهوي في مجال الأعمال والإدماج المالي للساكنة القروية.

سيمكن هذا البرنامج من تقديم جيل جديد من منتوجات الضمان والتمويل لفائدة المقاولات الصغيرة جدا، والشباب حاملي المشاريع والعالم القروي والقطاع غير المنظم والمقاولات المصدرة. وتهدف هذه المبادرة إلى إطلاق دينامية جديدة تدعم المبادرة المقاولاتية، وذلك لتعزيز الإدماج السوسيو-اقتصادي للشباب خاصة في المجال القروي. وسيمكن هذا البرنامج من إحداث 27.000 منصب شغل ومواكبة 13.500 مقولة إضافية.

في هذا الباب، تم إنشاء صندوق دعم وتمويل المقاولات بالمغرب رصد له غلاف مالي قدره 6 ملايير درهم سيتكفل القطاع البنكي بمبلغ 3 ملايير درهم منها. ويعطي هذا الصندوق الأولوية للمشاريع القادمة من القطاع الغير مهيكل، المقاولين الذاتيين، الشركات الناشئة والصغيرة جدا بما فيها تلك المتواجدة بالعالم القروي. وتم إحداث لجنة جهوية لمواكبة حاملي المشاريع وتسهيل الولوج للتمويل وذلك تحت إشراف المراكز الجهوية للاستثمار بالنسبة لكل جهة.

مبادرات التنمية المستدامة

لقد قام المغرب بعدة مبادرات للنهوض بالاقتصاد الأخضر ووضع أسس صناعة نظيفة تحترم البيئة ومن أهمها:

- إطلاق الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة؛
- إنشاء المركز المغربي للإنتاج النظيف (CMPP) سنة 2000؛
- تطوير النجاعة الطاقية داخل المقاولات في إطار الإستراتيجية الوطنية للنجاعة الطاقية؛
- وضع القانون رقم 15-77 والذي دخل حيز التنفيذ في فاتح يوليوز 2016 ويقضي بمنع تصنيع واستيراد واستعمال الأكياس البلاستيكية.
- إنشاء أدوات مالية محفزة مثل صندوق إزالة التلوث الصناعي (FODEP) والآلية التطوعية لإزالة التلوث الصناعي (MVDHI) من أجل الارتقاء والامتثال البيئي للقطاع الصناعي والحرفي وبالتالي تعزيز القدرة التنافسية للشركات الوطنية في السوق الدولية. في هذا الإطار، تم تنفيذ 96 مشروعًا للتخلص من التلوث (سائل، وصلب، وجوي) في إطار FODEP بمبلغ إجمالي قدره 605 مليون درهم مع مساهمة من FODEP بقيمة 233 مليون درهم في شكل تبرعات و 29 مشروعًا لإزالة التلوث السائل في الإطار MVDHI بميزانية تزيد عن 100 مليون درهم.

الابتكار والبحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصالات

لقد واصل المغرب بذل جهوده لدعم البحث والتطوير من خلال مخططات وظيفية متعددة الوظائف، ولا سيما عن طريق الإستراتيجية الوطنية للبحث العلمي في أفق 2025 والرؤية الإستراتيجية للإصلاح التربوي 2015-2030.

كما قام بإنشاء صندوق INNOV INVEST في عام 2018 ذا قيمة مالية تقدر ب 500 مليون درهم، مخصص لتمويل الابتكار، بتمويل من قرض من البنك الدولي.

بالإضافة إلى ذلك، وبغية بناء بيئة مواتية لظهور اقتصاد ذي قيمة مضافة عالية وتموقع المغرب كدولة منتجة للتكنولوجيا، تم اعتماد استراتيجية الابتكار " المغرب الابتكار" في يونيو 2009، بمناسبة أول قمة وطنية للابتكار. وقد حددت هذه الأخيرة هدفين عامين لسنة 2014 وهما:

- إنشاء 200 شركة ناشئة مبتكرة سنة 2014؛
- إنتاج 1000 براءة اختراع مغربية بحلول سنة 2014.

ولقد تم تحقيق هذين المؤشرين إلى حد كبير من خلال مساهمة المشاريع المختلفة التي تم إطلاقها في إطار المحاور الإستراتيجية المحددة، ولا سيما (1) الحكامة والإطار القانوني، (2) التمويل ودعم الابتكار، (3) البنية التحتية والكلوسترات و (4) تعبئة المواهب.

وفي هذا الإطار، بذلت إدارة التعليم العالي والبحث العلمي جهودًا من خلال إنشاء برنامج وطني بالشراكة مع المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية (OMPIC) لدعم إيداع براءات الاختراع على مستوى الجامعات ومراكز البحوث. وقد مكن هذا البرنامج الجامعات ومراكز البحث من تسجيل 123 براءة اختراع في 2019 من أصل 192 براءة اختراع من أصل مغربي.

من جهة أخرى، أطلق المغرب العديد من الاستراتيجيات في مجال تطوير تكنولوجيا المعلومات، نذكر منها «خطة المغرب الرقمي 2013» التي تتمثل إحدى أولوياتها الأربع في «تعزيز التحول الاجتماعي من خلال إتاحة الربط بالأنترنت عالي الصبيب وتعزيز الوصول إلى التبادل والمعرفة». من جانبها، تتوخى «استراتيجية المغرب الرقمي 2020» أهدافا عديدة نذكر من بينها إضفاء الطابع الديمقراطي على الاستخدامات الرقمية في القطاع الخاص وبين المواطنين وذلك عبر تقليص الفجوة الرقمية بنسبة 50 % وضمان ربط 20 % من المقاولات الصغرى والمتوسطة بالأنترنت والاستثمار في البنيات التحتية للاتصالات عالية الجودة في جميع أنحاء التراب الوطني والتعميم المجاني لخدمة شبكة الاتصالات اللاسلكية بالأنترنت (WiFi) في جميع الأماكن العامة.

من بين الإجراءات الهامة التي تم اتخاذها في إطار هذه الإستراتيجية، نذكر إحداث وكالة التنمية الرقمية (ADD) سنة 2017 والتي تتمثل إحدى المهام الموكولة إليها في تنفيذ المشاريع الإستراتيجية للدولة في المجال الرقمي وتعزيز نشر الأدوات الرقمية وتطوير استخدامها لدى المواطنين. من بين المشاريع الستة عشر التي أطلقتها الوكالة، نذكر دعم إنشاء البنيات التحتية اللازمة للتحول الرقمي للمغرب (مركز البيانات، نقاط الوصول إلى الأنترنت، الخ).

وقد صادقت الوكالة في دجنبر 2019 على "مذكرة التوجهات العامة لتنمية القطاع الرقمي في المغرب في أفق سنة 2025 " وذلك استجابة للتحديات التي تواجهها البلاد، لاسيما فيما يتعلق بتحسين البنية التحتية الرقمية وتنمية الثقافة والاستخدامات الرقمية التي لا تزال محدودة لدى المواطنين والمقاولات والإدارات العمومية وكذلك من حيث اعتماد الأدوات اللازمة والمبسطة من أجل التنفيذ الفعال والاستخدام الواسع النطاق للمنصات الرقمية. من بين الأهداف المسطرة للمذكرة نذكر المساهمة في الحد من التفاوتات الاجتماعية وإنشاء مجتمع شامل عن طريق التنمية الرقمية.

بالإضافة إلى ذلك، يواصل المغرب تنفيذ الخطة الوطنية لتنمية الصبيب العالي والعالي جدا التي تم إطلاقها سنة 2012، لتحقيق هدفها الرئيسي المتمثل في تمكين المغرب من التوفر على أحدث جيل من البنيات التحتية للاتصالات وتعميم ولوج جل الساكنة إلى خدمة الأنترنت بصبيب لا يقل عن 2 ميجابايت في الثانية كحد أدنى وذلك في أفق عشر سنوات.

يجسد تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية أحد الدوافع الرئيسية وراء مراجعة النموذج التنموي الذي أعلن عنه جلالة الملك بمناسبة افتتاح الدورة البرلمانية في أكتوبر 2017. ومن شأن هذه الدعوة أن تؤسس لعقد اجتماعي جديد كفيل بتحقيق تجانس واستهداف أفضل في خدمة تنمية مستدامة، ومتوازنة وشاملة.

أهم الإنجازات

أظهرت التفاوتات في الدخل، التي يتم قياسها بمؤشر جيني لمستوى المعيشة، انخفاضا طفيفا حيث انتقلت من 40,6% سنة 2001 إلى 39,5 % سنة 2014.

وشهدت نسبة 40 % من السكان الأكثر فقرا، ارتفاعًا في مستوى المعيشة لكل فرد بنسبة 3,6 % و3,8 % خلال الفترتين 2001-2007 و2007-2014، مقابل 3,3 % و3,6 % على التوالي بالنسبة لمجموع السكان و3,3 % بالنسبة لـ 20 % من الأسر الأكثر غنى خلال كلتا الفترتين.

وحسب وسط الإقامة، يتبين أن هذا التحسن كان أكثر أهمية بالوسط القروي مقارنة مع الوسط الحضري، حيث انتقلت وتيرته، بين الفترات نفسها، من 3,5 % إلى 3,9 % بالنسبة للقرويين ومن 3,5 % إلى 3,7 % بالنسبة للحضريين.

من حيث التمكين والاندماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للسكان، تجدر الإشارة إلى أن نسبة الأشخاص الذين يعيشون بأقل من نصف متوسط الدخل، بلغت 11,7 % سنة 2014 (مقابل 12,6 % في 2001). ولا تعرف هذه النسبة تباينا حسب الجنس، ولكنها تظهر اختلافا كبيرا حسب وسط الإقامة، حيث ترتفع إلى 22,1 % بالوسط القروي مقابل 4,7 % فقط، بالوسط الحضري.

مبيان 18: معدل نمو نفقات الأسر في المتوسط السنوي لكل فرد (%)

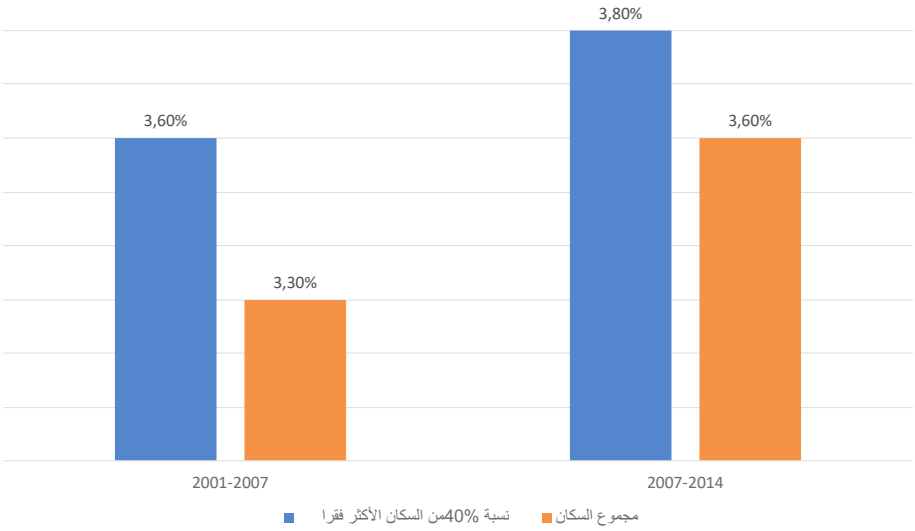

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

من جهة أخرى، بلغت نسبة العمل في الناتج الداخلي الإجمالي، بما في ذلك الأجور والتحويلات الاجتماعية، 30,67 % سنة 2018، وهو تقريبا نفس المستوى المسجل قبل عقد من الزمن (30,62 % سنة 2008). ويبين تحليل تطور هذا المؤشر ارتفاعا عاما ابتداءا من سنة 2011 (ارتفاع ب 1,29 نقطة مقارنة بسنة 2010) إلى غاية سنة 2014، ليشهد بعدها اتجاها نحو الانخفاض ويصل تقريبا إلى نفس المستوى الذي كان عليه قبل سنة 2011.

مبيان 19: تطور حصة العمل في الناتج الداخلي الإجمالي(%)

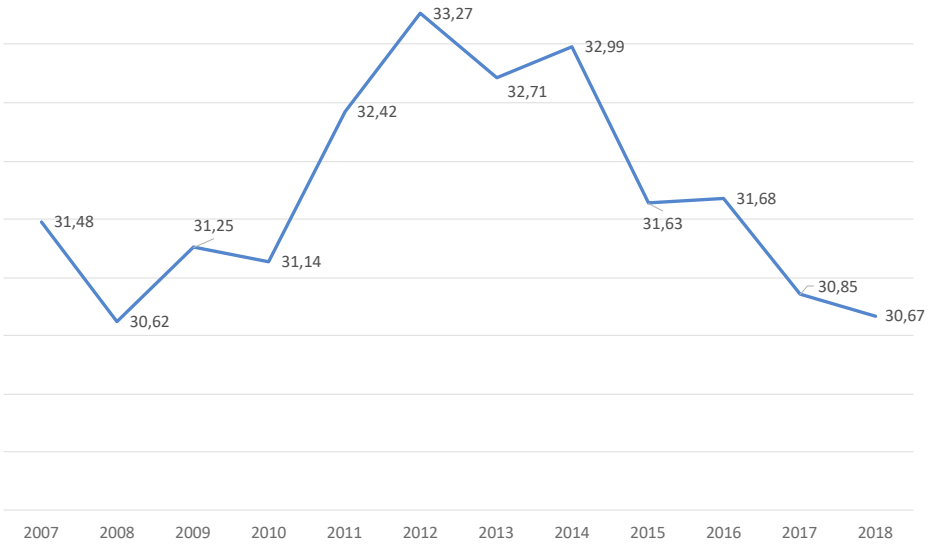

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

بالإضافة إلى ذلك، يكشف تطور مرونة النمو- الفقر أن أهمية النمو في الحد من الفقر ترتفع أكثر فأكثر، حيث انتقل معامل المرونة من 2,7 % سنة 2001 إلى 2,9 % سنة 2007 ثم إلى 3,6 % سنة 2014.

يؤكد هذا التأثير المتزايد للمجال الاقتصادي على ضرورة إدراج المسألة الاجتماعية في إطار مقاربة شاملة ومتكاملة للتنمية.

فيما يتعلق بالتفاوتات الجهوية، فهي لا تزال قائمة على المستوى الاقتصادي، بحيث هيمنت ثلاثة جهات فقط على أكثر من 58,6 % من الناتج الداخلي الإجمالي الوطني سنة 2017. وتتراوح حصة الناتج الداخلي الإجمالي الجهوي خلال نفس السنة، ما بين 31,9 % بجهة الدار البيضاء-سطات و1,3 % بجهة الداخلة-وادي الذهب، أي بفارق 30,6 نقطة. ومقارنة بسنة 2016، تسجل زيادة في متوسط الفارق المطلق من 58,1 مليار درهم لتصل إلى 60,4 مليار درهم سنة 2017.

وعلى المستوى الاجتماعي، تراوح مؤشر التنمية البشرية (IDH) خلال سنة 2014، ما بين 0,791 بجهة الدار البيضاء-سطات و0,677 بجهة بني ملال-خنيفرة. وإذا كان هذا المؤشر قد ارتفع بمتوسط سنوي قدره 1,9 % على المستوى الوطني بين 2004 و2014، فإنه يتأرجح على المستوى الجهوي بين 1,3 % بالجهات الجنوبية و2,3 % بجهة طنجة- تطوان-الحسيمة. في حين شهدت جهتي بني ملال-خنيفرة ودرعة-تافيلالت تسجيل أدنى مستويات هذا المؤشر (0,677 و 0,679 على التوالي، مقابل 0,742 على المستوى الوطني في 2014)، مقرونة بضعف وتيرة تحسينه، حيث سجلتا متوسط نمو سنوي أقل من ذلك المسجل على المستوى الوطني (1,6 % و 1,7 % على التوالي بين 2004 و 2014، مقابل 1,9% على المستوى الوطني).

من جانب آخر، تتأرجح نسبة الفقر متعدد الأبعاد بين 13,4 % بجهة بني ملال-خنيفرة و4,1 % بكل من جهة الدار البيضاء-سطات والجهات الجنوبية سنة 2014. ويمثل التعليم مصدر الحرمان الرئيسي لهذا النوع من الفقر، حيث يتراوح بين 48,2 % بجهة بني ملال-خنيفرة و63,5 % بجهة الدار البيضاء-سطات. ويجعل هذا المعطى العدالة التعليمية في صلب إشكالية التفاوتات، وفي هذا الصدد يتراوح متوسط سنوات الدراسة، بين 7,08 سنة بجهة العيون-الساقية الحمراء و 4,76 سنة بجهة مراكش-آسفي، والتي تسجل أكبر نسبة للتفاوتات من حيث الولوج إلى التعليم.

ويظهر مؤشر جيني للتفاوت في مستوى المعيشة فوارق قوية على المستوى الجهوي، حيث يتأرجح بين 34,4 % بجهة بني ملال- خنيفرة و44,2 % بجهة الرباط – سلا –القنيطرة سنة 2014، أي بفارق مطلق قدره 9,8 نقطة مقابل 8 نقاط فقط سنة 2001. وسجلت التقلبات الأكثر بروزا، بين هاتين السنتين، في جهتي الدار البيضاء-سطات وسوس-ماسة بانخفاض بلغ 3,6 نقطة لكل منهما، على عكس الجهات الجنوبية وجهة الرباط-سلا- القنيطرة التي شهدت احتداما للتفاوتات ب 5,2 و 4,3 نقطة على التوالي.

حسب وسط الإقامة، يُسجل الوسط القروي مظاهر هشاشة أكثر حدة مقارنة بالوسط الحضري في مجال التنمية البشرية، مما يؤخر تطوره. ففي سنة 2014، بلغت معدلات الفقر والهشاشة 9,5 % و 19,4 % في الوسط القروي مقابل 1,6 % و 7,9 % على التوالي، في الوسط الحضري. أما نسبة الأمية فتصل إلى 47,5 % بالوسط القروي، وهو ما يمثل أكثر

من ضعف المستوى المسجل بالوسط الحضري (22,6 %). وفيما يخص نسبة الهدر المدرسي، فهي أكثر ارتفاعا في سلك الثانوي الإعدادي بنسبة 18,1 % في الوسط القروي (16,8 % بالنسبة للفتيات)، مقابل 6,2 % في الوسط الحضري (4,3 % لدى الفتيات) خلال السنة الدراسية 2016-2017.

بالإضافة إلى ذلك، فإن إعداد وتنفيذ السياسة الوطنية لإعداد التراب، القائمة على نهج ترابي كفيل بتحقيق تجانس التدخلات العمومية على المستوى الترابي، يساهم في تقليص التفاوتات الترابية من خلال وثائق للتخطيط وأدوات ملائمة. ويعتمد هذا النهج على التنمية المستدامة للمجالات الترابية في جميع مكوناتها: الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والبيئية وتلك المتعلقة بالحكامة. وهي تستند إلى إطار مرجعي يتمثل في الميثاق الوطني لإعداد التراب، والتصميم الوطني لإعداد التراب.

وفيما يتعلق بالتفاوتات حسب الجنس، يلاحظ استمرار تباينات كبيرة في العديد من المجالات. ففي مجال المساهمة في النشاط الاقتصادي، سجل معدل نشاط الإناث 22,2 % فقط سنة 2018 (مقابل 70,9 % للرجال)، وهو أكثر إثارة للقلق باعتبار اتجاهه نحو الانخفاض (24,8 % سنة 2015 و28,1 % سنة 2000). من جانبها، فإن الأمية تثقل كاهل النساء إلى حد كبير مقارنة بالرجال بمعدل يرتفع إلى 42,1 % مقابل 22,2 % للرجال في 2014، ويبدو أن هذا الفارق قد يتواصل بالنظر لكون المعدل الصافي للتعليم الأولي يبلغ 41,6 % لدى الفتيات مقابل 48,8 % لدى الفتيان (السنة الدراسية 2017- 2018).

فيما يتعلق بسياسة الهجرة، يتوفر المغرب على إستراتيجيتين وطنيتين تتعلقان بالمغاربة المقيمين بالخارج (MRE) وبالهجرة واللجوء(SNIA). فيما يخص هذه الأخيرة، قام المغرب بمراجعة القوانين والتشريعات لتمكين المهاجرين من الولوج إلى الخدمات العمومية في ظل نفس الظروف التي يستفيد منها المغاربة.

وفي هذا السياق، تم اتخاذ عدة إجراءات في سنتي 2014 و2017، تتعلق أساسا بتسوية أوضاع ما يقرب من 50.000 مهاجر، وكذا فتح المجال أمام المهاجرين واللاجئين لممارسة بعض المهن المنظمة (الممرضون والمولدات) ولإحداث التعاونيات والقيام بعمل لحسابهم الخاص.

كما يحرص المغرب أيضا على تشجيع إدماج الأطفال المهاجرين في النظام التعليمي المغربي. فخلال السنة الدراسية 2018-2019، تم تسجيل 3636 طفلا مهاجرا بالتعليم الرسمي، واستفاد 79 تلميذاً من دروس الدعم المدرسي، و550 طفلا من المبادرة الملكية "مليون محفظة"، كما استفاد 468 طفلا مهاجرا من برنامج "تيسير"، و353 مهاجرًا من برنامج التعليم غير الرسمي، و535 طفلا من البرنامج الوطني للمخيمات الصيفية.

بالإضافة إلى ذلك، يناضل المغرب من أجل تدبير أفضل لمسألة الهجرة على المستوى القاري. وهكذا، اقترح على الاتحاد الإفريقي إنشاء واحتضان مرصد إفريقي للهجرة والتنمية، يتكلف بجمع وتحليل المعطيات حول الهجرة.

التحديات الرئيسية

بالرغم من التقدم الذي أحرزته السلطات العمومية في تقليص التفاوتات الاجتماعية والجهوية، ما زالت هناك العديد من التحديات التي يجب مواجهتها، ويتعلق الأمر ب:

- الحاجة إلى تحكيم أمثل بين خيارات الفعالية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والترابية للتدخلات العمومية، مما يسمح بإعادة تخصيص الموارد خدمة لنمو اقتصادي شامل ومستدام ؛
- تسريع التقليص من التفاوتات في مستوى المعيشة، والتي تظهر نوعا من المقاومة للانخفاض، بل وأكثر من ذلك زيادة مقلقة في بعض الجهات (جهات الجنوب، والرباط-سلا-القنيطرة والشرق) ؛
- تعزيز مختلف الأقطاب الجهوية في خلق الثروة الوطنية، من خلال بذل جهد إضافي في معظم الجهات لتدارك التأخر الاقتصادي، فخلق ثلث القيمة المضافة القطاعية، يتطلب لوحده مساهمة 7 جهات في القطاع الأولي، و9 جهات في القطاع الثانوي و8 في القطاع الثالثي (2017) ؛
- الإسراع في تنفيذ ورش الجهوية المتقدمة واللاتمركز الإداري، لا سيما من خلال تفعيل صندوق التضامن بين الجهات وصندوق التأهيل الاجتماعي، وتوضيح الاختصاصات المنقولة إلى الجهات، بالإضافة إلى نقل المهارات والموارد اللازمة إلى المصالح اللاممركزة ؛
- تنفيذ برامج التنمية الترابية وضمان انخراط الشركاء المعنيين بالنظر إلى هيمنة المنهجية القطاعية، ونقص التمويل، والطبيعة المندمجة للمشاريع المنبثقة عنها، وضعف قدرة الوحدات الترابية على تحملها؛
- تسريع مسلسل تنمية العالم القروي في إطار رؤية مندمجة واستشرافية، تضمن تنسيقا أفضل بين الوسط القروي والوسط الحضري ؛
- تدبير تدفقات الهجرة نحو المغرب واندماجها السوسيو الاقتصادي، وكذا تطوير نظام إحصائي حول الهجرة الدولية ؛
- وضع حد لتشتت المبادرات بين متدخلين متعددين، والذي يعيق انسجام وفعالية نظام الحماية الاجتماعية، كما أشار إلى ذلك جلالة الملك في خطاب العرش ل 29 يوليوز 2018.

الاستراتيجيات والبرامج

المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي تم إطلاقها سنة 2005، والتي تم تتويجها من بين أفضل 3 برامج اجتماعية عالية التأثير في العالم (البنك الدولي، 2015). وتهدف المبادرة إلى الحد من العجز السوسيو اقتصادي وتعزيز الاندماج الاقتصادي للفئات الأكثر حرمانًا، والتي تم تكريسها عبر إنجاز أكثر من 43.000 مشروعًا تنمويًا في المرحلتين الأولى والثانية. أما مرحلتها الثالثة (2019-2023)، فتهدف إلى تعزيز الإنجازات وبناء المستقبل، وتتمحور حول 4 برامج تتعلق بتدارك الخصاص في البنيات التحتية والخدمات الاجتماعية الأساسية، ومواكبة الأشخاص في وضعية هشاشة، وتحسين الدخل والإدماج الاقتصادي للشباب والدفع بالرأسمال البشري للأجيال الصاعدة؛

استراتيجيات وبرامج التنمية المستدامة للمناطق الحساسة: تغطي المناطق الحساسة أكثر من 50 % من التراب الوطني وتتكون من الواحات والجبال والساحل. وقد شكلت موضوع استراتيجيات وبرامج للتنمية الترابية المستدامة من قبيل برامج التنمية الترابية المستدامة لكل من الأطلس الكبير، والأطلس الصغير، وجبال الريف، وواحات تافيلالت؛

استراتيجية النمو الأخضر والتنمية الترابية، تم إعدادها سنة 2018، وتستهدف تطوير إطار شامل، منسجم ومندمج، للتدخلات العمومية لتحقيق النمو الأخضر وتنوير متخذي القرار ومواكبة الفاعلين الترابيين، في مختلف المستويات، من أجل تكريس دينامية التنمية المستدامة للمجالات الترابية؛

التوجهات الجديدة للسياسة العمومية لإعداد التراب (في طور الإعداد)، تهدف إلى تحديد التوجهات الأساسية للدولة في مجال التهيئة والتنمية الترابية على المستويات الوطنية والبين-جهوية والجهوية، وتعزيز التجانس الترابي للتدخلات العمومية على مستوى المجال الوطني، وضمان تنسيق خيارات إعداد التراب، وتأطير وثائق التخطيط الاستراتيجي الترابي، ومواكبة ودعم مبادرات التنمية الترابية المستدامة في انسجام مع التزامات المغرب الدولية مثل الأجندات العالمية، ولاسيما منها برنامج 2030 للتنمية المستدامة؛

برنامج تقليص الفوارق الاجتماعية والترابية في الوسط القروي (2017-2023)، بغلاف قدره 50 مليار درهم، يهدف على وجه الخصوص إلى فك العزلة عن سكان العالم القروي وتحسين وتعميم الولوج إلى الخدمات الأساسية المتعلقة بالكهرباء، والماء الصالح للشرب، والصحة، والتعليم. وبموجب برامج عمل سنوات 2017 و2018 و2019، تم تعبئة غلاف مالي بقيمة 22,45 مليار درهم في إطار هذا البرنامج؛

البرنامج الوطني للتنمية المندمجة للمراكز القروية الصاعدة (PNDI-CREM) ، الذي يدخل ضمن البرنامج الحكومي (2017-2021)، يهدف إلى تحديد المجالات الترابية المتوفرة على مجموعة من عوامل التنمية والقادرة على تأطير دينامية الفضاءات المحيطة، وتقوية الروابط بين الوسط الحضري والوسط القروي وتقوية القدرة التنافسية للمجالات الترابية، وكذلك إحداث آليات للحكامة تركز على الشراكة والتعاقد؛

الإستراتيجية الوطنية للمغاربة المقيمين بالخارج (MRE) تتمحور حول ثلاثة أهداف استراتيجية رئيسية، وهي الحفاظ على الهوية المغربية لمغاربة العالم، وحماية حقوقهم ومصالحهم وتعزيز مساهمتهم في تنمية البلاد وتعزيز صورتها وقيمها وثقافتها في الخارج. وهي تتوزع على 10 أهداف خاصة و8 برامج (6 قطاعية و2 أفقية) وتضم 40 مشروعًا و 106 إجراءا؛

الإستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء (SNIA) المعتمدة سنة 2013، تتمحور حول 4 أهداف استراتيجية وهي: تسهيل اندماج المهاجرين الشرعيين، وتأهيل الإطار القانوني، ووضع إطار مؤسساتي ملائم وتدبير تدفق المهاجرين في إطار احترام حقوق الإنسان. وهي تضم أحد عشر محورا تهم: التربية والثقافة، والشبيبة والترفيه، والصحة، والسكن، والمساعدة الاجتماعية، والتكوين المهني، والتشغيل، وتدبير تدفقات المهاجرين ومحاربة الاتجار في البشر، والتعاون والشراكات الدولية، والإطار القانوني والحكامة والتواصل.

بالإضافة إلى هذه البرامج والاستراتيجيات الرئيسية، هناك مبادرات أخرى تساهم في الحد والتقليص من التفاوتات بفضل أبعادها الشاملة التي تغطي مختلف المجالات المتعلقة بالصحة، والتعليم، والفلاحة، والبنية التحتية، والحماية الاجتماعية، وإعداد التراب.

فيما يتعلق بالصحة، يهدف مخطط الصحة 2025 على وجه الخصوص، إلى إنشاء نظام صحي مندمج يوفر عرضا متاحا للجميع، يرتكز أساسا على نظام المساعدة الطبية (RAMED) وتعزيز تغطية التأمين الصحي الإجباري (AMO).

في مجال التعليم، تهدف البرامج مثل "تيسير" أو المبادرة الملكية "مليون محفظة" التي تم إطلاقها منذ 2008-2009، بشكل رئيسي إلى مكافحة الهدر المدرسي وتشجيع تمدرس الأطفال المنحدرين من أسر معوزة، والعمل على تقليص تفاوت الفرص في مجال التعليم.

فيما يتعلق بالفلاحة، ينص مخطط المغرب الأخضر، من جهته، في دعامته الثانية، على تحديث الفلاحة الصغيرة من أجل محاربة الفقر، ويهم ما بين 600.000 و 800.000 مستغل فلاحي.

فيما يتعلق بالبنيات التحتية، تساهم عدة برامج في تقليص التفاوتات، ونخص منها بالذكر برنامج كهربة العالم القروي، وبرنامج تعميم الولوج إلى الماء الصالح للشرب، والبرنامج الوطني للطرق القروية، والبرنامج الوطني للتطهير السائل ومعالجة المياه العادمة.

من حيث تعزيز **الحماية الاجتماعية**، تم وضع برامج أخرى، بما في ذلك برنامج الدعم المباشر للنساء الأرامل في وضعية هشة الحاضنات لأطفالهن اليتامى الذي يهدف إلى تقديم الدعم لهن، والتعويض عن فقدان العمل (IPE, 2013)، وصندوق المساعدة العائلية (2011) الذي يمنح مساعدة استثنائية للمطلقات اللاتي يعشن مع أطفالهن، بالإضافة إلى البرامج الخاصة بالأشخاص المعاقين التي تهدف إلى تعزيز تعليمهم وتكوينهم واندماجهم المهني.

ومن جانب آخر، يتعين التأكيد على أهمية **ورش الجهوية المتقدمة** في تعزيز تنمية ترابية متوازنة، من خلال تقوية اختصاصات وموارد الجماعات الترابية وإحداث صندوقين خاصين بالتأهيل الاجتماعي والتضامن بين الجهات.

في هذا السياق، فإن اعتماد ميثاق جديد للاتمركز الإداري من شأنه أن يسرع تقليص التفاوتات من خلال تعزيز عملية توطين والتقائية السياسات العمومية على المستوى الترابي، وبالتالي تحقيق تنمية جهوية متوازنة.

كما أن إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وإحداث لجن جهوية موحدة للاستثمار، بموجب القانون رقم 47.18 الصادر في 13 فبراير 2019، من شأنه أن يمكن من تقوية الجاذبية الترابية، خصوصا بالنسبة للجهات الأكثر فقرا وبالتالي تعزيز الحياة الاقتصادية والاجتماعية في هذه الجهات. وهكذا، يمكن تسريع مسلسل التقارب الجهوي وتحقيق تنمية شاملة لا تقصي أي مجال ترابي.

جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة

عرف المغرب منذ الاستقلال، تمدنا مستمراً كباقي دول العالم. وهكذا ارتفع معدل التمدن من 29,1 % سنة 1960 إلى 55,1 % سنة 2004 ثم إلى 60,3 % سنة 2014. وأسفر هذا التمدن عن توسع كبير للمناطق الحضرية، وظهور المدن الميتروبولية وتوسع المناطق الهامشية للمدن والمناطق الساحلية. وقد أدت هذه الديناميكية إلى تغيرات اجتماعية واقتصادية وبيئية وسياسية كبيرة.

وعلى الرغم من كون المدن تعد مراكز لخلق الثروة وفرص العمل، حيث تجتمع فيها العلاقات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية التي تدعم الأداء الاقتصادي والتقدم الاجتماعي، إلا أنها لا تزال تواجه عدة تحديات من أهمها آثارها السلبية على البيئة. وتتجلى هذه التحديات في الحاجة المتزايدة للخدمات الأساسية، وخاصة خدمات السكن والنقل، وزيادة استهلاك الوقود وتلوث الهواء، وزيادة حجم النفايات الصلبة والسائلة، وكذلك ظهور أحياء غير مهيكلة لا تزال عرضة لمخاطر مختلفة، ولاسيما الكوارث الطبيعية خاصة تلك المرتبطة بتغير المناخ.

كما يواجه بلدنا، مثل العديد من بلدان العالم، تحدي تجديد ومراجعة أساليب التدبير والتخطيط الحضري لجعل الأوساط الحضرية أقل هشاشة وأكثر اندماجا ومجهزة بالبنية التحتية الملائمة.

أهم الإنجازات

لقد مكن التقدم الحضري المطرد الذي عرفه المغرب من ظهور وحدات جديدة ساهمت في نسج الإطار الحضري.

وهكذا تضاعف عدد المدن والمراكز الحضرية في المغرب بين عامي 1994 و2014، من 195 إلى 364 مدينة أو مركزًا. وفي إطار مواكبة هذه الدينامية التي تعرفها التنمية المجالية ولرفع التحديات الحضرية خصوصا في ميادين السكن والنقل الحضري والخدمات الأساسية الأخرى، والحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية، وتماشيا مع المبادئ والتوجيهات العامة للاتفاقيات والأجندات الدولية بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، وضع المغرب لنفسه كهدف رئيسي تطوير تعمير مستدام وعملي يرتكز على التشاور والمشاركة والتحفيز، وإعداد مستقبل المجالات في أفق سنة 2040.

وفي هذا السياق، انخرط قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير في العديد من المبادرات للاستفادة بشكل أفضل من الدور الإيجابي للتمدن من خلال ما يلي:

1. تجديد أسس السياسة الحضرية من أجل تحقيق الانسجام في العمل الحضري، وإعادة التفكير في العلاقات بين مراكز المدن وهوامشها والمناطق القروية، وكذا بين المناطق الميتروبولية وباقي المجالات من أجل تقاسم قيم العيش والتضامن على المستوى الوطني، وعلى المستوى الجهوي والمحلي؛

2. مراجعة نظام التخطيط الحضري من خلال اعتماد مناهج وآليات مبتكرة تتيح تحسين أسلوب الحكامة، وجعل السياسات الحضرية والبرامج القطاعية أكثر انسجاما، وتعزيز تدبير السياسة العقارية، ووضع آليات التمويل؛

3. إعادة تمركز الفاعلين في إطار التنظيم الترابي الجديد كدور الوكالات الحضرية كأداة أساسية لدعم هذا الإصلاح.

وبغية إرساء مبادئ التخطيط الحضري المستدام، عمل قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير على وضع إطار قانوني يتعلق بالتخطيط الحضري يراعي الأولويات المرتبطة بحماية البيئة، وتعميم تغطية مختلف المناطق الترابية بوثائق التخطيط الحضري من الجيل الجديد (**المخططات المديرية للتهيئة العمرانية**) **تشمل** المناطق الميتروبولية، والمدن الكبيرة، والمناطق التي تعرف ضغطا ديموغرافيا أو التي تعرف دينامية حضرية كبيرة. وهذا مكن من تغطية 74 ٪ من الجماعات سنة 2019 بوثائق التخطيط الحضري (1113 جماعة من أصل 1503 جماعة) مقارنة بـ 53,3 ٪ سنة 2016.

وبهدف تحسين وتقوية صمود المناطق في مواجهة المخاطر الطبيعية، تعمل الإدارة على تغطية مختلف المناطق بـ 31 خريطة لقابلية التعمير في أفق سنة 2021 كعملية أولوية قبل إعداد وثائق التخطيط والتدبير الترابي.

وهكذا فقد اعتبر المغرب دائما محاربة السكن العشوائي والحصول على سكن لائق وبأسعار معقولة لمختلف الفئات الاجتماعية أولوية وطنية. كما تم إيلاء اهتمام خاص للحفاظ وترميم الأنسجة القديمة والسكن التقليدي، والتي تشكل تراثا ماديا وغير مادي يمثل تثمينه فرصة للتنمية المحلية.

وتبنت السلطات المكلفة بالإسكان العديد من البرامج بغية تحسين ظروف عيش الساكنة وتقليص مظاهر الإقصاء الاجتماعي، والحد من العجز السكني من خلال تكثيف عرض السكن الاجتماعي، وتحسين الوصول إلى خدمات القرب والمرافق العامة، والحفاظ وإعادة تأهيل الأنسجة القديمة واعتماد مناهج الاستدامة في مشاريع الإسكان، وهذا يتماشى مع الدينامية للانتقال إلى نموذج المدينة المستدامة والشاملة والذي يتوخاه الهدف 11 لأجندة 2030.

وقد رافقت هذه البرامج مجموعة من الإصلاحات همت الجانب المؤسساتي، من خلال تعزيز القطاعين العام والخاص، والتمويل من خلال إنشاء صناديق الدعم، والضرائب من خلال الحوافز الضريبية، والجانب القانوني والتنظيمي من خلال إصلاح الترسانة القانونية والتقنية.

وقد مكنت هذه المجهودات من تحقيق مكتسبات مهمة تتجلى في انخفاض العجز السكني من 1.240.000 وحدة سكنية سنة 2002 إلى مليون وحدة سنة 2007 ثم إلى 425.000 وحدة سنة 2018. وأيضا في الانخفاض المستمر لنسبة السكن البدائي في المدن من 8,4 % سنة 2004 إلى 4 % سنة 2016 ثم إلى 3,6 % في عام 2018.

مبيان 20: تطور نسبة السكن البدائي بالوسط الحضري (%)

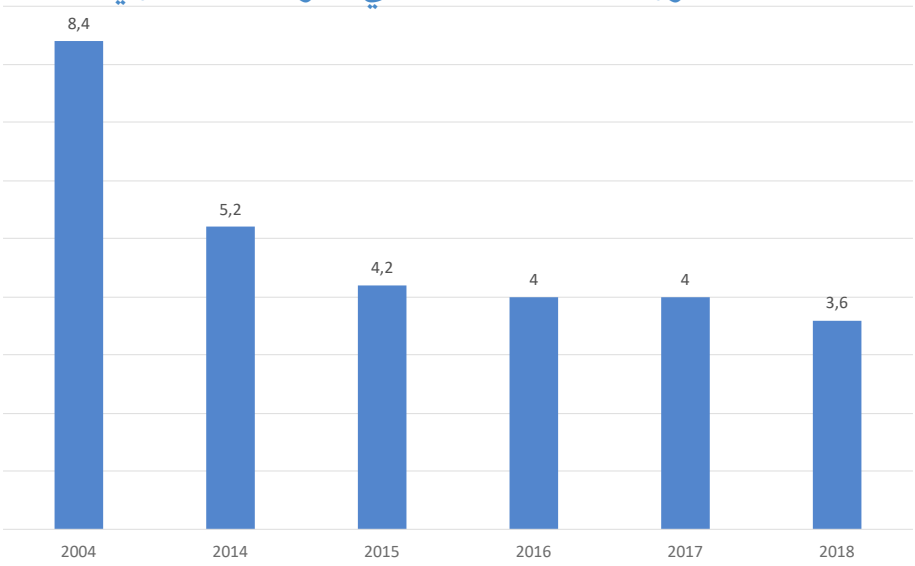

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط

وقد أدت هذه الإنجازات إلى تحسين الظروف المعيشية لآلاف الأسر المغربية (أكثر من 1,5 مليون نسمة صرحوا بتحسن ظروفهم السكنية في إطار برنامج مدن بدون صفيح، أي ما يعادل 419 288 أسرة). كما استفادت أكثر من 120.723 أسرة (أي أكثر من نصف مليون نسمة) من برنامج محاربة السكن الآيل للسقوط، وقد تم تنفيذ 28 عملية في الفترة الممتدة بين 2016 و2019 لتأهيل مجموعة من المنازل لصالح 17.309 أسرة بميزانية تبلغ 1,6 مليار درهم.

لكن تحسين الظروف المعيشية للأسر لا يقتصر على تحسين الظروف السكنية، بل يشمل أيضا النقل الحضري والأمن التي أصبحت أكثر المشاكل المثيرة للقلق في المناطق الحضرية، خاصة في المدن الكبيرة. وإذا كانت 11 مدينة مغربية (الدار البيضاء، ومراكش، ووجدة، وأكادير، والجديدة، والقنيطرة، وطنجة، وتطوان، وبني ملال، والداخلة، والخميسات) قد نفذت بالفعل مخططاتها للنقل الحضري، فإن المديرية العامة للجماعات المحلية تواصل جهودها في دعم الجماعات الترابية، تقنياً ومالياً، لتطوير مخططاتها للنقل الحضري المستدام.

إن تأهيل البنية التحتية الحضرية وتطوير وسائل النقل العمومي يحتلان حاليا مكانة ذات أولوية لدى السلطات العمومية. فتأثيرها الإيجابي لا ينحصر فقط في تحسين انسيابية حركة السير ولكن يساهم أيضا في تقليص عدد حوادث السير في المناطق الحضرية حيث تتركز ¾ من حوادث السير في المغرب.

وهكذا، فقد تم إحراز تقدم في العاصمتين الاقتصادية والإدارية للمغرب من خلال تطوير وتحديث النقل العمومي الحضري (تراموای، حافلات حديثة للنقل الحضري، وتجديد حظيرة سيارات الأجرة). كما تم وضع دليل مرجعي تقني لتأطير جميع عمليات التهيئة وتعزيز تحسيس المسؤولين والمنتخبين بشأن التزاماتهم في مجال السلامة الطرقية.

وتجدر الإشارة إلى إنشاء "صندوق مواكبة إصلاح النقل الحضري والنقل بين المدن" (FART) سنة 2007 وتعديله سنة 2014، والذي ترصد له ملياري درهم سنويًا، يساهم بشكل كبير في تمويل إنجاز مشاريع النقل العمومي في المدن المغربية الكبرى.

إن مشاركة المواطنين ومختلف الفاعلين المحليين في تسيير الشؤون المحلية ووضع السياسات العامة ومراقبتها وتقييمها أصبحت ملموسة أكثر فأكثر بهدف جعل الإجراءات المحلية أكثر فعالية وملائمة للاحتياجات الحقيقية للمواطن.

وفي إطار الحفاظ على التراث الثقافي وتثمينه، أبرم المغرب مؤخرًا مجموعة من اتفاقيات الشراكة لفائدة سبع مدن قديمة بتكلفة إجمالية تبلغ 2,9 مليون درهم. وتهدف هذه المشاريع المبرمجة إلى إعادة تأهيل البنية التحتية الأساسية، والحفاظ على التراث الثقافي، وتحسين الولوج إلى الخدمات الاجتماعية، وتعزيز الجاذبية الاقتصادية والسياحية لهذه المدن.

وتهدف البرامج الأخرى المعتمدة إلى جرد التراث الثقافي والطبيعي وحمايته وتعزيزه، وتعزيز التعرف على التراث كعنصر محوري لهوية غنية ومتنوعة. وقد انتقل عدد الممتلكات الثقافية التي تم جردها ودراستها ونشرها من 242 سنة 2017 إلى 1370 سنة 2018 ثم 600 سنة 2019. وانتقل عدد المواقع وبرامج البحث من 13 في عام 2017، إلى 110 سنة 2018و18 في 2019. في حين بلغ معدل تسجيل وتصنيف المواقع والمعالم التاريخية والممتلكات المنقولة 97 % سنة 2019 مقابل 90 %سنة 2017 .

علاوة على ذلك، ووفقاً لالتزامات المغرب في تنفيذ اتفاقية اليونسكو لعام 1970، ولا سيما تلك المتعلقة بمكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية، وضعت وزارة الثقافة والاتصال دليلاً مرجعيا يهدف إلى تعزيز المعرفة في مجال مكافحة التنقل الغير القانوني وحماية التراث الثقافي.

بالإضافة إلى ذلك، ومن أجل حماية التراث الثقافي للمقاومة والتحرير والحفاظ على الذاكرة التاريخية، أنشأت المندوبية السامية للمقاومين وأعضاء جيش التحرير، بين عامي 2016 و2019، العديد من المعالم التاريخية بتسمية أكثر من 120 مكانا عاما بأسماء المقاومين السابقين وأعضاء جيش التحرير.

فيما يتعلق بالكوارث الطبيعية، فإن الإستراتيجية الوطنية لتدبير المخاطر (2020-2030) جاءت لتدعم الإجراءات والتدابير المتخذة كخلق مركز للرصد والتنسيق (CVC)، وتنظيم الاستعدادات للتدخلات القبلية للأحداث الكارثية، وتجهيز العديد من المواقع بنظم الإنذار ومعدات المراقبة والتنبؤ، وكذلك أخذ هذه الظاهرة في الاعتبار ضمن وثائق التخطيط الحضري عبر بلورة خرائط القابلية للتعمير.

ومن انعكاسات زيادة نسبة التمدن الإنتاج الضخم للنفايات الصلبة، حيث يصبح تدبير جمعها والتخلص منها أكثر صعوبة وتعقيدا بسبب انتشار الأحياء غير القانونية. وقد بذلت السلطات العمومية مجهودات جبارة لمواجهة هذا الوضع من خلال اعتماد العديد من التشريعات وإطلاق البرنامج الوطني للنفايات المنزلية في عام 2008. بفضل هذا البرنامج، عرف معدل جمع النفايات زيادة ملموسة حيث انتقل من 44 % في عام 2008 إلى 95 % في نهاية عام 2019، وبالتالي تجاوز هدف 90 % المستهدف في أفق سنة 2020. كما ارتفع معدل طمر النفايات بالمطارح المراقبة من 11 % سنة 2007 إلى حوالي 63 % في نهاية سنة 2019 .

فيما يتعلق بجودة الهواء، فقد ارتفعت تكلفة تدهورها بين سنتي 2000 و2014 لتصل إلى 9,7 مليار درهم أي ما يعادل 1,05 % من الناتج الداخلي الإجمالي. وإدراكا لأثر هذا التدهور على الاقتصاد الوطني وصحة الإنسان، أصبحت مكافحة تلوث الهواء إحدى الأولويات الوطنية لحماية البيئة والتنمية المستدامة. ولهذا الغرض وضعت السلطات العمومية البرنامج الوطني للهواء (2018-2030) الذي يهدف إلى تحسين جودة الهواء في جميع مدن المملكة، وتعزيز الشبكة الوطنية لمراقبة جودة الهواء، وكذا تعزيز الحكامة والتواصل في هذا المجال.

التحديات الرئيسية

تلعب المدن وخاصة الميتروبلية منها دورا كبيرا في تحديد مستقبل المغرب. إلا أنه، في غياب سياسة حضرية ناجعة وتدابير استراتيجية وقائية، لن يتمكن المغرب من الاستفادة الكاملة من الفرص والإمكانات التي تتيحها عملية التمدن في النمو الاقتصادي، مما قد يؤدي إلى اختلالات اجتماعية وبيئية وإخفاق في الاستجابة لتطلعات المواطنين.

ولتجاوز ذالك يجب وضع ودعم وتنفيذ سياسة حضرية متجددة ومتكاملة تأخذ بعين الاعتبار الديناميات الحضرية الناشئة، والمشاريع المهيكلة الجارية والإصلاحات الجديدة وتتماشى مع الاتفاقيات والالتزامات للدولية.

إن التحديات الرئيسية المتعلقة بالسكن يمكن إيجازها في ما يلي:

- محدودية نظام المراقبة والتتبع لبرنامج "مدن بدون صفيح"، والتزايد المستمر في عدد الأسر والكثافة المرتفعة للأحياء الصفيحية مما يطرح التساؤل حول نجاعة التخطيط والبرمجة الأولية.
- مشكل تعبئة العقار الذي قد يعرقل معالجة الأحياء الصفيحية التي لم تتم برمجتها بعد في بعض مدن؛

فيما يتعلق ببرامج التدخل لمعالجة المباني الآيلة للسقوط والمحافظة على التراث المعماري يمكن تلخيص اكراهاتها في :

- الكثافة السكانية العالية وقلة انخراط السكان والتعقيدات المرتبطة بهذا النوع من المساكن؛
- ضرورة مواكبة إحصاء المباني الآيلة للسقوط بالخبرة التقنية؛

ولضمان ولوج الجميع إلى الأماكن العامة الآمنة ولمكافحة التهميش والتمييز المجالي والاجتماعي في المناطق الحضرية المناطق المحيطة بها يفترض أن تتجاوز بعض الصعوبات المتعلقة وضعف دمج البعد الاجتماعي في المشاريع. وتجدر الإشارة أنه نظرًا للاحتياجات المتزايدة من حيث البنية التحتية والتجهيزات وخدمات القرب (الطرق، الإنارة، وغرس الأشجار، المساحات العمومية والمساحات الخضراء)، يجب بذل المزيد من المجهودات قبل السلطات المحلية (خصوصا تقوية القدرات)؛

من جهة أخرى، يعتبر تحدي النقل الحضري مرتبطًا بالتمدن السريع. وتتعلق التحديات الرئيسية في هذا المجال بتوفر الولوجيات للخدمة (خاصة الأشخاص محدودي الحركة)، وتقريب البنية التحتية والخدمات، والتحكم في مواقف السيارات وحركة المرور، وتحسين النقل العمومي وتطوير التنقل المرن.

فيما يتعلق بالتراث، يلاحظ للأسف اختفاء الممارسات الحرفية القديمة والصعوبات المرتبطة بالتمويل وتدهور التراث جراء التدخلات البشرية والطبيعية. ومع ذلك، فإن تداخل مجموعة من الفرقاء في انجاز بعض الأنشطة، يطرح التحدي المتمثل في حل مختلف الإكراهات المرتبطة بالمساطر والمجالات الرمادية للقانون، والفارق الزمني، والانضمام إلى المجتمع المدني، وما إلى ذلك.

الاستراتيجيات والبرامج

تسعى العديد من البرامج التي تم وضعها إلى تحسين ظروف المعيشية في الأوساط الحضرية، والتي نذكر منها :

- **التصميم الوطني للمنظومة الحضرية (SNAU):** يهدف هذا التصميم إلى تنوير صناع القرار حول هيكلة وتقوية المنظومة الحضرية الوطنية في إطار مبدأ الإنصاف الترابي وتقليص الفوارق بين المناطق الحضرية والقروية، وبين الجهات؛
- **الإستراتيجية الوطنية للتجديد العمراني:** هدفها هو وضع رؤية واضحة لتطوير وتنمية العقار وترشيد استهلاك الأراضي، بهدف بناء نماذج للتنمية المستدامة لمدن الغد وتعزيز قدرات التجديد الحضري؛
- **البرنامج الوطني «مدن بدون صفيح»** الذي يهدف إلى القضاء على جميع أحياء الصفيح لفائدة 421.699 أسرة موزعة على 85 مدينة؛
- **برنامج "المباني الآيلة للسقوط"** الذي يهم التدخل في المساكن الآيلة للسقوط والأنسجة القديمة من أجل حماية الأسر من خطر الانهيار وتحسين ظروفها المعيشية؛
- **برامج السكن الاجتماعي** (برنامج السكن بقيمة 250.000 درهم وبرنامج السكن بقيمة 140.000 درهم) بهدف تمكين الأسر من مختلف الفئات من الحصول على سكن لائق. مما مكن من تنويع العرض وتقليص العجز السكني؛
- **برنامج التأهيل الحضري** الذي يهدف إلى معالجة الاختلالات والتفاوتات المجالية الموجودة في وبين المناطق الحضرية والمناطق المحيطة بها؛
- **التدخل في الأنسجة القديمة.** مجموعة من البرامج التي تهدف إلى تعزيز وإعادة تأهيل هذه الأنسجة، وتحسين جاذبيتها، ورفع دينامية النشاط الاقتصادي، وبالتالي تحسين الظروف المعيشية لسكانها؛
- **البرنامج الوطني لتدبير النفايات المنزلية (PNDM)** . تم إطلاق هذا البرنامج منذ عام 2008 على مدى 15 عامًا، ويعتزم تحسين عملية جمع النفايات المنزلية والمماثلة لها وإضفاء الطابع المهني عليها وكذا إنشاء المطارح المراقبة لفائدة جميع المراكز الحضرية؛
- **الإستراتيجية الوطنية للتنقلات الحضرية** . تم إنجاز هذه الإستراتيجية عام 2008. ويهدف تحديثها لأفق عام 2030 إلى إعداد نظام نقل حضري فعال وذو جودة وبأقل تكلفة، ويحترم البيئة ويضمن الاستدامة المالية، مع إعطاء الأولوية لوسائل النقل العمومي؛
- **البرنامج الوطني للهواء (2018-2030)** . يهدف هذا البرنامج إلى تحسين جودة الهواء من خلال تعزيز الجهود الرامية إلى الحد من الانبعاثات الغازية، وتعزيز المراقبة والإطار القانوني، وكذا التواصل وتحسيس وتوعية الأطراف المعنية والسكان وتعزيز قدرات الجهات الفاعلة والمشاركة في هذا المجال؛
- **برنامج لتأهيل المراكز الصاعدة**؛
- **استراتيجية وطنية لتدبير مخاطر الكوارث الطبيعية**؛
- **برنامج معرفة المواقع الأثرية والبحث االعلمي** وبرنامج الفعاليات لتعزيز التراث الثقافي.
- **عقود-البرامج لتمويل وتنفيذ برامج التنمية المندمجة للجهات**، ولا سيما جهة العيون الساقية الحمراء، كلميم وادي نون، الداخلة - وادي الذهب خلال الفترة الممتدة بين 2016 و2021. وتضم هذه البرامج إنشاء البنيات التحتية الثقافية، وتثمين الموسيقى الحسانية، والنقش على مواقع الصخور وإحداث مركز لنقش الصخور، بالإضافة إلى برنامج رصد التراث غير المادي الحساني وبرنامج المندمج للتنمية الترابية لإقليم القنيطرة (2015-2020).
- **مخطط عمل وزارة الثقافة: في مجال حماية التراث الثقافي** خاصة بالنسبة للممتلكات المنقولة، وضعت وزارة الثقافة والشباب والرياضة بدعم من برنامج التعاون الإسباني، دليلا مرجعيا حول "آليات مكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية". وفي هذا السياق، تم تنظيم دورات تكوينية لفائدة القضاة وضباط الشرطة وأعوان الجمارك.

ينخرط المغرب في الديناميكية الدولية الرامية إلى إحداث تحوُّل نوعي نحو أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة، من خلال تبنيه لمجموعة من الإجراءات، متماشيا مع التوجهات السياسية المحددة بالنسبة للقطاعات الإنتاجية. وإذا كان المغرب قد أحرز بدون شك تقدما ملموسا، خصوصا فيما يتعلق بتدبير الموارد الطبيعية وتدبير النفايات، فلا تزال هناك بعض التحديات التي ينبغي التغلب عليها خاصة تلك المتعلقة بالتكنولوجيا وكذا بالتمويل.

أهم الإنجازات

الإطار القانوني الوطني

يقتضي اعتماد أساليب الاستهلاك والإنتاج المستدامين تعزيز الإطار القانوني في مجال الحفاظ على البيئة والتقييم البيئي. وفي هذا الصدد، ومنذ سنة 2000، تمت المصادقة على مجموعة من القوانين والنصوص التنظيمية، التي تضمنت على وجه الخصوص القانون رقم 03-11 المتعلق بحماية واستصلاح البيئة؛ القانون رقم 03-12 بشأن دراسات التأثير على البيئة والقانون رقم 09-47 المتعلق بالنجاعة الطاقية، والقانون رقم 03-13 المتعلق بمكافحة تلوث الهواء، والقانون رقم 12-39 المتعلق بالإنتاج البيولوجي للمنتوجات الفلاحية والمائية ؛ والقانون 15-77 القاضي بمنع صنع الأكياس من مادة البلاستيك واستيرادها وتصديرها وتسويقها واستعمالها، وكذا القانون رقم 00-28 بشأن تدبير النفايات والتخلص منها.

الاتفاقيات والمعاهدات البيئية المتعددة الأطراف

على الصعيد الدولي، صادق المغرب على أهم الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف المتعلقة بالمواد الكيميائية الخطيرة، ويتعلق الأمر باتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها، واتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة واتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق الموافقة المسبقة عن علم بالنسبة لبعض المواد الكيماويات ومبيدات الآفات الخطيرة المتداولة في التجارة الدولية, كما قام المغرب بالتوقيع على اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق. وفي هذا الإطار، قدم المغرب فعليا 3 تقارير وطنية ويتعلق الأمر بتقريرين حول تنفيذ اتفاقية بازل و تقرير ثالث يخص اتفاقية استكهولم.

الإطار الوطني لأنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة

على المستوى الاستراتيجي، وضع المغرب، سنة 2016، إطارا وطنيا حول "طرق الإنتاج والاستهلاك المستدام" انبثق عنه مخططين قطاعيين: "البناء البيئي والمبنى المستدام" و "الفلاحة و التغذية المستدامة "، في إطار برنامج إقليمي ممول بدعم من الاتحاد الأوروبي.

ولتنفيذ هذا الإطار، تم إطلاق العديد من الأنشطة التي تستهدف، على وجه الخصوص، بناء قدرات مختلف الفاعلين (المجتمع المدني، والقطاع الخاص. . .)، كما تم دعم تنفيذ مشاريع نموذجية في مجال الاقتصاد الدائري على مستوى الشركات والوحدات الصناعية التي تشتغل في أربع قطاعات (الغذاء، والنسيج، والكيمياء، والتعدين).

وفي نفس السياق، تم وضع برنامج دعم وتحفيز المقاولات الوطنية على الانخراط والالتزام في مسلسل الإنتاج المستدام.

تدبير النفايات المنزلية والمواد الكيميائية

يشكل تدبير النفايات، سواء عن طريق الحد من إنتاجها أو من خلال تقليصها وإعادة تدويرها، ركيزة أساسية لإرساء أسس الاقتصاد الأخضر الشامل في المغرب. وانطلاقا من ذلك، تستند السياسة البيئية على البرنامج الوطني لتدبير النفايات المنزلية الذي مكن من تحقيق مجموعة من المكتسبات، إذ بلغ معدل الجمع المهني للنفايات 95 % في نهاية سنة 2019 مقابل 44 % في 2008، بينما بلغ معدل طمر النفايات 63 % مقابل 11 % في 2008. كما بلغ معدل إعادة التدوير 10 % مقابل 6 % فقط سنة 2015 وذلك بفضل جهود الجماعات الترابية بدعم من وزارتي الداخلية و البيئة.

مبيان 21: تطور مؤشرات البرنامج الوطني للنفايات المنزلية (المعدل ب%)

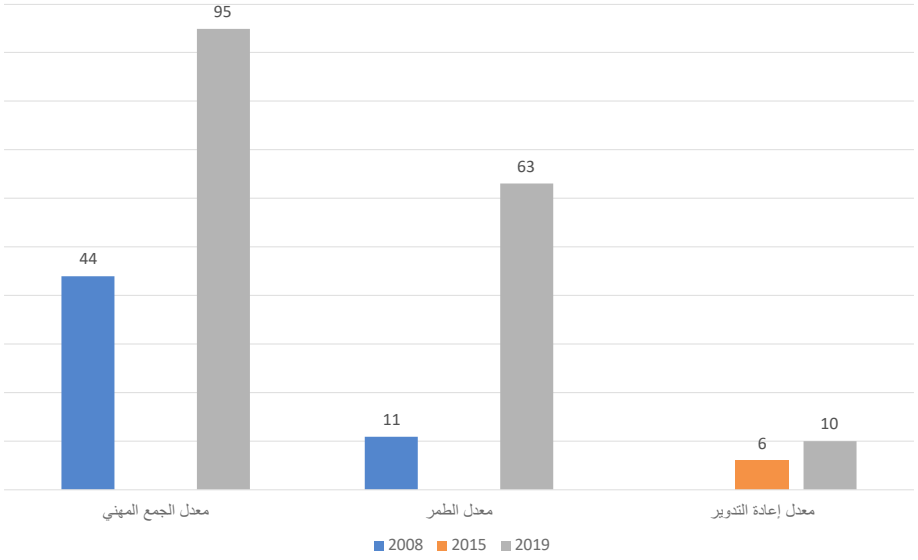

المصدر: وزارة الداخلية

وتولي المرحلة الثالثة من البرنامج الوطني لتدبير النفايات المنزلية أهمية خاصة بالنسبة لإنشاء مراكز الفرز وإعادة التدوير في المنبع وكذا بالنسبة لما يتعلق بتثمين النفايات، الأمر الذي من شأنه تأمين مصادر تمويل إضافية لهذا القطاع ودمج القطاع غير المهيكل في إعادة التدوير.

أما فيما يتعلق بالتدبير الايكولوجي الرشيد للمواد الكيماوية ومخلفاتها، فقد التزم المغرب، بموجب اتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة، باتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لضمان احترام وتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية. وفي هذا الصدد، قدم المغرب برنامجه الوطني الأول المتعلق بتنفيذ أحكام الاتفاقية المذكورة سنة 2006. ويعد التدبير الإيكولوجي السليم والتخلص الآمن من مركبات ثنائي الفينيل متعدد الكلور من بين الإجراءات ذات الأولوية. وفي هذا الإطار، تم إنجاز برنامج وطني بهدف تعزيز الإطار التنظيمي والقدرات الوطنية لضمان التدبير الإيكولوجي الرشيد لمركبات ثنائي الفينيل متعدد الكلور، وكذا إنشاء بنية تحتية محلية لتفكيك المحولات ومعالجة الزيوت والمعدات الملوثة لإعادة استخدامها.

وقد تم فعلا القضاء على 1.080 طناً من معدات ثنائي الفينيل متعدد الكلور ومعالجة 450 طناً من الزيوت الملوثة بها، كما تم إنشاء سجل تجريبي لرصد إصدار و تنقل المواد الملوثة على مستوى بعض الوحدات الصناعية بالإضافة إلى تحفيز هذه الأخيرة على تطبيق النظام العام، والمتعارف عليه دوليا، لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها.

إشراك القطاع الخاص والشركات وإمكانيات التمويل

بهدف إرساء اقتصاد أخضر، تم إحداث صناديق خاصة لتمويل الإجراءات المتعلقة بحماية البيئة وتقليل التلوث الناتج عن الإنتاج الصناعي. ويتعلق الأمر مثلا بصندوق مكافحة التلوث الصناعي، والصندوق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة ....

وفي نفس الإطار تبذل الشركات مجهودات لتبني مفهوم"المسؤولية الاجتماعية للشركات" من خلال إدماج القضايا البيئية في استراتيجيات الإنتاج الخاصة بها وذلك على غرار الاتحاد العام لمقاولات المغرب الذي أطلق علامة "المسؤولية الاجتماعية للشركات" في يناير 2017.

وعلى صعيد آخر، شكل مشروع "كلينتك المغرب" دعوة للمقاولين الشباب والشركات الناشئة والمقاولات الوطنية الصغرى والمتوسطة و فرصة لتعزيز الابتكار في مجال تثمين النفايات واقتصاد الماء والنجاعة الطاقية.

كما تم إطلاق مبادرات أخرى لدعم الاقتصاد الدائري المنخفض الكربون من بينها اعتماد القانون الإطار للميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، الذي يعتبر مرجعا لجميع السياسات العمومية، والذي يعكس إرادة المملكة في ترسيخ جهود النمو الاقتصادي والاجتماعي و الثقافي من منظور الاستدامة. و يعد مبدأ المسؤولية من بين المبادئ المنصوص عليها في هذا القانون الإطار الذي يقضي إلزام كل شخص بإصلاح الأضرار التي يلحقها بالبيئة، كما ينص على مبدأ المسؤولية الموسعة للمنتجين. وقد تم تدشين منظومات لتثمين بعض النفايات (البطاريات، والإطارات، والزيوت العادمة، ومخلفات المعدات الكهربائية والإلكترونية ...) إلى جانب إطلاق البرنامج الوطني لتقليص وتثمين النفايات الذي يرتكز على خصائص كل جهة من جهات المملكة الاثني عشر حيث تم تحديد، بالنسبة لكل جهة، الحجم الإجمالي لمختلف أنواع النفايات المنتجة وإسقاطاتها لسنة 2030، بالإضافة إلى

تطوير قطاعات تثمين النفايات لتمكين الساكنة المحلية من الاستفادة من ثروات المنطقة ومن الوظائف الخضراء الناتجة عن هذه الأنشطة. هذا بالإضافة إلى دعم وتشجيع مبادرات وضع العلامات البيئية وإصدار الشهادات البيئية مثل ملصق لمزارع الإيكولوجيا الزراعية وعلامة المفتاح الأخضر للمنشآت السياحية.

وفيما يتعلق بالنقل، فقد تم اعتماد معيار للحد من التلوث يعادل معيار "أوروIV" للموافقة على السيارات الجديدة، مما أدى إلى انخفاضٍ كبير في استهلاك الوقود وتحسين جودة الهواء. كما يعمل المكتب الوطني للسكك الحديدية على إشهاد بعض الأنشطة كالصيانة وتلك المتعلقة بالبنية التحتية وحركة المرور - إزو 14001 - .

ومن جهة أخرى، يتيح التحول الرقمي واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال فرصة للجهات الفاعلة للمشاركة في الاستهلاك والإنتاج المستدامين. فعلى سبيل المثال، اعتمدت الوكالة الوطنية للموانئ الشباك الوحيد "بورت نيت". ويمكن هذا النظام الجديد من تركيز كافة المساطر المتعلقة بعمليات الاستيراد والتصدير داخل نظام معلوماتي بغرض تبسيط وتسريع الإجراءات الشكلية لدخول وخروج البضائع، وتسريع التخليص الجمركي، مما مكن من تقليص مدة انتظار البواخر وعمليات الشحن والتفريغ وهو ما نتج عنه اقتصاد في الوقت و الجهد.

التعليم و التحسيس

ترتكز استراتيجية تبني أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة على بعد آخر يتمثل في التعليم. وفي هذا المجال، تبذل مؤسسة محمد السادس لحماية البيئة جهوداً كبيرة لتعليم وتحسيس الأطفال والشباب بمدى أهمية البيئة والتنمية المستدامة، ولا سيما من خلال البرنامج الدولي 'المدارس البيئية' (6-12 سنة) والذي يضم 2160 مدرسة تنتمي إلى مختلف جهات المملكة. وفي نفس السياق، افتتحت مؤسسة محمد السادس لحماية البيئة، خلال سنة 2019، المركز الدولي الحسن الثاني للتكوين في مجال البيئة بهدف التوعية والتعليم والتكوين في مجال البيئة. " ولنفس الغاية أطلقت المؤسسات المعنية مبادرات أخرى لا تقل أهمية وتتمثل على وجه الخصوص في إنتاج ونشر مواد توعوية سمعية بصرية ومكتوبة، تتمثل في الكبسولات الإعلامية والكتيبات والنشرات والملصقات، وما إلى ذلك، كما تتجلى في تطوير وحدات متنقلة للتحسيس والتوعية البيئية "القافلة الخضراء".

التحديات الرئيسية

يقتضي التحول نحو أنماط إنتاج واستهلاك مستدامة، انخراط المستهلكين من خلال تحديد أسعار تنافسية للمنتجات الخضراء وكذا دمج القطاع غير المهيكل، ولا سيما في مجال تدبير النفايات وإعادة تدويرها. كما لا تزال هناك عدة تحديات تتمثل في الحاجة إلى:

- مواكبة وتوعية المنتجين بشكل عام والشركات الكبرى والمتعددة الجنسيات بشكل خاص ؛
- نهج تحول ثقافي على مستوى الأفراد ؛
- دعم وإنشاء المهن الخضراء، وتحسيس المواطنين والشركات بالمسؤولية مع ضرورة تشجيع الابتكار والبحث والتطوير.

الاستراتيجيات والبرامج

اعتمد المغرب مجموعة من الإجراءات والاستراتيجيات التي تهدف إلى تحقيق الانسجام بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية والحفاظ على البيئة. ولعل من أهمها:

- رؤية **2020 للسياحة** : لقد تم دمج عدد من الاعتبارات المتعلقة بالبعد البيئي في هذه الإستراتيجية، ولا سيما تشخيص المشاكل البيئية حسب المواقع وذلك لتحديد عتبة للكثافة السياحية حسب كل مجال ترابي من أجل ضمان نموذج تنمية سياحية مسؤول، ومحترم للبيئة. كما تم العمل على تعزيز التحسيس والتواصل من خلال إدراج الاهتمامات البيئية في الدلائل السياحية؛
- **البرنامج الوطني للنفايات المنزلية**: الذي تم إطلاقه سنة 2008 لضمان الرفع من نسبة جمع النفايات بطريقة مهنية إلى مستوى 90 % سنة 2020 و100 % في 2030؛ وكذا إنجاز مطارح مراقبة لصالح كل المراكز الحضرية (100 %) مع إعادة تأهيل كل المطارح غير المراقبة بحلول سنة 2022 كما يرمي هذا البرنامج إلى تعميم التصاميم المديرية على كل عمالات وأقاليم المملكة وكذا تطوير عملية فرز وتدوير وتثمين النفايات بإنجاز مشاريع نموذجية لرفع مستوى التدوير إلى 20 % والتثمين الإضافي في أشكال أخرى بنسبة 30 % من النفايات بحلول سنة 2022. ولتعزيز البرنامج الوطني للنفايات المنزلية وتسريع وتيرة إنجازه، تم وضع برنامج عمل سنوي. كما تم وضع مخطط عمل وطني يرتكز على هيكلة القطاعات التي تشتغل على تثمين النفايات البلاستيكية والبطاريات والزيوت المستعملة وكذا الإطارات والورق ومخلفات البناء والمعدات الإلكترونية؛
- **البرنامج الوطني لتثمين النفايات**: تم وضع هذا البرنامج من أجل تقليص حجم النفايات و تعزيز قطاع جمع وتدوير وتثمين النفايات وكذا استعمال مواد بديلة محافظة على البيئة على مستوى كافة أرجاء المملكة. كما يهدف البرنامج إلى تطوير منظومات لتثمين النفايات البلاستيكية والبطاريات و العجلات المستخدمة والزيوت المستعملة وكذا الإطارات والورق ومخلفات البناء والمعدات الإلكترونية؛
- **البرنامج الوطني للتطهير السائل ومعالجة المياه العادمة**: والذي انطلق سنة 2006 بهدف تحسين

الشروط الصحية في الجماعات المعنية والتأهيل البيئي للأحواض المائية. ويرتكز على تأهيل وتوسيع شبكة التطهير، وتوصيل وتقوية الشبكة المائية، وإنجاز محطات للمعالجة، وتجديد المعدات واقتناء معدات العمل. وقد تم، سنة 2019، إطلاق مرحلة جديدة من هذا البرنامج تحت اسم ' البرنامج الوطني للتطهير المندمج' بهدف تعزيز بناء محطات معالجة المياه العادمة وكذا استخلاص موارد المياه غير التقليدية ؛

- **ميثاق مثالية الإدارة 2019-2021**، الذي تم إعداده تفعيلا لمضامين الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة. ويروم هذا الميثاق إلى تنزيل مفهوم الإدارة النموذجية في مجال التنمية المستدامة من خلال تشجيع الإدارة العمومية على إعطاء المثل خاصة على مستوى ترشيد الموارد الطبيعية والمحافظة على البيئة، كالاقتصاد في الماء، وتحقيق النجاعة الطاقية واللجوء قدر المستطاع إلى الطاقات المتجددة، وتشجيع التنقل المستدام، وكذا إرساء أسس التدبير المستدام للنفايات؛

- **مخطط إصلاح دعم الوقود الأحفوري**، يعتبر تنفيذ هذا المخطط جزءا من انخراط المغرب في الالتزامات الدولية للتخفيف من آثار تغير المناخ من خلال الحد من استخدام الوقود الأحفوري والحد من انبعاثات الغازات الدفيئة. وقد اكتسبت التجربة المغربية في هذا المجال اعترافا أمميا حيث اعتبر المغرب نموذجا في إصلاح دعم الوقود الأحفوري من قبل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) وذلك خلال تقريره لعام 2019 بشأن السلع الأساسية والتنمية.

اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره

انخرط المغرب مبكرا وبشكل إرادي في مكافحة آثار التغيرات المناخية وذلك عبر نهجه لمقاربة استباقية ومسؤولة تتمثل في تعزيز منظومته المؤسساتية والقانونية وكذا إطلاق عدة برامج مهيكلة ذات بعد مناخي. و تنبثق هذه الإنجازات عن إرادة سياسية على أعلى مستوى تترجمها كذلك الجهود التي تبذلها المملكة من أجل الوفاء بالتزاماتها الدولية فيما يخص الحد من انبعاث الغازات الدفيئة والتي تضمنتها المساهمة المحددة وطنيا التي قدمها المغرب.

ورغم كون حصة المغرب من انبعاثات الغازات الدفيئة تظل جد ضئيلة (حيث لا تتعدى 86123,7 جيجا جرام من مكافئ ثاني أكسيد الكربون خلال سنة 2016) فهو يعد من بين أكثر البلدان انخراطا في وضع الاستراتجيات الهادفة إلى الحد من آثار التغير المناخي. ويبدو ذلك جليا من خلال مصادقته على اتفاقية باريس في شتنبر 2016 وتقديمه، في إطار هذه الاتفاقية، لأول مساهمة محددة وطنيا في 19 شتنبر 2016. وتتم حاليا مراجعة هذه المساهمة الوطنية في إطار عملية تشاورية واسعة مع جميع الأطراف المعنية وذلك من أجل الرفع من قيمتها، وفقاً لالتزامات المغرب تجاه اتفاق باريس، حيث سيجري تقديمها إلى أمانة الاتفاقية الإطار للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ خلال سنة 2020.

وفي نفس السياق، قدم المغرب بلاغه الوطني الثالث في 2016 بالإضافة إلى تقريرين حول وضعية الانبعاثات بالمملكة سنتي 2016 و2019. وهو في صدد إعداد البلاغ الوطني الرابع الذي من المنتظر تقديمه في نهاية سنة 2020.

أهم الإنجازات

تأثير التغيرات المناخية على المغرب

يعتبر المغرب من بين أكثر بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط المهددة بآثار التغيرات المناخية و ذلك نظرا لموقعه الجغرافي، وظروفه المناخية وكذا تنوع أنظمته البيئية. فموازاة مع التغير التدريجي في أحوال الطقس، تتجلى آثار تغير المناخ أيضًا من خلال تزايد وتيرة وحدة الظواهر المناخية القصوى مثل موجات البرد و الحرارة القصوى، والجفاف، والفيضانات، والانهيارات الأرضية، وما إلى ذلك مما تتسبب فيه الكوارث الطبيعية والتي تخلف خسائر هامة يمكن أن تعرقل جهود البلاد من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وبالنظر إلى تاريخ الكوارث الطبيعية التي اجتاحت المغرب خلال العقود الأخيرة، يلاحظ أن أهم المخاطر من حيث الآثار على الصعيد البشري والمادي تتعلق بصفة خاصة بالفيضانات والزلازل والانهيارات الأرضية.

و يظل القطاع الفلاحي في المغرب و خصوصا الفلاحة البورية، عرضة لتقلبات المناخ حيث يزيد الاضطراب المناخي من هشاشة القطاع. فعلى سبيل المثال، يمكن لمحصول الحبوب، من سنة جافة إلى سنة ماطرة، أن ينتقل من 4 إلى 17 قنطار للهكتار، كما تتأثر الزراعة المسقية بدورها بتغيرات المناخ حيث أن الاحتياجات المائية لهذه المحاصيل قد ترتفع من 7 إلى 12 % بسبب زيادة درجات الحرارة والتبخر.

و يتأثر كذلك قطاع البنيات التحتية وخاصة تلك المتعلقة بالطرق، بالظواهر القصوى التي يشهدها المغرب، حيث تكلف إصلاح الأضرار الاستثنائية التي لحقت بالبنيات التحتية للطرق جراء الفيضانات التي شهدتها البلاد بين عامي 2008 و2011، حوالي 4 مليار درهم. كما نجم عن الفيضانات الاستثنائية سنتي 2014-2015 ضرر بالغ بسبب تأثيرها على الشبكة الطرقية الوطنية بالجماعات المتضررة حيث تم تقييم ذلك بـ 1756 مليون درهم خلال الدورة الشتوية 2014-2015.

وقد تسببت اضطرابات المناخ هذه في خسائر كبرى للبنيات التحتية بانهيار جسرين في أكادير والحوز، بالإضافة إلى انهيارات أرضية، وتلف في بنيات الصرف الصحي وتدهور قارعة الطرق. وقد كان لهذا الضرر تداعيات خطيرة على حركة المرور مما انعكس سلبا على مستعملي الطرق واضطرهم إما إلى الانتظار لساعات طويلة أو إلى نهج مسافات طويلة لبلوغ هدفهم.

جدول 3: عدد الجرحى أو الوفيات بسبب الكوارث الطبيعية

المؤشرات	2016	2017	2018	2019
الفيضانات				
عدد الوفيات	26	4	4	38
عدد الجرحى	485	10	7	30
انهيار الأراضي				
عدد الوفيات	5	0	1	15
عدد الجرحى	9	0	0	0
انهيار المباني				
عدد الوفيات	5	7	8	0
عدد الجرحى	22	3	6	0

المصدر: وزارة الداخلية

أما فيما يتعلق بتدبير مخاطر حرائق الغابات، فقد تم بذل جهود كبيرة، بشراكة بين القطاعات المعنية، وذلك في إطار المخطط المديري للوقاية ومحاربة حرائق الغابات بالمغرب الهادف إلى منع وتخفيف تداعيات هذه الآفة على الموارد الغابوية وممتلكات السكان.

مبيان 22: تطور معدل المساحات المحروقة من الغابات بالمغرب

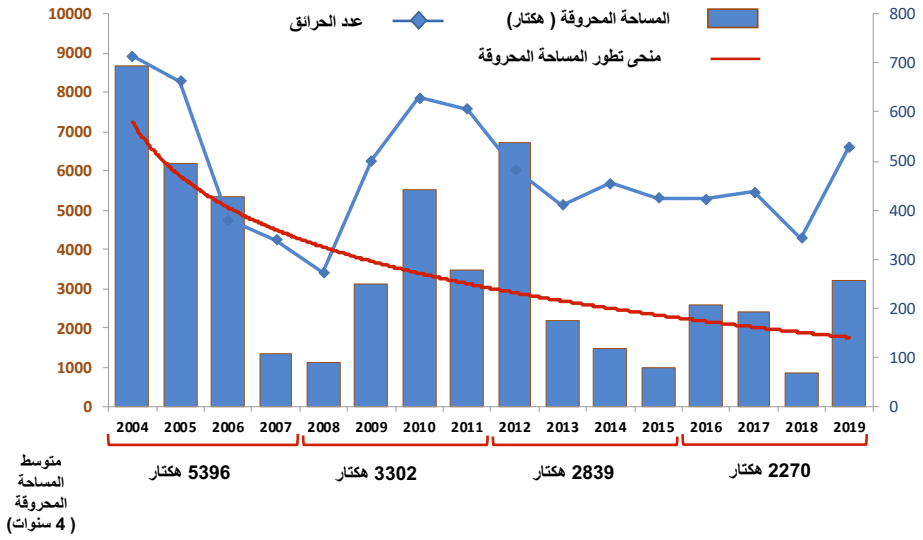

المصدر: قطاع المياه والغابات

بالفعل، يشير تحليل البيانات الخاصة بالحرائق إلى تقلص متوسط المساحة المحروقة.

وقد أحدث المغرب منذ سنة 2009 صندوقا خاصا لمكافحة آثار الكوارث الطبيعية، كما قام ابتداء من سنة 2016، وبدعم من البنك الدولي، بوضع برنامج حكومي للتدبير المندمج لمخاطر الكوارث الطبيعية والذي سمح بتقديم دعم سنوي للمشاريع، تستفيد منه الإدارات والمؤسسات العمومية وكذا الجماعات الترابية.

جهود المغرب من أجل حماية ساكنته وترابه من آثار التغيرات المناخية

لقد وضع المغرب رؤية وطنية في أفق سنة 2030 لجعل ترابه وحضارته أكثر مقاومة في مواجهة التغير المناخي مع ضمان الانتقال السريع نحو نمو اقتصادي منخفض من حيث مخلف الكربون. ولهذا الغرض، يتم بذل العديد من الجهود على مستويات مختلفة تتمثل في:

- **تقوية نظام الحكامة** من خلال تعزيز الإطار المؤسساتي والقانوني المتعلق بتغير المناخ عبر مأسسة المنظومة الوطنية لجرد الغازات المسببة للاحتباس الحراري (المرسوم رقم 2-18-74 المؤرخ 21 مارس 2019 والذي يهدف إلى جمع ومعالجة المعلومات المتعلقة بالأنشطة القطاعية التي تعد مصدرا لانبعاث الغازات الدفيئة وكذا مختلف البيانات الضرورية لإعداد الجرد الوطني لهذه الانبعاثات، وفقًا للمعايير الدولية) وكذا إنشاء إطار مؤسساتي وطني لتغير المناخ بإحداث اللجنة الوطنية للتغيرات المناخية والتنوع البيولوجي (المرسوم رقم 2-19-721 المؤرخ 27 أبريل 2020)، وهي هيئة للتشاور والتنسيق من أجل تنفيذ السياسة الوطنية في مجال محاربة التغيرات المناخية والمحافظة على التنوع البيولوجي.

ومن جهة أخرى، تم إنشاء مركز للكفاءات في مجال التغيرات المناخية لتعزيز مهارات الفاعلين ذوي الصلة في مختلف الأقطاب (العمومي، الاقتصادي، البحث والتكوين، المجتمع المدني، الجماعات الترابية، ...) كما يعد أداة للتطوير ونشر المهارات في ميدان التغير المناخي منفتح على محيطه الإقليمي والأفريقي.

ولتعزيز الجانب القانوني، يتم وضع مشروع قانون يهدف إلى رسم المبادئ الأساسية لخطة العمل الوطنية بشأن المناخ، كما يحدد الأهداف الوطنية لمكافحة تغير المناخ ويساهم في الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة هذا التغير، من خلال التنفيذ الفعال والموافق لاتفاق باريس بشأن المناخ.

- **بناء القدرة على الصمود والتكيف مع التغيرات المناخية بالنسبة للسكان والموارد الطبيعية والأنظمة الإيكولوجية والقطاعات الإنتاجية الأكثر حساسية لتغير المناخ.** وقد ركزت تدابير التكيف مع تغير المناخ في البداية على الموارد المائية والقطاع الفلاحي والموارد السمكية والغابات والتنوع البيولوجي. في حين يتم بعد ذلك، إيلاء أهمية إضافية للأنظمة البيئية الحساسة (الواحات والجبال والسواحل)، والبنية التحتية للطرق، والتربة، والسكنى بالإضافة إلى صحة ورفاهية المواطنين؛
- **الالتزام الطوعي بخفض انبعاثات الغازات الدفيئة.** في هذا الصدد، التزم المغرب طواعيًة خلال مساهمته المحددة وطنيا والمقدمة سنة 2016، بالحد من انبعاثات غازات الدفيئة التي تسعى إلى تحقيق هدف غير مشروط يتمثل في التخفيض بنسبة 17 % من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري في سنة 2030 قياساً بالانبعاثات المقررة في نفس السنة بحسب السيناريو العادي لسير الأعمال، مع تخفيض بنسبة 25 % مرهون بالحصول على دعم مالي من طرف المنتظم الدولي، مما يرفع التخفيض الكلي لانبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري إلى نسبة 42 % سنة 2030 قياساً بالانبعاثات المقررة في نفس السنة بحسب السيناريو العادي لسير الأعمال، لا سيما في مجالات الطاقة والفلاحة والغابات والنقل والنفايات والصناعة والإسكان؛
- **انخراط الجماعات الترابية في الدينامية المناخية** حيث تولي السياسة الوطنية للمناخ اهتماما خاصا للجهات وذلك من خلال إدماج التدبير المندمج لتغير المناخ في مقتضيات التخطيط والتدبير على مستوى الأقاليم و الجهات. وتتعلق هذه الركيزة أيضًا بتعميم التصاميم المناخية الجهوية، كما تهدف إلى الرفع من التوعية المجالية والتعريف بشأن تغير المناخ. و فيما يتعلق بهشاشة المناطق الحساسة، تم إطلاق مشروع لإعادة دعم النظم البيئية الفلاحية في الواحات من خلال مقاربة مندمجة ومستدامة لتنشيط هذه النظم البيئية بجهة درعة-تافيلالت ؛
- **بناء القدرات والتعاون جنوب-جنوب:** بغية تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب، أطلقت المملكة المغربية العديد من المبادرات الوطنية والقارية، وخصوصا تلك التي تم إطلاقها خلال الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف حول التغير المناخي (كوب 22) المنظمة بالمغرب. ويتعلق الأمر بالمبادرة الثلاثية لتعزيز الاستقرار والأمن والاستدامة لمواجهة الهجرة الناجمة عن التدهور البيئي والتغير المناخي، والمبادرة الثلاثية لتكييف الفلاحة بإفريقيا مع التغير المناخي. وتدخل في نفس الإطار المبادرات المتعلقة بإحداث لجن المناخ الثلاثة " لجنة الساحل ولجنة الكونغو ولجنة جزر القمر". ويرافق مركز الكفاءات بالمغرب تفعيل هذه اللجن من خلال تحديد مخططات الاستثمار وكذا آليات التمويل المناسبة لتنفيذها.

- **الحصول على التمويل**. في هذا الإطار، وضع المغرب برنامجًا وطنيا استراتيجيًا مع الصندوق الأخضر للمناخ يعكس الأولويات القطاعية الرئيسية من حيث المشاريع والبرامج التي سيتم تمويلها من قبل هذا الصندوق، بالإضافة إلى تعزيز الولوج المباشر للتمويلات المتاحة من قبل هذا الصندوق وذلك بدعم المؤسسات الوطنية مثل وكالة التنمية الفلاحية وصندوق الايداع والتدبير-الرأسمال و التجاري وفا بنك علما أن مؤسسات أخرى هي في طور الاعتماد. وتتوفر المملكة على ست مشاريع معتمدة من لدن الصندوق الأخضر للمناخ، بما في ذلك 3 مشاريع وطنية و 3 مشاريع أخرى مشتركة. كما استفاد المغرب من دعم العديد من المبادرات الدولية، بما في ذلك الشراكة من أجل المساهمات المحددة وطنيا والتسهيلات الممنوحة لمشاريع التخفيف من الإنبعاثات الدفيئة وكذا من طرف وكالة التعاون الدولي الألماني. ومن جهة أخرى، يتم اعتماد وتنفيذ استراتيجيات محلية للحد من المخاطر من خلال إنجاز المشاريع المخصصة لتدبير المخاطر، والتي يمكن تمويلها بشراكة مع صندوق مكافحة الكوارث الطبيعية. كما يتم ذلك أيضًا من خلال بناء القدرات بما فيها قدرات العنصر البشري المتعلقة بتدبير مخاطر الكوارث. وفي نفس السياق، تم إطلاق مبادرات أخرى من قبل القطاعات الوزارية على غرار برنامج الخبرة للتمويل من أجل المناخ، الذي أطلق بشراكة مع الإدارة العامة للجماعات المحلية بوزارة الداخلية والجمعية المغربية لرؤساء المجالس البلدية وجمعية جهات المغرب،و بدعم من الصندوق العالمي لتنمية المدن.
- **التواصل والتعليم والتحسيس**. يعمل المغرب على تطوير المناهج الدراسية التي تتعلق بتغير المناخ من خلال 1) إعداد المدرسين المتخصصين في الموضوع، 2) إدراج برامج تحسيسية في مختلف المدارس والجامعات، و3) تطوير مناهج دراسية ذات صلة بالتغير المناخي، مخصصة لمختلف المستويات الدراسية وذلك من خلال وضع مواد وأنشطة تربوية ملائمة.

التحديات الرئيسية

- لمواجهة تحدياته الناجمة عن تغير المناخ، من الضروري أن يتبنى المغرب مقاربة ترتكز على معالجة مكامن الهشاشة ومواجهة كذلك مختلف التحديات الأخرى، وخصوصا:
- **إتقان آليات الحكامة والتنسيق المؤسساتي** المرتبطة بتغير المناخ: حيث تهم القضايا المتعلقة بالتغيرات المناخية العديد من الفاعلين في حين تبقى المسؤوليات متداخلة فيما بينها في بعض الأحيان مما يقتضي وضع نظام حكامة فعال لضمان تناسق وتماسك السياسات العامة على المستويين الأفقي والعمودي؛
- **تعزيز قدرة البلاد على التكيف وجعل العمل المناخي على المستوى المحلي**: من الواضح أنه على الرغم من الطرح المتواصل لقضية التكيف مع التغير المناخي في الخطابات الوطنية إلا أن التعاطي مع هذه المسألة في السياسة العمومية يتسم بالبطء. فغالبًا ما تقتصر الاستجابات للضغوط والأخطار المتعلقة بالمناخ في الاستراتيجيات القطاعية على تدابير الطوارئ التفاعلية قصيرة المدى، دون الأخذ بعين الاعتبار التغيرات المناخية المستقبلية واحتياجات المناطق. ومن أجل ذلك، يجب تعزيز قدرات الجماعات الترابية على التكيف مع تغير المناخ، خصوصا في قطاعات الماء والفلاحة والبنيات التحتية وخصوصا تلك المتعلقة بقطاع النقل؛
- **تعزيز الوقاية من المخاطر وتدبيرها**: تواجه مسألة الاستعداد للمخاطر وحسن تدبيرها عدة تحديات تتمثل في مجملها في تعدد الجهات المتدخلة وضعف التنسيق فيما بينها، كما تعاني من التكلفة الباهظة لعملية الاستجابة في الوقت اللازم للطوارئ مما يجعل من الصعب الاستفادة من التجارب السابقة لتحديد الوسائل الضرورية للوقاية والتعافي وإعادة التأهيل؛
- **تعزيز التعريف بالإشكالات البيئية** حيث يعتبر فهم الظواهر والتوعية والوصول إلى المعلومات البيئية إضافة إلى بناء القدرات من العناصر الأساسية التي يجب تعزيزها في هذا الإطار؛
- **التمويل:** في هذا الصدد، من اللازم تعزيز التوافق و التكامل بين تمويل متطلبات التنمية وتمويل المناخ مع محاولة الوصول إلى مصادر تمويل جديدة ومبتكرة، ومن أهمها الصناديق الخاصة.

الاستراتيجيات والبرامج

تتم بلورة رؤية المغرب لمكافحة تغير المناخ من خلال إنجاز مشاريع مهيكلة على صعيد جميع القطاعات الاقتصادية، و ذلك من خلال تبني سياسة طاقية رائدة تتميز بالنجاعة الطاقية ؛ بالإضافة إلى سياسة تعبئة وتنمية وتثمين الموارد المائية ومكافحة الفيضانات والجفاف. ويتم ذلك أيضا من خلال التخطيط الفلاحي لتوفير الأمن الغذائي للسكان مع نهج سياسة النقل المستدام ومقاربة اجتماعية للسكن وكذا التدبير والاستغلال المستدامين للموارد السمكية.

وفي هذا الإطار، أدرج المغرب تدابير تتعلق بتغير المناخ في استراتيجياته وتخطيطه الوطني، وذلك من خلال:

- **الإستراتيجية الوطنية لتدبير مخاطر الكوارث الطبيعية (2020-2030)** والتي تندرج في المقاربة التي تمليها المعايير الدولية، ولا سيما معايير "إطار سينداي" للفترة 2015-2030 للحد من مخاطر الكوارث.

وترتكز المحاور الخمس الرئيسية لهذه الإستراتيجية حول **1**- تعزيز الحكامة المتعلقة بتدبير المخاطر الطبيعية، **2**- تحسين فهم وتقييم هذه المخاطر -**3**; وضع آليات من أجل الوقاية من هذه الكوارث و تحسين مستوى الاستعداد من أجل التصدي لها، و – **4** الاستعداد لإعادة البناء والتأهيل والإعمار و – **5** تعزيز البحث العلمي والتعاون الدولي وبناء القدرات في إدارة المخاطر. وقد رافق هذه الإستراتيجية إعداد مخطط تنفيذي خماسي للفترة ما بين 2020-2025 يتكون من 18 برنامجًا و 56 مشروعًا. كما تم وضع خطة استعجالية للإجراءات ذات الأولوية للفترة الثلاثية 2020-2022 لمعالجة أوجه القصور من حيث الاستعداد وتدبير هذه المخاطر. وقد تم بالفعل تشكيل لجنة وزارية للتنسيق، على شكل لجنة مركزية تُلحق بها فروع جهوية. وتتعلق الخطوة التالية بتعزيز وإصلاح الإطار القانوني والتنظيمي الوطني لتدبير المخاطر الطبيعية؛

- **الإستراتيجية الوطنية طويلة الأمد المنخفضة الكربون لعام 2050** والتي يتم إعدادها بالتشاور مع مختلف القطاعات والتي تهدف إلى الاستفادة من إنجازات المغرب في مجال التحول الطاقي، وضمان تنفيذ وتناسق السياسات العمومية في هذا المجال، مع الأهداف الطويلة الأمد، من خلال وضع قائمة بالتوجيهات الهيكلية للحد من الكربون في الاقتصاد الوطني وكذا تشجيع التحول الطاقي وما صاحبهم من دينامية نظمية؛
- **عملية وضع المخطط الوطني للمناخ**، الذي يحدد معالم رؤية المغرب في أفق سنة 2030 مرتكزا بذلك على تدابير و توجهات الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة و المساهمة المحددة وطنيا،وعلى مختلف الاستراتيجيات القطاعية. ويهدف المخطط إلى إرساء نموذج تنموي منخفض الكربون وقادر على التكيف مع المناخ. كما يسعى إلى تعبئة كافة الفاعلين القطاعيين والمحليين. يطمح هذا المخطط كذلك إلى توفير استجابة ملموسة لالتزامات المغرب، سواء من حيث التكيف مع التغير المناخي أو التخفيف من انبعاثات الغازات الدفيئة؛
- **صياغة المخطط الوطني للتكيف** وقد تم تنفيذ هذه العملية وفقاً للمبادئ التوجيهية التقنية التي اعتمدتها أمانة الاتفاقية الإطار للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ. وتتضمن خطة العمل الوطنية ثلاثة أهداف رئيسية، وهي: (1) تعزيز الصمود والتكيف بالنسبة للساكنة وللتراب الوطني بصفة ملائمة و مستعجلة (2) الرفع من الدعم السياسي رفيع المستوى بشأن للتكيف على الصعيد الوطني و(3) تعبئة الدعم التقني والمالي على المستوى الدولي بخصوص القدرة على التكيف.

ويشكل مسلسل صياغة المخطط الوطني للتكيف فرصة لتنسيق وإقامة الروابط الضرورية بين مختلف الالتزامات الدولية الحالية بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة وإطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث؛

- **التصاميم المناخية الجهوية** حيث تم إنهاء التصاميم الخاصة بجهتي سوس-ماسة ومراكش-آسفي علما أنه من المقرر تعميم هذه التصاميم على باقي الجهات خلال سنتي 2020 و2021؛
- **إنشاء نظام للتتبع والإبلاغ والتحقق** من أجل الإيفاء بالتزامات اتفاق باريس. ويغطي هذا النظام الجاري تنفيذه 3 أنواع من أنظمة التتبع والإبلاغ ويتعلق الأمر بكل من انبعاثات الغازات الدفيئة، وإجراءات التخفيف (مثل مراقبة وتقييم نتائج السياسات أو مشروعات التخفيف)، وكذا الدعم المقدم والمتوصل به، مثل رصد منح الموارد المناخية (المالية والتكنولوجية وغيرها) التي تقدمها الدول أو المنظمات الدولية؛
- **مخطط عمل وطني لملوثات المناخ القصيرة الأمد** والذي يجري إعداده في إطار الشراكة مع التحالف من أجل المناخ والهواء النقي الذي أصبح المغرب شريكاً رئيسياً له منذ سنة 2014؛
- **برنامج التأمين الفلاحي**: من أجل مكافحة آثار التقلبات المناخية على هذا القطاع، تشجع الدولة الفلاحين على الانضمام إلى هذا البرنامج من خلال منتوجين للتأمين : أحدهما للتأمين الشامل بالنسبة للحبوب والبقوليات والبذور الزيتية، مما زاد من المساحة المؤمنة من 327 ألف هكتار سنة 2011 إلى أكثر من مليون هكتار سنة 2016. ويتعلق التأمين الآخر بقطاع الفواكه مما يضمن التأمين ضد 6 أخطار (الصقيع والبرد وارتفاع منسوب المياه في الحقول ودرجات الحرارة المرتفعة والرياح القوية والشرقي) والذي يهدف إلى تأمين مساحة سنوية تبلغ 50.000 هكتار سنة 2020.

حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة

تلعب المحيطات والبحار والسواحل، التي يتوفر عليها المغرب، أدوارا جيو- استراتيجية متعددة، من الناحية السياسية والاقتصادية والبيئية. وبالتالي، فإن تدبير هذه النظم البيئية وحفظها واستغلالها بشكل مستدام يدخل في صميم أولويات السلطات العمومية.

ويعتبر الساحل، الممتد على واجهتين بحريتين بطول يناهز3500 كلم والمتميز بغنى الموروث الثقافي، المكون الأساسي لهذه النظم، كما يعد من الفضاءات الأكثر هشاشة مع وجود مواقع تستطيع احتواء واستضافة تنوع بيولوجي مهم وتنمية تربية الأحياء المائية.

تشكل الوضعية الجيو-استراتيجية للمغرب تهديدا فيما يتعلق بالتلوث الصادر عن حركة المرور البحرية والأنشطة الاقتصادية البحرية من جهة، وفضاء شديد التأثر بالمخاطر الطبيعية والبشرية، وبالتحديد، تلك المتعلقة بالأنشطة البحرية، من خلال التلوث البحري العرضي المعروف باسم "انسكاب النفط" والانجراف والغمر البحري من جهة أخرى.

أهم الإنجازات

بالنظر للدور الهام والمخاطر التي يواجهها الرصيد البحري قام المغرب بعدة انجازات من أجل تنمية مستدامة لهذا المجال. ونخص بالذكر :

- **دمج مسألة الاستدامة في مجال تدبير الموانئ**: دمج المغرب الأمن والسلامة وبيئة الموانئ كمحور استراتيجي من خلال التوفيق بين حماية الموانئ والبيئة البحرية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، عبر العمل بالمساطر الوطنية والدولية في تدبير النفايات والمياه العادمة داخل الموانئ، وفقاً لبنود اتفاقية «ماربول» الدولية ؛
- **إطلاق دراسات لتشخيص وضعية المناطق الساحلية والبحرية :** أطلقت السلطات العمومية المختصة، في سنة 2019، دراسات جهوية تمكن من تقييم هشاشة السواحل المغربية تجاه المخاطر الطبيعية والتلوث البحري العرضي؛
- **حماية وحفظ المنطقة الاقتصادية البحرية الخاصة (ZEE) من التحمض** : تمتد هذه المنطقة على أكثر من 1,2 مليون كيلومتر مربع، كما تشكل فضاء مناسبا للصيد التقليدي والساحلي، وتتميز بتنوع مواردها السمكية (500 نوع يستغل منها فقط 60 نوعا).

كما تم احراز تقدم اخر، في اطار تنزيل الإستراتيجية الوطنية للتدبير المندمج للساحل. وتتمحور أهم نتائجها حول :

- تنزيل الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة ؛
- صياغة استراتيجية محددة ؛
- إنجاز أطلس خرائطي للساحل ؛
- إنشاء مرصد للساحل ؛
- مخطط لتهيئة المناطق الأكثر عرضة للمخاطر؛
- تحديد خمسة مجالات تركيز، وهي الدار البيضاء-سطات، الداخلة، سوس- ماسة، الشرق وطنجة –تطوان حيث عقدت لقاءات مع الفاعلين الترابيين في الجهات الخمس.

ويساهم قطاع الصيد البحري بمختلف أنواعه الثلاثة، (الساحلي والتقليدي وأعالي البحار)، في التنمية الاقتصادية للبلاد حيث بلغ الإنتاج حوالي 0,9 مليون طن في 2018، وهو ما يمثل مساهمة في الناتج الداخلي الإجمالي بنسبة 1,02 % وفي إجمالي الصادرات بنسبة 0,8 % (دون احتساب المنتجات المصنعة).

ومن أجل التنظيم الفعال لاستغلال الثروات السمكية وإعادة تكوين المخزون السمكي، التزم المغرب بتعزيز إطاره القانوني من خلال اعتماد العديد من المراسيم والقوانين لمكافحة الصيد المفرط والصيد الغير القانوني وغير المصرح به وغير المنظم. بالإضافة إلى هذه الجهود، منع المغرب استخدام الشباك الخيشومية للحفاظ على أنواع الأحياء البحرية الهشة والمهددة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن تقوية البحث العلمي في مجال المحيطات هو في صميم اهتمامات المغرب. وتسمح حاليا البنية التحتية المهمة المنتشرة في جميع المناطق الساحلية على الإشراف وضمان وضع إطار للبحث العلمي في هذا المجال.

وبجانب ما تحقق على الصعيد الوطني، يلعب المغرب دورا نشيطا على الساحة الدولية في الحفاظ على النظم البيئية البحرية. وتحقيقا لهذه الغاية، يلتزم التزاما تاما بالاتفاقية الدولية بشأن التنوع البيولوجي، ولاسيما البحري، والتي تحدد هدف تشكيل شبكة من المناطق المحمية تغطي ما لا يقل عن 10 % من المحيطات. إلا أن نسبة المناطق البحرية المحمية الوطنية، مقارنة بإجمالي مساحة المنطقة البحرية، في سنة 2016، تقدر بحوالي 0,0007 %، وتبقى منخفضة مقارنة بالهدف المحدد في أفق 2020.

زيادة على ذلك، صادق المغرب على العديد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالتراث الثقافي الغير المادي الخاص بالساحل، ونخص بالذكر اتفاقيات 1972 و2001 و2003.

وفي هذا السياق، أكد المغرب على ضرورة إبراز التراث الثقافي والطبيعي للساحل في المحاور الإستراتيجية للمخطط الوطني للساحل.

ومن هذا المنظور، تم اتخاذ إجراءات لجرد وتصنيف المعالم التاريخية والمواقع الأثرية المتواجدة على الساحل وكذلك ترميم وتعزيز التراث الثقافي للساحل في 2018-2019.

التحديات الرئيسية

فيما عدا المنجزات التي حققها المغرب في مجال الحفاظ على النظم الإيكولوجية البحرية لا يزال هناك العديد من التحديات التي يجب التصدي لها ونعرض على وجه الخصوص:

- مكافحة جميع أشكال التلوث التي يتعرض لها الخط الساحلي؛
- زيادة مرونة المناطق الساحلية كمناطق حساسة معرضة لظاهرتي الغمر والتعرية مما يستلزم تدبيرا مندمجا ؛
- تمركز الأنشطة والسكان على المناطق الساحلية مما يستوجب التحكم في التوسع العمراني بالساحل ومكافحة آثاره البيئية على الساحل والصيد البحري؛
- تعزيز الحكامة خصوصا مع تعدد المتدخلين المعنيين بتدبير الساحل مما يزيد من تعقيد تنسيق أعمالهم؛
- نقل الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالتلوث البحري وسلامة السفن إلى التشريعات الوطنية ؛
- مكافحة الاستغلال المفرط للثروات السمكية ؛
- تطوير مساهمة تربية الأحياء المائية في العرض الوطني من الأسماك ؛
- مكافحة الصيد الغير مصرح به وغير المنظم والتي تتطلب تعزيز الموارد البشرية من أجل مراقبة فعالة للسواحل الوطنية؛
- النهوض بالبحث العلمي ونقل التكنولوجيا البحرية؛
- توفر المعطيات المتعلقة بالساحل وبالأخص تلك ذات العلاقة بآثـــار التغيرات المناخية ؛
- التنسيق والربط بين مختلف وثائق التخطيط ؛
- وضع استراتيجية تضم جميع الشركاء المعنيين.

الاستراتيجيات والبرامج

من أجل التصدي للتهديدات التي تعطل استدامة المناطق الساحلية ومصائد الأسماك ومواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الناشئة عنها، وضع المغرب استراتيجيات ومخططات تنمية قطاعية ومجالية مستدامة لقطاع الصيد البحري و الساحل. وتهم بالخصوص:

- **الإستراتيجية الوطنية للتدبير المندمج للساحل**، التي اصبحت في مرحلتها الثالثة، وقد خصصت لصياغة هذه الاستراتيجية وإنجاز أطلس خرائطي. وقد حددت كهدف تخصيص سياسة ونظرة استشرافية للساحل المغربي مبنية على التشاور والتشارك. بالإضافة إلى إعطاء الفاعلين ذوي الكفاءات في مجال الساحل التوضيحات اللازمة لتدبير ترابي مندمج مع تحديد الرهانات والأهداف والحكامة المناسبة وأولويات التنمية والإعداد المندمج لهذا المجال مع الحفاظ على التوازن بين متطلبات الحماية و مستلزمات التهيئة العقلانية. وتدمج هذه الإستراتيجية الأبعاد الاقتصادية بإبراز الإمكانات التي يتوفر عليها الساحل وخلق مناصب الشغل و الجوانب البيئية ؛
- **المخطط الوطني للساحل** والذي ينخرط ضمن تفعيل مقتضيات القانون المتعلق بالساحل والذي يعنى بالحفاظ وبتثمين المناطق الساحلية ؛
- التدبير المندمج للمناطق الساحلية في جهة الشرق ؛
- برنامج تهيئة الساحل في الريف الأوسط ؛
- مشروع الوالدية ؛
- مراقبة جودة مياه الاستحمام على شواطئ المغرب ؛
- مراقبة الرمال بما في ذلك النفايات البحرية على الشواطىء المغربية ؛
- مراقبة التلوث البري المصدر المنقول نحو المحيط الأطلسي و البحر الأبيض المتوسط ؛
- مكافحة التلوث في مارتشيكا ؛
- برنامج حماية الساحل؛
- المخطط التوجيهي لتثمين الملك العمومي البحري؛
- **استراتيجية أليوتيس (2009-2020)** والتي ترتكز على ثلاثة مبادئ وهي الاستدامة والنجاعة والتنافسية. وللقيام بذلك تم وضع مجموعة من الركائز منها تتبع المصدر وتعزيز بناء القدرات والإطار القانوني والحكامة وتنظيم القطاع.

وتشمل هذه الإستراتيجية عدة برامج وأنشطة من أهمها:

- البرنامج الوطني لتهيئة الساحل ؛
- مخططات تهيئة مصائد الأسماك ؛
- برنامج إبحار؛
- نظام تحديد مواقع سفن الصيد وتعقبها عبر الأقمار الاصطناعية ؛
- خلق فضاءات من الجيل الجديد للتسويق؛
- تنمية المناطق البحرية المحمية؛
- تنمية تربية الأسماك.

الإستراتيجية الوطنية للموانئ 2030: والتي تهدف إلى دعم الاقتصاد الوطني من خلال الاستجابة وبشكل استباقي لتوفير البنية التحتية للموانئ ومن خلال زيادة إدماج المغرب في القدرة على التنافسية العالمية. ومن بين أهدافها المسطرة تقوية القدرة على تكيف منظومة الموانئ من أجل اغتنام الفرص الجيوستراتيجية التي تطرحها استراتيجية أليوتيس. ونذكر في هذا الصدد بتهيئة مواقع مخصصة لتربية الأحياء المائية.

حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي

تمثل النظم البيئية للغابات، التي تمتد على أكثر من 9 ملايين هكتار، تحدي استراتيجي بالنسبة للمملكة، وتشكل فضاء متعدد الوظائف والمحدد للاقتصاد القروي للساكنة المجاورة للغابة والعاملة بها. علاوة على ذلك، تقدر الوظائف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي تؤديها المكونات الغابوية بحوالي 17 مليار درهم في السنة. بالإضافة إلى ذلك، يكمن الدور البيئي للغابات في (1) الحفاظ على التنوع البيولوجي، (2) حماية التربة وتنظيم دورة المياه و (3) مكافحة التصحر.

إن أهمية هذه الوظائف والتدبير المستدام لهذه النظم البيئية، تمثل أولوية وطنية، حيث يكون تأثير تغير المناخ ملحوظا للغاية.

أهم الإنجازات

من أجل تنزيل الالتزامات المرتبطة بأجندة 2030، بذل المغرب جهودًا عديدة وطرح مجموعة من أدوات العمل لتسريع التحولات المطلوبة ولا سيما فيما يتعلق بالإشكاليات التي تهم النظم البرية.

وتتعلق التدابير المتخذة بالجوانب المؤسساتية والتشريعية وكذلك الجوانب التقنية والمالية والعملية بغية وضع الشروط المسبقة اللازمة للتنزيل الفعال للبرامج والمشاريع وضمان تنفيذها ورصدها على النحو السليم.

وفيما يخص التدابير التشريعية للسياسة العامة، فتتعلق بالنظم الإيكولوجية الطبيعية وتحديدا الغابات والجبال والتربة والمناطق المحمية والتنوع البيولوجي والأنواع المهددة.

وتتجلى أهم هذه التدابير في الأنشطة الرئيسية التالية:

- تنزيل سياسة غابوية ناجعة وتوطيدها باستمرار، باستخدام نهج تشاركي ومندمج، للتدبير المستدام للفضاءات الغابوية؛
- إعداد مخططات عمل واستراتيجيات قطاعية وتحيينها بشكل دوري؛
- تعزيز إطار الحكامة للسياسة الغابوية: (1) تفعيل هيئات الحكامة والتوجيه (2) وإرساء آليات التنسيق والشراكة؛
- تحيين وتكييف الترسانة القانونية التي تنظم تدبير واستخدام الثروات الغابوية.

وقد بذلت جهود مهمة للحفاظ وإعادة بناء والتدبير المستدام للنظم الإيكولوجية البرية وكذا المتعلقة بالمياه العذبة، مع ضمان وقف استنزاف الغابات وزيادة وتيرة إعادة التشجير.

وفي هذا الصدد، ركزت الإنجازات بالأساس على:

- إعادة بناء النظم الإيكولوجية الغابوية من خلال إعادة التشجير والتجديد وتهيئ الأراضي الرعوية على مساحة 35.000 هكتار في السنة، وفقًا لنهج متكامل قائم على تعزيز البحوث الغابوية ؛
- تحديد 98 % من المجالات الغابوية ؛
- مراقبة الغابات لرصد والتصدي لأي اعتداء خارجي؛
- وتحسين مساهمة الغابات ومنتجاتها في الاقتصاد المحلي، من خلال تنظيم مستخدمي الغابات والسلاسل المرتبطة بالأنشطة الغابوية.

وقد مكنت هذه الجهود من تحسين طفيف لنسبة مساحة الغابات كنسبة مئوية من إجمالي مساحة اليابسة بنسبة 0,06+ % بين سنتي 2015 و2019 (8,06 % في سنة 2019)، كما شهدت نسبة الغابات التي لديها مخطط تدبير الغابات ارتفاعا بنسبة 31 نقطة خلال نفس الفترة (83 % سنة 2019).

وبالنظر إلى أهمية التنوع البيولوجي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمغرب، فقد بذلت الدولة جهودا كبيرة سواء من حيث تغيير الإطار القانوني أو على المستوى الاستراتيجي من خلال تنزيل الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة التي خصصت أحد التحديات السبعة لـ "تحسين تدبير وتنمية الموارد الطبيعية وتقوية حفظ التنوع البيولوجي".

ويهدف المغرب إلى جعل التنوع البيولوجي ركيزة للتنمية المستدامة ورفاهية المجتمع. ومن اجل ذلك تم تخصيص ستة محاور استراتيجية و159 إجراءا من الإستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي ومخطط عمل 2016-2020 للحفاظ على التنوع البيولوجي.

بالإضافة إلى ذلك، تقترح هذه الإستراتيجية وضع إجراءات تسمح بالحفاظ على التنوع البيولوجي عن طريق إشراك السكان المحليين في تدبير الموارد الطبيعية، وإنشاء مناطق محمية، الخ ...

وهكذا، تم تحديد مجموعة من مختلف الأوساط الطبيعية الوطنية و تصنيفها ضمن شبكة المواقع ذات الأهمية البيولوجية والإيكولوجية(SIBE 154) التي تغطي ما يقرب من 2,5 مليون هكتار.

وشملت الإنجازات أيضا تهيئة 10 منتزهات وطنية، وإدراج 38 منطقة رطبة ذات أهمية دولية بموجب اتفاقية "رامسار"، وإنشاء 29 محمية بيولوجية للأنواع المهددة والمنقرضة بالإضافة إلى الأصناف التي تم إعادة توطينها.

ومكنت هذه الجهود من تحسين طفيف لنسبة المواقع المهمة للتنوع البيولوجي البري والمياه العذبة التي تتواجد في مناطق محمية بنسبة 1,05 % بين سنتي 2015 و 2019 (9,90 % في سنة 2019).

وبالنسبة للمناطق الجبلية، التي تمتد على أكثر من ربع التراب الوطني وتعد مركزا لاحتياطيات كبيرة من التنوع البيولوجي، فإنها تشكل عنصرًا حيويًا في التوازن البيئي الشامل. هذه المساحات لديها بالفعل إمكانات كبيرة، وتشكل أكثر من 60 % من غاباتنا وأكثر من ثلث المساحة الصالحة للزراعة. وهي تمثل منبع المياه في البلاد حيث تنطلق منها جميع الأنهار وتتواجد بها 26 بحيرة ومجرى مائي.

إن شبكة المناطق المحمية الممتدة داخل هذه المناطق الجبلية لها أهمية كبيرة من حيث المساحة والتوطين، حيث تشتمل على 7 منتزهات وطنية و83 موقعًا ذات أهمية بيئية وإيكولوجية (SIBE)، أي ما يناهز 70 % من المنتزهات الوطنية و54 % من المواقع ذات الأهمية البيئية والإيكولوجية على المستوى الوطني. بالإضافة إلى ذلك، يعتبر التصحر قضية استراتيجية للبلاد. وبالفعل، فإن 93 % من التراب الوطني يتواجد ضمن مناخ جاف أو شبه جاف، مما يشكل تهديدًا دائمًا للقطاع الفلاحي، وكذلك البنى التحتية. وقد بذلت جهود كبيرة لعكس مسار تدهور الأراضي وتقليل مدى التصحر والتخفيف من آثاره.

حيث تم تنفيذ العديد من البرامج واسعة النطاق، ومنها :

- تكييف خطة العمل الوطنية لمكافحة التصحر مع خصائص المناطق مما أدى إلى تحديد ثماني مناطق متجانسة ؛
- تفعيل نظام الرصد وإنشاء مركزين تقنيين لرصد ظاهرة التصحر ؛
- تهيئة الأحواض المائية على مساحة 800.000 هكتار مع التصحيح الميكانيكي لمجاري المياه ومكافحة التعرية المائية على مساحة 250.000 هكتار بين 2015-2019 ؛
- مكافحة زحف الرمال في المناطق القارية والساحلية على أكثر من 41.000 هكتار ؛
- برنامج تنمية المراعي وتنظيم الترحال والذي يهدف إلى خلق واستراحة وزراعة شجيرات الأعلاف على أكثر من 650.000 هكتار وكذلك تهيئ النقط المائية الرعوية.

وهكذا، فإن نسبة الأراضي المتدهورة مقارنة بإجمالي المساحة تمثل حوالي 5,35% بين سنتي 2000 و 2015.

أما فيما يتعلق بالجهود المبذولة لمكافحة الصيد غير المشروع والاتجار بالأنواع النباتية والحيوانية المحمية، فهي تشمل على وجه الخصوص:

- إنشاء أنظمة مراقبة حياة الحيوانات البرية والإنشاء التدريجي لـ 19 وحدة مراقبة ورصد؛
- تعزيز الترسانة القانونية بموجب القانون 05-29 المتعلق بحماية أنواع النباتات والحيوانات البرية ومراقبة الاتجار فيها مما مكن من وضع قائمة وطنية محددة للأنواع المغربية، بالإضافة إلى دمج أنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض إلى لائحة الأنواع المهددة عالمياً المدرجة في اتفاقية التجارة الدولية(CITES)؛
- التنسيق مع مختلف الفاعلين المعنيين بمكافحة الصيد غير المشروع والاتجار غير المشروع لأنواع الحيوانات البرية.

علاوة على ذلك، يولي المغرب أهمية متزايدة لتعبئة الموارد المالية من جميع المصادر من أجل تمويل برامج الحفاظ على التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية وإدارتها المستدامة.

وفيما يتعلق بالمكون المالي، شهدت الميزانية المخصصة لقطاع الغابات تطوراً إيجابياً وأضحاً بأكثر من 70 % خلال العقد الماضي، مع العلم أن الصندوق الوطني للغابات يساهم بنسبة 80 %.

بالإضافة إلى ذلك، ارتفعت الميزانية المخصصة لبرنامج تنمية الغابات بنسبة 11 % خلال الفترة 2015-2019، كما سجلت الميزانية المخصصة لبرنامج مكافحة التصحر وحماية الطبيعة زيادة أكثر من 30 % خلال نفس الفترة.

كما بلغ التمويل المرصود في إطار التعاون الدولي، المالي والتقني، حوالي 200 مليار دولار أمريكي خلال العقدين الأخيرين.

التحديات الرئيسية

تواجه الفضاءات الطبيعية باستمرار، وخاصة الغابات، تهديدات مختلفة تؤثر على درجة مقاومتها لكل ما يتعلق بالتدخل البشري وآثار تغير المناخ. وتكمن التحديات الرئيسية في:

- تنظيم التدبير المستدام للمراعي الغابوية ؛
- تقنين وعقلنة استغلال حطب التدفئة ؛
- تعزيز الحفاظ على التنوع البيولوجي البري على مستوى مختلف النظم البيئية الطبيعية ؛
- مكافحة تدهور الأراضي من خلال تهيئة الأحواض المائية، ومكافحة التصحر وزحف الرمال، وكذا إعادة التشجير والتجديد الطبيعي للغابات؛
- مكافحة حرائق الغابات ؛
- تعزيز البحث العلمي والتنمية ونقل المعرفة في مجال الفضاءات الطبيعية البرية.

الاستراتيجيات والبرامج

كجزء من التزامه و انخراطه في خطة التنمية المستدامة برمتها، اعتمد المغرب على عدة برامج وطنية ومنها البرنامج العشري 2015-2024، الذي ضمن استمرارية البرنامج (2005-2014) وحافظ على نفس الأولويات والاهتمامات.

ويتمحور هذا المخطط العشري على المحاور الأساسية التالية:

- مكافحة التصحر وزحف الرمال فضلا على مكافحة التعرية المائية خاصة في المناطق الجبلية؛
- مكافحة الحرائق الغابوية؛

- الحكامة في إدارة الفضاءات الطبيعية وحفظ وتثمين التنوع البيولوجي ؛
- حفظ وإعادة تأهيل النظم البيئية الغابوية.

ومن أجل تعزيز تدبير المناطق الطبيعية، اعتمد المغرب **استراتيجية "غابات المغرب 2020-2030"** لتطوير قطاع المياه والغابات بالمغرب. وتهدف إلى الحد من تدهور واستنزاف الغابات وتطمح لاسترجاع 30 عامًا من تدهور الغابات.

وترتكز الإستراتيجية الجديدة على أربع محاور رئيسية:

1. إعادة ابتكار وخلق نموذج جديد يعتمد على مقاربة تشاركية؛
2. تدبير وتطوير الفضاءات الغابوية حسب مؤهلاتها؛
3. استثمار وتحديث المهن الغابوية ؛
4. الإصلاح المؤسساتي للقطاع.

الإستراتيجية الوطنية لتنمية مناطق الواحات وأشجار الأركان، والتي تهدف إلى إعادة تأهيل 200.000 هكتار من غابات الأركان و 48.000 هكتار من بساتين النخيل وتوسيع 17 ألف هكتار اضافية من بساتين النخيل الجديدة. كل هذا توج في إطار عقود البرامج المبرمة بين الدولة والمهنيين في قطاعي النخيل والأركان.

هذا بالإضافة إلى **الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة (SNDD)**، حيث قام المغرب بإعداد استراتيجية ومخطط عمل وطني للتنوع البيولوجي 2016-2020 والذي يتوخى إلى جعل التنوع البيولوجي بالمغرب ركيزة للتنمية المستدامة ورفاهية المجتمع المغربي.

التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات

يعزز الهدف 16 إقامة مجتمعات مسالمة، والاندماج الاجتماعي بالإضافة إلى الولوج المتكافئ إلى العدالة. ولقد شكل اعتماد دستور 2011 بالمملكة المغربية مواصلة لخيار بناء دولة الحق والقانون والمؤسسات والالتزام بالمبادئ والحقوق والالتزامات المنصوص عليها في المواثيق والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان.

وعلى الرغم من أن المغرب قد أحرز تقدماً ملموسا، إلا أنه لا تزال هناك تحديات يتعين مواجهتها، خصوصا ما يتعلق باستكمال إقامة عدالة مستقلة وأكثر شفافية، واتخاذ قرارات مندمجة بالإضافة إلى حل المشاكل المرتبطة بممارسة الحريات الأساسية وحقوق الإنسان في سياق تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وكذلك الإشكالات المرتبطة بالإرهاب.

أهم الإنجازات

الولوج إلى العدالة

شرع المغرب في إصلاح جوهري وشامل لمنظومة العدالة، توج باعتماد "ميثاق إصلاح العدالة" سنة 2013. وقد تم تكريس الاستقلال المؤسساتي للسلطة القضائية بإحداث المجلس الأعلى للسلطة القضائية، وهيئة رئاسة النيابة العامة. وكذلك مراجعة المنظومة الجنائية، وذلك بوضع مشروع القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية. كما تم تحديث الإدارة القضائية وذلك باعتماد التداول اللامادي بين الفاعلين في مجال العدالة

(موقع "mahakim.ma" وتطبيق mobile e-justice). بالإضافة إلى ذلك، تم إجراء مراجعة كاملة للقانون المنظم للقضاء العسكري إذ أصبح يؤذن للمحكمة العسكرية بالفصل في القضايا العسكرية فقط.

فيما يخص الإحصائيات المتعلقة بالمعتقلين الاحتياطيين، فقد انتقلت حصة هذه الفئة بالنسبة لمجموع السجناء من 40 % سنة 2016 إلى 39 % سنة 2018[24].

محاربة العنف وضمان الحقوق

تعتمد استراتيجية وزارة الداخلية بشكل أساسي على القرب من المواطنين من أجل ضمان حماية أفضل ضد المخاطر وتوطيد نظام أمني وقائي يعزز التنمية المستدامة والسلم الاجتماعي. إذ سيتم إحداث مرصد وطني لرصد الجريمة قريبا. كما شرع المغرب في تعديل القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية. ينضاف إلى هذا تعزيز دور المجتمع والسياسات الاجتماعية والتعليم في مكافحة العنف.

بلغ عدد ضحايا جرائم القتل العمد لكل 100.000 نسمة حوالي 1,34 خلال سنة 2015 و1,6 سنة 2016[25].

كما صرح أكثر من نصف الأسر أن مستوى الجريمة منخفض أو منعدم في بيئتهم خلال سنة 2016[26].

على إثر أشد حدث عنف جسدي و/ أو جنسي تعرضت له المرأة خلال 12 شهرا الماضية، قامت 10% من ضحايا العنف سنة 2019[27] بتقديم شكاية إلى الشرطة أو إلى سلطات مختصة أخرى مقابل 3 % سنة 2009. ما يقرب من 13 % للعنف الجسدي و3% للعنف الجنسي. ولا تتجاوز هذه النسبة 8% في حالة العنف الزوجي مقابل 11,3 % في حالة العنف غير الزوجي.

لقد واصل المغرب توطيد البرامج المعتمدة لصالح الطفولة حيث أحدثت الحكومة لجنة وزارية سنة 2014 مكلفة بتتبع تنفيذ السياسات والمخططات الوطنية في مجال النهوض بأوضاع الطفولة وحمايتها. وقامت هذه اللجنة بوضع البرنامج الوطني التنفيذي (2015-2020) للسياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة التي تم اعتمادها سنة 2015.

بالإضافة إلى ذلك، ولضمان الحماية والوقاية من جميع أشكال العنف ضد الأطفال، تم إحداث وحدات حماية الطفولة تمثل آليات للقرب مركزية ولا ممركزة للتكفل بالأطفال. كما اتخذت تدابير تشريعية تجرم أفعال سوء المعاملة والعنف والاعتداء الجنسي على الأطفال.

إن حق الطفل في التمتع بهويته هو عنصر أساسي للتمتع بالحقوق الأساسية الأخرى. وفي هذا الصدد، أطلقت الحكومة المغربية حملتين وطنيتين لتسجيل الأطفال غير المسجلين بالحالة المدنية (أكتوبر 2017 وأبريل 2019) إذ بلغت نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين سجلت ولاداتهم في قيد السجل المدني 96,9 % خلال سنة 2018[28].

في مجال الاتجار بالبشر، اعتمد المشرع المغربي في غشت 2016 قانون مكافحة الاتجار بالبشر، وفي سنة 2018 تم إصدار مرسوم تحديد تأليف اللجنة الوطنية لتنسيق إجراءات مكافحة الاتجار بالبشر والوقاية منه وكيفية سيرها حيث تم تشكيل اللجنة المذكورة في ماي 2019. كما اعتمدت المملكة المغربية، منذ نونبر 2013، الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء. بالإضافة إلى هذه التدابير، لا يدخر المغرب جهداً في اتخاذ إجراءات وقائية احترازية تمثل صلب الاستجابة الوطنية الشاملة ضد تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر.

عزز القانون المنظم للمجلس الوطني لحقوق الإنسان اختصاصاته المتعلقة بحماية حقوق الإنسان[29]، لا سيما عبر إحداث ثلاث آليات وطنية على مستوى المجلس وتمتيعها باستقلال وظيفي كبير، ويتعلق الأمر بالآلية

24 وزارة العدل.
25 نفس المرجع

26 المندوبية السامية للتخطيط/البحث الوطني حول تصور الأسر لبعض مرامي الأهداف الرئيسية للتنمية المستدامة.
27 البحث الوطني حول العنف ضد النساء لسنتي 2009 و2019.
28 وزارة الصحة/المسح الوطني حول السكان وصحة الأسرة 2018
29 القانون رقم 76-15 الصادر بالجريدة الرسمية رقم 6652 بتاريخ فاتح مارس 2018.

الوطنية للوقاية من التعذيب، والآلية الوطنية للتظلم الخاصة بالأطفال ضحايا الانتهاكات والآلية الوطنية الخاصة بحماية الأشخاص في وضعية إعاقة. وقد صنف المجلس في الدرجة (أ) للمرة الرابعة للفترة الممتدة ما بين 2015 و2020 كهيئة تتوفر على شروط الاستقلالية والتعددية طبقا لمبادئ باريس الناظمة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. كما أعتمد القانون الجديد المؤطر لمؤسسة الوسيط.

حرص المغرب على مواصلة وتعزيز التفاعل مع المنظومة الأممية لحقوق الإنسان، إذ منذ 2012 استقبل خمس إجراءات خاصة[30] وخمسة تقارير وطنية وقام بمناقشتها مع هيئات المعاهدات المعنية[31].

حماية حرية الرأي والتعبير

لقد هم تعزيز حرية الرأي والتعبير الجوانب التشريعية والمؤسساتية. حيث صدر قانون الصحافة والنشر، كما أنشئ المجلس الوطني للصحافة الذي أسس آلية لتنظيم والنهوض بالمهنة، وكذلك عزز قانون 2016، المتعلق بوضعية الصحافة المهنية، حقوق وحريات الصحفي.

مكافحة غسل الأموال

منذ ما يقارب عقدين من الزمن، قامت المملكة المغربية بوضع الأدوات القانونية والمؤسساتية اللازمة في مجال مواجهة جرائم غسل الأموال والتي تهدف إلى تعزيز النظام الوطني لمكافحة هذه الظاهرة. وخلال هذه الفترة شهدت المنظومة الوطنية لغسل الأموال بعض عمليات التقييم للوقوف على جهود بلادنا في هذا الإطار، كان من أهمها التقييم الإيجابي الذي تم تسجيله في أكتوبر 2013 والذي بموجبه تم إخراج المغرب من اللوائح السلبية لمجموعة العمل المالي.

على المستوى التشريعي، يقوم المغرب بوضع مشروع قانون جديد لسد الثغرات وأوجه القصور التي حددت في تقرير التقييم المتبادل، وبمراجعة الجوانب ذات الصلة بالموضوع ضمن مجموعة القانون الجنائي والمسطرة الجنائية.

وعلى المستوى المؤسساتي، همت الإصلاحات تقوية أجهزة البحث والتحري وإبرام العديد من اتفاقيات التعاون القضائي الدولي لمكافحة الجريمة.

مكافحة الإرهاب والاتجار غير المشروع

انخرط المغرب بشكل فعال في مكافحة الإرهاب حيث كثف جهوده في هذا المجال، و اتخذ تدابير وقائية، من بينها إصلاح المجال الديني وتعزيز التعاون الدولي. كما صادق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة والبروتوكولات الملحقة بها. إن المملكة المغربية تتوفر على مجموعة من النصوص القانونية التي تؤطر وتنظم تداول الأسلحة فيها، ومنع الاستحداث أو الحيازة غير المشروعة لها، إضافة إلى أنها تشارك في الجهود الرامية إلى مكافحة الانتشار غير المشروع للأسلحة.

مكافحة الفساد

صادق المغرب على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد سنة 2007 وشرع في تنفيذ أحكامها من خلال العديد من الإصلاحات القانونية والمؤسساتية. كما تم وضع استراتيجية وطنية منسقة لمكافحة الفساد، وأحدثت اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد سنة 2017 المكلفة بتنزيل مقتضيات هذه الإستراتيجية. بالإضافة إلى ذلك، تم إجراء تشخيص النزاهة في إطار التعاون مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية علاوة على إجراء تقييم ذاتي للإطار التشريعي المغربي وفقاً لأحكام الفصلين 2 و5 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. ومن جهة أخرى، تم إطلاق الرقم الأخضر للتبليغ عن الرشوة، وتم إنشاء البوابة الوطنية للشكايات "chikaya.ma" سنة 2018، بالإضافة إلى تعزيز وحدات التفتيش والتدقيق المركزية والاممركزة.

بالأرقام، انخفض معدل الفساد الذي تتعرض له المقاولات بشكل كبير بين عامي 2013 و2019، إذ انتقل من 37 % إلى 16,9 %[32].

وقد مكن قانون الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها من توسيع صلاحياتها، وتعزيز أدائها ومواردها.

المؤسسات الفعالة

إن نجاح استراتيجيات التنمية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة مرتبط بمدى فعالية الإدارة. وعلى هذا الأساس عرفت الإدارة المغربية إصلاحات عديدة من بينها اعتماد الميثاق الوطني للاتمركز الإداري وميثاق المرافق العمومية الذي يمثل الإطار المرجعي لمبادئها.

30 المقررة الخاصة المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب(2018)، الخبيرة المستقلة المعنية بقضايا حقوق الإنسان والتعاون الدولي (2016)، المقررة الخاصة المعنية بالحق في الغذاء (2015)، فريق العمل المعني بالاعتقال التعسفي (2013)، المقررة الخاصة المعنية بحقوق الإنسان لضحايا الاتجار بالبشر، خاصة النساء والأطفال(2013).

31 التقرير الدوري السادس بشأن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (2016)، التقرير الدوري الرابع بشأن العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (2015)، التقرير الجامع للتقريرين الثالث والرابع بشأن اتفاقية حقوق الطفل (2014)، التقرير الأولي حول إعمال البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإشراك الأطفال في النزاعات المسلحة (2014) و التقرير الوطني الأولي بشأن اتفاقية حقوق العمال المهاجرين (2013)

32 البنك الدولي، البحث حول المقاولات لسنتي 2013 و 2019

كما جعل المغرب من تكنولوجيا المعلومات رافعة لبناء إدارة فعالة في خدمة المواطن وذلك إدراكا منه أن الإدارة الإلكترونية تشكل ضمانا للشفافية والحكامة العمومية ووسيلة لتحسين العلاقة بين الإدارة والمرتفق. ولقد همت المجهودات المبذولة في هذا الإطار ثلاثة أبعاد: دعم نزع الصبغة المادية عن الخدمات العمومية وتقييم تحولها الإلكتروني، وتعزيز قدرات الإدارات على تجميع أفضل الممارسات في مجال الإدارة الإلكترونية، بالإضافة إلى وضع إطار مرجعي لتنفيذ الإدارات العمومية لحلول تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

على الرغم من توافر أكثر من 453 خدمة عبر الأنترنت موزعة على 87 إدارة عمومية، إلا أنه يلزم بذل المزيد من الجهود لترسيخ تكنولوجيا المعلومات بالإدارة العمومية. وتجدر الإشارة إلى أنه يتم حاليا بلورة مخطط توجيهي للتحول الرقمي للإدارة العمومية وأن مشروع قانون الإدارة الرقمية في طور المصادقة.

ما بين سنتي 2016 و2019، لم يتجاوز معدل التأنيث في الإدارة العمومية (باستثناء موظفي القوات المساعدة والمجلس الأعلى للحسابات) 36 %. وتتميز الإدارة العمومية بمستوى عالي من نسبة التأطير (أكثر من 65 %) وتتمركز على مستوى أربع جهات، وهي الرباط-سلا-القنيطرة، و الدارالبيضاء-سطات، و فاس-مكناس، ومراكش-آسفي. وحسب السن، فإن ما يقارب 61 % من الموظفين تتجاوز أعمارهم 40 سنة وأقل من 13 % لا يتجاوزون سن الثلاثين.[33]

تعزيز المشاركة والانفتاح

تمثل المصادقة على قانون الحق في الحصول على المعلومات[34] منعطفا هاما في تكريس حقوق المواطنين من خلال تمكينهم من الوصول إلى المعلومات المتوفرة لدى جميع الإدارات والمؤسسات العمومية.

لقد انخرط المغرب، سنة 2018، في مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة OGP[35] باعتبارها مسلسلا مهيكلا لتعزيز تكريس المكتسبات المنجزة في مجالات الشفافية والمناصفة والنزاهة والديمقراطية التشاركية.

بذل المغرب جهوداً كبيرة في وضع إصلاحات وبرامج قطاعية تهدف إلى ضمان مشاركة المواطنين في عملية صنع القرار، وفي صياغة السياسات العمومية وكذلك في إعداد برامج التنمية. تتمثل المشاركة المواطنة في تكريس الحق في تقديم الملتمسات والعرائض وكذلك الاستشارات العمومية.

33 وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، قطاع إصلاح الإدارة.

34 القانون رقم 13-31 الصادر بالجريدة الرسمية رقم 6670 بتاريخ 3 ماي 2018؛

35 انخرط المغرب رسميا في مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة بتاريخ 26 أبريل 2018.

ترتكز المبادرة الوطنية للتنمية البشرية على منظومة مهمة تعزز مجالات التنمية البشرية والمشاركة في اتخاذ القرار في إطار تنظيمي يعتمد على مستويات متعددة مركزية وترابية. وتعتمد المرحلة الثالثة من هذه المبادرة على حكامة متجددة لوقع أكبر تكرس مبادئ المشاركة والتعاقد والشراكة.

التحديات الرئيسية

تتجلى التحديات الرئيسية التي تواجه الهدف 16 في:

- إصلاح النظام القضائي، والذي يتضمن أربعة تحديات أساسية: تكريس ضمانات المحاكمة العادلة، ومكافحة التعذيب والوقاية منه، وضمان حقوق الأشخاص المحرومين من الحرية، وتطوير النظام الجنائي وعلى الخصوص إدراج أحكام بديلة ومراجعة الإطار القانوني الذي ينظم العفو؛
- تكريس ضمانات الحريات العامة؛
- تعزيز الإطار القانوني والسياسات العمومية ذات الصلة بضمان حقوق الفئات الهشة ؛
- تطوير إدارة فعالة وشفافة ومسؤولة في خدمة المرتفق والتنمية؛
- تشجيع المشاركة المواطنة في آليات الديمقراطية التشاركية وتعزيز دور المجتمع المدني في تنمية حقوق الإنسان؛
- تعزيز الالتقائية بين مختلف مستويات صنع القرار.

الاستراتيجيات والبرامج

تتدخل عدة استراتيجيات وخطط وبرامج في تحقيق هذا الهدف:

- **خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان (2018-2021)** التي تهدف إلى ترسيخ مسلسل الإصلاح السياسي ومأسسة حقوق الإنسان وتعزيز دينامية الوعي الحقوقي وتدعيم المبادرات المساهمة في انبثاق ديمقراطية تشاركية؛
- **السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة بالمغرب** 2015-2025 الرامية إلى تقوية الإطار القانوني لحماية الأطفال وتعزيز فعاليته، إحداث أجهزة ترابية مندمجة، وضع معايير للمؤسسات والممارسات، النهوض بالمعايير الاجتماعية الحمائية ووضع منظومات للمعلومات والتتبع والتقييم؛
- **إصلاح منظومة العدالة**: اعتمد ميثاق إصلاح منظومة العدالة سنة 2013، ويهدف إلى توطيد استقلال السلطة القضائية، وتخليق منظومة العدالة، وتعزيز حماية القضاء للحقوق والحريات، والارتقاء بفعالية ونجاعة

القضاء، وإنماء القدرات المؤسساتية لمنظومة العدالة وتحديث الإدارة القضائية وتعزيز حكامتها؛

- **إصلاح الحقل الديني:** اعتمدت هذه الخطة منذ سنة 2004، وتهدف إلى تحصين المغرب من نوازع التطرف والإرهاب، والحفاظ على هويته المتميزة بالوسطية والاعتدال والتسامح؛
- **الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب:** التي تقوم على ركائز متعددة تتجسد في إصلاح الحقل الديني، تعزيز تدابير اليقظة الأمنية، التنمية البشرية والتعاون الإقليمي والدولي؛
- **الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد:** تم تبنيها سنة 2015، وتهدف إلى تعزيز ثقة المواطنين في المؤسسات، وتوطيد ثقافة النزاهة في عالم الأعمال وتحسين مناخه، مع ترسيخ موقع المملكة على الصعيد الدولي؛
- **الخطة الوطنية لإصلاح الإدارة 2018-2021:** تهدف إلى تطوير إدارة في خدمة المواطنين والمقاولات، مسؤولة عن استمرارية الخدمات العمومية الخاضعة لمعايير الجودة ؛
- **برنامج تحديث الحالة المدنية:** يتوخى تعميم الحالة المدنية على كافة المواطنين، تحديث القطاع باعتماد التقنيات الحديثة للتواصل ومراجعة النصوص القانونية والتنظيمية؛
- **الإستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء (2014):** تهدف إلى ضمان إدماج أسهل للمهاجرين وتدبير أفضل لتدفقات الهجرة في إطار سياسة منسجمة، شاملة ذات بعد إنساني ومسؤول ؛
- **الخطة الحكومية للمساواة 2017-2021:** والتي يهدف محورها الرابع إلى حماية النساء وتعزيز حقوقهن.

تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة

يسعى المجتمع الدولي إلى توفير الموارد المالية وغير المالية اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ولهذا الغرض، تمت إضافة الهدف السابع عشر الذي يتدارس جميع الشراكات والسبل الكفيلة بتحقيق أجندة 2030. وتتعلق التوجهات العامة لهذا الهدف بتحسين المساعدة الدولية الموجهة للبلدان النامية، تشجيع فرص الاستثمار بها وتوسيع الاستفادة من التطور التكنولوجي وتعزيز التجارة الدولية.

أهم الإنجازات

التمويل

تعتبر تعبئة مصادر التمويل الداخلية مسألة ضرورية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. فما بين 2015 و2018، استقرت نسبة الموارد العامة في الناتج الداخلي الإجمالي في حدود 21 % قبل أن ترتفع إلى 22 % سنة 2019.

مبيان 23: نسبة الموارد العامة في الناتج الداخلي الإجمالي

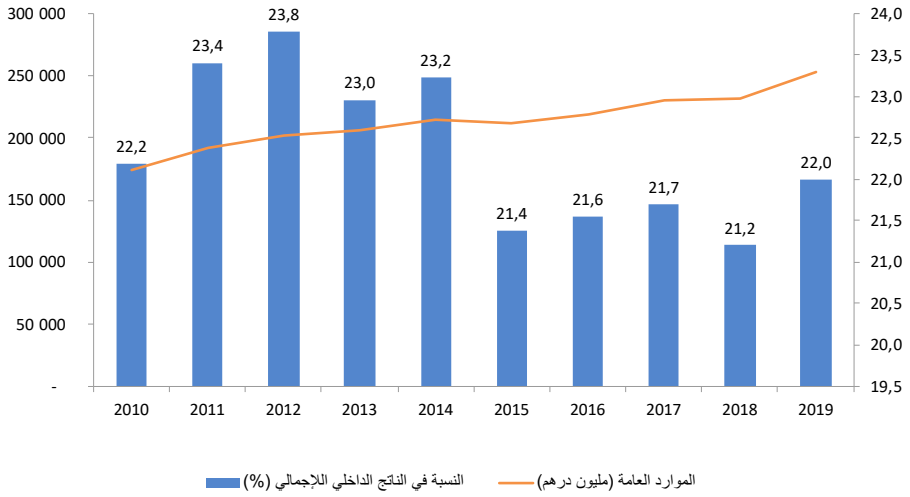

المصدر: قطاع الاقتصاد والمالية

من ناحية أخرى، فإن نسبة تمويل الميزانية الوطنية بالضرائب الوطنية حققت مسارا عاما نحو الارتفاع حيث انتقلت من 68,1 % سنة 2014 إلى 75,8 % سنة 2018 قبل أن تتراجع إلى 71,9 % سنة 2019 بفعل ما حققته الموارد غير الضريبية.

مبيان 24: نسبة تمويل الميزانية الوطنية بالضرائب الوطنية (%)

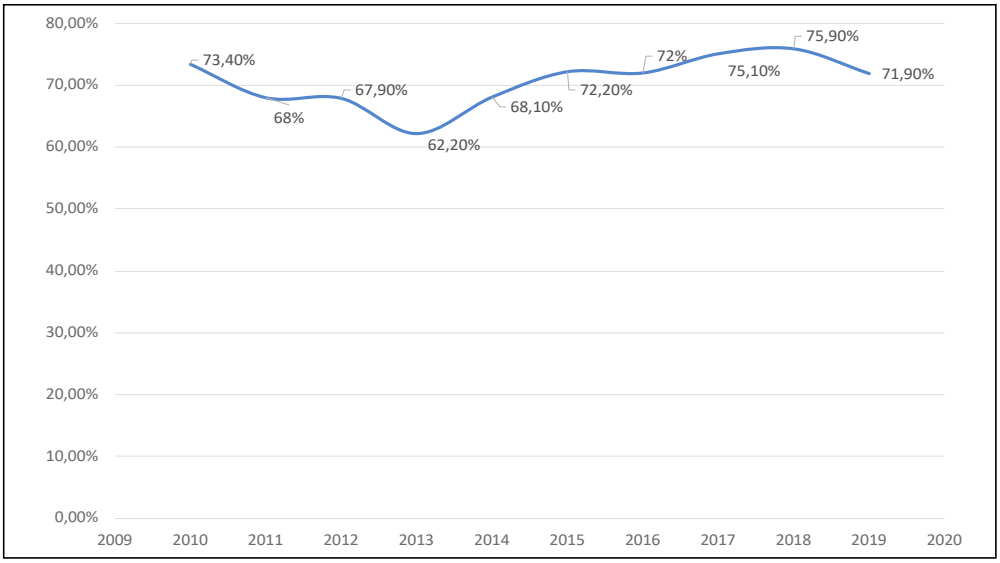

المصدر: قطاع الاقتصاد والمالية

إضافة إلى ذلك، فقد عرفت تدفقات الاستثمارات الخارجية المباشرة نحو المغرب انخفاضا بنسبة 29,3 % نهاية2019 مقارنة مع السنة الفارطة إذ وصل حجمها إلى 3,5 مليار دولار أمريكي، وهو ما يمثل 11,37 % من الميزانية الوطنية.

مبيان 25: نسبة الاستثمارات الخارجية في الميزانية الوطنية

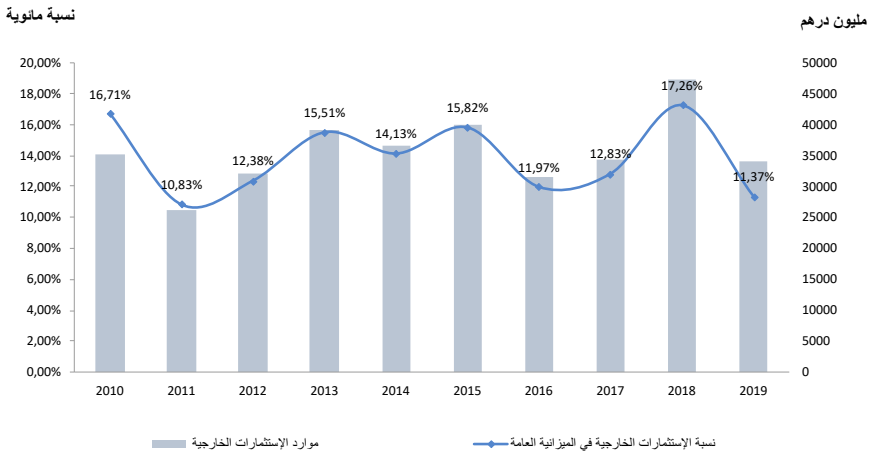

المصدر: قطاع الاقتصاد والمالية

بالموازاة مع ذلك، ما فتئ المغرب يبذل جهودا من أجل تحسين استثماراته الخارجية خاصة بإفريقيا محتلا بذلك المرتبة الأولى بالقارة. من جهة أخرى، وفي إطار تعزيز جهود تدبير الدين من طرف السلطات العمومية، فقد انخفضت نسبة خدمة الدين الخارجي العمومي بالنسبة لصادرات السلع والخدمات ممن 8,6 % إلى 6,9 % ما بين 2016 و2019.

مبيان 26: نسبة خدمة الدين الخارجي العمومي في صادرات السلع والخدمات (%)

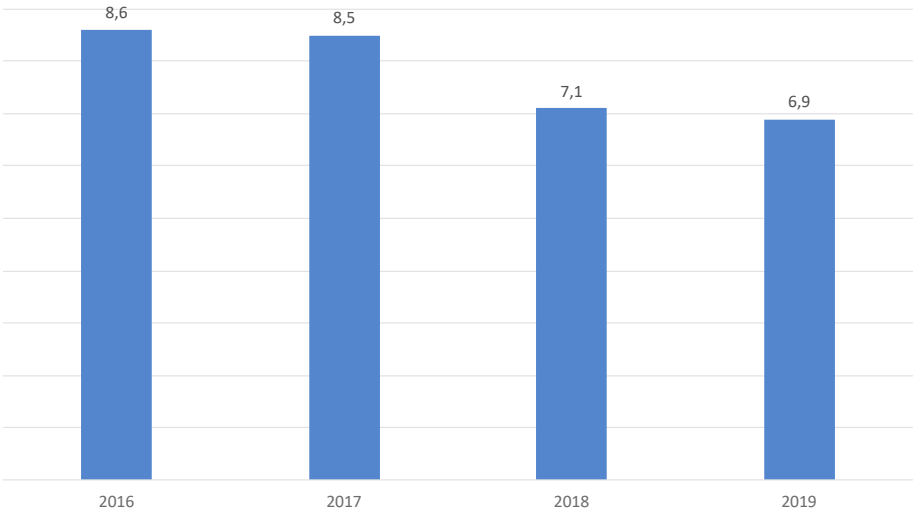

المصدر: انطلاقا من معطيات مديرية الخزينة والمالية الخارجية

وفي إطار تعزيز الدخل الوطني الخام، فقد عرفت تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج تطورا ملحوظا لتصل إلى 64,9 مليار درهم سنة 2018 مقابل 62,5 مليار درهم سنة 2016.

التكنولوجيات الجديدة والابتكار

طور المغرب، من خلال إدارة التعليم العالي والبحث العلمي، منذ استقلاله، سياسة تعاون علمي، من خلال العديد من البرامج الثنائية مع العديد من البلدان (فرنسا، ألمانيا، تونس، ...) وكذا متعددة الأطراف خاصة مع الاتحاد الأوروبي.

بالإضافة إلى ذلك، وقع المركز الوطني للبحث العلمي والتقني (CNRST) العديد من اتفاقيات التعاون مع مؤسسات أجنبية مماثلة (المجلس الأعلى للبحث العلمي (CSIC) بإسبانيا، والوكالة الإسبانية للتعاون الدولي (AECI)، والمعهد الوطني لبحوث السرطان بإيطاليا (CNRI)، ومكتب العلاقات الدولية للعلوم والتعليم العالي بالبرتغال(GRICES)، ومجلس البحث العلمي والصناعي بالهند (CSIR)، ...).

وفي هذا السياق، وعلى سبيل المثال، أبرمت إدارة البيئة العديد من الشراكات مع منظمات متعددة الأطراف وثنائية (صندوق البيئة العالمية FEM، البنك الدولي BM، صندوق المناخ الأخضر FVC، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي PNUD، برنامج الأمم المتحدة للبيئة PNUE، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ONUDI، ألمانيا، الاتحاد الأوروبي، اليابان، إلخ...) بهدف تبادل الخبرات ونقل المعرفة والمساعدة الفنية وتطوير المشاريع في مختلف المجالات البيئية.

وفي مجال التكنولوجيا، تم أيضًا بذل جهود لضمان تعزيز الشراكة مع السوق الإفريقية، مع تطوير البنى التحتية والشبكات المادية المشتركة، وتصدير الخبرات المغربية وتشجيع المواهب الإفريقية على الاندماج بالمقاولات والشركات المغربية.

أما فيما يتعلق بالولوج إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فقد عرف عدد المشتركين في خدمة الأنترنت الثابت بصبيب أقل من 10 ميجابايت في الثانية، انخفاضا لصالح الاشتراكات المتعلقة بصبيب يعادل أو يفوق 10 ميجابايت في الثانية. هذا وقد سجلت سنة 2017 بلوغ الاشتراكات في خدمة الأنترنت الثابت 3,86 لكل 100 نسمة، موزعة على النحو التالي:

جدول 4: الاشتراكات في خدمة الأنترنت الثابت لكل 100 نسمة حسب سرعة الصبيب

سرعة الصبيب	2017
[256 Kbits/s - 2 Mbits/s[	0,01
[2 Mbits/s - 10 Mbits/s[	3,08
>= 10 Mbits/s	0,77
المجموع	**3,86**

المصدر: الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات

شهدت خدمة الأنترنت في المغرب زخما قويا منذ تحرير قطاع الاتصالات في منتصف تسعينيات القرن الماضي. ويعتبر الأنترنت المتنقل المحرك الرئيسي لهذا النمو مقارنة بالأنترنت الثابت. ففي سنة 2019، لم يتعد عدد المشتركين في كل من خدمة الأنترنت الثابت من نوع «ADSL" وخدمة الأنترنت بالألياف البصرية 1,48 مليون و121237 مشترك على التوالي. وفيما يتعلق بنسب الاشتراك في خدمة الأنترنت الثابت من نوع "ADSL" حسب سرعة الصبيب، فقد بلغت الاشتراكات من فئة صبيب يقل أو يعادل 4 ميجابايت في الثانية 63,3 %[36] من الحظيرة الإجمالية لهذه الخدمة.

ووعيا منه بضرورة العمل على الرفع من مستوى تغطية الأنترنت الثابت عالي الصبيب، يواصل المغرب الانكباب على إعطاء الأولوية لتطوير الشبكات من نوع "الألياف البصرية إلى غاية المنزل (FTTH)" وغيرها، وذلك في إطار تنزيل الخطة الوطنية لتنمية الصبيب العالي والعالي جدا.

فيما يتعلق باستخدام الأنترنت، ارتفعت نسبة المستعملين من 58,3 % إلى 64,8 % بين سنتي 2016-2018[37]، وهو ما سمح للمغرب بأن يتخطى المتوسط العالمي بما يقارب 6 نقاط (58,8% من سكان العالم مرتبطون بالأنترنت). وعلى الرغم من ذلك، فإن الجهود المبذولة لتعزيز ربط جل الساكنة بالأنترنت لم ترق بعد إلى المستوى الذي يمكن من تقليص الفجوة الرقمية بين الوسطين الحضري والقروي. ونذكر في هذا الصدد بأن نسبة نفاذ الأنترنت (الثابت والمتنقل) بلغت 71,7 % في الوسط الحضري في حين لم تتعد 53,3 % في الوسط القروي خلال سنة 2018.

36 الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات.

37 الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات، البحث الوطني حول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدى الأسر والأفراد

مبيان 27: نسبة السكان الذين يستخدمون الأنترنيت (%)

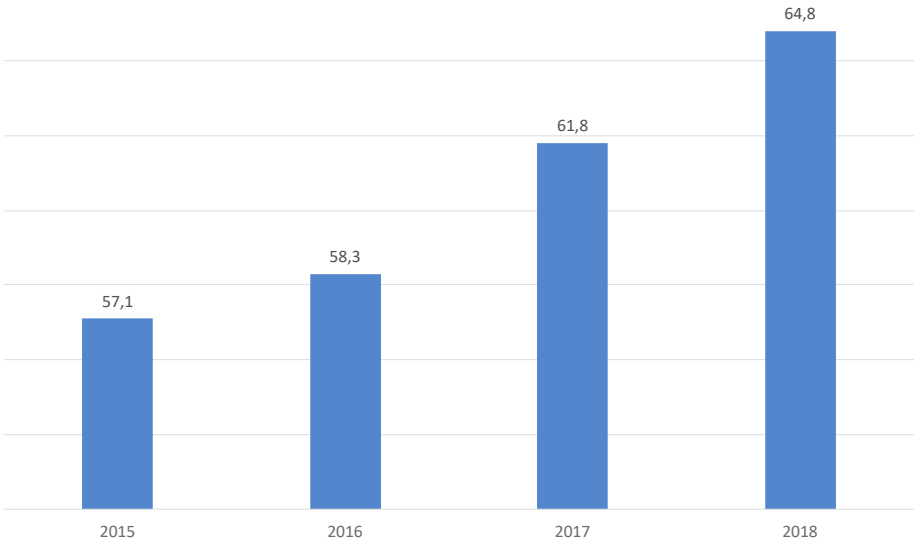

المصدر: الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات

التجارة الخارجية

ترتبط المملكة المغربية، العضو في منظمة التجارة العالمية، بنظام التجارة متعدد الأطراف الذي يمثل إطارا مرجعيا لسياستها التجارية. وقد بذل المغرب جهودا كبيرة لإقامة تجارة عالمية عادلة ومواتية خاصة تلك التي لها تأثير على تحقيق أهداف التصنيع والتكامل القاري في أفريقيا. ويمنح المغرب حاليا سبلا تفضيلية للأسواق لمنتجات معينة منشؤها من 34 دولة من أقل البلدان نمواً في إفريقيا والقادمة منها مباشرةً. كما تم إبرام اتفاقيات تجارية وتعريفة مع غينيا والسنغال، تنص على تبادل الإعفاءات الجمركية.

وقد عرف متوسط التعريفات الجمركية التي يطبقها المغرب على السلع المستوردة من البلدان النامية مسارا تنازلياً من 7,5 % سنة 2016 إلى 6,8 % سنة 2019. ويتعلق هذا الانخفاض أيضاً بالواردات من أقل البلدان نمواً (من 8,3 % إلى 5,3%) ومن الدول النامية الجزرية (من 3,4 % إلى 1,5 %).

ومن جهة أخرى، يحرص المغرب على تطبيق التزاماته الدولية، بحيث أن عددًا كبيرًا من الرسوم التي يطبقها على وارداته على المستوى العالمي منخفضة نسبيًا وأقل من الرسوم المقيدة كما هو موضح في الجدول أدناه.

جدول 5: التعريفات الجمركية المقيدة وMFN المطبقة (%)

	2015	2016	2017
متوسط التعريفات المقيدة	41,3	41,3	41,3
متوسط التعريفات MFN المطبقة	11,5	11,5	11,4
متوسط التعريفات المرجحة بحجم التجارة	9,3	10,4	9,9

المصدر: منظمة التجارة العالمية، الملف التعريفي العالمي، 2018 و2019

وقع المغرب في مارس 2018 على اتفاقية إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية التي تهدف إلى إنشاء منطقة تجارة حرة أفريقية، حيث ستكون 90% من التجارة في السلع معفاة من الرسوم الجمركية، مع إزالة الحواجز غير الجمركية مع مرور الوقت من خلال وضع معايير مشتركة.

وفي إطار الاتفاقيات المبرمة، صادق المغرب في مايو 2019 على اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة (TFA). وتهدف هذه الاتفاقية إلى تسهيل مرور البضائع وتبسيط عملية التصدير والاستيراد، وبالتالي إلى خفض تكاليف التجارة.

ويعاني المغرب من عجز كبير في الميزان التجاري للسلع بلغ 18,6 % من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2018. وفي مناخ دولي يتميز بالمنافسة القوية، تتسم تركيبة الواردات المغربية بالاعتماد التقليدي على الخارج خاصة بالنسبة للطاقة (7,4 % من الناتج الداخلي الإجمالي في 2018) والمنتجات الغذائية (4 %). كما أن زيادة حجم المهن العالمية الجديدة في المغرب أدت إلى زيادة الحاجة إلى السلع التجهيزية، والتي مثلت 10,9 % من الناتج الداخلي الإجمالي في نفس الفترة.

وفيما يتعلق بالصادرات، فقد شهدت نموا سنويا بنسبة 8 % خلال الفترة 2016-2019، راجعة إلى الأداء الجيد لبعض القطاعات على وجه الخصوص تطوير الحصص التصديرية في القطاعات الرئيسية: صناعة السيارات (26 %)، المنتجات الزراعية والغذائية (21 %)، الفوسفاط والمنتجات المشتقة (18,9 %).

مبيان 28: الميزان التجاري

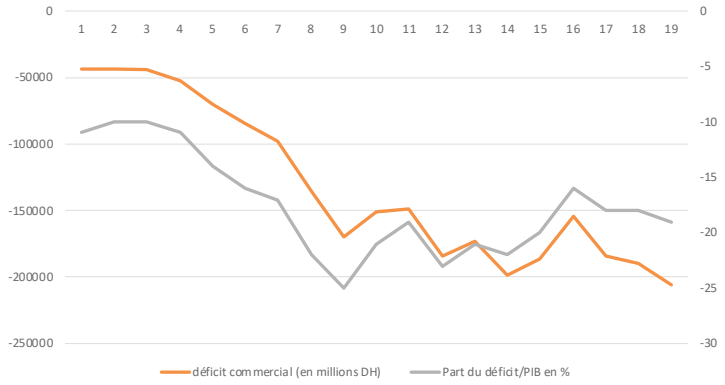

المصدر: مكتب الصرف والمندوبية السامية للتخطيط

تم دعم ديناميكية التصدير من خلال العديد من البرامج والإجراءات الترويجية التي طورتها الوكالة المغربية للاستثمار وتنمية الصادرات من خلال تنظيم البعثات القطاعية لصالح الجهات الفاعلة في القطاع الخاص، وكذلك تعزيز مشاركة "Made in Morocco" في المعارض التجارية والفعاليات التجارية الأخرى التي تستهدف الأسواق الإستراتيجية. وقد ساهمت هذه الإجراءات بشكل ملحوظ في تعزيز حصة المغرب في الصادرات العالمية، بمتوسط نمو سنوي للصادرات يقدر بـ 7,9 % خلال الفترة 2010-2018.

مبيان 29: صادرات القطاعات الرئيسية (%)

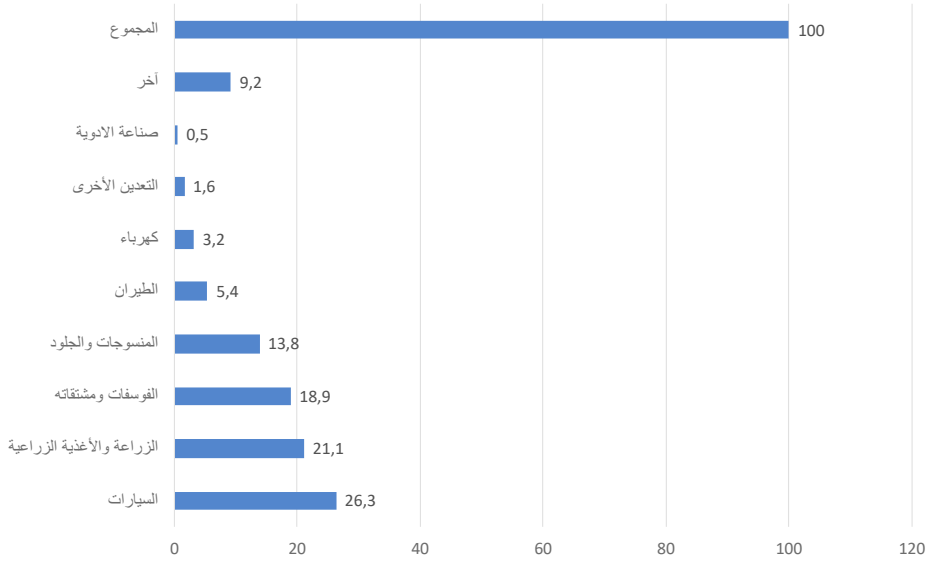

المصدر: مكتب الصرف والمندوبية السامية للتخطيط

وفقًا لـ "المراجعة الإحصائية للتجارة العالمية" (WTO، 2019)، يحتل المغرب المرتبة 45 كمصدر في عام 2018، بمبلغ 29 مليار دولار، خلف تركيا (168 مليار دولار، ولكن قبل مصر (28 مليار دولار)، وتمثل بذلك 0,2 % من إجمالي الصادرات العالمية من البضائع.

على مستوى المنطقة الإفريقية، احتل المغرب المرتبة الثانية كمصدر للخدمات التجارية بعد دولة مصر بقيمة 18 مليار دولار في 2018، وهو ما يمثل حصة 0,4 % من إجمالي الصادرات العالمية للخدمات التجارية.

اعتمد المغرب سنة 2016، قانونًا جديدًا[38] بشأن إطار التجارة الخارجية، وذلك امتثالًا للالتزامات الدولية للمملكة المغربية، والنظام العام للتجارة الخارجية، والظروف التي تتم بموجبها عمليات الاستيراد والتصدير وكذا التدابير لحماية الإنتاج الوطني.

بالإضافة إلى ذلك، تم منح وضع جديد للمصدرين غير المباشرين سنة 2017 بهدف دمج المنظومات الصناعية مع مورديها وكذلك دمج المناطق التصديرية الحرة مع الشركات الصناعية المنشأة فوق الأراضي الوطنية.

وامتثالا للالتزامات التي تم التعهد بها في إطار مفاوضات منظمة التجارة العالمية، نفذ المغرب إصلاحات في مجال تيسير التجارة (إزالة الطابع المادي للإجراءات الجمركية، وخفض أوقات الاستيراد والتصدير، والشباك الوحيد "PortNet"... إلخ). هذا وقد اعتمد مجلس الحكومة في فبراير 2018 مرسومًا بإنشاء "لجنة التنسيق الوطنية لتسهيل إجراءات التجارة الخارجية".

مكنت هذه التدابير والإصلاحات المغرب من ترتيبه في المركز 58 في البعد الخاص ب "التجارة عبر الحدود" من نسخة 2020 من تقرير البنك الدولي "ممارسة الأعمال"

وإن كان المغرب قد استطاع تحسين حصته من السوق العالمي، من 0,11 % في 2007 إلى 0,15 % في 2018، فإنه لا يزال مرتبا خلف منافسيه لاسيما الهند (1,79%) وتركيا (0,95 %) ومصر (0,16 %).

وترجع هذه الوضعية إلى عوامل عديدة، داخلية وخارجية منها، القدرة التنافسية المنخفضة للعرض التصديري، والحواجز غير التعريفية (قواعد المنشأ، والمعايير الصحية، وما إلى ذلك) وتسريع واردات السلع التجهيزية والمنتجات نصف المصنعة، ولا سيما من البلدان التي أبرم المغرب معها اتفاقيات للتجارة الحرة.

جدول 6: حصة المبادلات التجارية للمغرب (%)

	2016	2017	2018
الحصة في الصادرات العالمية للخدمات التجارية	0,4	0,4	0,4
الحصة في الصادرات العالمية للسلع	0,2	0,2	0,2
حصة السوق المغربية في العالم	0,14	0,15	0,15

المصدر: مراجعات الإحصائية للتجارة العالمية، منظمة التجارة العالمية، مايو 2019 ومكتب الصرف (حساب مديرية الدراسات والتوقعات المالية).

الشراكات متعددة الأطراف وبناء القدرات

إن المغرب ملتزم، كما أكد جلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، "بالتعاون الثلاثي والمتعدد الأطراف وإقامة شراكات متوازنة ومفيدة لجميع الأطراف".

وفي هذا الإطار، فإن المغرب حريص على التعاون مع بلدان الجنوب، وهذا ما هو منصوص عليه في ديباجة الدستور، بوصفه محورا استراتيجيا لسياسته الخارجية. إذ عمد المغرب على إبرام شراكات في عدة مجالات. ويعتبر التعاون بين بلدان الجنوب في مجال التنمية الفلاحية والأمن الغذائي من بين الركائز لخطة المغرب الأخضر، التي بدأت سنة 2008.

وفي هذا السياق، أبرم المغرب ومنظمة الأغذية والزراعة تحالفا لدعم مجهودات البلدان الإفريقية المشاركة خاصة الأقل نموا. وتم إنشاء صندوق تحت إدارة هذه المنظمة وبتمويل من المغرب من أجل دعم مشاريع الشراكة التي تهدف إلى زيادة الإنتاجية الفلاحية و تحسين تدبير الموارد الطبيعية. و في هذا السياق وقعت 38 اتفاقية ثلاثية سنة 2014 مع 18 بلدا إفريقيا. بالإضافة إلى ذلك، تم إنشاء وحدات لإنتاج الأسمدة في إثيوبيا ونيجيريا ووقعت عدة اتفاقات مع مجموعة من البلدان (مالي وغينيا وغينيا- بيساو وأسواتيني وتونس والكاميرون وقريبا بلدان أخرى).

فيما يتعلق بالطاقات المتجددة، أعلن المغرب، بالاشتراك مع إثيوبيا، عن إنشاء تحالف من أجل الحصول على الطاقة المستدامة في سنة 2019. ويهدف هذا التحالف، الذي تم تنفيذه على المستوى الوطني من قبل الوكالة المغربية للطاقة المستدامة (MASEN)، إلى إتاحة إمكانية الوصول الشامل إلى الطاقة من خلال الاستخدام المكثف للطاقة النظيفة.

38 قانون رقم 91-14

من جهة أخرى، تم التوقيع على مذكرة تفاهم بين الوكالة الفرنسية للتنمية AFD وصندوق الإيداع والتدبير CDG لتعزيز شراكتهما بشأن الطاقة والتحولات الايكولوجية والإقليمية، والاندماج الاجتماعي والمالي والتعاون مع أفريقيا كما تم تنفيذ الاتفاقيات الثنائية (الموقعة سنة 2018) مع الهند.

فيما يتعلق بخطة التنمية المستدامة، أنشئت ثلاث لجان لبلدان الساحل، وحوض الكونغو، والدول الجزرية، على هامش تظاهرة COP22 سنة 2016 من أجل تنظيم الدعم التقني لمكافحة تغير المناخ. ومن أجل نفس الهدف، أطلق المغرب مبادرة تكييف الزراعة الإفريقية مع تغير المناخ "المبادرة الثلاثية أ" خلال الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر المناخ.

إن مشروع خط أنابيب الغاز الإفريقي، الذي هو موضوع اتفاق بين المملكة المغربية ونيجيريا، من شأنه أن يفيد غرب إفريقيا بالكامل من حيث التنافسية الاقتصادية والتكامل الإقليمي والنمو الشامل والتنمية الاجتماعية. بالإضافة إلى ذلك، يعمل المغرب على تطوير تعاونه بين بلدان الجنوب كالهند والصين من خلال تبادل الخبرات وتعزيز برامج البحث والتطوير التكنولوجي.

بخصوص الجانب البيئي، تم حشد ما يقرب من 153 مليون دولار أمريكي ضمن إطار التعاون المتعدد الأطراف (صندوق البيئة العالمية، صندوق المناخ الأخضر، البنك الدولي، برنامج الأمم المتحدة للبيئة ...) والتعاون الثنائي (ألمانيا،إيطاليا، الاتحاد الأوروبي ...) لتحقيق المشاريع والبرامج المساهمة في نقل الممارسات الجيدة والتكنولوجيا والدراية وكذلك بناء القدرات في مجال البيئة والتنمية المستدامة.

وفي إطار التعاون جنوب-جنوب،تم توقيع عشرين عقدا للشراكة لبلدان الجنوب خاصة الإفريقية. خصص المغرب لتنفيذها حوالي 900.000 دولار في إطار برنامج دعم قدرات هذه البلدان.

في مجال الهجرة، تم إنشاء مرصد أفريقي للهجرة، وقد قام المغرب بعمليتين لتسوية وضعية المهاجرين في الفترة ما بين 2014-2015 و2016-2017، ساهمت الأولى في تسوية وضعية أكثر من 23.000 مهاجر فيما تم خلال الثانية تقديم أكثر من 28000 طلب. أطلق المغرب إجراءات تعاون فيما بين بلدان الجنوب بشأن الهجرة (2019-2021) بين المغرب وكوت ديفوار ومالي والسنغال بدعم من الاتحاد الأوروبي، بهدف تسهيل وتعزيز تبادل الخبرات في مجال الهجرة بين الأطراف المعنية المؤسساتية والإدارية وغير الحكومية في البلدان الأربعة.

أما عن العمل الإنساني، ينقسم التدخل المغربي إلى عمليات طارئة ومساعدات إنسانية، تتكون بشكل عام من تبرعات بالأدوية، ومعدات شبه طبية، ومواد غذائية، وخيام، ومنتجات النظافة، إلخ. وتعبيرا عن الثقة الموضوعة فيه، أعيد انتخاب المغرب، للمرة الثانية على التوالي، لرئاسة قطب الشؤون الإنسانية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي لدورة 2019-2020.

من جهة أخرى، تم اعتماد العديد من برامج التعاون الدولي في مجال الثقافة، بما في ذلك على وجه الخصوص: اتفاقيات التعاون الثقافي والعلمي المعتمدة بين مؤسسات التعليم العالي والمؤسسات الأجنبية، أو التدابير المتخذة لضمان حماية الممتلكات والحفاظ عليها سواء منها المنقولة وغير المنقولة أو اللامادية والثقافية، ولا سيما من خلال التطبيق الفعلي لاتفاقيات التراث العالمي مع اليونسكو في 1972 و2001 و2003 و2005.

أما بخصوص المجال الديني، قام المغرب بالعديد من المبادرات مع البلدان الإفريقية لتدريب و تكوين الأئمة من هذه البلدان، هم أساسا الشريعة والعلوم الإنسانية وكذلك التدريب على المدى القصير. وفي هذا الإطار، تم إنشاء مؤسسة محمد السادس للعلماء الإفريقيين من قبل مؤسسها أمير المؤمنين، جلالة الملك محمد السادس، حفظه الله في عام 2015، لاعتبارين أساسيين هما الشعور بالمسؤولية التاريخية ومتطلبات الحاضر والمستقبل لحماية الشؤون الدينية.

عقود الشراكة بين القطاع العام والخاص والمجتمع المدني

يشكل تطوير منظومة الشراكة بين الدولة وجمعيات المجتمع المدني تحدياً استراتيجياً لتوطيد دعامات دولة الحق والقانون. ولتحقيق ذلك وفي إطار تثمين الحكامة والشفافية الخاصة بالتمويل العمومي وكذلك الارتقاء بالشراكات مع المجتمع المدني بادرت الحكومة اعتبارًا من سنة 2015، بنشر تقرير سنوي عن المعطيات الخاصة بالشراكة بين الدولة وجمعيات المجتمع المدني وأنشأت في هذا الصدد البوابة الإلكترونية charaka-Association.ma[39] المخصصة للتمويل العام للجمعيات.

يتسم نظام الشراكة بين القطاعين الخاص والعام بأهمية كبرى وذلك لما له من انعكاسات على تسريع وثيرة النمو وتكثيف الجهود من خلال الاستفادة من خبرة وكفاءة القطاع الخاص في تدبير أفضل للخدمات العامة والبنيات التحتية، وفي هذا السياق، تم إصدار القانون رقم 12-86 بشأن عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص في سنة 2015. وقد تم تمرير مشروع القانون رقم 18-46 المعدل والمكمل للقانون رقم 12-86 المتعلق بعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالأغلبية من قبل الغرفتين ولا زالت النصوص التطبيقية في طور الإعداد.

بالرغم من دخول قانون عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص حيز التنفيذ في يونيو 2015، لوحظ ما يلي:

– لم يتم تطوير برنامج الشراكة بين القطاعين العام

39 دورية رئيس الحكومة رقم 04/2016

والخاص على الرغم من الإمكانات الكبيرة لمشاريع الشراكة المحددة بين القطاعين العام والخاص؛

- المشاريع التي فحصتها اللجنة المكلفة ببرنامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص لا ترقى إلى مستوى الطموحات؛

ونتيجة لما سبق ذكره، تم تعديل القانون رقم 12-86 بالقانون رقم 18-46 الذي وافق عليه مجلس النواب بالإجماع في 4 فبراير 2020. وفق التعديلات الرئيسية التالية:

- توسيع مجال تنفيذ القانون السالف الذكر ليشمل كل أشخاص القانون العام لاسيما الجماعات الترابية وأشخاص القانون العام المعنوية التابعة لهيأتها، وإرساء حكامة ملائمة للخصائص الإقليمية والمحلية؛
- إحداث "لجنة وطنية للشراكة بين القطاعين العام والخاص برئاسة رئيس الحكومة؛
- تبسيط عملية العرض التلقائي وتوضيح شروط اللجوء إلى المسطرة التفاوضية؛
- ضمان الانسجام بين مقتضيات القانون الحالي والقوانين القطاعية التي تحيل على عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وبالموازاة، بذلت السلطات العامة جهودا عديدة في ميدان التكوين، ومرافقة ورصد الدراسات الإستراتيجية والتقييمات الأولية للمشاريع، فضلا عن تتبع وتوجيه المشاريع المصادق عليها.

وقد لوحظ تكثيف اعتماد عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص بشكل كبير خاصة في المجالات مثل البنيات التحتية والصحة والتعليم والنقل الحضري وكذلك القطاع الفلاحي. وتتميز المشاريع المعلن عنها من طرف مختلف الأطراف والتي قد تكون موضوع عقد شراكة بين القطاعين العام والخاص بغلاف مالي ضخم، لكنها تظل رهينة نتائج اختبارات الشراكة بين القطاع العام والخاص (PPP) التي قد تصل 20 % و 25 % مقارنة بالمتوسط السنوي لإجمالي الاستثمار العام). وتقدر المشاريع التي فحصتها لجنة الشراكة بين القطاعين العام والخاص بـ 3,316 مليار درهم بين عامي 2016 و2019.

في مجال عقود البرامج (CP)، قامت وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة بتنفيذ خطة عمل تهدف إلى إعادة هيكلة بعض الشركات والمؤسسات العمومية(EEP) في إطار عقود البرامج (CP) مع الدولة (كما هو الحال على وجه الخصوص مع ONEE وONCF وRAM وONDA وOFPPT وGBAM وANP وHAO وCNSS). يشمل عدد العقود قيد التنفيذ CP-State-RADEEMA للفترة 2017-2019 وCMR للفترة 2018-2020.

للإشارة إن بعض البرامج قد انتهت وكانت موضوع تقييم بأثر رجعي مثل CP لبريد المغرب (2014-2017) وONEE (2014-2017) ووكالة التنمية وادي أبو رقراق (2014-2018).

قدرة النظام الوطني الإحصائي من أجل تحمل مؤشرات أهداف التنمية المستدامة

يبدو من خلال تشخيص التحديث الذي قامت به المندوبية السامية للتخطيط أن النظام الإحصائي الوطني في مجمله يقوم بإصدار 102 مؤشر من بين 244، أي بنسبة 41,8 %.

وحسب نوع المؤشرات المصنفة حسب كل مستوى، فإن النظام الإحصائي الوطني يمكن من إنتاج 61 مؤشر بالنسبة للمستوى الأول؛ أي 56,5 % من مجموع المؤشرات لهذه الفئة والتي يصل عدد مؤشراتها إلى108 .

وبالنسبة لمؤشرات المستوى الثاني، فقد وصل مجموع المؤشرات المنتجة إلى 35 من أصل 95 مؤشر، أي بنسبة 37 %.

وفيما يتعلق بفئة مؤشرات المستوى الثالث، والتي يبلغ عددها 34، فإن النظام الإحصائي الوطني ينتج 3 مؤشرات فقط، أي بنسبة 9 % من مجموع مؤشرات هذه الفئة.

التحديات الرئيسية

يتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بحلول 2030، مجموعة من التحديات نذكر منها أساسا:

- دعم تمويل إنجاز أهداف التنمية المستدامة؛
- تشجيع البحث العلمي والابتكار التكنولوجي وتعزيز الشراكات بين الدولة والقطاع الخاص والجهات والجامعات؛
- تنويع وتقوية القدرة التنافسية للعرض الوطني القابل للتصدير. وفي هذا السياق، فقد بلغ وزن الشركات المصدرة بالنسبة لجميع الشركات 7 % فقط سنة 2019. لهذا بالإضافة إلى جذب الشركات العالمية، فإن المغرب مدعو لمواصلة تطوير الشركات المحلية القادرة على الاندماج في سلاسل القيمة العالمية؛
- تقوية انسجام السياسات العمومية على المستوى الوطني والمحلي وما بينهما؛
- تطوير الشراكات ما بين جميع الأطراف (الدولة، الجماعات الترابية، الجامعات، القطاع الخاص، المجتمع المدني)؛
- تعزيز التعاون الدولي في مجال البحث العلمي شمال -جنوب و جنوب-جنوب؛
- تعزيز قدرة النظام الإحصائي الوطني على دعم مؤشرات أهداف التنمية المستدامة.

الاستراتيجيات والبرامج

لقد عمل المغرب على إطلاق سلسلة من المخططات القطاعية من أجل دعم وتوطيد سياسته التشاركية في شتى المجالات نذكر منها:

مجال المالية

- لقد أهتم دستور 29 يوليوز 2011 بمقاربة النجاعة لتدخل القطاع العام وذلك بوضع مبادئ الشفافية والمحاسبة والحفاظ على التوازنات المالية للدولة وتعزيز مراقبة البرلمان لعمل الحكومة وتقييم السياسات العمومية؛
- تبني المقاربة الموازناتية المبنية على النجاعة في إطار القانون التنظيمي الجديد للمالية الذي تم تبنيه سنة 2015، والذي يهدف أساسا إلى عقلنة النفقات المتوفرة وتحسين مردودية السياسات العمومية؛
- الإصلاح الضريبي من أجل إرساء دعائم العدالة الضريبية وتشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي؛
- تحسين مناخ الأعمال عن طريق مجموعة من الإصلاحات القانونية والمؤسساتية وهذا ما مكن من تحسين جاذبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛
- الحفاظ على التوازنات الماكر واقتصادية.

مجال البحث العلمي و الابتكار

- الإستراتيجية الوطنية لتطوير البحث العلمي بحلول عام 2025، والتي تهدف إلى زيادة حصة الناتج الداخلي الإجمالي المخصصة لتمويل البحث العلمي إلى 3 % في أفق 2025؛
- مبادرة مغرب الابتكار، التي تهدف إلى بناء بيئة مواتية لظهور اقتصاد ذي قيمة مضافة عالية وإلى تموقع المغرب كدولة منتجة للتكنولوجيا؛
- استراتيجية المغرب الرقمي 2020 التي تهدف بالأساس إلى جعل تنمية القطاع الرقمي أداة للتحول الاقتصادي والاجتماعي وتعزيز مكانة المغرب كقطب رقمي إقليمي وكرائد أفريقي في خدمة البلدان الشريكة، وفق خارطة طريق تخدم مصالح جميع الأطراف.

مجال التجارة الخارجية

- الإستراتيجية الوطنية "Maroc Export Plus" مع تعزيز الموارد المالية لصندوق ترويج الصادرات، حيث بلغت ميزانية هذا الأخير 200 مليون درهم، في المتوسط السنوي خلال الفترة 2010-2018؛
- برامج دعم الصادرات التي تم تطبيقها خلال الفترة 2016-2020 ومنها برنامج دعم للمصدرين لأول مرة، وبرنامج عقود نمو الصادرات ودعم الرابطات المهنية القطاعية. في عام 2018، دعمت الوكالة المغربية للاستثمار وتنمية الصادرات 344 شركة مصدرة.

مجال تنسيق السياسات والهيئات المؤسساتية

- إحداث اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة لدى رئاسة الحكومة، وهي مكلفة بمواكبة وتتبع أهداف التنمية المستدامة؛
- اعتماد قانون تنظيمي جديد للمالية كرافعة لتحديث الإدارة العمومية المغربية، مما سيمكن من تعزيز تماسك السياسات العمومية، وتحسين الأداء العام وجودة الخدمات المقدمة للمواطن، وكذا ترسيخ دور البرلمان في مراقبة الميزانية وتقييم السياسات العمومية. وتتمثل الأدوات المستخدمة في هذا السياق في تعميم الاعتمادات، وتعزيز اللامركزية في الميزانية، والتعاقد بين الإدارات المركزية ومصالحها غير المركزة، ووضع إطار الإنفاق المتوسط الأجل لبرامج الميزانية لمدة ثلاث سنوات ومتجددة واللجوء إلى المزيد من التحكم في الأداء بدل التحكم المسبق.

تعزيز قدرة النظام الوطني الإحصائي من أجل استيعاب مؤشرات أهداف التنمية المستدامة

- إصلاح البحوث الإحصائية على مستوى المناهج وتوسيع تغطيتها الموضوعاتية والمجالية ؛
- إطلاق مسلسل الرقمنة لمجموعة خطوط الإنتاج ونشر المعطيات؛
- تحديث الإطار القانوني للنظام الوطني الإحصائي عن طريق إصدار مشروع قانون ملائم للمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية التي تم تبنيها من قبل الأمم المتحدة.

ملحق

كان المغرب من أكثر الدول تفاعلاً في السيطرة على وباء فيروس كورونا والتخفيف من تداعياته الصحية والاجتماعية والاقتصادية. وفي هذا الصدد، تم اتخاذ مجموعة من التدابير، بموجب التوجيهات الملكية السامية، للحفاظ على صحة الساكنة، ومساعدة الفئات الاجتماعية الهشة وتخفيف آثار الوباء على الحياة الاقتصادية للبلد.

إنشاء صندوق خاص بتدبير جائحة كورونا: تطبيقاً للتعليمات الملكية السامية، أنشأ المغرب في 17 مارس، صندوقاً خاصاً لإدارة جائحة فيروس كورونا «COVID-19» لدعم النظام الصحي والتخفيف من آثاره على الأسر والمقاولات. وقد تم رصد مبلغ 10 مليار درهم عند إنشاء الصندوق، ولكن بفضل التبرعات الطوعية للأشخاص الذاتيين والمعنويين، وكذا مؤسسات عمومية وخاصة، وصلت عند حدود 24 أبريل اعتمادات الصندوق إلى حوالي 32 مليار درهم. وقد أبانت هذه التبرعات، التي تجاوزت كل التوقعات، عن القيم النبيلة والحس التضامني للشعب المغربي.

المبادرة الملكية للتضامن مع البلدان الإفريقية: يعتبر التضامن من الممارسات المحمودة التي ينهجها المغرب ليس فقط داخل البلد، ولكن تعتبر أيضًا أحد المبادئ التوجيهية لإستراتيجية الشراكة المغربية، خاصة مع القارة الإفريقية. وفي هذا الصدد، دعا جلالة الملك إلى إنشاء إطار عملي لدعم الدول الإفريقية للقضاء على الوباء وتبادل الخبرات والممارسات الجيدة في التخفيف من آثاره الاقتصادية والاجتماعية. وقد رحب العديد من رؤساء الدول والبرلمانات الأفريقية بهذه المبادرة الملكية.

فرض حالة الطوارئ الصحية وغيرها من التدابير الوقائية: اعتبارًا من 20 مارس، اتخذ المغرب تدابير وقائية في إطار حالة الطوارئ الصحية، والتي تتعلق، على وجه الخصوص، بالحجر الصحي وتعليق النقل البحري والجوي وتعليق الدروس والدورات التكوينية في جميع مؤسسات التعليم والتكوين واستخدام التعليم والعمل عن بعد وتنفيذ الخدمات العمومية عبر الإنترنت.

التدابير الصحية: طبقا للتوجيهات الملكية، تم اتخاذ مجموعة من التدابير تتعلق أساسا بتعبئة جميع الإمكانات من أطر وبنيات طبية مدنية وعسكرية، وكذا تعبئة أجهزة الكشف المبكر والرصد الوبائي، وتعزيز قدرة البنى التحتية للاستقبال الصحي والمعدات الطبية. كما شملت أيضا هذه التدابير، توفير المعدات الطبية وشبه الطبية للجميع، بما في ذلك الأقنعة ومواد التنظيف والتطهير المنتجة محليا، وبأسعار معقولة.

دعم الأسرة: للتخفيف من الآثار الاجتماعية للوباء، تم دفع تعويضات جزافية شهريًا للأجراء والأسر العاملة في القطاع الغير المهيكل.

دعم المقاولات: ركزت تدابير دعم المقاولات، خاصةً الصغيرة جدًا والصغيرة والمتوسطة الحجم، على (1) خفض نفقاتها من خلال تعليق مساهمات الضمان الاجتماعي وتأجيل سداد القروض البنكية وكذا التصاريح الضريبية، (2) دعم التدفق النقدي من خلال تسريع الدولة في سداد ديونها وإنشاء آلية «**ضمان أوكسجين**» لتسهيل ولوجها إلى القروض البنكية، (3) دعم الاستثمار من خلال برنامج «**التميز التكنولوجي**» الذي يهدف إلى تمويل 30 % من تكلفة الاستثمار المخصصة لإنتاج المعدات المستخدمة في مكافحة فيروس كورونا وتسهيل الولوج إلى الصفقات العمومية.

الإجراءات المالية والنقدية الشاملة: من أجل مواجهة الوباء، اعتمد المغرب مرسوما يأذن بموجبه للحكومة بتجاوز سقف الاقتراض الخارجي، مما مكنها من اللجوء إلى خط الاحتياط والسيولة (LPL) المتاح من خلال العقدة المبرمة مع صندوق النقد الدولي (FMI). كما قام بنك المغرب بتخفيض سعر الفائدة الرئيسي من 2,25 % إلى 2 % من أجل دعم حصول الأسر والمقاولات على القروض البنكية.

إجراءات لصالح نزلاء السجون: لقد حظيت هذه الشريحة من المجتمع هي أيضا باهتمام خاص، حيث استفاد عدد من السجناء من العفو الملكي واتخذت تدابير وقائية مهمة لحمايتهم من انتشار الفيروس.

تتبع أوضاع المغاربة العالقين في الخارج: تم إنشاء خلايا لتتبع وضعهم ورعايتهم على مستوى الإدارة المركزية وعلى مستوى البعثات الدبلوماسية والمراكز القنصلية.

وضع آليات مؤسساتية لتدبير الجائحة: من أجل ضمان تدبير تشاوري وتشاركي وفعال للوباء، تم تشكيل لجان تنسيق متخصصة في إطار الإستراتيجية الوطنية للتصدي لهذا الوباء.

ويتعلق الأمر باللجنة القيادة[40] لتتبع الوضع الوبائي، واللجنة العلمية والتقنية[41] للرصد والتوضيح من أجل اتخاذ القرار المتعلق بالجوانب الطبية والعلمية، ولجنة اليقظة الاقتصادية[42] لتتبع تطورات الوضع الاقتصادي وتحديد التدابير المواكبة للأسر والقطاعات الاقتصادية المتضررة.

وبالموازاة مع ذلك، تم إنشاء خلايا مراقبة على مستوى مختلف القطاعات الوزارية.

وقد رافقت تدابير إدارة هذه الأزمة، إستراتيجية تواصل شفافة ومسؤولة، من خلال العرض المنتظم لتطور الوضع الوبائي والحملات التحسيسية المقدمة للساكنة من أجل احترام تدابير حالة الطوارئ الصحية للخروج بنجاح من الأزمة.

40 تتكون من وزارتي الصحة والداخلية والدرك الملكي ومصالح الطب العسكري والوقاية المدنية.
41 لجنة لدى وزارة الصحة
42 بالتنسيق مع وزارة الاقتصاد والمالية والإصلاح الإداري ووزارات الداخلية والخارجية والفلاحة والصيد البحري والصحة والصناعة والسياحة والشغل وبنك المغرب والتجمع المهني للابناك المغربية والاتحاد العام لمقاولات المغرب واتحاد غرف التجارة والصناعة والخدمات واتحاد غرف الصناعة التقليدية

II. تقييم آثار جائحة كوفيد 19 على الحياة الاقتصادية والاجتماعية

1. آثار الجائحة على النمو الاقتصادي

حسب التوقعات الحالية للمندوبية السامية للتخطيط (أبريل 2020)، يلاحظ تباطؤ كبير في النشاط الاقتصادي خلال الفصل الأول من عام 2020، حيث كان من الممكن أن ينتقل إلى 0,7 % بدلاً من 1,9 % حسب سيناريو بدون COVID-19خلال الفصل الثاني من سنة 2020، سيتواصل التأثير السلبي لهذا الوباء، بالإضافة إلى تمديد فترة الحجر الصحي، حيث سيلاحظ تراجع النمو الاقتصادي بنسبة 9,8 نقطة مقارنة بتطوره قبل أزمة COVID-19، مما سيؤدي إلى خسارة إجمالية محتملة من الناتج الداخلي الإجمالي تقدر بنحو 7,29 مليار درهم للنصف الأول من عام 2020.

وتعزى هذه النتائج بالأساس إلى انخفاض القيمة المضافة الفلاحية ب 4,4%عوض 1,3 %، بسبب تراجع إنتاج الحبوب الذي تقلص إنتاجها إلى أدنى مستوى له منذ 2007. كما تعزى أيضًا إلى انخفاض الطلب الخارجي على المنتجات المحلية ب 12,5% خلال الفصل الثاني من عام 2020، بسبب تمديد فترات الحجر في العديد من البلدان الشريكة. وسيؤدي هذا التراجع إلى انخفاض صادراتنا من السلع والخدمات من حيث الحجم بنسبة 6,1% خلال نفس الفترة.

وبالموازاة مع دلك، يتوقع أن ينخفض استهلاك الأسر بنسبة 2,1 % خلال الفصل الثاني من 2020، وذلك بسبب تراجع النفقات المتعلقة بالنقل وبالمواد المصنعة وبخدمات الفندقة والترفيه .في المقابل، سيواصل الاستثمار تقلصه بوتيرة تناهز 26,5 %. ومن المتوقع أن تنخفض الواردات بنسبة 8,4 %، متأثرة بانخفاض الطلب على المواد الخام وعلى التجهيزات والسلع الاستهلاكية.

حسب قطاع النشاط، سيعاني القطاع الثالث من انخفاض التجارة والنقل ووقف النشاط في الفندقة والمطاعم بشكل شبه كامل وستنكمش القيمة المضافة للقطاع الثانوي بمقدار 8,9 %.

2. آثار الجائحة على أنشطة المقاولات

في إطار رصد الآثار الاقتصادية والاجتماعية للأزمة الناتجة عن انتشار وباء كوفيد-19 على الاقتصاد الوطني، قامت المندوبية السامية للتخطيط بإنجاز بحث نوعي لدى المقاولات المنظمة بهدف تقييم الأثر المباشر لهذه الأزمة على وضعية المقاولات بالمغرب. تم إجراء هذا البحث خلال الفترة الممتدة من 1 إلى 3 أبريل 2020 عبر الاتصال هاتفيا بعينة ضمت 4000 مقاولة منظمة تعمل في قطاعات الصناعة التحويلية والبناء والطاقة والمعادن والصيد البحري والتجارة والخدمات التجارية الغير مالية.

وقد أسفرت نتائج هذا ابحث على أن 57 % من مجموع المقاولات أوقفت نشاطها بشكل مؤقت أو دائم، حيث أن أزيد من **135.000** مقاولة اضطرت إلى تعليق أنشطتها مؤقتا، بينما أقفلت **6300** مقاولة بصفة نهائية.

في ما يتعلق بالفئة التي استمرت في أنشطتها رغم الأزمة الصحية (43 % من إجمالي المقاولات)، فإن نصف هذه المقاولات قد تكون اضطرت إلى تقليص إنتاجها للتكيف مع الظرفية الراهنة بنسبة قد تفوق 50 % بالنسبة ل 81 % من هذه المقاولات.

حسب الفئة، فإن نسبة المقاولات التي أوقفت نشاطها بصفة مؤقتة أو دائمة تشمل 72 % من المقاولات الصغيرة جدا و26 % من المقاولات الصغرى والمتوسطة و2% من المقاولات الكبرى. صرحت 49 % من المقاولات الصغيرة جدا، الصغرى والمتوسطة، النشيطة في الفترة المرجعية للبحث، قد تكون خفضت إنتاجها بسبب الأزمة الصحية الحالية

من بين أكثر القطاعات تضررا من هذه الأزمة نجد الإيواء والمطاعم بنسبة 89 % من المقاولات في حالة توقف، وصناعات النسيج والجلد والصناعات المعدنية والميكانيكية بنسبة 76 % و73 % على التوالي، ثم قطاع البناء بنسبة تقارب 60 % من المقاولات المتوقفة.

وحسب البحث، قد تخلف الوضعية الراهنة تداعيات على التشغيل، حيث اضطرت 27% من المقاولات إلى تخفيض اليد العاملة بشكل مؤقت أو دائم. وقد يشمل التخفيض ما يقارب 726.000 (باستثناء القطاع المالي والفلاحي) منصب شغل أي ما يعادل 20 % من اليد العاملة في المقاولات المنظمة. وتعتبر القطاعات الأكثر عرضة لتقليص اليد العاملة، قطاع الخدمات بما يقارب 245.000 منصب شغل، أي بنسبة 5,71% من إجمالي عدد المشتغلين في هذا القطاع، يليه قطاع الصناعة (بما في ذلك قطاع الصيد والطاقة والصناعات الاستخراجية) بتخفيض 195.000 منصب شغل أي ما يمثل 22% من اليد العاملة في هذا القطاع، ثم نجد قطاع البناء بنسبة 24 % أي ما يعادل تقريبا 170.000 منصب شغل.

في مجال التصدير، أعلنت ما يقرب 67 % من المقاولات المصدرة بالمغرب أنها قد تكون تضررت من جراء الأزمة الصحية الراهنة، حيث أن مقاولة واحدة من بين كل تسع مقاولات قد تكون أوقفت نشاطها بشكل نهائي، في حين أن خمس مقاولات من بين تسعة قد تكون علقت أنشطتها بشكل مؤقت بينما لا تزال ثلث المقاولات المصدرة تزاول نشاطها الاقتصادي لكنها قد تكون اضطرت إلى تقليص إنتاجها. في حين يرجح أن يكون قطاع التصدير قد قلص حوالي 18% من إجمالي مناصب الشغل أي ما يعادل 133.000 منصب شغل أغلبها من قطاع النسيج والجلد بما مجموعه 50.000 منصب أي 62 % من إجمالي مناصب الشغل المقلصة على مستوى هذا القطاع.

3. آثار الجائحة على الأسر

أنجزت المندوبية السامية للتخطيط، بحثا لدى الأسر عن طريق الهاتف، من أجل تتبع تكيف نمط عيش الأسر تحت وطأة الحجر الصحي وكذا تقييم أثر فيروس كورونا على

الوضع الاقتصادي والاجتماعي والنفسي للأسر. وجاءت نتائج البحث حسب المحاور التالية:

احترام الحجر: أظهرت نتائج البحث، أن 79 % من السكان احترموا قواعد الحجر احترامًا تامًا وأن 99.5 % من الأسر اعتمدت إجراءات وقائية لحماية أنفسهم من COVID-19.

توفر المنتجات الاستهلاكية ومواد النظافة الصحية: أدلى 93 % من الأسر بتوفر المنتجات الغذائية الأساسية بشكل كاف، و24 % من الأسر لاحظت تزايد الأسعار خلال فترة الحجر، في حين لم يطرأ أي تغيير في الأسعار بالنسبة ل 75 % من الأسر.

مصادر الدخل خلال فترة الحجر: تؤكد ثلث الأسر تقريبا (34)%، أنها لا تتوفر على أي مصدر للدخل بسبب توقف أنشطتها أثناء الحجر الصحي وتعتبر هذه النسبة مرتفعة بشكل طفيف في صفوف الأسر القروية (35 % مقارنة مع الأسر الحضرية 33 %)، ومتباينة بشكل كبير حسب مستوى المعيشة ومهنة رب الأسرة، حيث تصل إلى 44% بالنسبة للأسر الفقيرة، و42% للأسر التي تعيش في مساكن عشوائية، و 54 % في صفوف الحرفيين والعمال المؤهلين، و47% بالنسبة للتجار و46% بالنسبة للعمال بالأنشطة الفلاحية. مقارنة بالوضع المالي الحالي للأسر، فإن الدخل يغطي بالكاد النفقات بالنسبة لـ 38 % منها، في حين تضطر 22 % من الأسر إلى استخدام مدخراتها، وتلجأ 14 % إلى الاستدانة من أجل تمويل نفقاتهم خلال هذه الفترة، وتعتمد 8 % من الأسر على المساعدات التي تقدمها الدولة لتغطية نفقاتها اليومية.

المساعدات العمومية للأسر: تلقت 19 % من الأسر مساعدات الدولة لتعويض فقدان الشغل، 13 % في إطار برنامج المساعدة الطبية (RAMED) و6 % من خلال برنامج مساعدة المأجورين المنخرطين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNSS).

وبحسب مصدر المساعدة، فإن 31 % من التحويلات المستلمة تأتي من الدولة من خلال برنامج مساعدة الأجراء بالقطاع المنظم المنخرطين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNSS). وبالمقارنة مع مجموع الأسر المغربية، تبلغ نسبة الأسر المستفيدة من هذا البرنامج 6 %.

بخصوص نظام التعليم والتكوين: بالنسبة ل 48 % من الأسر، يتابع الأطفال المتمدرسون في المستوى الابتدائي الدروس عن بعد بانتظام باستخدام مختلف المنصات الرقمية التي تم إنشائها. وتبلغ هذه النسبة 51 % في المستوى الإعدادي و69 % في الثانوي و56% في التعليم العالي.

ومن جهة أخرى، تجدر الإشارة إلى أن الأطفال المتمدرسين لـ 18% من الأسر، لا يتابعون الدروس عن بعد بتاتا، وبنسبة أكبر بالوسط القروي (29 % مقارنة بالوسط الحضري 13%).

يشكل غياب أو عدم توفر قنوات الولوج السبب الرئيسي لعدم متابعة الدروس عن بعد أو لعدم انتظامها بالنسبة لأكثر من نصف الأسر (51 % التي لديها أطفال متمدرسون في المستوى الابتدائي و48 % في الإعدادي). وهذا السبب أوردته على الخصوص الأسر المقيمة بالوسط القروي (55 % بالنسبة للابتدائي و54 % بالنسبة للإعدادي) والأسر المنتمية للطبقة الفقيرة بنسب تبلغ على التوالي 60% و53%.

وصرحت 41% من الأسر التي لديها أطفال متمدرسون في السلك الثانوي و29 % في التعليم العالي بأن الصعوبة الرئيسية في متابعة الدروس تكمن في عدم كفاية قنوات الوصول إليها.

تعتبر شبكات التواصل الاجتماعي هي القنوات الأكثر استخداما لمتابعة الدروس عن بعد: 40 % في المستوى الابتدائي و44 % في الإعدادي و46 % في الثانوي. وهي أيضا الأكثر استخداما في التعليم الخاص، بنسبة تبلغ على التوالي 65% و61 % و48%. وتأتي القنوات التلفزية الوطنية في المرتبة الثانية بنسبة 39 % للمستوى الابتدائي، و29 % للإعدادي، وفي الوسط القروي بنسبة 63% و 44% على التوالي.

وتستخدم المنصات التي أنشأتها مؤسسات التعليم الخصوصي من طرف 27% في المستوى الابتدائي و34 % في الإعدادي و52 % في الثانوي. في حين تستخدم تلك المحدثة من طرف مؤسسات التعليم العالي بنسبة 37 %.

يساعد ما يقرب من 75 % من الآباء أطفالهم المتمدرسين بالابتدائي، و36 % يقومون بذلك بانتظام. تبلغ هذه النسب، على التوالي، 81 % و44 % بالوسط الحضري، و64 % و20 % بالوسط القروي، و84 % و60 % بقطاع التعليم الخاص، و71% و31% بالقطاع العمومي.

اللجوء للخدمات الصحية: من بين مجموع الأسر التي يعاني فرد واحد أو أكثر من أفرادها من أمراض مزمنة، 30 % لم يستطع نصفهم تقريبا (48) % الحصول على الخدمات الصحية (46 % في الوسط الحضري و53 % في الوسط القروي).

مبيان 30: نسبة عدم ولوج الأسر المعنية إلى الخدمات الصحية (%)

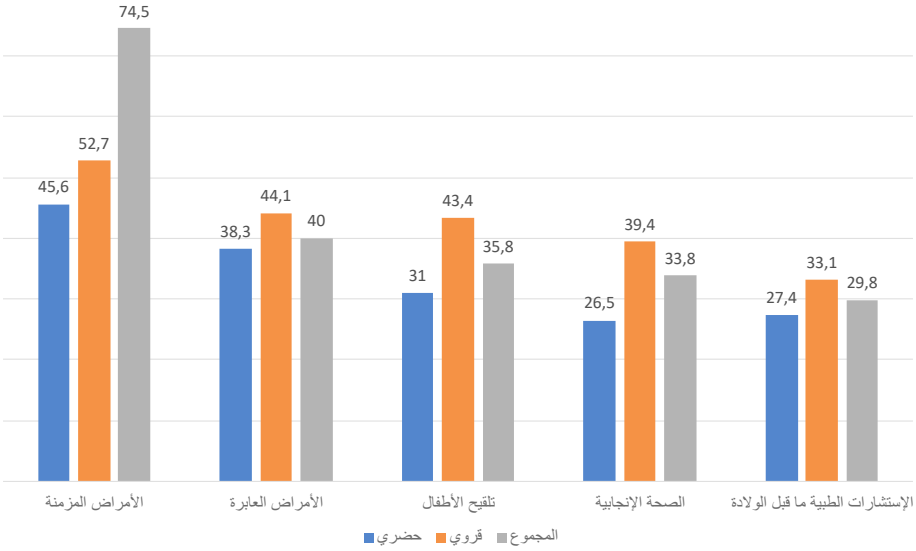

التداعيات النفسية: يوضح المبيان أدناه التأثيرات الرئيسية للحجر على الحالة النفسية للأسر:

مبيان 31: التداعيات النفسية للحجر الصحي على الأسر

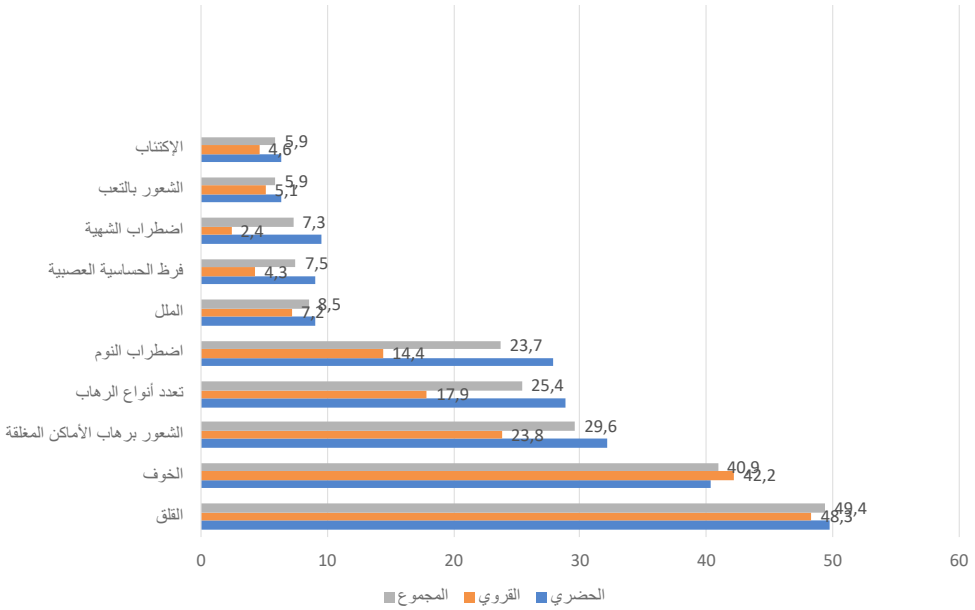

تعتقد أسرة واحدة من كل اثنتين (53%) أنها مستعدة لتحمل تمديد فترة الحجر الصحي بصعوبة و36 % ستتحمله دون صعوبة.

يعتقد أكثر من 80%، أن الدعم المادي للأسر المعوزة هي الطريقة الأنجع لإنجاح الحجر الصحي وهو رأي تتوافق بشأنه كل مكونات المجتمع. كما ذكرت تدابير أخرى ولا سيما منح التعويض عن فقدان الشغل (38%) وتسهيل عمليات التزويد بالمواد الغذائية وغير الغذائية (38%) وتوفير المعدات اللازمة للتلاميذ لإنجاح التكوين عن بعد (28%) وتوفير المساعدة في البيوت للفئات الهشة (25 %).

III. آفاق تطور أهداف التنمية المستدامة في أفق 2030

لقد قام المنتدى السياسي رفيع المستوى للتنمية المستدامة، خلال المرحلة الأولى من الاستعراضات الوطنية الطوعية، باستعراض التقدم المحرز منذ سنة 2016، على مستوى الأهداف الـ 17 ومناقشة المواضيع الأفقية الأربعة التي تشكل المجالات الإستراتيجية لبرنامج 2030. وامتدادا لهذه المرحلة، اختار هذا المنتدى لنسخته 2019 موضوع "تسريع العمل والمسارات الكفيلة بالتغيير: عقد من العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة".

على غرار المجموعة الدولية وبعد مرور خمس سنوات من اعتماد برنامج 2030، تعمل المملكة المغربية التي أحرزت تقدما كبيرا في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، جاهدة على تعبئة جميع الوسائل المتاحة، على الصعيد الوطني والدولي، من أجل الوفاء بالتزاماتها الخاصة بأهداف التنمية المستدامة خلال العشر سنوات المقبلة.

لقد انخرط المغرب، بتوجيهات ملكية سامية، في ورش إصلاح نموذجه التنموي، وهو ما من شأنه أن يشكل إطارا مستقبليا ملائما من أجل رسم مساره الخاص بالتنمية المستدامة، وبالتالي إعطاء دفعة جديدة لدينامية الإصلاحات والاستراتيجيات، الجارية أو المرتقبة، خدمة لتسريع إنجاز أهداف التنمية المستدامة.

ومن أجل مقاربة التحديات التي ينبغي رفعها ارتباطا ببرنامج 2030 وتوفير إضاءة حول خيارات السياسات العمومية ذات الأولوية التي ينبغي اعتمادها في هذا الصدد، تمت محاكاة سيناريوهات تطور أهداف التنمية المستدامة على أساس نموذج توازن عام حسابي (Sustainable Development Goal Simulations; SDGSIM)، تم تطويره من طرف المندوبية السامية للتخطيط بتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وقد تم إعداد هذا النموذج من أجل تحليل السياسات التنموية على المدى المتوسط والطويل، وخاصة تلك المرتبطة ببرنامج 2030. وهو يقدم نظرة شاملة ومتناسقة للاقتصاد، ولاسيما الروابط بين الإنتاج وخلق الدخل والتفاعلات بين السلوكيات الميكرو-اقتصادية والماكرو-اقتصادية لمختلف الفاعلين الاقتصاديين، أي الأسر والمقاولات والدولة (سياسات الميزانية و سياسات جبائية) وباقي العالم.

يتم توفير الإطار المحاسباتي للنموذج من خلال مصفوفة المحاسبة الاجتماعية (MCS)، والذي تم إعداده انطلاقا من الحسابات الوطنية. وقد تم تفصيل هذه المصفوفة بشكل دقيق، اعتمادا على معطيات البحث الوطني حول الاستهلاك ونفقات الأسر والبحث الوطني حول التشغيل، من أجل الإحاطة بأكبر عدد من غايات برنامج 2030.

وفي هذا الإطار، تم اعتماد 43 قطاعًا (أنشطة ومنتجات أساسية) على مستوى الإنتاج، بغية ضبط المبادلات بين القطاعات المكونة للنسيج الإنتاجي الوطني. كما تم أيضا تفكيك عوامل الإنتاج للتمييز بين العمل، والرأسمال، والأرض (بالنسبة للمزروعات الفلاحية)، والموارد الطبيعية (الموزعة بين الغابات والصيد والاستغلال المعدني).

كما تجدر الإشارة إلى أن عامل «العمل»، قد تم تقسيمه حسب مستويات التأهيل من أجل الحصول على توافق مع المستوى التعليمي. كما تم توزيع الأسر من جهتها، حسب وسط الإقامة ومستوى الدخل لرصد إعادة التوزيع داخل الأسر، وبالتالي مستويات الفقر وعدم المساواة.

وعلى هذا الأساس، تم تحليل ثلاث سيناريوهات لتطور الاقتصاد الوطني وانعكاساتها على أهداف التنمية المستدامة. في المرحلة الأولى، تم تطوير سيناريو اتجاهي يقوم برسم تطور الاقتصاد المغربي من خلال القيام بإسقاطات في أفق 2030 للإنجازات السوسيو اقتصادية المحققة خلال السنوات الأخيرة. ويتطرق السيناريو الثاني المسمى «السيناريو المحتمل»، لآثار جائحة كوفيد-19 على الاقتصاد الوطني ويرسم مسار تطوره، مع انتعاش تدريجي بعد مرحلة الانكماش الناجمة عن هذه الجائحة. أما السيناريو الثالث والمسمى «السيناريو المرغوب فيه» فهو سيناريو إرادي، سيستفيد فيه الاقتصاد الوطني من الإصلاحات والفرص المتاحة اليوم في السياق الوطني والدولي.

1. السيناريو الاتجاهي

يفترض السيناريو الاتجاهي توطيد الدينامية الاقتصادية التي شهدتها السنوات الأخيرة. ويفترض، في الواقع، أن النسب المسجلة في 2019 بخصوص المؤشرات الماكرو اقتصادية الرئيسية نسبة إلى الناتج الداخلي الإجمالي، ستبقى ثابتة حتى 2030. ويتعلق الأمر خصوصا بالاستهلاك العمومي، والاستثمارات العمومية، والاستثمارات الخاصة (الوطنية والأجنبية)، والتمويل الأجنبي والوطني (قروض صافية من الفوائد) للحكومة والقطاع الخاص، ومستوى احتياطي النقد الأجنبي والمدفوعات المحولة المتعلقة بالحكومة أو بباقي العالم.

على العموم، سيستمر الاقتصاد الوطني في النمو بنسبة 3 % سنويا بين 2020 و2030. وبخصوص مكونات الطلب الداخلي النهائي، فإن استهلاك الأسر، وهو الأكثر أهمية، سيرتفع إلى 2,9 % سنويا، كما سيرتفع الاستثمار الخاص إلى 2,1 % والاستهلاك العمومي إلى 3,3 %. أما العجز التجاري الخارجي فإنه سيتفاقم بالرغم من ارتفاع الصادرات ب 3,8 %، وهي نسبة أكبر مقارنة بارتفاع الواردات (3,2 %).

على المستوى القطاعي، ستسجل الخدمات السوقية أعلى قيمة مضافة، تليها الصناعة التحويلية والخدمات العمومية والفلاحة، حيث سيبلغ معدل النمو من الآن حتى 2030، 3 % سنويا بالنسبة للخدمات السوقية والخدمات العمومية وسيتراوح بين 1,9% و3% في المتوسط بالنسبة للفلاحة والصناعة التحويلية، على التوالي، فيما سيسجل قطاع الصناعة المعدنية أدنى معدل نمو بأقل من 1%.

وهكذا، ستعرف المؤشرات المتعلقة بمجموع أهداف التنمية المستدامة تحسنا في 2030. وسيعرف مجال التعليم، على وجه الخصوص، انخفاضا في نسبة المراهقين غير المتمدرسين بنسبة 16,7%، وارتفاعا في معدل التسجيل بالتعليم الأولي

بنسبة 6,4 % وفي معدلات إتمام سلكي التعليم الابتدائي والثانوي الإعدادي بنسبة 1,4 % و4,5 % على التوالي، وفي معدل التسجيل بالتعليم العالي بنسبة 12%.

وفي مجال الصحة، ستنخفض معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة وحديثي الولادة بشكل ملحوظ، بنسب تبلغ 15,3 % و12,7% على التوالي. كما ستشهد وفيات الأمهات من جانبها، انخفاضا بنسبة 20,1 %. وستسجل أيضا، زيادة في نسبة السكان الذين يلجون إلى الماء الصالح للشرب بنسبة 2 % وإلى التطهير ب 5,7 %.

بالإضافة إلى ذلك، فإن التفاوتات التي يتم قياسها بمعامل جيني"GINI"، ستشهد زيادة طفيفة لتنتقل من 39,5 % سنة 2019 إلى 39,6% سنة 2030، أي بمعدل نمو يبلغ 3,6 % طوال هذه الفترة.

جدول 7: مؤشرات أهداف التنمية المستدامة في سنة 2019 وفي السيناريو الاتجاهي سنة 2030

مؤشرات أهداف التنمية المستدامة	الوضعية في سنة 2019	السيناريو المرجعي في 2030	التغير%
معدل التسجيل في التعليم الأولي (نسبة الخام %)	61,3	65,2	6,4
معدل إتمام سلك التعليم الابتدائي (% الفئة العمرية الموافقة)	95,9	97,3	1,4
معدل إتمام سلك التعليم الإعدادي (% الفئة العمرية الموافقة)	64,6	67,5	4,5
المراهقون غير المتمدرسين (% السن الموافق للتعليم الثانوي الإعدادي)	10,3	8,6	-16,7
معدل التسجيل بالتعليم العالي (الخام %)	35,9	40,2	12,0
معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (لكل 1000 ولادة حية)	22,2	18,8	-15,3
معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة (لكل 1000 ولادة حية)	13,6	11,8	-12,7
السكان الذين يستعملون على الأقل الخدمات الأساسية للماء الصالح للشرب (من السكان %)	93,0	94,8	2,0
السكان الذين يستعملون على الأقل خدمات الماء الصالح للشرب المدبرة بصفة آمنة (من السكان %)	79,8	86,3	8,1
السكان الذين يستعملون على الأقل خدمات التطهير الأساسية (من السكان %)	96,9	102,4	5,7
معدل وفيات الأمهات (لكل 100.000 ولادة حية)	72,6	58,0	-20,1
السكان الذين يستعملون خدمات التطهير المدبرة بصفة آمنة (من السكان %)	68,2	82,3	20,6

2. السيناريو المحتمل

يفترض هذا السيناريو أن الانكماش الناجم عن جائحة كوفيد-19 في العديد من البلدان، وخصوصا الشركاء التجاريين للمغرب، لن يتم تجاوزه إلا ابتداءا من السنتين المقبلتين، بسبب التباطؤ أو حتى توقف الإنتاج، وكذا الاختلال في سلاسل التزويد وتباطؤ الطلب على الصعيد العالمي.

في هذا الإطار، فإن الطلب الموجه إلى المغرب سيكون ضعيفا وسيشهد أيضا عودة جد بطيئة إلى طبيعته خلال هذه الفترة. ولكن بمجرد أن ينتهي هذا الاختلال، فإن الاقتصاد العالمي سيعرف بعض الانتعاش مرده أساسا تطور الاقتصادات الناشئة والنامية، مما يؤثر بذلك على الطلب الموجه للمغرب.

ومع ذلك، لا ينبغي أن تغفل هذه التوقعات استمرار بعض العوامل الرئيسية لعدم اليقين، التي قد يؤثر حدوثها سلبا على قوة الاقتصاد العالمي الذي سيسود بعد جائحة كوفيد-19. يتعلق الأمر أساسا بالمخاوف المرتبطة باحتدام التوتر التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، والمخاطر البارزة لارتفاع محتمل للتوترات الجيوسياسية، وخاصة في ملتقى المناطق الكبرى لإنتاج المواد الأولية للطاقة موازاة مع الشكوك المتعلقة باتفاق بريكست.

في مواجهة هذا السياق الدولي المتسم عموما بتطورات متباينة، سيظهر الاقتصاد المغربي صموده، حيث ستستعيد الصادرات الوطنية ديناميتها، بفضل أداء القطاعات التي تشكل العمود الفقري للمهن العالمية للمغرب وكذا الحركية التي ستعرفها تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التي يستقبلها المغرب. مثل هذه النتائج الإيجابية، ستكون بفعل

تأثير الإصلاحات التي اعتمدها المغرب على مستوى تحديث نظامه الإنتاجي وتعزيز قدرته التنافسية.

في هذا الإطار، سيتم تحسين معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي ليبلغ 4 % سنويا وسيكون نتيجة طبيعية لتنفيذ العديد من البرامج والاستراتيجيات القطاعية التي ساهمت في تحديث البنيات التحتية للبلاد ورفع مستوى تخصص نظامها الإنتاجي. وهكذا، ستعرف قطاعات الصناعة التحويلية والخدمات السوقية نموا بنسبة 3,9 % و4,5 % على التوالي، في حين سيشهد القطاع الفلاحي نموا بنسبة 2,5% كمتوسط سنوي على مدى السنوات العشر المقبلة.

في هذا السياق، ستشهد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة تحسنا مقارنة بالسيناريو الاتجاهي. ففي مجال التعليم، سيتم تقليص نسبة المراهقين غير المتمدرسين ب 23,8 % مقابل 16,7% في السيناريو الاتجاهي. وستسجل أيضا انخفاضات هامة في معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة والأطفال حديثي الولادة، بنسبة 21,8% و18,3% بدلا من15,3 % و12,7 % على التوالي، في السيناريو الاتجاهي. وستنخفض وفيات الأمهات بدورها، بنسبة 28,3 % عوض 20,1%.

جدول 8: مؤشرات أهداف التنمية المستدامة في سنة 2019 و في السيناريو المحتمل سنة 2030

مؤشرات أهداف التنمية المستدامة	الوضعية في 2019	السيناريو المحتمل في 2030	التغير%
معدل التسجيل في التعليم الأولي (% الخام)	61,3	67,2	9,6
معدل إتمام السلك الابتدائي (% الفئة العمرية الموافقة)	95,9	97,9	2,1
الأطفال غير المتمدرسين (% السن الموافق للتعليم الابتدائي)	0,5	0,4	-17,0
معدل إتمام سلك التعليم الثانوي الإعدادي (% الفئة العمرية الموافقة)	64,6	68,9	6,6
المراهقون غير المتمدرسين (% السن الموافق للتعليم الثانوي الإعدادي)	10,3	7,9	-23,8
معدل التسجيل بالتعليم العالي (% الخام)	35,9	42,4	18,1
معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (لكل 1000 ولادة حية)	22,2	17,4	-21,8
معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة (لكل 1000 ولادة حية)	13,6	11,1	-18,3
السكان الذين يستعملون على الأقل الخدمات الأساسية للماء الصالح للشرب (% من السكان)	93,0	95,6	2,7%
السكان الذين يستعملون خدمات الماء الصالح للشرب المدبرة بشكل آمن (% من السكان)	79,8	89,1	11,6
السكان الذين يستعملون على الأقل الخدمات الأساسية للتطهير (% من السكان)	96,9	98,8	2,0
معدل وفيات الأمهات (لكل 100 000 ولادة حية)	72,6	52,1	-28,3
السكان الذين يستعملون خدمات التطهير المدبرة بشكل آمن (% من السكان)	68,2	89,7	31,6

3. السيناريو المرغوب فيه

تمت محاكاة هذا السيناريو البديل، الذي يرجى تحقيقه كسيناريو مرغوب فيه، لإبراز المكاسب التي يمكن أن يحققها المغرب من حيث النمو الاقتصادي والتقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة إذا تم استيفاء شروط معينة. ويتعلق الأمر بشكل أساسي، بالتحسن الكبير لمردودية الاستثمارات المنجزة والتثمين اللازم للفرص المتاحة في إطار اتفاقيات التبادل الحر والمتعلقة بتوسيع المنافذ الخارجية. كما أن تعزيز الاندماج الصناعي في بعض القطاعات الواعدة وتحسين قدرتها التنافسية يعتبر أيضا ضروريا للتخفيف من ضغوط المنافسة على النسيج الإنتاجي الوطني، الناجمة عن الواردات. وستعزز تعبئة الاستثمار العمومي بشكل أكبر لصالح البنيات التحتية الاقتصادية، خصوصا الطرق والطرق السيارة والموانئ والمطارات والسدود.

في هذا السيناريو، سيكسب الاقتصاد الوطني نقطتين من النمو تقريبا مقارنة بالسيناريو الاتجاهي. وسيشكل قطاع الصناعة التحويلية قوة دافعة لهذه الدينامية، وسيتطور بنسبة 6,4 % كمتوسط سنوي على مدى السنوات العشر القادمة. وبالمثل، ستشهد قطاعات الخدمات السوقية وكذا قطاع الفلاحة تحسنا ملحوظا بنمو يقدر ب 4,9 % و3,8 % على التوالي.

وبخصوص أهداف التنمية المستدامة، فإن تطورها سيكون ملحوظا مقارنة بالسيناريو الاتجاهي، كما هو موضح في المبيان أسفله. ففي مجال التعليم، ستعرف حصة المراهقين غير المتمدرسين انخفاضا يقدر ب 30 % عوض 16,7 % في السيناريو الاتجاهي. أما في مجال الصحة، سينخفض معدل وفيات الأمهات إلى 47 حالة وفاة لكل 100 000 ولادة حية بدلا من 58 حالة في السيناريو الاتجاهي، أي بانخفاض قدره 35,2 %.

مبيان 32 : سيناريوهات تطور أهداف التنمية المستدامة في أفق 2030
(نسبة التغير % مقارنة بسنة 2019)

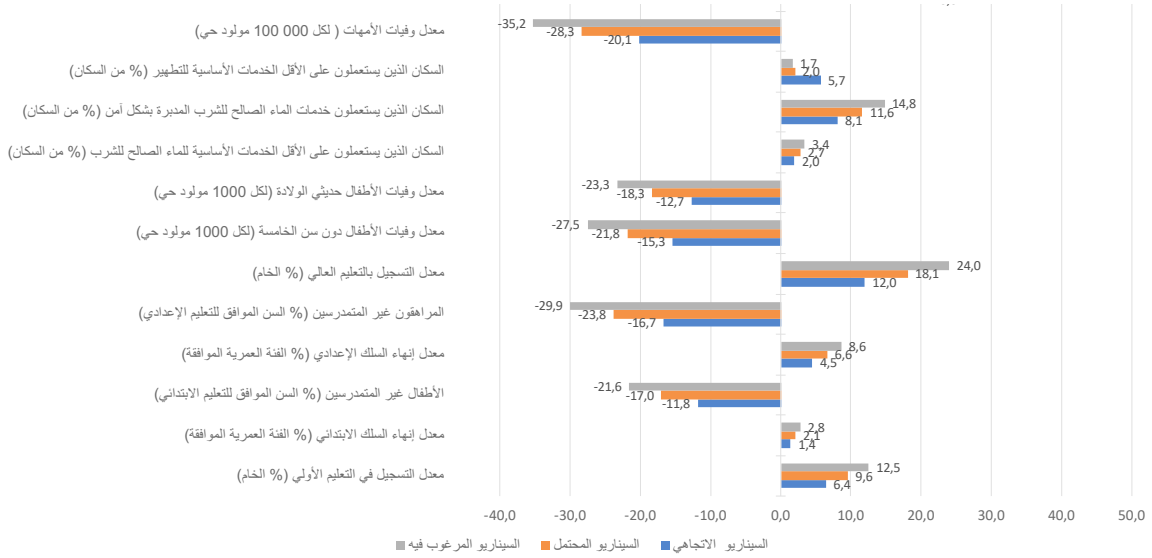

IV. استشارة مع منظمات المجتمع المدني بشأن مشروع التقرير الوطني حول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في المغرب

1. السياق، الهدف ومنهجية الاستشارة

تفعيلا للمقاربة التشاركية في إعداد التقرير رفيع المستوى حول أهداف التنمية المستدامة، تم تنظيم استشارة مع منظمات المجتمع المدني، وذلك في إطار البرنامج المشترك بين المندوبية السامية للتخطيط وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية وعشر وكالات أممية أخرى بالمغرب.

ويتجلى الهدف الرئيسي من هذه المشاورة في تسليط الضوء على جهود النسيج الجمعوي، بمختلف آفاقه، في المشاركة في عملية التنفيذ وإعداد التقارير بخصوص أهداف التنمية المستدامة.

على إثر ذلك، تم وضع استمارة رهن إشارة منظمات المجتمع المدني خلال الفترة الممتدة بين 24 مارس إلى 20 إبريل، على المنصات الالكترونية التابعة لكل من القطاعات الوزارية و المندوبية السامية للتخطيط وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مصحوبة ببيان صحفي يعلن عن الحدث وكيفية المشاركة.

2. أهم مخرجات الاستشارة

توزيع الجمعيات المشاركة حسب الجهات: شاركت في الاستشارة 121 جمعية، تنتمي لمختلف جهات المملكة. وتتركز 78 % منها في ست جهات، وهي الرباط سلا القنيطرة والدار البيضاء سطات بنسبة 16,5 % لكل منها، مراكش آسفي (13,2 %)، كلميم واد نون (11,6 %)، الجهة الشرقية (10,7 %) وفاس مكناس (9,1 %).

المجال الترابي المستهدف: بتصنيفها وفقًا لتأثيرها الجغرافي، صرحت 52,1 % من الجمعيات المشاركة أن أنشطتها ذات طابع محلي، 51,2 % ذات طابع وطني، 49,6 % تستهدف النطاق الجهوي و19,8 % النطاق الدولي.

مجالات التدخل: يتضح من نتائج الاستشارة أن الجمعيات المشاركة تشتغل على جميع مجالات أهداف التنمية المستدامة، مع التركيز على البعض منها، حيث تحظى مجالات التنمية البشرية والشباب والثقافة والبيئة باهتمام أكبر. إذ أن جمعيتان من أصل 3 (62 %) تتدخل في مجال التنمية البشرية، بينما تستهدف أكثر من 2 من أصل 5 (42 %) الشباب، في حين أن أكثر من جمعية واحدة من أصل 4 (26,4 %) تنشط في الفن والثقافة و20 % في البيئة.

مبيان 33: توزيع الجمعيات حسب مجالات التدخل

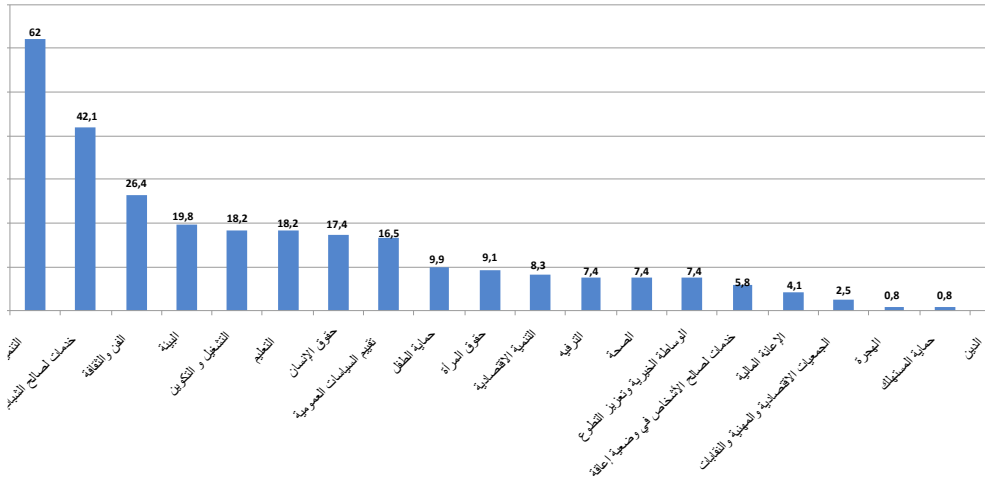

المصدر: الاستشارة مع المجتمع المدني 2020

مستوى معرفة منظمات المجتمع المدني بأهداف التنمية المستدامة: تتوفر هذه الجمعيات على مستوى كبير من المعرفة بأهداف التنمية المستدامة حيث صرح 77 % منهم أن مستوى معرفتهم بأجندة 2030 مرتفع نسبيًا (من 3 إلى 5 من أصل مقياس من 1 إلى 5، مع 5 يوافق «**مطلع بشكل جيد**»).

جدول 9: توزيع الجمعيات وفقًا لمستوى اطلاعها بأهداف التنمية المستدامة

المقياس	العدد	%
1	17	14
2	11	9,1
3	30	24,8
4	34	28,1
5	29	24,0
المجموع	**121**	**100**

المصدر: الاستشارة مع المجتمع المدني 2020

(التقييم على مقياس من 1 إلى 5: (1 يوافق «غير مطلع على الإطلاق» و5 يوافق «مطلع بشكل جيد»)

المشاركة في اللقاءات حول أهداف التنمية المستدامة: بشكل عام، تظل مشاركة الجمعيات في اللقاءات محدودة، حيث أن الثلثين تقريبًا (61,2 %) لم تشارك في أي لقاء و10,7 % فقط شاركت في المشاورات الوطنية التي تم تنظيمها عامي 2016 و 2019. أما فيما يخص اللقاءات الدولية، فقد شاركت حوالي 11,6 % من الجمعيات في المنتدى الإقليمي الأفريقي للتنمية المستدامة وأقل من 1 % (منظمة واحدة فقط) شاركت في المنتدى السياسي رفيع المستوى للأمم المتحدة.

وبسؤالهم عن أهداف التنمية المستدامة الرئيسية التي تستهدفها أنشطتهم، يتضح أن الجمعيات تشتغل على جميع الأهداف، لكنها تولي اهتمامًا أكبر للهدف 4 الخاص بالنهوض بالتربية والتكوين بنسبة 44,6 %، يليه الهدف 1 المتعلق بالحد من الفقر بنسبة 33,1 % و تحقيق المساواة بين الجنسين (الهدف 5) بنسبة 32,2 %.

مبيان 34: توزيع الجمعيات حسب أهداف التنمية المستدامة المستهدفة

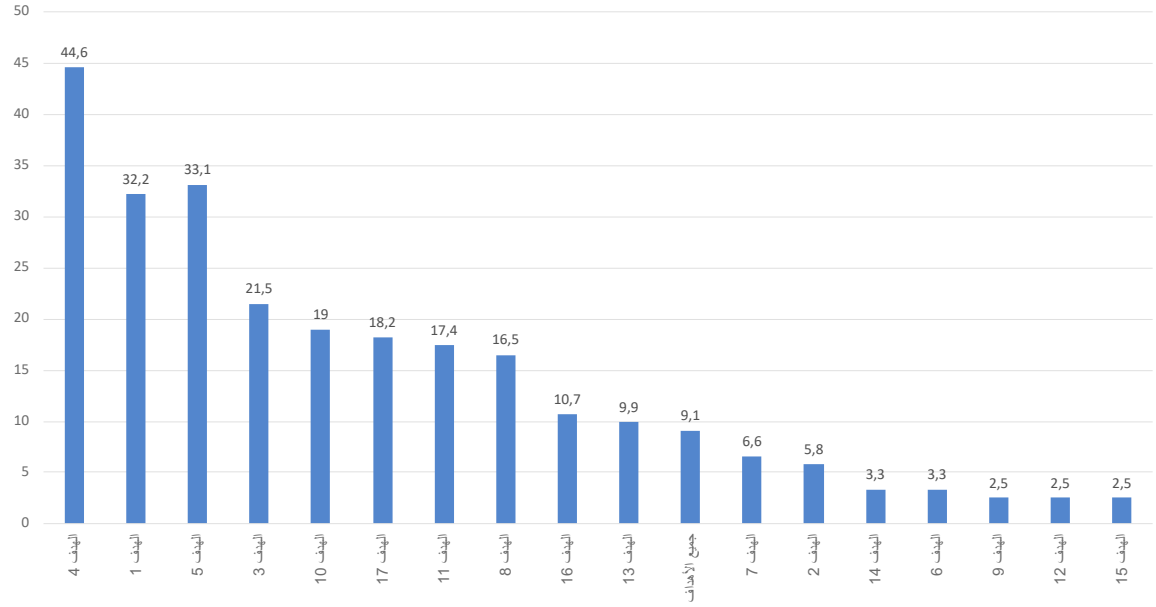

المصدر: الاستشارة مع المجتمع المدني 2020

المستوى الترابي المستهدف في تنزيل أهداف التنمية المستدامة: يتضح من نتائج الاستشارة أن الجهة تشكل المجال الأنسب لغالبية الجمعيات. إذ يتجاوز عدد الجمعيات التي تستهدف المستوى الجهوي النصف (51,2 %)، يليه المستوى المحلي بنسبة 47 %، فيما تنشط حوالي 16 % من الجمعيات على الصعيد الدولي.

الفئات السكانية المستهدفة: يتعلق الأمر أساسا بالشباب الذين تستهدفهم 90 % من الجمعيات، ثم النساء بنسبة 72 %، والأطفال بنسبة 62 %، والأشخاص في وضعية إعاقة بنسبة 35 %.

جدول 10: توزيع الجمعيات حسب الفئات السكانية المستهدفة بأعمالها

الفئات السكانية المستهدفة	عدد الجمعيات	(%)
النساء	85	70,2
الأطفال	75	62,0
الشباب	109	90,1
كبار السن	31	25,6
المهاجرون	30	24,8
الأشخاص في وضعية إعاقة	42	34,7
الرحَل	15	12,4
أخرى	5	4,1

المصدر: الاستشارة مع المجتمع المدني 2020

طبيعة مساهمات الجمعيات في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة: تتصدر أنشطة «التوعية» و« دعم القدرات» طبيعة المساهمات بنسبة تتجاوز 80 % لكل منهما، ثم إنجاز المشاريع والمرافعة بنسبة 61,2 % و55,4 % على التوالي.

جدول 11: توزيع الجمعيات حسب طبيعة مساهماتها في تنفيذ برنامج 2030

طبيعة التدخل	عدد الجمعيات	(%)
المرافعة	67	55,4
التوعية	97	80,2
تقوية القدرات	97	80,2
التنفيذ الميداني للمشاريع	74	61,2
أخرى	1	0,8

المصدر: الاستشارة مع المجتمع المدني 2020

الأنشطة الرئيسية التي تم إنجازها منذ 2015 من أجل إنجاز أهداف التنمية المستدامة: 28 % من الأنشطة الرئيسية المنجزة منذ 2015 تهم الهدف 4 (التربية والتكوين) يليه الهدف 8 (العمل اللائق ونمو الاقتصاد) بنسبة 9 %. ثم خمسة أهداف للتنمية المستدامة بنسبة 7٪ لكل منها (الأهداف 1 و 3 و 5 و 11 و 16).

مبيان 35: توزيع الأنشطة الرئيسية المنجزة منذ 2015 حسب أهداف التنمية المستدامة

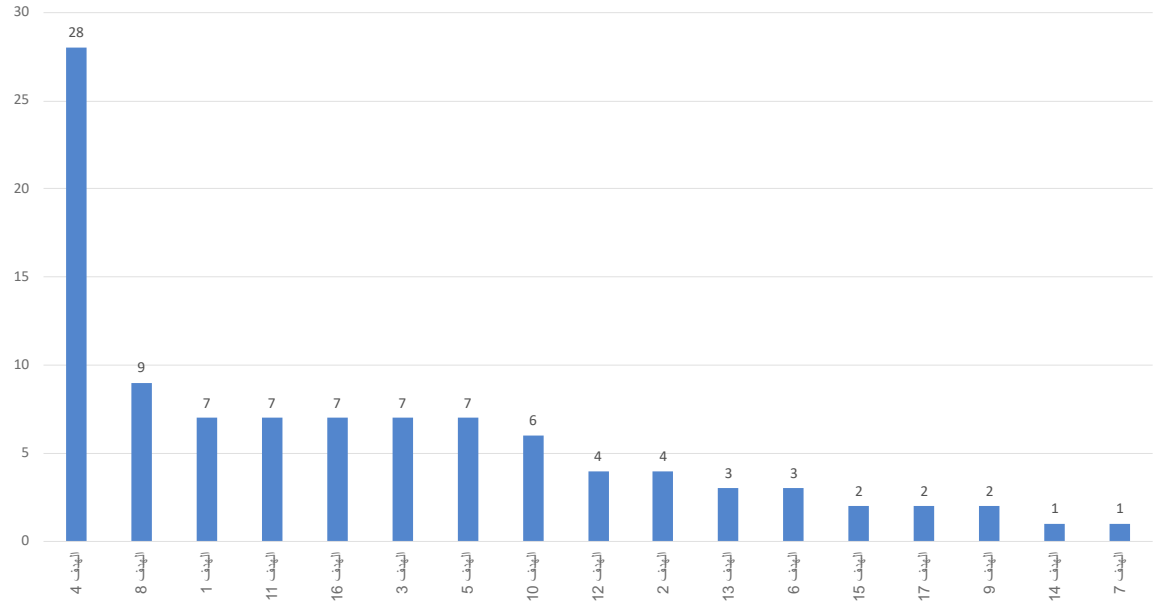

المصدر: الاستشارة مع المجتمع المدني 2020

الشركاء الرئيسيون: أهم الشركاء الرئيسيون لهذه الجمعيات في تنفيذ أنشطتها هي الجماعات الترابية بنسبة 19% والقطاعات الوزارية بنسبة 18% ثم المؤسسات العمومية ب 16 %.

مبيان 36: توزيع الاعمال المنجزة حسب نوع الشركاء

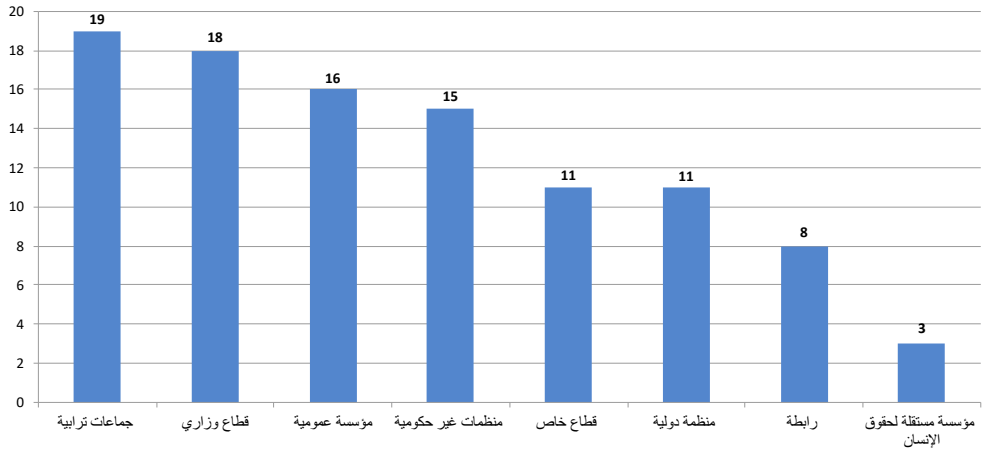

المصدر: الاستشارة مع المجتمع المدني 2020

الأنشطة الرئيسية المزمع إنجازها لإنجاز الأجندة 2030: تهم الأنشطة المبرمجة بالدرجة الأولى الهدف الرابع (التربية والتكوين) بنسبة 29 %، يليه الهدف 5 (المساواة بين الجنسين) بنسبة 12,2 %.

مبيان 37: الأنشطة الرئيسية المرتقبة حسب أهداف التنمية المستدامة

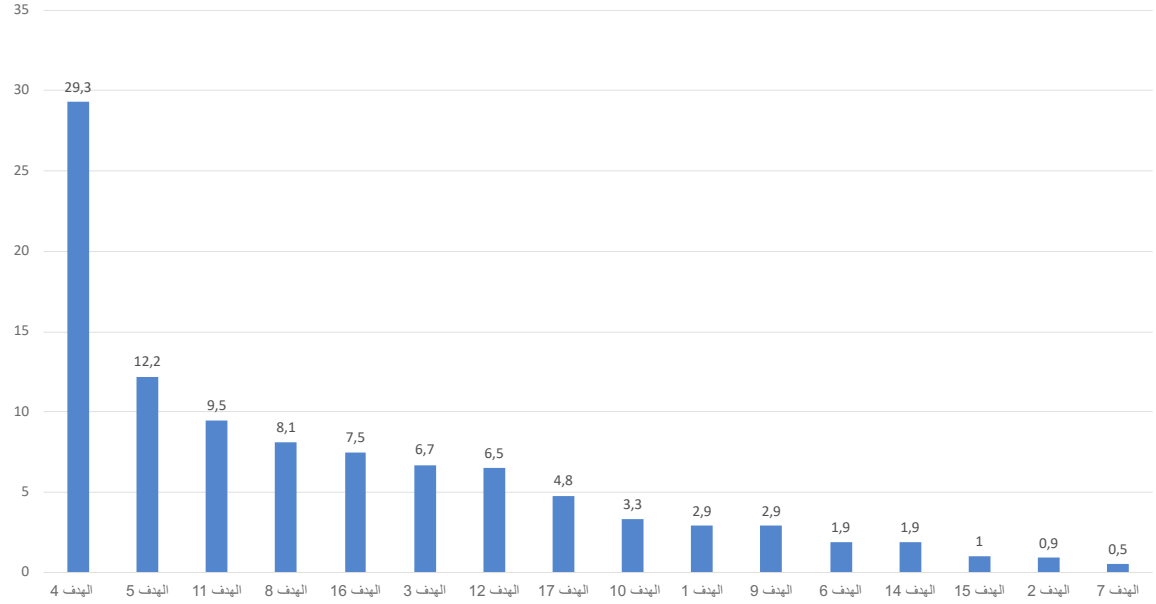

المصدر: الاستشارة مع المجتمع المدني 2020

التقييم الذاتي والعوامل التي تعزز دور الجمعيات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة: بغض النظر عن جهودها، تسعى الجمعيات الى تحسين أدوارها في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، حيث صرحت الجمعيات المشاركة في الاستشارة أن هذا يتعلق بعدة عوامل، وفي مقدمتها «المهنية والخبرة الميدانية» حيث وردت في 50 % من مقترحات الجمعيات، ثم «بناء القدرات» بنسبة 49 % تقريبًا.

ويشكل عامل «القرب والتوعية والمرافعة» أيضًا مصدرًا لتحسين إسهامات المجتمع المدني في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة (47 %) وكذا «الشراكة والتنسيق (40 %)».

من جهة اخرى، فإن حوالي 90 % من الجمعيات تقدر «من المهم إلى المهم للغاية» الأدوار التي يمكن أن تلعبها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

مبيان 38: الأنشطة الرئيسية المرتقبة حسب أهداف التنمية المستدامة

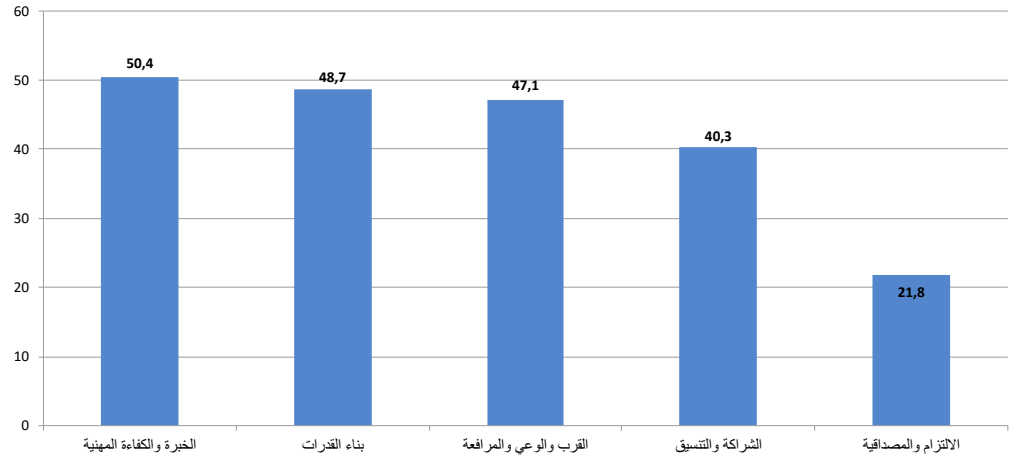

المصدر: الاستشارة مع المجتمع المدني 2020

الرافعات الرئيسية التي يجب على المغرب أن يشتغل عليها لتسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة: تعتبر 60 % من الجمعيات المشاركة أن الحكامة الجيدة، بما في ذلك إشراك المجتمع المدني وتعزيز قدراته البشرية والمالية واللوجستيكية، من أهم الرافعات لتسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وعلاوة على هذا، فإن تعزيز الرأس المال البشري والتخطيط والتقييم تنطوي على فرص حقيقية ينبغي استثمارها لتسريع وتيرة إنجاز أهداف وغايات التنمية المستدامة في أفق 2030.

مبيان 39: الرافعات الرئيسية لتسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة

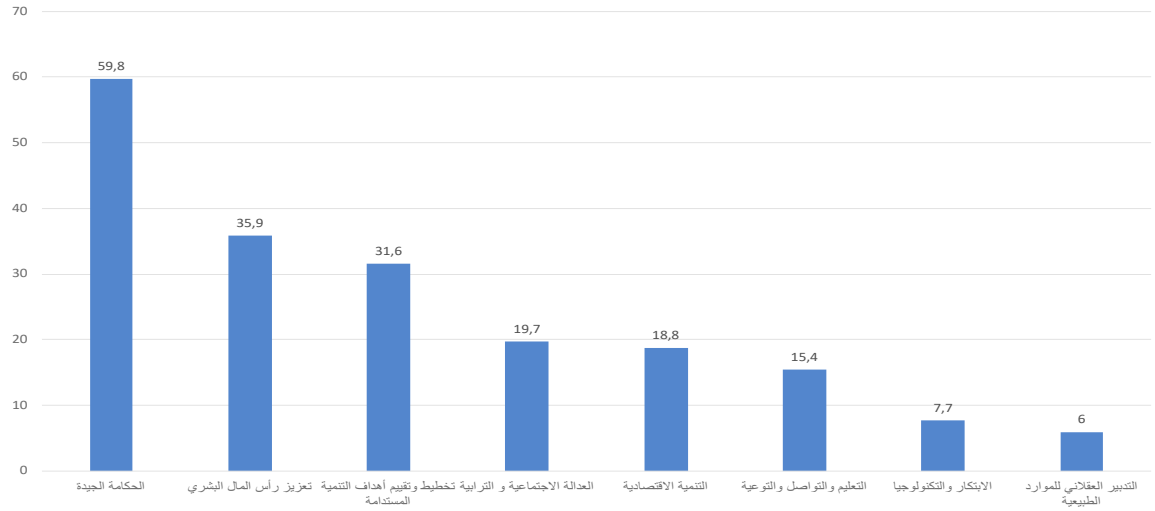

المصدر: الاستشارة مع المجتمع المدني 2020

جدول 12: تطور مؤشرات الهدف الأول

المرامي	رمز المؤشر	المؤشرات	2007	2014	2018	القيمة المستهدفة في أفق 2030
1.1 بحلول عام 2030، القضاء على الفقر المدقع في جميع انحاء العالم، الذي يقاس حاليًا بمستوى الأفراد الذين يعيشون تحت 1,25 دولار في اليوم.	1.1.1	1.1.1 نسبة السكان دون خط الفقر الدولي، حسب الجنس والعمر، الوضعية في الشغل ووسط الإقامة (حضري/ قروي) (%)	3,9	0,1	0	0
2.1 تخفيض نسبة الفقراء من الرجال والنساء والأطفال لجميع الأعمار الذين يعانون الفقر بجميع أبعاده وفقا للتعاريف الوطنية، بمقدار النصف على الأقل بحلول عام 2030.	1.2.1	1.2.1 نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني، حسب الجنس والعمر (%)	8,9	4,8	2,9	2,4
	2.2.1	2.2.1 نسبة الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار الذين يعانون الفقر بجميع أبعاده وفقا للتعاريف الوطنية (ب%).	-	8,2	-	4,1
3.1 وضع نظم وتدابير حماية اجتماعية ملائمة على الصعيد الوطني للجميع ووضع حدود دنيا لها، وتحقيق تغطية صحية واسعة للفقراء والفئات الهشة بحلول عام 2030.	1.3.1	1.3.1 النسبة المئوية للسكان الذين تشملهم أنظمة الحماية الاجتماعية مصنفة حسب الجنس، الأطفال، العاطلين عن العمل، كبار السن، ذوي الاحتياجات الخاصة، الحوامل، المواليد، ضحايا حوادث الشغل، الفقراء والفئات الهشة.	-	-	-	100
	أ- 1.3.1	1.3.1 - أ معدل التغطية الصحية	(2015) 52	(2016) 59	(2019) 68,8	100

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، البحث الوطني حول الاستهلاك ونفقات الأسر لسنة 2013-2014 والبحث الوطني حول مستوى معيشة الأسر لسنة 2007.

جدول 13: تطور مؤشرات الهدف الثاني

المرامي	رمز المؤشر	المؤشرات	2003-2004	2014	2015	2016	2017	2018	القيمة المستهدفة في أفق 2030
1.2 القضاء على الجوع وضمان حصول الجميع، ولا سيما الفقراء والأشخاص في وضعية هشة، بمن فيهم الرضع، على ما يكفيهم من الغذاء المأمون والمغذّي طوال السنة بحلول أفق 2030.	1.1.2	1.1.2 معدل انتشار نقص التغذية (%)	(2007) 0,9	0,1	-	-	-	-	0
2.2 وضع حد لجميع أشكال سوء التغذية، بحلول عام 2030، بما في ذلك تحقيق الأهداف المتفق عليها دوليا بشأن توقّف النمو والهزال لدى الأطفال دون سن الخامسة، ومعالجة الاحتياجات الغذائية للمراهقات والنساء الحوامل والمرضعات وكبار السن بحلول سنة 2025.	1.2.2	1.2.2 معدل انتشار توقف النمو (الطول بالنسبة للعمر<-2 نقطة من الانحراف المعياري عن متوسط معايير نمو الطفل لمنظمة الصحة العالمية) بين الأطفال دون سن الخامسة (%).	(2004) 18,1	-	-	-	-	15,1	0
	2.2.2	2.2.2-أ معدل انتشار سوء التغذية –الهزال - (الوزن بالنسبة للطول <-2 نقطة من الانحراف المعياري عن متوسط معايير نمو الطفل لمنظمة الصحة العالمية) بين الأطفال دون سن الخامسة (%)	9,3	-	-	-	-	2,6	0
		2.2.2-ب معدل انتشار سوء التغذية -زيادة الوزن- (الوزن بالنسبة للطول >+2 نقطة من الانحراف المعياري عن متوسط معايير نمو الطفل لمنظمة الصحة العالمية) بين الأطفال دون سن الخامسة (%)	10,4	-	-	-	-	10,8	0
5.2 الحفاظ على التنوع الجيني للبذور والنباتات المزروعة والحيوانات الأليفة وما يتصل بها من الأنواع البرية، بما في ذلك من خلال بنوك البذور والنباتات المتنوّعة التي تُدار بإدارة سليمة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، وضمان الوصول إليها وتقاسم المنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية وما يتّصل بها من معارف تقليدية بعدل وإنصاف على النحو المتفق عليه دوليًا.	1.5.2	1.5.2 عدد الموارد الجينية النباتية والحيوانية للأغذية والزراعة المودعة في مرافق للحفظ على المدى المتوسط أو الطويل	-	-	54590	60028	66043	(2018) 67000 (2019) 67970	-

المرامي	رمز المؤشر	المؤشرات	2003-2004	2014	2015	2016	2017	2018	القيمة المستهدفة في أفق 2030
2.أ الزيادة في الاستثمار، عن طريق التعاون الدولي المعزز، في البنيات التحتية القروية، وفي البحوث الفلاحية وخدمات الإرشاد الفلاحي، وفي تطوير التكنولوجيا وبنوك الجينات الحيوانية والنباتية من أجل تعزيز القدرة الإنتاجية الفلاحية بالبلدان في طريق النمو،لاسيما في أقل البلدان نموا.	**1.أ.2**	2.أ.1 مؤشر التوجه االفلاحي للنفقات العمومية.	(2008) 0,4	-	-	1,05	1,05	1,05	-

المصدر: وزارة الصحة (البحث الوطني للسكان والصحة العائلية لسنة 2004-2003 والبحث الوطني للسكان والصحة العائلية لسنة 2018).
المندوبية السامية للتخطيط (البحث الوطني حول الاستهلاك ونفقات الأسر لسنة 2014-2013).
وزارة الفلاحة، والصيد البحري، والتنمية القروية والمياه والغابات،
المعهد الوطني للبحث الزراعي.

جدول 14: تطور مؤشرات الهدف الثالث

المرامي	رمز المؤشر	المؤشرات	2010	2011	2014	2015	2016	2017	2018	2019	القيمة المستهدفة في أفق 2030
1.3 بحلول أفق2030، تخفيض معدل العالمي لوفيات الأمهات إلى أقل من 70 وفاة لكل 100.000 مولود حي	1.1.3	1.1.3 معدل وفيات الأمهات (لكل 100.000 مولود حي)	112	-	-	-	-	-	72,6	-	أقل من 70 وفاة
	2.1.3	2.1.3 نسبة الولادات التي تمت بمساعدة مهنيين مؤهلين	-	73,6	-	-	-	-	86,6	-	100
2.3 تقليص وفيات المواليد والأطفال دون سن الخامسة، التي يمكن تفاديها بحلول أفق 2030، بسعي جميع البلدان إلى بلوغ هدف تخفيض وفيات حديثي الولادة على الأقل إلى 12 وفاة لكل 1000 مولود حي، وتخفيض وفيات الأطفال دون سن الخامسة على الأقل إلى 25 وفاة لكل 1000 مولود حي.	1.2.3	1.2.3 معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (لكل 1000 مولود حي)	-	30,5	-	-	-	-	22,16	-	12
	2.2.3	2.2.3 معدل وفيات حديثي الولادة (لكل 1000 مولود حي)	-	21,7	-	-	-	-	13,56	-	7
3.3. القضاء على داء فقدان المناعة المكتسبة (السيدا) وداء السل وحمى المستنقعات (الملاريا) والأمراض المدارية المهملة ومكافحة الالتهاب الكبدي الوبائي والأمراض المنقولة بالمياه والأمراض المعدية الأخرى بحلول أفق 2030	1.3.3	1.3.3 عدد الإصابات الجديدة لداء فقدان المناعة المكتسبة (السيدا) لكل 1000 شخص غير مصاب من السكان، حسب الجنس والعمر والفئات الرئيسية للسكان	-	-	-	-	-	-	-	0,03	0
	2.3.3	2.3.3 معدل الإصابة بمرض السل (لكل 100.000 نسمة)	-	-	-	101	-	-	99	-	30
	3.3.3	- معدل الإصابة بالملاريا –الأصلية- (بالنسبة لكل 100.000 نسمة)	0	0	0	0	0	0	0	0	0
		- معدل الإصابة بالملاريا القادمة من الخارج (بالنسبة لكل 100.000 نسمة)	0	0	0	0,013	0	0	0	0	0
	4.3.3	4.3.3 معدل الإصابة لالتهاب الكبد الفيروسي (لكل 100.000 نسمة)	-	-	-	-	12	-	-	11	0
	5.3.3	5.3.3 عدد الأشخاص الذين يستلزمون بالتدخلات الضرورية لمكافحة الأمراض المدارية–الاستوائية- (الأمراض الطفيلية).	0	-	-	-	9590000	-	-	-	-

المرامي	رمز المؤشر	المؤشرات	2010	2011	2014	2015	2016	2017	2018	2019	القيمة المستهدفة في أفق 2030
4.3 تخفيض بمقدار الثلث للوفيات المبكرة الناجمة عن الأمراض غير المنقولة من خلال الوقاية والعلاج وتعزيز الصحة والسلامة العقليتين بحلول أفق 2030.	1.4.3	1.4.3 معدل الوفيات بسبب أمراض القلب، والأوعية الدموية، والسرطان، السكري وأمراض الجهاز التنفسي المزمنة (%)	-	-	-	12,5	-	-	12,4	-	4,16
	2.4.3	2.4.3 معدل وفيات بسبب الانتحار (لكل 100 000 نسمة)	-	-	-	4,8	2,9	-	-	-	2,6
5.3 تعزيز الوقاية من إساءة استعمال المواد، بما يشمل تعاطي مواد الإدمان وتناول الكحول على نحو يضر بالصحة، وعلاج ذلك	1.5.3	1.5.3 نطاق تغطية التدخلات العلاجية (الخدمات الدوائية والنفسية والاجتماعية وإعادة التأهيل والرعاية اللاحقة) لمعالجة الاضطرابات الناتجة عن تعاطي المواد المخدرة	-	-	-	-	15168	-	25685	-	-
5.3 تعزيز الوقاية من إساءة استعمال المواد، بما يشمل تعاطي مواد الإدمان وتناول الكحول على نحو يضر بالصحة، وعلاج ذلك	2.5.3	2.5.3 الاستعمال الضار للكحول، محددا وفقًا للظروف الوطنية في إطار استهلاك الفرد الواحد من الكحول الصافية (سن 15 سنة فأكثر) في السنة (باللترات من الكحول صافي)	-	-	-	-	0,69	0,74	-	-	0,4
6.3 تقليص إلى النصف على الصعيد العالمي، لعدد الوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث السير بحلول أفق 2030.	1.6.3	1.6.3 معدل الوفيات الناجمة عن حوادث السير (لكل 100.000 نسمة)	-	-	-	1,1	-	-	0,937	-	0,55
7.3 ضمان حصول الجميع على خدمات رعاية الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك خدمات ومعلومات تنظيم الأسرة والتوعية الخاصة به، وإدماج الصحة الإنجابية في الاستراتيجيات والبرامج الوطنية بحلول أفق 2030.	1.7.3	1.7.3 نسبة النساء اللاتي في سن الإنجاب (15 - 49 سنة) واللاتي لبين حاجتهن من تنظيم الأسرة بطرق حديثة	-	56,7	-	-	-	-	58,0	-	100
	2.7.3	2.7.3 معدل الولادات لدى المراهقات المتراوحة أعمارهن (ما بين 10 و 14 سنة وما بين 15 و19 سنة) لكل 1000 امرأة في تلك الفئة العمرية.	-	32,0	-	-	-	-	19,4	-	-
8.3 تحقيق التغطية الصحية الشاملة، بما في ذلك الحماية من المخاطر المالية، وإمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية الجيدة وإمكانية حصول الجميع على الأدوية واللقاحات الجيدة والفعالة والميسورة التكلفة.	1.8.3	1.8.3 تغطية توفير الخدمات الصحية الأساسية (المعرفة باعتبارها متوسط التغطية التي توفر الخدمات الأساسية المستندة إلى الإجراءات الكاشفة التي تشمل الصحة الإنجابية وصحة الأمهات، والمواليد، والأطفال، والأمراض المنقولة والأمراض غير المنقولة، والقدرة على توفير الخدمات، وإمكانية الوصول إليها لدى السكان عموما والأشد حرمانا خصوصا)	-	-	-	52	59	-	-	68,8	100
8.3 تحقيق التغطية الصحية الشاملة، بما في ذلك الحماية من المخاطر المالية، وإمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية الجيدة وإمكانية حصول الجميع على الأدوية واللقاحات الجيدة والفعالة بأقل تكلفة.	2.8.3	2.8.3.أ نسبة السكان الذين خصصوا حصة مهمة من نفقاتهم ودخلهم لتلبية الخدمات العلاجية الصحية (أكثر من 10 %)	-	-	13,4	-	-	-	-	-	-
	2.8.3	2.8.3--ب نسبة السكان الذين خصصوا حصة مهمة من نفقاتهم ودخلهم لتلبية الخدمات العلاجية الصحية (أكثر من 25 % من نفقات الأسر)	-	-	2,0	-	-	-	-	-	-

المرامي	رمز المؤشر	المؤشرات	2010	2011	2014	2015	2016	2017	2018	2019	القيمة المستهدفة في أفق 2030
3.9 الحد بدرجة كبيرة من عدد الوفيات والأمراض الناجمة عن التعرض للمواد الكيميائية الخطيرة وتلويث وتلوث الهواء والماء والتربة بحلول أفق 2030.	1.9.3	1.9.3. معدل الوفيات المنسوبة إلى الأسر المعيشية وتلوث الهواء داخل المساكن والهواء المحيط (لكل 100.000 نسمة)	-	-	-	-	-	-	-	28	-
	2.9.3	3.9.2. معدل الوفيات المنسوبة إلى المياه غير المأمونة، وخدمات التطهير السائل غير المأمون والافتقار إلى المرافق الصحية (التعرض لخدمات غير مأمونة في توفير المياه وخدمات التطهير السائل والنظافة الصحية للجميع)	-	-	-	-	1,9	-	-	1,9	1,4
3.أ تعزيز تنفيذ الاتفاقية- الإطار لمنظمة الصحة العالمية لمكافحة التبغ في جميع البلدان، حسب الاقتضاء	1.أ.3	3.أ.1 معدل الانتشار الموحد السن لاستعمال التبغ حاليا لدى الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 15 سنة فأكثر(معدلات مقارنة للسن)	-	-	-	-	-	-	11,3	-	-
3. ب دعم البحث والتطوير في مجال اللقاحات والأدوية للأمراض المعدية وغير المعدية التي تتعرض لها البلدان النامية في المقام الأول، وتوفير إمكانية الحصول على الأدوية واللقاحات الأساسية بأسعار معقولة، وفقا لإعلان الدوحة بشأن الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية وبالصحة العامة، الذي يؤكد حق البلدان النامية في الاستفادة بالكامل من الأحكام الواردة في الاتفاق بشأن الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بأوجه المرونة اللازمة لحماية الصحة العامة، وخاصة العمل من أجل إمكانية حصول الجميع على الأدوية	1.ب.3	3.ب.أ نسبة السكان المستهدفين من اللقاحات المشمولة ببرنامج الوطني (%)	-	90,9	-	-	-	-	94,5	-	95,0
3.ج زيادة كبيرة للتمويل في قطاع الصحة وتوظيف القوى العاملة في هذا القطاع وتطويرها وتدريبها واستبقائها في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية.	1.ج.3	3.ج.1 كثافة وتوزيع الأخصائيين في المجال الصحي لكل 10000 نسمة: -الكثافة الطبية لكل 10000 نسمة -الكثافة شبه الطبية لكل 10000 نسمة	- -	- -	- -	- -	- -	6,7 8,5	- -	7,2 8,9	- -

المصدر: وزارة الصحة (البحث الوطني للسكان والصحة العائلية لسنة 2011 والبحث الوطني للسكان والصحة العائلية لسنة 2018)؛ والمندوبية السامية للتخطيط، البحث الوطني الديموغرافي لسنة 2009-2010 والبحث الوطني حول الاستهلاك ونفقات الأسر لسنة 2013-2014؛ واللجنة الوطنية للوقاية من حوادث السير.

جدول 15: تطور مؤشرات الهدف الرابع

المرامي	رمز المؤشر	المؤشرات	2014	2016	2017	2018	2019	القيمة المستهدفة في أفق 2030
1.4 ضمان أن يتمتع جميع الفتيات والفتيان بتعليم ابتدائي وثانوي مجاني ومنصف وجيد مما يؤدي إلى تحقيق نتائج تعليمية ملائمة وفعالة بحلول أفق 2030	1.1.4	1.1.4 نسبة الأطفال والشباب: أ) في الصف الثاني والثالث ب) في نهاية المرحلة الابتدائية، ج) في نهاية المرحلة الأولى من التعليم الثـانوي، الذين يحققون على الأقل الحد الأدنى من مستوى الكفاءة في 1) القراءة، و2) الرياضيات، بحسب نوع الجنس، والموقع، والثروة (وتصنيفات أخرى حيثما تتوافر عنها بيانات). (%)	-	أ) : 1) القراءة 36 2) الرياضيات 40,6 ج) 40,7	-	-	-	100
2.4 ضمان أن تتاح لجميع الفتيات والفتيان فرص الحصول على نوعية جيدة من النماء والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم قبل الابتدائي حتى يكونوا جاهزين للتعليم الابتدائي بحلول أفق 2030	2.2.4	2.2.4معدل المشاركة في أنشطة التعلم المنظم (سنة واحدة قبل السن الرسمي للالتحاق بالمدرسة)، حسب الجنس ب%	-	الوطني 45,6 الإناث 41,3 الذكور49,8 الحضري 56,8 القروي 31,1	الوطني 52,4 الإناث 47,8 الذكور46,7 الحضري 61,9 القروي 39,8	الوطني 47,9 الإناث 44 الذكور51,5 الحضري 57,5 القروي 35,2	الوطني 62,1 الإناث 58,3 الذكور65,7 الحضري 70,9 القروي 50,4	100
3.4 ضمان تكافؤ فرص جميع النساء والرجال في الحصول على التعليم التقني والمهني والتعليم العالي الجيد والميسور التكلفة، بما في ذلك التعليم الجامعي، بحلول أفق 2030	1.3.4	1.3.4 معدل مشاركة الشباب والكبار في التعليم الرسمي وغير الرسمي والتكوين خلال 12 شهرا الماضية حسب الجنس (%)	-	-	15-24 سنة: الوطني 46,8 الإناث 42,4 القروي 18,1 15 سنة فما فوق: الوطني 15 الإناث 15,7 القروي 9	15-24 سنة: الوطني 47,5 الإناث 44,4 القروي 18,4 15 سنة فما فوق: الوطني15,7 الإناث 17,2 القروي 10	15-24 سنة: الوطني 48,2 الإناث45,7 القروي 18,8 15 سنة فما فوق: الوطني 16,1 الإناث 18,2 القروي 10,2	100
4.4 الزيادة بنسبة كبيرة في عدد الشباب والكبار الذين تتوفر لديهم المهارات المناسبة، بما في ذلك المهارات التقنية والمهنية، للعمل وشغل وظائف لائقة ولمباشرة الأعمال الحرة بحلول أفق 2030	1.4.4	1.4.4 نسبة الشباب والكبار الذين تتوفر لديهم مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حسب نوع المهارة (%)	-	-	-	أ) بالنسبة للمعلوميات: 15-24 سنة: 83,7 15 سنة فما فوق:51,1 ب) الربط بالأنترنيت: 15-24 سنة: 60,2 15سنة فما فوق: 38,8	-	-

المرامي	رمز المؤشر	المؤشرات	2014	2016	2017	2018	2019	القيمة المستهدفة في أفق 2030
5.4 القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم وضمان تكافؤ فرص الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني للفئات الضعيفة، بما في ذلك الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والشعوب الأصلية والأطفال الذين يعيشون في وضعية هشة، بحلول أفق 2030	1.5.4	1.5.4 مؤشرات المساواة (الإناث / الذكور، القروي / الحضري، الأقل / الأكثر ثروة، حالة الإعاقة، الشعوب الأصلية والمتأثرة بالصراع مع توافر البيانات (جميع مؤشرات التعليم في هذه القائمة يمكن تصنيفها)		مؤشر التكافؤ حسب الجنس: الابتدائي 0,94 الإعدادي 0,87 الثانوي 0,97 مؤشر التكافؤ حسب وسط الإقامة: 1,13 و0,55 و 0,23 على التوالي	مؤشر التكافؤ حسب الجنس: الابتدائي 0,94 الإعدادي 0,88 الثانوي 1,01 مؤشر التكافؤ حسب وسط الإقامة: 1,13 و 0,58 و 0,24 على التوالي	مؤشر التكافؤ حسب الجنس: الابتدائي0,95 الإعدادي 0,90 الثانوي 1,05 مؤشر التكافؤ حسب وسط الإقامة: 1,13 و 0,60 و 0,25 على التوالي	مؤشر التكافؤ حسب الجنس: الابتدائي0,95 الإعدادي 0,90 الثانوي 1,08 مؤشر التكافؤ حسب وسط الإقامة: 1,13 و 0,60 و 0,27 على التوالي	100
6.4 ضمان أن يلم جميع الشباب ونسبة كبيرة من الكبار، رجالاً ونساء على حد سواء، بالقراءة والكتابة والحساب بحلول أفق 2030	1.6.4	1.6.4 النسبة المئوية للسكان في فئة عمرية معينة الذين يحققون على الأقل مستوى ثابتا من الكفاءة في تصنيفات وظيفية تتناول (أ) الأمية، (ب) المهارات الحسابية. التصنيفات بحسب: نوع الجنس، والموقع، والثروة ومهارات أخرى حيثما تتوافر عنها بيانات). معدل الإلمام بالكتابة والقراءة في صفوف السكان الذين يبلغ عمرهم 10 سنوات فما فوق	الوطني: 67,8 الإناث: 57,9 الذكور: 77,8	-	-	-	-	100

المرامي	رمز المؤشر	المؤشرات	2014	2016	2017	2018	2019	القيمة المستهدفة في أفق 2030
4.أ بناء المرافق التعليمية التي تراعي الفروق بين الجنسين، والإعاقة، والأطفال، ورفع مستوى المرافق التعليمية القائمة وتهيئة بيئة تعليمية فعالة ومأمونة وخالية من العنف للجميع	**1.أ.4**	1.أ.4 نسبة المدارس التي تحصل على: أ) الكهرباء، ب) الانترنيت لأغراض بيداغوجية تعليمية، ج) الحواسيب لأغراض بيداغوجية، د) البنية التحتية ومواد مكيفة للتلاميذ ذوي الإعاقة، ه) التزويد بالماء الصالح للشرب. و) المرافق الصحية غير مختلطة، ز) المرافق الأساسية لغسل اليدين (وفق التعاريف الواردة في مؤشرات خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية للجميع) (%)		أ) الابتدائي: المجموع 91,5 حضري 97,5 قروي 87,7 السلك الثانوي الإعدادي: المجموع 94,9 حضري 97,0 قروي 92,0 السلك الثانوي التأهيلي: المجموع 95,8 حضري 96,8 قروي 93,0	أ) الابتدائي: المجموع 92,6 حضري 97,7 قروي 89,4 السلك الثانوي الإعدادي: المجموع 95,6 حضري 97,6 قروي 92,9 السلك الثانوي التأهيلي: المجموع 97,5 حضري 97,9 قروي 96,3 ب): الابتدائي78,7 السلك الثانوي الإعدادي78,7 السلك الثانوي التأهيلي85,9 ج) الابتدائي77 السلك الثانوي الإعدادي 84,5 السلك الثانوي التأهيلي88,9 د) الابتدائي17,3 السلك الثانوي الإعدادي 31,3 السلك الثانوي التأهيلي 36,4	أ) الابتدائي: المجموع 93,9 حضري 98,0 قروي 91,3 السلك الثانوي الإعدادي: المجموع 96,5 حضري 97,9 قروي 94,6 السلك الثانوي التأهيلي : المجموع97,6 حضري98,0 قروي 96,5 ب) الابتدائي79 السلك الثانوي الإعدادي 84,9 السلك الثانوي التأهيلي 86,5ج) الابتدائي77,2 السلك الثانوي الإعدادي84,9 السلك الثانوي التأهيلي 89,2 د) الابتدائي17,3 السلك الثانوي الإعدادي 31,1 السلك الثانوي التأهيلي35,9	أ) الابتدائي: المجموع 100,0 حضري 100,0 قروي 92,6 السلك الثانوي الإعدادي: المجموع 95,9 حضري 97,4 قروي 94,0 السلك الثانوي التأهيلي المجموع 96,5 حضري 100,0 قروي 95,6	

المصدر: وزارة التربية الوطنية، والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، والمندوبية السامية للتخطيط، الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014.

جدول 16: تطور مؤشرات الهدف الخامس

المرامي	رمز المؤشر	المؤشرات	2009	2012	2015	2016	2017	2018	2019	القيمة المستهدفة في أفق 2030
2.5 القضاء على جميع أشكال التمييز ضد جميع النساء والفتيات في المجالين العام والخاص، بما في ذلك الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي وغير ذلك من أنواع الاستغلال	**1.2.5**	1.2.5 نسبة النساء المتزوجات والفتيات في سن الخامسة عشرة وما فوق، اللاتي تعرضن لعنف جسدي أو جنسي أو نفسي من طرف زوج حالي أو سابق خلال 12 شهرا السابقة، مصنفة بحسب شكل العنف والعمر(%)	-	-	-	-	-	-	46	0
	2.2.5	2.2.5 نسبة النساء والفتيات في الخامسة عشرة وما فوق اللاتي تعرضن لعنف لجنسي من أشخاص غير الزوج خلال 12 شهرا السابقة، بحسب العمر ومكان حدوث العنف.	4,3	-	-	-	-	-	8,5	0
4.5 الاعتراف بأعمال الرعاية والعمل المنزلي غير مدفوعة الأجر وتقديرها من خلال توفير الخدمات العامة والهياكل الأساسية ووضع سياسات للحماية الاجتماعية وتعزيز تقاسم المسؤولية داخل الأسرة المعيشية والعائلة، حسبما يكون ذلك مناسباً على الصعيد الوطني	**1.4.5**	1.4.5 نسبة الوقت المخصص للأعمال المنزلية وأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر، بحسب الجنس والعمر ووسط الإقامة	-	الوطني: 21,2 الحضري: 19,7 القروي: 23,4	-	-	-	-	-	-
5.5 ضمان المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة وفرصها المتساوية مع الرجل في شغل المناصب القيادية على جميع مستويات اتخاذ القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة.	**1.5.5**	1.5.5 نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في أ) البرلمانات الوطنية ب) الإدارات المحلية	-	-	-	-	-	-	-	-
		1.5.5.أ في البرلمانات الوطنية	-	-	(2011)" 16,7	(2016) 20,5	-	-	-	-
		1.5.5.ب في الإدارات المحلية	-	-	37,6 (المجالس الجهوية)	-	-	-	-	-
	2.5.5	2.5.5 نسبة النساء ضمن المديرين بالإدارة العمومية (%)	=	-	-	-	15,28	16,59	17,2	-

المرامي	رمز المؤشر	المؤشرات	2009	2012	2015	2016	2017	2018	2019	القيمة المستهدفة في أفق 2030
6.5 ضمان حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وعلى الحقوق الإنجابية، على النحو المتفق عليه وفقا لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومنهج عمل بجين والوثائق الختامية لمؤتمرات استعراضهما	**1.6.5**	1.6.5 نسبة النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15سنة و 49سنة واللاتي يتخذن بشأن العلاقات الجنسية واستخدام وسائل منع الحمل والرعاية الصحية الإنجابية(%)	47,0	25,1	-	-	-	-	-	100
5.ب تعزيز استخدام التكنولوجيا التمكينية، وخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من أجل تعزيز تمكين المرأة.	**5.ب.1**	5.ب.1 نسبة الأفراد الذين يمتلكون الهاتف المحمول، حسب الجنس	-	-	الإناث92,2 : الذكور95,5 : (أشخاص تتراوح أعمارهم بين 12 و65 سنة)	الإناث93,4 : الذكور96,4 : (أشخاص تتراوح أعمارهم بين 12 و65 سنة)	الإناث91,7 : الذكور91,7 : (أشخاص تتعدى أعمارهم 5 سنوات)	الإناث92,5 : الذكور92,3 : أشخاص تتعدى أعمارهم 5 سنوات	-	100

المصدر: وزارة الداخلية، الانتخابات التشريعية لسنوات 2011 و2016، قطاع الإصلاح الإداري، وكالة الوطنية لتقنين المواصلات، المندوبية السامية للتخطيط، البحث الوطني حول انتشار العنف ضد النساء لسنوات 2009 و2019.

جدول 17: تطور مؤشرات الهدف السادس

المرامي	رمز المؤشر	المؤشرات	2010	2015	2016	2017	2018	2019	القيمة المستهدفة في أفق 2030
1.6 تحقيق هدف حصول الجميع بشكل منصف على مياه الشرب المأمونة والميسورة التكلفة بحلول عام 2030	**1.1.6**	1.1.6النسبة المئوية للسكان الذين يستفيدون من خدمات مياه الشرب التي تدار بطريقة مأمونة	-	91,4	92,2	92,4	93,0	-	100,0
2.6 تحقيق هدف حصول الجميع على خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية ووضع نهاية للتغوط في العراء، وإيلاء اهتمام خاص لاحتياجات النساء والفتيات ومن يعيشون في ظل أوضاع هشة، بحلول عام أفق 2030	**1.2.6**	1.2.6 النسبة المئوية للسكان الذين يستفيدون من الإدارة السليمة لخدمات الصرف الصحي بما فيها مرافق غسل اليدين بالصابون والمياه	-	95,5	96,5	96,2	96,9	-	100,0
3.6. تحسين نوعية المياه عن طريق الحد من التلوث ووقف إلقاء النفايات والمواد الكيميائية الخطرة وتقليل تسرّبها إلى أدنى حد، وخفض نسبة مياه المجاري غير المعالجة إلى النصف، وزيادة إعادة التدوير وإعادة الاستخدام المأمونة بنسبة كبيرة على الصعيد العالمي، بحلول أفق 2030	**1.3.6**	1.3.6 النسبة المئوية لمياه الصرف الصحي المعالجة بطريقة آمنة.	(2006) 7	-	45,0	-	-	55,0	100,0
	2.3.6	2.3.6 النسبة المئوية للكتل المائية الآتية من مياه محيطة ذات نوعية جيدة	-	-	-	70,0	-	-	100,0
4.6. زيادة كفاءة استخدام المياه في جميع القطاعات زيادة كبيرة،و ضمان سحب المياه العذبة وإمداداتها على نحو مستدام من أجل معالجة شح المياه، والحد بدرجة كبيرة من عدد الأشخاص الذين يعانون من ندرة المياه، بحلول عام 2030	**2.4.6**	2.4.6 النسبة المئوية لإجمالي ما استخدم من الموارد المائية المتاحة مع مراعاة احتياجا ت البيئة من الماء (حجم الضغط الذي تتعرض له المياه)	61,0	-	-	-	-	-	-

المصدر: وزارة الداخلية، المندوبية السامية للتخطيط، البحث الوطني حول التشغيل لسنوات 2016-2019.

جدول 18: تطور مؤشرات الهدف السابع

المرامي	رمز المؤشر	المؤشرات	2015	2016	2017	2018	القيمة المستهدفة في أفق 2030
1.7 ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة بحلول أفق 2030	**1.1.7**	1.1.7 نسبة السكان الذين يلجون إلى خدمة الكهرباء(%)	97,3	97,8	97,8	98,1	100
2.7 تحقيق زيادة كبيرة في حصة الطاقة المتجددة في مجموعة مصادر الطاقة العالمية بحلول أفق 2030	**1.2.7**	1.2.7 حصة استهلاك الطاقة المتجددة في الاستهلاك النهائي للطاقة (%)	2,5	2,6	2,4	3,3	-
3.7مضاعفة المعدل العالمي للتحسن في كفاءة استخدام الطاقة بحلول أفق 2030	**1.3.7**	1.3.7 كثافة الطاقة (نسبة الطاقة الأولية في الناتج الداخلي الإجمالي)(ط.م.ب 1/ مليون درهم)	25,1	25,2	25,2	24,8	-

المصدر: وزارة الطاقة، والمعادن والبيئة، المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب والمندوبية السامية للتخطيط، البحث الوطني حول التشغيل.

جدول 19:تطور مؤشرات الهدف الثامن

المرامي	رمز المؤشر	المؤشرات	2010	2014	2015	2016	2017	2018	2019	القيمة المستهدفة في أفق 2030
1.8 الحفاظ على النمو الاقتصادي الفردي وفقاً للظروف الوطنية، وخاصة الحفاظ على نمو الناتج الداخلي الإجمالي بنسبة 7 في المائة على الأقل سنويا في أقل البلدان نمواً	**1.1.8**	1.1.8 معدل النمو السنوي للناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي للفرد.	2,5	1,2	3,1	-0,2	2,7	1,6	-	-
2.8 تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية الاقتصادية من خلال التنويع، والارتقاء بمستوى التكنولوجيا، والابتكار، من خلال التركيز على القطاعات المتسمة بالقيمة المضافة العالية والقطاعات كثيفة الشغل.	**1.2.8**	1.2.8 معدل النمو السنوي للناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي لكل فرد مشتغل	2,1	3,3	4,4	1,3	4,2	1,7	-	-
3.8 تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية والتي تدعم الأنشطة الإنتاجية، فرص العمل اللائق، مباشرة الأعمال الحرة، القدرة على الإبداع والابتكار، والتشجع على إضفاء الطابع الرسمي على المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، ونموها، وذلك من خلال الحصول على الخدمات المالية	**1.3.8**	1.3.8 نسبة الشغل غير المهيكل بالقطاعات غير الفلاحية، حسب الجنس.	-	(2013) 36,3	-	-	-	-	-	-
5.8 تحقيق الشغل الكامل والمنتج وتوفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال، بما في ذلك الشباب والأشخاص ذوو الاحتياجات الخاصة، وتكافؤ الأجر لقاء العمل المتكافئ القيمة، بحلول أفق 2030	**2.5.8**	2.5.8 معدل البطالة حسب الجنس والعمر والأشخاص ذوي الإعاقة	-	9,9	9,7	9,9	10,2	9,5	9,2	-
6.8 الحد بدرجة كبيرة من نسبة الشباب غير الملتحقين بالوظائف أو التعليم أو التدريب بحلول سنة2020	**1.6.8**	1.6.8 نسبة الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 سنة) غير متمدرسين وبدون شغل وتكوين	-	28,9	27,9	27,5	29,3	27,5	26,5	-
7.8 اتخاذ تدابير فورية وفعالة للقضاء على السخرة وإنهاء الرق المعاصر والاتجار بالبشر وضمان حظر وانهاء أسوأ أشكال عمل الأطفال، بما في ذلك تجنيدهم واستخدامهم كجنود، وإنهاء عمل الأطفال بجميع أشكاله بحلول سنة2020	**1.7.8**	1.7.8 نسبة الأطفال الذين يعملون وتتراوح أعمارهم بين 5-17 سنة، حسب الجنس والعمر.	-	-	-	-	-	3,3	-	0
9.8 وضع وتنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز السياحة المستدامة التي توفر فرص العمل وتعزز الثقافة والمنتجات المحلية بحلول أفق 2030	**1.9.8**	1.9.8 نسبة الناتج الداخلي لقطاع السياحة من الناتج الداخلي الإجمالي	-	6,7	6,5	6,6	6,8	6,9	-	-
8.10 تعزيز قدرة المؤسسات المالية المحلية على تشجيع إمكانية الحصول على الخدمات المصرفية والتأمين والخدمات المالية للجميع، وتوسيع نطاقها	**1.10.8**	أ- عدد فروع المصارف التجارية لكل 100ألف بالغ	20,8	24,1	24,6	24,8	24,9	-	-	-
	2.10.8	ب- عدد آلات الصرف الآلي لكل100 ألف بالغ	19,7	25,0	26,3	26,8	27,2	27,8	-	-

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية وبنك المغرب والمندوبية السامية للتخطيط، البحث الوطني حول التشغيل.

جدول 20: تطور مؤشرات الهدف التاسع

المرامي	رمز المؤشر	المؤشرات	2005	2014	2015	2016	2017	2018	القيمة المستهدفة في أفق 2030
1.9 إقامة هياكل أساسية جيدة النوعية وموثوقة ومستدامة وقادرة على الصمود، بما في ذلك هياكل أساسية إقليمية وعابرة للحدود، لدعم التنمية الاقتصادية ورفاه الإنسان، مع التركيز على تيسير سُبل استفادة الجميع منها بتكلفة ميسورة وعلى قدم المساواة	**1.1.9**	1.1.9 نسبة السكان القرويون الذين يعيشون على بعد كيلومتر واحد من طريق صالحة للاستعمال طوال السنة	54,0	-	-	79,0	79,3	-	100
	2.1.9	2.1.9 عدد المسافرين وحجم الشحنات، بحسب وسيلة النقل:	-	-	-	-	-	-	-
		-النقل السككي (بمليون مسافر-كلم)	-	5449	5507	5208	4923	-	-
		النقل السككي (بمليون طن -كلم)	-	5351	4782	3831	3888	-	-
		النقل البحري(بمليون طن)	-	115,11	111,49	121,06	135	137,56	-
		-النقل البحري (بمليون مسافر)	-	4,43	4,23	4,97	5,20	5,38	-
		-النقل الجوي(بمليون مسافر)	-	17,42	17,71	18,34	20,44	-	-
2.9 تعزيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتحقيق زيادة كبيرة بحلول عام 2030في حصة الصناعة في التشغيل وفي الناتج الداخلي الإجمالي، تمشيا مع الظروف الوطنية، ومضاعفة حصتها في أقل البلدان نمو ا.	**1.2.9**	1.2.9 أ-القيمة المضافة الصناعية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	-	14,0	16,1	15,7	15,7	15,7	28,0
	1.2.9	1.2.9 القيمة المضافة الصناعية للفرد	-	-	4672	4606	4788	4933	-
	2.2.9	2.2.9 نسبة حصة قطاع الصناعة من اليد العاملة	-	-	11,2	11,3	11,7	12,0	-
3.9. زيادة فرص حصول المشاريع الصناعية صغيرة الحجم وسائر المشاريع، ولا سيما في البلدان النامية، على الخدمات المالية، بما في ذلك الائتمانات ميسورة التكلفة، وإدماجها في سلاسل القيمة والأسواق	**1.3.9**	1.3.9 نسبة المقاولات الصغرى من مجموع القيمة المضافة القطاع الصناعي	-	4,0	-	-	-	-	-
	2.3.9	2.3.9 نسبة المقاولات الصغرى التي لها قرض أو خط الائتمان(%)	-	-	-	-	-	5,2	-
4.9 تحسين البنيات التحتية وتحديث الصناعات بحلول عام 2030 لجعلها مستدامة، مع زيادة كفاءة استخدام الموارد وزيادة اعتماد التكنولوجيات والعمليات الصناعية النظيفة والسليمة بيئيا، ومع قيام جميع البلدان باتخاذ إجراءات وفقاً لقدراتها.	**1.4.9**	1.4.9 انبعاث ثاني أكسيد الكربون CO2 في الصناعة لكل وحدة من القيمة المضافة	-	(2010) 15,2	-	11,9	-	-	-

المرامي	رمز المؤشر	المؤشرات		2005	2014	2015	2016	2017	2018	القيمة المستهدفة في أفق 2030
5.9 تعزيز البحث العلمي وتحسين القدرات التكنولوجية في القطاعات الصناعية في جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، تشجيع الابتكار والزيادة بنسبة كبيرة في عدد العاملين في مجال البحث والتطوير لكل مليون شخص، وزيادة إنفاق القطاعين العام والخاص على البحث والتطوير. بحلول أفق 2030	**1.5.9**	1.5.9 الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة الناتج الداخلي الإجمالي		-	0,8	0,79	0,78	0,78	0,8	-
	2.5.9	2.5.9 عدد الباحثون (موازي كامل الوقت) لكل مليون نسمة		-	1024	-	1074	1800	-	-
9.ب دعم أنشطة التطوير والبحث والابتكار في التكنولوجيا المحلية في البلدان النامية، بوسائل منها كفالة وجود بيئة مناسبة من حيث السياسات للتنويع الصناعي وإضافة قيمة للسلع الأساسية بين أمور أخرى.	**9.ب**	9.ب نسبة القيمة المضافة للصناعة التكنولوجية المتوسطة والمتقدمة من مجموع القيمة المضافة		-	21,6	22,4	23,3	22,6	24,3	-
9.ج تحقيق زيادة كبيرة في فرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والسعي إلى توفير فرص الوصول الشامل والميسور إلى شبكة الإنترنت في أقل البلدان نموا بحلول عام 2020	1.ج.9	نسبة السكان المشمولين بشبكة المحمول، بحسب التكنولوجيا	2G	-	99,2	99,2	99,6	99,6	99,7	100
			3G	-	80	80,0	95,0	96,0	98.0	100
			4G	-	-	45,4	68,0	93,0	96.0	100

المصدر: وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء، وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات والمندوبية السامية للتخطيط.

جدول 21: تطور مؤشرات الهدف العاشر

المرامي	رمز المؤشر	المؤشرات	2007	2014	2015	2016	2017	2018	القيمة المستهدفة في أفق 2030
1.10 التوصل تدريجيا إلى تحقيق نمو الدخل ودعم استمرار ذلك النمو لأدنى 40في المائة من السكان بمعدل أعلى من المعدل المتوسط الوطني بحلول أفق 2030	**1.1.10**	1.1.10 معدل نمو نصيب الفرد من إنفاق الأسر المعيشية أو إيراداتها ضمن أدنى 40% من السكان ومجموع السكان	3,6	3,8	-	-	-	-	-
2.10 تمكين وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجميع، بغض النظر عن السن أو الجنس أو الإعاقة أو الانتماء العرقي أو الاثني أو الأصل أو الدين أو الوضع الاقتصادي أو غير ذلك، بحلول أفق 2030	**1.2.10**	1.2.10 نسبة السكان الذين يعيشون دون 50% من متوسط الدخل، بحسب الجنس والعمر والأشخاص ذوي الإعاقة	-	11,7	-	-	-	-	-
4.10 اعتماد سياسات، ولا سيما السياسات المالية وسياسات الأجور والحماية الاجتماعية، وتحقيق قدر أكبر من المساواة تدريجيا	**1.4.10**	1.4.10 نصيب العمل من الناتج المحلي الإجمالي، بما في ذلك الأجور والتحويلات الاجتماعية	-	32,99	31,63	31,67	31,10	30,67	-

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

جدول 22: تطور مؤشرات الهدف الحادي عشر

المرامي	رمز المؤشر	المؤشرات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	القيمة المستهدفة في أفق 2030
1.11 ضمان حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية ملائمة وآمنة وميسورة التكلفة، ورفع مستوى الأحياء الفقيرة، بحلول عام 2030	**1.1.11**	1.1.11 نسبة السكان الحضريين الذين يعيشون في أحياء فقيرة أو مستوطنات غير رسمية أو مساكن غير لائقة	5,2	4,2	4,0	4,0	3,6	-	0
6.11 الحد من الأثر البيئي السلبي الفردي للمدن، بطرق منها إيلاء اهتمام خاص لنوعية الهواء وإدارة نفايات البلديات وغيرها، بحلول عام 2030	**1.6.11**	1.6.11 نسبة النفايات الصلبة للمدن، التي تجمع بانتظام ويجري تفريغها على نحو كاف، من مجموع النفايات الصلبة للمدن، بحسب المدينة	(2008) 44,0	-	-	77,5	86,0	95,0	-

المصدر: وزارة الداخلية والمندوبية السامية للتخطيط.

جدول 23: تطور مؤشرات الهدف الثاني عشر

المرامي	رمز المؤشر	المؤشرات	2015	2016	2017	2018	2019	القيمة المستهدفة في أفق 2030
5.12 الحد من إنتاج النفايات بشكل واضح عن طريق الوقاية والتخفيض، وإعادة التدوير، وإعادة الاستعمال بحلول سنة 2030	**1.5.12**	معدل إعادة تدوير النفايات المنزلية (%)	6	-	-	-	10	-

المصدر: وزارة الداخلية.

جدول 24: تطور مؤشرات الهدف الثالث عشر

المرامي	رمز المؤشر	المؤشرات	2016	2017	2018	2019	القيمة المستهدفة في أفق 2030
1.13 تعزيز القدرة، في جميع البلدان،على الصمود وعلى التكيف مع آثار التغيرات المناخية وعلى التصدي للكوارث الطبيعية الناتجة عنها	**1.1.13**	عدد الوفيات أو الجرحى بسبب الفيضانات أو انهيار الأراضي أو المباني	552	24	26	83	-

المصدر: وزارة الداخلية.

جدول 25: تطور مؤشرات الهدف الرابع عشر

المرامي	رمز المؤشر	المؤشرات	2015	2016	2017	2018	القيمة المستهدفة في أفق 2030
14.2 إدارة النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية على نحو مستدام وحمايتها، من أجل تجنب حدوث آثار سلبية كبيرة، بما في ذلك عن طريق تعزيز قدرتها على الصمود، واتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل تحقيق الصحة والإنتاجية للمحيطات، بحلول سنة 2020	**1.2.14**	1.2.14 نسبة المناطق الاقتصادية الوطنية الخاصة التي تدار باستخدام مقاربة قائمة على النظام الإيكولوجي (مليون كلم مربع)	1,2	1,2	1,2	1,2	-
5.14 حفظ 10% على الأقل من المناطق الساحلية والبحرية، بما يتسق مع القانون الوطني والدولي واستنادا إلى أفضل المعلومات العلمية المتاحة، بحلول سنة 2020	**1.5.14**	1.5.14 نطاق المناطق المحمية مقابل إجمالي مساحة المناطق البحرية(%)	-	0,0007	-	-	حفظ 10% على الأقل من المناطق الساحلية والبحرية
7.14 زيادة الفوائد الاقتصادية التي تتحقق للدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا من الاستخدام المستدام للموارد البحرية، بجملة وسائل منها الإدارة المستدامة لمصائد الأسماك، وتربية الأحياء المائية، والسياحة، بحلول أفق 2030	**1.7.14**	1.7.14 نسبة أنشطة صيد الأسماك بطريقة قانونية في الناتج الداخلي الإجمالي في الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا وجميع البلدان(%)	1,0	1,08	1,06	1,02	-

المصدر:

- وزارة الفلاحة، والصيد البحري، والتنمية القروية والمياه والغابات

-المندوبية السامية للتخطيط.

جدول 26: تطور مؤشرات الهدف الخامس عشر

المرامي	رمز المؤشر	المؤشرات	2015	2016	2017	2018	2019	القيمة المستهدفة في أفق 2030
1.15 كفالة حفظ وترميم النظم الإيكولوجية البرية والنظم الإيكولوجية للمياه العذبة الداخلية وخدماتها، ولا سيما الغابات والأراضي الرطبة والجبال والأراضي الجافة، وكفالة استخدامها على نحو مستدام، وذلك وفقا للالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية، بحلول سنة 2020	**1.1.15**	1.1.15 مساحة الغابات كنسبة مئوية من إجمالي المساحة (%)	8	-	-	-	8,06	-
	2.1.15	2.1.15 نسبة المواقع الهامة للتنوع البيولوجي للبابسة والمياه العذبة التي تشملها المناطق المحمية، بحسب نوع النظام الإيكولوجي(%)	8,85	-	-	-	9,90	-
3.15 مكافحة التصحر، وترميم الأراضي والتربة المتدهورة، بما في ذلك الأراضي المتضررة من التصحر والجفاف والفيضانات، والسعي إلى تحقيق عالم خال من ظاهرة تدهور الأراضي، بحلول عام 2030	**1.3.15**	1.3.15 نسبة الأراضي المتدهورة في مجموع مساحة اليابسة(ما بين 2000 و 2015) (%)	5,35	-	-	-	-	-

المصدر: قطاع المياه والغابات.

جدول 27: تطور مؤشرات الهدف السادس عشر

المرامي	رمز المؤشر	المؤشرات	2009	2014	2015	2016	2017	2018	2019	القيمة المستهدفة في أفق 2030
1.16 الحد بدرجة كبيرة من جميع أشكال العنف وما يتصل به من معدلات الوفيات في كل مكان.	**1.1.16**	1.1.16 عدد ضحايا القتل العمد لكل 100000 نسمة بحسب الجنس والعمر.	-	-	1,34	1,6	-	-	-	-
	3.1.16	3.1.16 نسبة السكان الذين تعرضوا للعنف البدني أو النفسي أو الجنسي خلال الإثـنى عشر شهرا السابقة (بالنسبة للنساء)	63	-	-	-	-	-	57	-
		3.1.16.أ نسبة السكان الذين تعرضوا للعنف البدني خلال الإثـنى عشر شهرا السابقة (بالنسبة للنساء)	15,2	-	-	-	-	-	13,0	-
		3.1.16.ب نسبة السكان الذين تعرضوا للعنف النفسي خلال الإثـنى عشر شهرا السابقة (بالنسبة للنساء)	58	-	-	-	-	-	49	-
		3.1.16.ج نسبة السكان الذين تعرضوا للعنف الجنسي خلال الإثـنى عشر شهرا السابقة (بالنسبة للنساء)	8,7	-	-	-	-	-	14	-
2.16 إنهاء ما يتعرض له الأطفال من سوء المعاملة والإستغلال والاتجار بالبشر وجميع أشكال العنف والتعذيب	**3.2.16**	3.2.16 نسبة الشابات اللواتي تتراوح أعمارهن بين 18 و29 سنة اللواتي تعرضن للعنف الجنسي قبل سن 18سنة	4,1	-	-	-	-	-	-	0
3.16 تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي وكفالة تكافؤ الفرص لوصول الجميع إلى العدالة	**1.3.16**	1.3.16 نسبة ضحايا العنف خلال الاثني عشر شهرا السابقة الذين أبلغوا عما تعرضوا له من إيذاء إلى السلطات المختصة أو غيرها من آليات تسوية النزاعات المعترف بها رسميا (بالنسبة للنساء)	3,0	-	-	-	-	-	10,5	0
	2.3.16	2.3.16 المحتجزون غير المحكوم عليهم كنسبة من مجموع السجناء	-	-	-	40	-	39	-	-
6.16 إنشـاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات	**2.6.16**	2.6.16 نسبة السكان الراضين عن تجربتهم الأخيرة في الاستفادة من الخدمات العامة	-	-	-	16,1	-	-	-	-
7.16 كفالة اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات.	**1.7.16**	1.7.16 نسبة الوظائف في المؤسسات الوطنية والمحلية، بما في ذلك (أ) الهيئات التشريعية؛ (ب) الخدمة العامة (ج) السلطة القضائية؛ مقارنة بالتوزيعات الوطنية حسب الجنس، والعمر، والأشخاص ذوي الإعاقة، والفئات السكانية	-	35,0	-	35,8	-	-	-	-
9.16 توفير هوية قانونية للجميع، بما في ذلك تسجيل المواليد	**1.9.16**	1.9.16 نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين سجلت ولادتهم في قيد السجل المدني، بحسب العمر.	-	-	-	-	-	96,9	-	100

المصدر: وزارة العدل، المندوبية السامية للتخطيط، البحث الوطني حول تصورات الأسر لبعض مرامي أهداف التنمية المستدامة الرئيسية، والبحث الوطني حول انتشار العنف ضد النساء لسنوات 2009 و2019 ووزارة الصحة/المسح الوطني حول السكان وصحة الأسرة 2018.

جدول 28: تطور مؤشرات الهدف السابع عشر

المرامي	رمز المؤشر	المؤشرات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	القيمة المستهدفة في أفق 2030
1.17 تعزيز تعبئة الموارد المحلية، بوسائل تشمل تقديم الدعم الدولي إلى البلدان النامية، لتحسين القدرات المحلية في مجال تحصيل الضرائب وغيرها من الإيرادات.	**1.1.17**	1.1.17 نسبة مجموع مداخل العمومية في الناتج المحلي الإجمالي، حسب المصدر.	23,2	21,4	21,6	21,6	20,7	22,7	-
	2.1.17	2.1.17 نسبة الميزانية العامة الممولة من الضرائب الوطنية	68,1	72,2	72,0	74,9	75,8	71,9	-
3.17 البحث عن موارد مالية إضافية من مصادر متعددة من أجل البلدان النامية	**1.3.17**	1.3.17 الاستثمارات الأجنبية المباشرة والدعم العمومي للتنمية والتعاون الدولي جنوب-جنوب كنسبة من مجموع الميزانية العامة	14,13	15,82	11,97	13,83	17,28	11,37	-
	2.3.17	2.3.17 حجم التحويلات المالية(بدولار الأمريكي) كنسبة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي.	6,2	6,1	6,2	6,2	5,9	6,9	-
4.17 مساعدة البلدان النامية في تحقيق القدرة على تحمل الديون على المدى الطويل من خلال تنسيق السياسات التي تهدف إلى تعزيز التمويل بديون وتخفيف أعباء الديون وإعادة هيكلتها، حسب الاقتضاء، ومعالجة مسألة الديون الخارجية للبلدان الفقيرة المثقلة بها لإخراجها من حالة المديونية الحرجة.	**1.4.17**	1.4.17 نسبة خدمة الدين من صادرات السلع والخدمات	7,4	7,6	8,6	8,5	7,1	-	-
8.17 التفعيل الكامل لبنك التكنولوجيا وآلية بناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار لصالح أقل البلدان نمواً بحلول عام 2017، وتعزيز استخدام التكنولوجيا التمكينية، ولا سيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	**1.8.17**	1.8.17 نسبة الأفراد الذين يستخدمون الأنترنت	56,8	57,1	58,3	61,8	64,8	-	100
10.17 إيجاد نظام تجاري متعدد الأطراف عالمي وقائم على القواعد، مفتوح، غير تمييزي، منصف في إطار منظمة التجارة العالمية، بوسائل منها اختتام المفاوضات الجارية في إطار خطة الدوحة الإنمائية التي وضعتها تلك المنطقة.	**1.10.17**	1.10.17 متوسط لتعريفات الجمركية المرجحة (المطبقة من طرف المغرب).	-	9,3	10,4	9,9	-	-	-
11.17 تحقيق زيادة كبيرة في صادرات البلدان النامية، ولا سيما بغرض مضاعفة حصة أقل البلدان نمواً من الصادرات العالمية بحلول 2020	**1.11.17**	1.11.17 حصة السوق المغربية في الصادرات العالمية	-	0,14	0,14	0,15	0,15	-	-
12.17 تحقيق التنفيذ المناسب لتوقيت وصول منتجات جميع البلدان الأقل نمواً إلى الأسواق بدون رسوم جمركية أو حصص مفروضة، تماشياً مع قرارات منظمة التجارة العالمية، عن طريق ضمان أن تكون قواعد المنشأ التفضيلية المنطبقة على واردات البلدان الأقل نمواً شفافة وبسيطة، والمساهمة في تيسير الوصول إلى الأسواق	**1.12.17**	1.12.17 متوسط التعريفات الجمركية التي يطبقها المغرب على البلدان النامية والأقل نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية	-	-	-	-	-	-	-
		1.12.17.أ على البلدان النامية	-	-	7,5	7,4	7,2	6,2	-
		1.12.17. ب على أقل البلدان نموا	-	-	8,3	9,7	10,0	5,3	-
		1.12.17.ج على والدول الجزرية الصغيرة النامية	-	-	3,4	4,0	3,7	1,5	-

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية، إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة، الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات، المنظمة العالمية للتجارة، مكتب الصرف بالمغرب، والمندوبية السامية للتخطيط

لائحة الجداول

جدول 1: تطور التوافر السنوي للمنتجات الغذائية للفرد بين 2008 و2018 26
جدول 2: تطور نسبة السكان الذين يمتلكون هاتف نقال (%) 44
جدول 3: عدد الجرحى أو الوفيات بسبب الكوارث الطبيعية 79
جدول 4: الاشتراكات في خدمة الأنترنت الثابت لكل 100 نسمة حسب سرعة الصبيب 94
جدول 5: التعريفات الجمركية المقيدة وMFN المطبقة (%) 95
جدول 6: حصة المبادلات التجارية للمغرب (%) 97
جدول 7: مؤشرات أهداف التنمية المستدامة في سنة 2019 وفي السيناريو الاتجاهي سنة 2030 107
جدول 8: مؤشرات أهداف التنمية المستدامة في سنة 2019 و في السيناريو المحتمل سنة 2030 108
جدول 9: توزيع الجمعيات وفقًا لمستوى اطلاعها بأهداف التنمية المستدامة 111
جدول 10: توزيع الجمعيات حسب الفئات السكانية المستهدفة بأعمالها 112
جدول 11: توزيع الجمعيات حسب طبيعة مساهماتها في تنفيذ برنامج 2030 112
جدول 12: تطور مؤشرات الهدف الأول 116
جدول 13: تطور مؤشرات الهدف الثاني 117
جدول 14: تطور مؤشرات الهدف الثالث 119
جدول 15: تطور مؤشرات الهدف الرابع 122
جدول 16: تطور مؤشرات الهدف الخامس 125
جدول 17: تطور مؤشرات الهدف السادس 127
جدول 18: تطور مؤشرات الهدف السابع 128
جدول 19: تطور مؤشرات الهدف الثامن 129
جدول 20: تطور مؤشرات الهدف التاسع 130
جدول 21: تطور مؤشرات الهدف العاشر 132
جدول 22: تطور مؤشرات الهدف الحادي عشر 132
جدول 23: تطور مؤشرات الهدف الثاني عشر 133
جدول 24: تطور مؤشرات الهدف الثالث عشر 133
جدول 25: تطور مؤشرات الهدف الرابع عشر 134
جدول 26: تطور مؤشرات الهدف الخامس عشر 134
جدول 27: تطور مؤشرات الهدف السادس عشر 135
جدول 28: تطور مؤشرات الهدف السابع عشر 136

لائحة الرسوم المبيانية

مبيان 1: تطور نسبة الفقر النقدي المطلق بين 2007 و 2018 حسب الوسط (%) 24
مبيان 2: مؤشرات سوء التغذية عند الأطفال دون سن الخامسة 26
مبيان 3: تطور الموارد الوراثية النباتية المحفوظة في بنوك الجينات 28
مبيان 4: تطور معدل وفيات الأمهات (لكل مائة ألف مولود حي) 30
مبيان 5: تطور وفيات الأطفال حديثي الولادة والأطفال دون سن الخامسة 31
مبيان 6: تطور معدل التمدرس الأولي لدى الأطفال مابين 4 و 5 سنوات 35
مبيان 7: تطور نسبة انتشار العنف ضد النساء بكل أشكاله (ما بين 18 و64 سنة) 41
مبيان 8: تطور العنف حسب أشكاله (%) ما بين 2009 و2019 41
مبيان 9: تطور عدد عقود الزواج لدى القاصرين بين سنتي 2015 و2017 42
مبيان 10: تطور نسبة تمثيلية النساء في المناصب العليا بالوظيفة العمومية (%) 43
مبيان 11: تطور نسبة الولوج لخدمة الكهرباء حسب وسط الإقامة 50
مبيان 12: حصة الطاقات المتجددة في القدرة الكهربائية المنشأة الإجمالية 51
مبيان 13: حصة الطاقات المتجددة في الاستهلاك النهائي للطاقة 51
مبيان 14: كثافة الطاقة الأولية 52
مبيان 15: تطور نسبة البطالة (%) 53
مبيان 16: تطور نسبة ولوج الساكنة القروية للشبكة الطرقية 58
مبيان 17: خلق فرص الشغل (ما بين 2014-2018) 59
مبيان 18: معدل نمو نفقات الأسر في المتوسط السنوي لكل فرد (%) 65
مبيان 19: تطور حصة العمل في الناتج الداخلي الإجمالي(%) 66
مبيان 20: تطور نسبة السكن البدائي بالوسط الحضري (%) 71
مبيان 21: تطور مؤشرات البرنامج الوطني للنفايات المنزلية (المعدل ب%) 75
مبيان 22: تطور معدل المساحات المحروقة من الغابات بالمغرب 79
مبيان 23: نسبة الموارد العامة في الناتج الداخلي الإجمالي 92
مبيان 24: نسبة تمويل الميزانية الوطنية بالضرائب الوطنية 92
مبيان 25: نسبة الاستثمارات الخارجية في الميزانية الوطنية 93
مبيان 26: نسبة خدمة الدين الخارجي العمومي في صادرات السلع والخدمات (%) 93
مبيان 27: نسبة السكان الذين يستخدمون الأنترنيت (%) 95
مبيان 28: الميزان التجاري (%) 96
مبيان 29: صادرات القطاعات الرئيسية (%) 96
مبيان 30: نسبة عدم ولوج الأسر المعنية إلى الخدمات الصحية (%) 105
مبيان 31: التداعيات النفسية للحجر الصحي على الأسر 105
مبيان 32: سيناريوهات تطور أهداف التنمية المستدامة في أفق 2030: (نسبة التغير % مقارنة بسنة 2019) 109

مبيان 33: توزيع الجمعيات حسب مجالات التدخل 110
مبيان 34: توزيع الجمعيات حسب أهداف التنمية المستدامة المستهدفة 111
مبيان 35 : توزيع الأنشطة الرئيسية المنجزة منذ 2015 حسب أهداف التنمية المستدامة 113
مبيان 36: توزيع الاعمال المنجزة حسب نوع الشركاء 113
مبيان 37: الأنشطة الرئيسية المرتقبة حسب أهداف التنمية المستدامة 114
مبيان 38: الأنشطة الرئيسية المرتقبة حسب أهداف التنمية المستدامة 114
مبيان 39: الرافعات الرئيسية لتسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة 115

2020
التقرير الوطني